

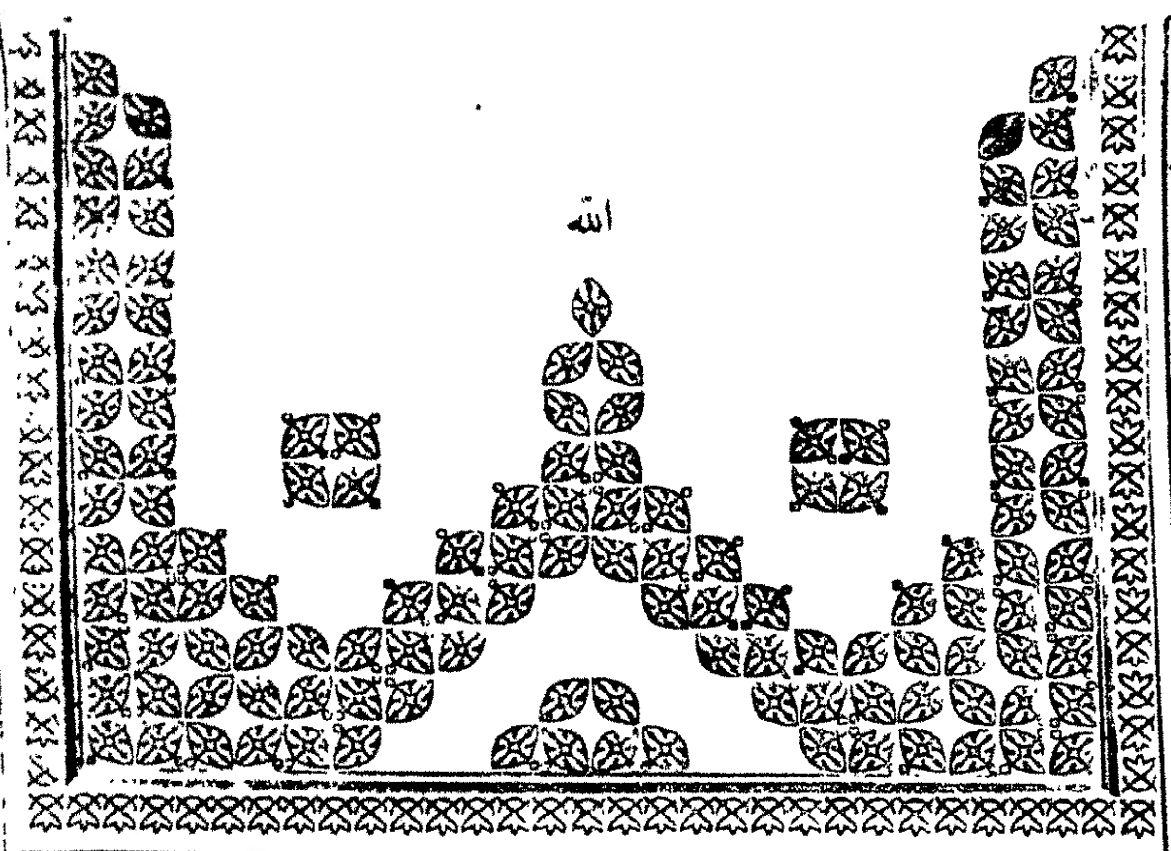
الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية تأليف
الشيخ الإمام العلامة البحر الحريز الفهامة سيدنا
ومولانا السيد محمد أمين الشمير يا بن عابدين
رحمه الله تعالى وقدس روحه وفقهنا
به والمسلمين والحمد لله رب
العالمين آمين

1000

1000

(فهرست الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية)

صفحة	مجموعه
٢١٩	كتاب الدعوى
٢٢٩	كتاب الاقرار
٢٤٥	باب اقرار المريض
٢٤٧	كتاب الصلح
٢٥٧	كتاب المضاربة
٢٦٥	كتاب الوديعة
٢٨٠	كتاب العارية
٢٩٩	كتاب الهبة
عليها	كتاب الاجارة
٣٠٢	كتاب الاكراه
الرجل في الطريق وما يضره	كتاب المنجر والمأذون
الجيران ونحو ذلك	كتاب الغصب
٣٢٤	كتاب الشفعة
٣٣٥	كتاب القسمة
٣٥٨	فصل في الغرامات الواردة على
٣٧١	القرى ونحوها
والاياحة وغير ذلك	كتاب المزارعة



(بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الدعوى) *

* (سئل) في الأبراء العام في ضمن عقد فاسد هل ينعى الدعوى * (الجواب) لا ينعى الدعوى به كما في الأشباه معزيا للبرازية * (سئل) فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بأرضها الجارية في الوقف له بناء وكيله فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء لجهة الوقف بناء هو بمال الوقف للوقف بعد انه دام بنائها الأول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بينة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج * (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم بينة الخارج لأنها أكثر إثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولأن البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والنزلي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البينة أنها داره يقضى بها للمدعى لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتائج فيقضى به للخارج اه أقول وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البينات التي ذكرتها لمختصة من كتاب الشيخ غانم البغدادى وأن هذا هو المفتى به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فما اشتهر على اللسان أن بينة الوقف مقدمة ليس

مطلبه —

الأبراء العام في ضمن عقد فاسد لا ينعى الدعوى

مطلبه —

بينة الخارج بان البناء ملكه أولى من بينة المتولى

مطلبه —

ترجح بينة الخارج في دعوى البناء بخلاف النتائج

مطلب
في اثبات الدابة.

على اطلاقه أو هو على خلاف المفتي به. (سئل) فيما إذا سرق ثريد دابة معلومة ثم وجدها بيد عمرو فادعاهما لدى القاضي بمقتضى أنها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر واثباتها فقدت منه منذ كذا وأجاب عمرو بأنه ابتاعها من رجل سماه وجرده عوى زيد فأثبت زيد دعواه على الوجه المذكور بالبينة الشرعية في وجه عمرو وحكم له القاضي بعد ما حلف زيد بالله أن الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه يبيع ولا يهبه ولا يوجه من سائر الوجوه الشرعية وأنها باقية في ملكه إلى يوم تار يخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً بموقعه الشرعي. (الجواب) نعم. (سئل) فيما إذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمرو مطاع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ولا منعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لأن الحال شاهد. (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعى غائباً أو صيباً أو مجنوناً وليس له ما ولي أو المدعى عليه أميراً جاثراً يخاف منه كذا في الفتاوى العتبية وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من لدعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه إلا أن هذا مهجور فلا ينفع فيه قضاء قاض فإن رفع إلى قاض آخر فإن الثاني يبطل قضاء الأول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة إذا لم تخاصم سنين ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضين جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن في حاوى الزاهدي من الدعوى أن الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الأراضي الموقوفة والمسبلة وما يحتاج في بقاءه إلى الاتفاق والمرة إلى أن قال لكن أفتى المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير الأمور أوساطها ولكون كلها مستوية في ملك الله تعالى اهـ وارجع إلى الحاوى في هذا المحل فإن فيه فوائد جمة وقد أفتى العلامة شيخ الاسلام ومفتي الانام عبد الله أفندي المفتي العام بالممالك العثمانية على سؤال رفع اليه بما صورته في بعض عقار في يد زيد يتصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والآن قام متولى وقف يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأتى بينة تشهد بدعواه فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة أجب ليس له ذلك كسبه عبد الله الفقير عنى عنه وفي هذه الصورة إذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل كسبه عبد الله الفقير عنى عنه اهـ ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف

مطلب
لا تسمع الدعوى بعد
الآن يكون المدعى
أوصياً أو مجنوناً لا
الح

زيد المذكور والمدة المزبورة قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لأن الحال شاهداه والله سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى أقول والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعدم مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع إذا كان النكاح بلا عذر من الاعذار المارة لأن تركها هذه المدة مع النكاح يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط وإذا كان المدعى ناظرا أو مطلعا على تصرف المدعى عليه إلى أن مات المدعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك الوات المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بتمديد وأنه لا تقدير بمدة مع الإطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرها من أقاربه حاضري يعلم به ثم ادعى الابن مثلا أنه ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلقه في الكنز والملتقى وجعل سكوتها كالفصلح قطعا للتزوير والتحيل بخلاف الأجنبي فإن سكوتها ولو جارا لا يكون رضا إلا إذا سككت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطلاع الفاسدة اهـ وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الأجنبي ولو جارا كما في حاشية الخبير الرولى على المصح وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة مجرد السكوت عند البيع مانعا من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تمديد باطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والملتقى وأما دعوى الأجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لا بد من الإطلاع على تصرف المشتري ولم يمتدوه بمدة ولا يموت كما نرى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقياسه بمقامه كمانى الفتاوى الزاهدى وغيره فتأمل ثم إن ما فى الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة إلى الأجنبي ولو جارا بل مجرد الإطلاع على التصرف مانع من الدعوى وإنما فائدة التقييد بالبيع هى الفرق بين القريب والأجنبي فإن القريب للبائع لا تسمع دعواه إذا سككت عند البيع بخلاف الأجنبي فإنه لا تسمع دعواه إذا أطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الإطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة محمدر فى حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت فى فتاوى المرحوم العلامة الغزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت فى دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه والرجل المذكور يتصرف فى البيت المزبور هدماء وعمارة مع إطلاع جاره على تصرفه فى المدة المذكورة فهل إذا ادعى البيت أو بعضه بعدما ذكر من تصرف الرجل المذكور فى البيت هدماء وبناء فى المدة المذكورة نسمع دعواه أم لا إجاب لا نسمع دعواه على ما عليه الفتوى اهـ فانظر كيف أفتى بمنع سماعها من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعدم مضي

مطلبه

مهم فى مسئلة عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة أو بعد الإطلاع على التصرف

مطلبه

باع ملكه وقريبه حاضر لا تسمع دعوى القريب بعده

ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على النصرف ليس مبنيا على بطلان الحق في ذلك وإنما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقربه الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تمليهم للمنع بقطع التزوير والحيل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه في البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس أيضا مبنيا على المنع السلطاني كما في المسئلة الآتية بل هو حكم اجتهادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتنم تحرير هذه المسئلة فانه من مغردات هذا الكتاب والحمد لله المسم الوهاب (سئل) فيما إذا كان نزيل ثنثا دار معلومة جار ثلثها الآخر في ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف في ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن أولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن قام بكريدي عي ثلثا من الثلثين المزبورين انه كان لابي المتوفي من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على أولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلدة واحدة وأولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكورة غير مسموعة (الجواب) نعم تكون غير مسموعة لانهم السلطاني والحالة هذه والله تعالى اعلم (سئل) فيما إذا كان بيد ذي حانوت معلومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحانوت المزبورة نحو اثنتي عشرة سنة على الوجه المذكور والآن قام ذي آخر يعارض الورثة في الحانوت المذكورة مدعي انها كانت لعمته المالكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة والمدعي المذكور بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعي أصلا فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة لانع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة دارسا كمين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم والآن قام رجل يدعي عليهم بحصة في الدار وهم ينكرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلا مانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة لانع السلطاني (الجواب) نعم لا تسمع الا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر عن الخلاصة والولوية كما قررناه أنفا عدم السماع مع الاطلاع على النصرف بناء وزرعا ونحوهما بدون منع سلطاني لكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لوسم القضاى المنوع هذه الدعوى لكونه معزولا عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال ان كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضا وان لم يكن ممنوعا من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل (سئل) فيما لو منع السلطان عز نصره قضائه في جميع ولايته أن لا يسمعوا دعوى

مطلب في عدم سماع الدعوى
بعد خمس عشرة سنة لانهم
السلطاني

مضى عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب فاذا ادعى احد بعد هذه المدة ولم ينعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا ينفذ حكمه * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك كثير من العلماء النصارى منهم الرالدواهم والعلامة الجند والفهامه ابن نجيم والمدقق الخبير الرمل والمحقق الشيخ محمد الغزى النمرياشي وجوابه نظما صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة * للعزل فيها وهو أمر مشتهر *
ومحمد الغزى قال جوابه * يرجو الثواب من العزيز المقنن

وأجاب كذلك الشيخ احمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي المالكي * (سئل) * في رجل يريد الدعوى على زيد بغير ايمه المنوفاة من اكثر من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيدا ولم يدع بذلك ولا منعه مانع شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمانع السلطاني * (الجواب) * نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها أشباه وفيها الحق لا يسقط بتقدم الزمان قذفا أو قصاصا أو حقا العبد كداني لعان الجوهرة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد الحموي بعده هذا المحل بورقين أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهير بالمنقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوأ دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه وه قاضي ما أفق به العلامة الخير الرمل أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولا أجاب نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترع عنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر أن الترك لا يتأق من الغائب له أو عليه لعدم تأق الجواب منه بالغيبه والعلة خشية التزوير ولا تتأق بالغيبه الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبه المدعى والمدعى عليه اه كلام الخير الرمل فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الحموي وقد كتب احمد أفندي المهمندارى على ثلاثة أسئلة بانه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفق به العلامة ابو السعود أفندي وصاحب البيت كما قيل ادرى فهذه صورته (ميراثه متعلق الى الشمس يل بعذر شرعي ترك اولئان دعوى بلا أمر استماع اولئورمى الجواب اولئورعذر قوى اولئحق) فقيدها كما ترى بالعذر وهذا في سائر الدعاوى وكتب احمد أفندي المهمندارى على سؤال آخر انها لا تسمع وصورته فممن تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الأ بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الأ بأمر سلطاني والحالة هذه اه

مطلب في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة تعربها الدعوى المتعلقة بالميراث اذا تركت بعذر شرعي خمسين سنة فهل تسمع بلا أمر عال الجواب تسمع اذا كان العذر قويا اه منه

(أون بش يبل بغير عذر شرعي ترك أولئان ميراثه متعلق بدعوى بلا امر استماع أولئورعي
الجواب خصم حتى باقي أيدوكه معترف بكل إيسه أولئماز أبو السعود أفندي) أقول وقد
صرح العلائي قبيل باب التحكيم باستثناء الوقف والأرث ووجود العذر الشرعي ثم قال وبه
أفتي المفتي أبو السعود اه وعليه فتسمع دعوى الأرث لكن نقل شيخ مشايخنا المنلا على عن
فتاوى علي أفندي مفتي الروم عدم سماعها وصورته (أون بش إسنه بلا عذر ترك أولئان
ميراث دعواسي بلا امر سموعه ارلورعي الجواب اولئماز اه) ونقل مثله شيخ مشايخنا
السايب اني عن فتاوى عبد الله أفندي فقد اضطرب كلاههم كما ترى في مسألة الأرث والظاهر
أنه نارة ورد أمر مع استثناءها وتارة بدونه وبقي هنا شيء قد منابعضا منه في باب الردة والتعزير
وهو أنه إذا أمر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك السلطان وولي غيره يستأج الشافعي إلى أمر
جديد ليحري على قضائه ما جرى على قضاة الأول وقد رأيت ذلك في فتاوى الخير الرمي حيث
قال في كتاب أدب القاضي مانعه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه
خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا بل إذا أطلق
السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو ولي غيره وأما قوله ذلك يجري على إطلاقه فيسمع كل
دعوى وكذا الوماث السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له قائلا وليتك
لتقضي بين الناس جاز له سماع كل دعوى إذا أتى المدعي بشرائط صحتها الشرعية المقررة عند
الفقهاء والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا
خصص له تخصص وإذا عم تعم والقضاء يقتصر بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص
وإذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع
الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للمدعيين به فإذا قال منعتي السلطان عن سماعها لا ينزع
في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالبينة
الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتبين بطلان الحكم لأنه ليس قاضيا فيما منع عنه فتحكمه حكم
الرعية في ذلك وإذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من
السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا
المبحث وهان عليه الأمر وأنكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين
وهو كلام رصين متين وحيث إذا كان سلطان زماننا نصره الله تعالى نهى كل قاض ولاه عن
سماع دعوى الميراث المذكورة أو غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لزمهم ذلك ولا ينفذ حكمهم
إذا خالفوا وكذا النهى البعض دون البعض فيلزم من نهاء وأما بدون النهى فالقضاء مطلق
فيصح حكمهم في جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يرض عايم ثلاث وثلاثون سنة فحيث
لا تسمع الدعوى كما مر عن المبسوط فإن قلت قد صرحوا بأن القاضي لا يعزل بموت السلطان
أو خلعه كما مر في كتاب القضاء وعلاوه بأن الخليفة نائب عن المستبين في تقليده للقضاة
والمسلمون على حالهم فلا يعزل القاضي بموت النائب يعني السلطان فهذا يدل على أن القاضي

تعريضها إذا تركت دعوى
الأرث بلا عذر شرعي خمس
عشرة سنة فهل لا تسمع
الجواب نعم لا تسمع إلا إذا
اعترف الخصم بالحق اه منه

مطلب إذا نهى السلطان
قضائه عن سماع دعوى
لا يستمر ذلك أبدا الخ

مطلب القاضي وكيل عن
السلطان

مطلب القول قول القاضي
في أنه منعه السلطان عن سماع
الدعوى أو لم يمنعه

يبقى بعدموت موليه على حاله فاذا كان موليه منهاه عن شئ يبقى نهيه بعدموته قات هذا مسلم
في نفس ذلك القاضى الذى نهى عن شئ ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام
في قاض اخر ولاه السلطان الاخر ولم ينهه عن شئ فهذا القاضى الجديد لا يكون منهيا منهى
السلطان السابق لانه ليس منصوبا من جهته على أن السلطان الواحد اذا نهى قاضيا وأطلق
لقاض آخر لم يكن القاضى الاخر منهيا منهى سلطان القاضى الاول فان قات قد ذكر العلامة
المجوى في حواشى الاشباه انه قد علم من عادتهم يعنى سلاطين بنى عثمان نصرهم الرجن انه
اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخبره باتباعه اه قلت الذى يظهر لى أن كونه
مأمورا باتباع من قبله منهاه أن يقرر ما فعلوه ويمشى على قانونهم الذى رتبوه ويأمر بما أمر به
وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضائهم مأمورين أو منهيين بمجرد توليته لهم تولية
غير مقيدة بشئ من ذلك وانما يلزم منه انه اذاولى قاضيا يقول له وليت لك كذا أو أنهاك عن كذا
حتى يكون جاريا على قانون من قبله كما شتر عنه انه حين يولى القاضى يأمره فى منشوره
باتباع اصح الاقوال من مذهب ابى حنيفة كعادة غيره من السلاطين الماضين فلذا لو حكم
القاضى بخلاف الاصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمر بذلك لنفذ وان خالف قانون من قبله بل لو أمره
بأمر مخالف لقانون من قبله فالظاهر نفوذه ولزوم اتباعه حيث وافق قانون الشرع القويم
فهذا ما ظهر لفهمى السقيم وفوق كل ذى علم عليم (سئل) فيما اذا ادعى اخوات زيد عليه
بمحضتهن من دارا بين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معترف بأن الدار خلفه لهم عن ابيهم
فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعى عليه مقررا تسمع الدعوى عليه ولو طالت
المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفق بذلك العلامة ابوالسعود افرى وصورته (يكرمي
يل مقدارى ترك اولئان دعوى خصم مقرا وليجئ استماع اولئورمى الجواب اولئوراه)
(سئل) فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يدع زيد عليه
بذلك عند القاضى بل طالبه بذلك مرارا فى غير مجلس القضاء ويريد زيد الآن الدعوى عليه
بذلك متعللا بأنه مات ترك الدعوى فى المدة المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا (الجواب) قال
فى المنع من كتاب الدعوى وشرطها أى شرط جواز الدعوى مجلس القاضى فلا تصح الدعوى
فى مجلس غير محله حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه ومثله فى الدرر وقال فى البحر ومنها
مجلس القضاء فلا تسمع هى والشهادة الا بين يدي الحاكم اه فتعضى هذه القول المعبرة أن
دعواه غير مسموعة ولا عبرة بعله بأنى ما تركت فى المدة المزبورة لعدم شرط الدعوى وهو
كونها عند القاضى فافهم وليكن على ذكر منك فانه قد تكرر السؤال عنها بل صريح فتوى شيخ
الاسلام على افندى انه اذا ادعى عند القاضى مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت
المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك فى المدة المزبورة الدعوى عند
القاضى وصورة فتواه (زيد عمروايله برمقدار اقبحه به متعلق دعواسى اولمغله زيد هرايكى اوج
سنه ده بر كره مبلغ مزبورى قاضى حضور زنده دعوى ايدوب لكن دعوالرى فصل

مطلب اذا كان المدعى عليه
مقررا تسمع الدعوى ولو طالت
المدة

• مطلب اذا ادعى فى أثناء المدة
عند غير القاضى لا تعتبر دعواه
• مطلب شرط الدعوى مجلس
القضاء

مطلب اذا ادعى عند القاضى
مرارا فى كل سنتين وثلاث
ولم تفصل ومضى خمس عشرة
سنة تسمع الدعوى

اولنيوب بوجهه اوان بش سنة مرورا يلسه حالازيد مبلغ مزبوري عمرودن دعوى ايلسه
عمراون بش سنة مرورا يملك ايله دعواك مسموعة اولماز ديو زيدى دعوا دن منعه قادر
اولورمى الجواب اولماز) * (سئل) فيما اذا مات رجل عن ابن حاضره فى بلدته وعن اولاد
غيره غائبين مسافة القصر وخلف تركه فى بلده وضع الحاضريه عليها كلها بلا وجه شرعى
ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الآن عن أولاد وتركه بيدهم ثم حضر اخوته ويريدون
الدعوى على اولاد اخيم بما يخصهم من تركه ايهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للأخوة
الغائبين ذلك * (الجواب) نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعى وهو
الغيبه * (سئل) فيما اذا كان بيد زيد وأخيه عمرو مشقة مسكة فى ارض وقف سليقة
يزرعانها فى كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة
بلا معارض حتى مات عمرو والآن قامت اخت زيد تعارضه وتعارض ابن اخيه فى مشقة
الارض المزبورة مدعية أن لها بعضه ارثا عن ابيه والكل فى قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها
والحالة هذه * (الجواب) نعم لا تسمع * (سئل) فيما اذا ترك الورثة الدعوى على زيد
بين مورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر بلغ الآن رشيدا ويريد الدعوى على
زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للمنع السلطاني * (الجواب) *
نعم * (سئل) فى بناء حوانيت جارية فى وقف اهلى قائم بالوجه الشرعى فى ارض وقف بر
محتكرة ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون محاركة
الارض وهى اجر مثلها للمتولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة الى الآن بلا معارض
ولا منازع لهم فى ذلك والآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الاهلى اظهار حجة احتكار
واحترام تشهد لجهة الوقف الاهلى بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * يعمل بوضع يد ناظر
الوقف الاهلى المذكور بعد ثبوته فى البناء المذكور لجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر
المرقوم الى ما ذكر بعد مضي المدة المرقومة الا بوجه شرعى اذ لا ينزع شئ من يد أحد الا بحق
ثابت معروف وقال المؤلف فى جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا يكلف الى اظهار كتاب
احترام واذن وقد نقل علماؤنا أن أقصى ما يستدل به على الملك اليدوز كرامة الفقهاء السراج
الحانوتى انه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينه ولو كلفهم ذلك
لمابقي ملك فى يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف المدد المتطاولة دليل الاستحقاق ظاهرا
وقد قال الامام أبو يوسف فى كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم فى اشباهه انه لا ينزع شئ
من يد أحد الا بحق ثابت معروف كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام وكتب جوابى
كذلك الشيخ احمد العامرى المفتى الشافعى والشيخ عبد القادر التتغلبى الحنبلى * (سئل) *
فى رجل بيده دار بطريق الشراء متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض
والآن قام ناظر وقف يدعى جريان حصة منها فى الوقف وذو اليد منكر لذلك وهما فى بلدة
واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة

مطلب نسمع دعوى الغائب
مسافة القصر وان طالت
المدة

مطلب لا تسمع دعوى مشقة
المسكة بعد مضي المدة
الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر
اذا بلغ دون بقية الورثة
البالغين

مطلب يعمل بوضع يد الناظر
فى المدة الطويلة ولا يكلف
الى اظهار حجة احتكار واحترام

مطلب لا تسمع دعوى الوقف
بعد مضي ثلاث وثلاثين سنة

(الجواب) نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى *(سئل)* في رجل يدعي على آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينعه مانع شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة *(الجواب)* إذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما أفتى بذلك المولى شيخ الاسلام على أفندي مفتي السلطنة العلية كما هو مسطور في فتاويه المشهورة *(سئل)* فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بتمنعه *(الجواب)* نعم سئل الرحيبي فيمن ادعى على آخر بدار وقف انها ملكه بالارث وكان قد مضى على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود الأمر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا حيث وقف الواقف وسلم وقربه حاضر يعلم كما اذا باع وهو حاضر يعلم قطعاً لا طماع الفاسدة اهـ *(سئل)* في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وتركه فجاءت تدعي أن لها بدمته مؤخر صداقها والورثة ينكرون ذلك ولم ينعهها من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للنهي السلطاني *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد وعمر وغراس كرم معلوم جار في ملكهما وقائم في ارض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يدها عليه ومتصرفان به ويدفعان ما على ارضه لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والد هما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والا ن قامت امرأة تدعي حصة في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليهم ما قيل ولا منعهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتمنع من معارضتها *(الجواب)* نعم *(سئل)* في صلح حاصل ما فيه ان زيدا عمر في دار كذا الجارية في وقف كذا وفي تواجره من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا وأثبتته في وجه النظر المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعمير والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستندا للصلح المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من الدعوى مانع شرعي للنع السلطاني أم لا *(الجواب)* نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المنوال للنع السلطاني والله تعالى أعلم *(سئل)* في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما ويسقي غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لغراس قائم بها وبحافتي النهر من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد يده على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعما انها تابع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لئن قبله من نظار وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلاً ولناظر وقف عمرو بينة عادلة تشهد بجريان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه ومن

مطلب اذا منع السلطان قاضيا من سماع دعوى فلان الا في اسلامبول يصح منعه

مطلب اذا ترك القريب الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر لا تسمع وان ورد أمر سلطاني بسماعها

مطلب طلقها ومضى خمس عشرة سنة ثم ادعت بمؤخرها لا تسمع

مطلب تصرفا في الغراس مدة تزيد على خمس وعشرين سنة لا تسمع الدعوى بعدها

مطلب لا تسمع دعوى المرصد بعد عشرين سنة

قبله من النظارة متصرفون في ذلك لجهة وقف عمر وهل اذا أقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد
عن ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بستانين كل منهما جاري وقف اهلي يفصل
بينهما مجرى ماء يسقي ارض البستانين وغيرهما ونظارا أحدهما واضعون ايديهم ومتصرفون
في مسناة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد واحد الى
الآن لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسناة التي جهة البستان الآخر سياج قديم
فاصل بين المسناة والبستان والآن يدعي ناظر البستان الآخر أن المسناة تابعة لبستانه مع
الغراس القائم بهما متعللا بكونها في جهته وبكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا لمن قبله
وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف بعد ثبوتها
* (الجواب) نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل
المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب * (سئل) في
مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها فالقول
لمن من ارباب الارضين * (الجواب) قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسناة بين ارضين
احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن
الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امساك الماء الى
المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة
قوله كانت الاشجار له ما لم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء
الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب
القسم في نوع نقض القسمة فحصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع تالة
انسان وغرسها وورباها فهي للغراس بالقيمة نهريتها ما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم
الغراس فهي له والا فان كان في موضع خاص لاحدهما فللألاك وان في مشترك فبينهما بزازية
من المزارعة * (سئل) في قطعة ارض جارية في وقف اهلي ومحتكرة لجهة وقف بربالوجه
الشرعي ولو وقف البردمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة يجري فيها الماء لوقف البردمنة
ماؤها الاصل فاستأجر المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف مجرى ماء وأراد أن
يجريه ويضمه في القساطل المزبورة للحظ والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك
بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في
جماعة لهم قاسارية بها بركة ماء يجري اليها من فائض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن
قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء المزبور ومجره ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد
على ثمانين سنة بلا معارض والآن قام متولى وقف الحمام يكافهم دفع حكر عن الماء ومجره
لاوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس بيده
مستند شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعي * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كانت هندوصيا على ابنها اليتيم فأبرأت عمه اليتيم عن الدعاوى بطريق

مطلب ليس له وضع يده على
مسناة جاره المتصرف من
قديم

مطلب يعمل بالتصرف
القديم مسناة المجرى من
الجانبين

مطلب في مسناة بين ارضين
عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب للمحتكر اجراء ماء اخر
في القساطل الموضوعة
في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من طلب
حكر على مجرى ماء الفائض
اذا لم يسبق له ولا لمن قبله
تصرف في ذلك

الاصالة عن نفسه او كان لليتيم حقوق وأعيان عند عمته وتريد أتمه الدعوى بها على عمته
 بطريق الوصاية عليه وأخذها له منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك
 (الجواب) نعم وإذا ابرأ رجلا عن الدعوى ثم ادعى عليه مالا بالوكالة او الوصاية يقبل
 بزازية من الدعوى (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقاة
 شرعية وانقضت مدة المساقاة فقام عمرو يدعى حصة معلومة في الغراس المزبور المساقى عليه
 فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) لا
 لا يملك ذلك بعد المساقاة المذكورة أفتى بذلك الشيخ الحانوتي وأجاب في ضمن سؤال بقوله
 استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك
 للتناقض الخ اه وأفتى بمثله العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مسطور
 في هامش فتاويه (سئل) في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف بريحته من القبلة قطعة
 أرض جارية في وقف اهلى يؤجرها ناظرها من جماعة ويحدها نظارها من الشمال بالمزرعة
 المذكورة غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من
 زراعه ومتصرفون فيه من الربع المذكور الى محل معلوم في الارض من قديم الزمان الى الآن
 بلا معارض والآن قام ناظر الارض يعارض في ذلك مدعى أن حد أرضه الشمالى وراء المحل
 المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع اراض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن المتصرف
 القديم للمتولين على ربيع المزرعة في حدها الى المحل المزبور يأخذون قسم الزرع كما ذكر
 ولم يسبق انظار وقف الارض وضع يد ولا تصرف شرعى بما يدعى من الحد المذكور المحاوز
 للمحل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الآخر
 حيث الحال ما ذكر (الجواب) حيث كان المتولون وضعى ايديهم ومتصرفين بربيع
 المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد
 ثبوت شرع لا ن وضع اليد والتصرف جهة فاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الارض
 المذكورة ولا عبء بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في ذلك (سئل) فيما اذا
 مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركة وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو
 مقرب ذلك ويريد البنات الدعوى عليه بمحصرتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصتهن
 (الجواب) تسمع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقربا بذلك وترفع يده عن حصتهن
 (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالغين من غيرها اختلفوا معها في شئ معين
 صالح للزوجين فلن القول من العريقتين (الجواب) القول في ذلك للزوجات مع عيبتها
 قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحى في المشكل الصالح
 لهما فالقول فيه الحى (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو ولدى القاضى بمبلغ دين معلوم
 وطالبه به فأجاب عمرو بأن اصل المبلغ كذا وانه دفع لزيد كذا او كذا ازا ائدا عن قدر الدين فطلب
 من عمرو اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب عيى المدعى على عدم قبضه ما ذكر وطلب منه اليمين

مطلب لا تسمع دعواه في شئ
 من الاشجار بعد ما ساقى عليه

مطلب يعمل بمحدود الارض
 بالتصرف لان وضع اليد
 والتصرف جهة فاطعة

مطلب تسمع الدعوى بعد
 عشرين سنة اذا كان الخصم
 مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح
 للزوجين فالقول فيه للحى
 منهما

مرارا فنكل ولم يحلف فنعته الحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع
واقعا موقعه الشرعي (الجواب) نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت
اليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومتى حكم القاضي على
المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك يمينه لأن الحكم بالنكول بمنزلة الحكم بإقراره
والقاضي إذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنكوله
شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليمين (سئل) في رجل مات عن أولاد
بالعين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه امتعة على حدة فاختلفت احداها
والأولاد مع الأخرى في متاع البيت التي هي فيه والامتعة مما يصلح للزوجين فهل يكون
القول لها يمينها في ذلك حيث لا بينة للباقيين (الجواب) اذا مات احد الزوجين واختلف
وارثه مع المحي منهم في متاع البيت الصالح لهما فالقول للمحي منهم ما يمينه في ذلك حيث لا بينة
للباقين لأن العبرة باليد كذا في البدائع وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت
شقيقة وابن عم عصبية وخلف تركته فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بذمة الميت وأثبتته
بالبينة الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الأخت ثم صدق لها
الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والآن يدعى الوكيل بالوكالة أن الزوجة كانت أبرأت ذمة
الزوج من المبلغ قبل تصديقه واققراره فهل حيث صدق وأقر أن الدين باق في التركة لا تسمع
دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد اقراره المزبور للتناقض كما
صرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الأنفروى عن القنية ت التناقض يمنع الدعوى
لغيره كما يمنع لنفسه بخ من اقترع بين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه
لغيره بوكالة أو وصاية قس وصي اقترعه له ثم ادعاه للصغير لا تسمع (سئل) فيما اذا مات
زيد عن ورثة وتركته تحت ايديهم فادعى عمرو دينه له بذمة زيد المتوفى على بعض الورثة لدى
حكم شرعي وأقام شاهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذكور فحكم له بذلك وأمر المدعى عليه
بدفع الدين لعمرو من التركة فدفع له بعضه من غير تحليف عمرو يمين الاستظهار ثم حضر
وارث آخر وادعى على عمرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفوع لكونه
اخذه بغير يمين فهل يكون الدفع المذكور غير واقع موقعه الشرعي لعدم الاستحلاف ولا يدفع
الدين المذكور قبل الاستحلاف الشرعي (الجواب) نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير
من المعبرات ان القاضي يستحلف الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف
رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث
بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد أذاه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته
ولا شيأ منه ولا احلت بذلك ولا بشي منه على احد ولا عندك به ولا بشي منه رهن اه وعلاه
الصدر الشهيد بأن اليمين ليست للوارث ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر
أو مرضى له فالحق في هذا في تركته الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له

مطلب اذا قضى عليه
بالنكول ثم أراد أن يحلف
لا يلتفت اليه المحي

مطلب القول للمحي في الصالح
لها

مطلب التناقض يمنع الدعوى
لغيره كما يمنع لنفسه

مطلب لا يصح دفع الوارث
قبل يمين الاستظهار

شياً حتى يستخلف اه فحيث أجمعوا على تخليفه وذكروا انه لا يدفع اليه المال حتى يستخلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرائطها حتى ينفذ حكمه بالدفع والقاضي مأمور بالحكم بأصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى فاذا حكم بغير الاصح لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد أجمعوا على التخليف وأما ما قيل ان القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما القلد فانه متى خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كما بسطه التمرناشي في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة اذ بعض الورثة يكون خصماً عن الميت كما صرح بذلك غير واحد من علمائنا الاعلام روى الله تعالى روحهم بدار السلام (تمة) قال في البحر ولم أر حكم من ادعى انه يدفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطاً اه قال العلامة الغزالي التمرناشي اقول ينبغي أن لا يتردد في التخليف اخذاً من قولهم الدينون تقضى بأمثالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال العلامة الخيرانملي في حاشيته على البحر اقول قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتهى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي أن لا يتردد في التخليف فتأمل اه اقول وكلام الرملي هو الاوجه كما لا يخفى على من تنبه به (سئل) في امرأة تركت دعواها الارث من ابيها على اخيهامدة ست وثلاثين سنة بلامانع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الا ن (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المذعي غائباً او صيباً او مجنوناً وليس لها ولي أو المذعي عليه اميراً جائراً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العتابية (سئل) في خارج ودي يد على ثور تنازع فيه كل يدعي شراءه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخاً (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وغيرها وان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما اسبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجان على ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذي يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ اقدم فالسابق احق الخ تنوير الابصار من دعوى الرجلين وبمثله افتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا أرخا وتاريخ ذي اليد اسبق فحينئذ يقضى له اه وفي المنع ثم اعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزياً الى خزنة الاكل اقول هذا في الشراء من الغائب في نور العين في آخر الفصل السادس راجعاً للبسوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب الا بالشهادتين بأحد الملائكة اما يملك بائعاً بأن يقولوا باع وهو يملكه وأما يملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان وأما يقبضه بأن يقولوا شراه منه وقبضه اه ثم رمز لفتاوى القاضى ظهير الدين ادعى ارثاً ورثته من ابيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا بأن

مطلب لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق تاريخاً

مطلب لا تقبل البيعة على الشراء من الغائب حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها

الميت باعه منه ولم يقولوا بباعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يده مدعى الشراء أو مدعى
الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث
أما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع ومالك اهـ (سئل) في رجل اشترى من زيد
فرسا معلومة بثمن معلوم والآن قام عمرو بالخارج يدعيها من الرجل بالنتاج ويريد المشتري
اقامة البينة على عمرو والمدعى المزبور انها نتاج فرس بائعه فهل ترجح بينة المشتري انها نتاج
فرس بائعه على عمرو والخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد على النتاج فذو اليد
أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن ابان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله افتى الشيخ
خير الدين نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من قتاويه وفيها أيضا برهان المشتري
على نتاج بائعه كبرهان بائعه اهـ ومثله في البحر اقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره
في البحر عن خزنة الاكل حيث قال لو أقام البينة أن هذه الدابة نتجت عنده أو نسج هذا
الثوب عنده أو أن هذا الولد ولده امته ولم يشهدوا بالملك لدقانه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا
انها بنت امته لانهم انما شهدوا بانفسهم اهـ وبه افتى العلامة محمد الناجي كما في قتاواه ثم اعلم
أن قولهم ان ذا اليد أولى في دعوى النتاج مقيد بما اذ لم يدع الخارج عليه فعلا أمالوا مدعى عليه
انك غصبته مني أو أودعته عنده أو أجرتك منك فادعى ذو اليد النتاج قدم الخارج عليه
كما جزم به في البحر والزباني وشراح الهداية وغيرهم كما أرخصته فيما علقته على الدر المختار فتنبه
لذلك (سئل) في رجل اشترى من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق
في بلدة أخرى بدعوى النتاج وحكمكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها
نتجت عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول
هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) نعم
مقتضى ما افتى به الخیر الرمی كما هو مذکور فی قتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادة عدم
اشتراط حضور المستحق قال في العمادة وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في البزارية
عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والا شبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط
حضرة البغلة أيضا فتأمل ولا تجعل هذا ما ظهر للعبد الضعيف اقول وقدمنا الكلام على ذلك
في باب الاستحقاق فراجع (سئل) في ذي يد وخارج برهنا على نتاج جل ولم يوافق
سنة تاريخهما فهل يقضى به لذی اليد (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من دعوى
الرجلين (سئل) في ذي يد على معزة هي نتاج معزته نتجت عنده وله بينة على ذلك ادعاها
خارج بالملك المطلق وأقام كل بينة على دعواه فهل يقضى بينة ذي اليد (الجواب) نعم
ادعى النتاج فانه يقضى بينة ذي اليد وكذلك اذا ادعى ذو اليد النتاج والاخر ملكا مطلقا
وهذا اذ لم يؤثر زمان ارقاض لصاحب اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة مخفا لوقت
صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى لخارج عمادة من الفصل الثامن وتمام
الفروع فيها ومثله في التنوير وغيره (سئل) في رجل ادعى على آخر النتاج فقال المدعى

مطلب تقدم بينة ذي اليد
في دعوى النتاج بشروط

مطلب برهان المشتري على
نتاج بائعه كبرهان بائعه

مطلب اراد البائع اثبات
النتاج بعد الاستحقاق هل
يشترط حضرة المستحق

مطلب برهنا على النتاج
ولم يوافق سنة تاريخها
يقضى به لذی اليد

عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا لدعوى المدعى ان اقام
البينة أم لا؟ (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادية في الفصل السابع في التناقض
في الدعوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها
فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها فأنبت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على اولاده
الاربعة ثم على اولادهم ثم وحم الخ والحال أن المدعى عليه ليس فانظر اعلى الوقف ولا مأذونه
بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن الشهود لم يذكروا اسم جد الواقف المزبور في الشهادة بل
ذكروا اسمه واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرف بهما وذكروا صناعته التي يشاركه فيها غيره
ولم يعرف بها لا محالة ثم ترافعوا لدى قاضي القضاة فألغى حكم الحنبلي المذكور وحكم بحريان
الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكذب بذلك حجة شرعية فهل يعمل
بمضمونها والتمالة هذه؟ (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه أنه وقف عليه لواء عام باذن
القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لأن له حق في الغلة لا غير فلا
يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف وبغير اذن
القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه
المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي
ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه الاخذ لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد
من الموقوف عليهم خصومة بلا اذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله
في العمادية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار
الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لا بتولية
أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لأن حقه في الغلة لا العين
اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم ابيه وجده أو اسمه واسم ابيه
والصناعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدر
والتنوير وغيرها (سئل) في صغيرات عن أم وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركة
فادعى اخوان على وكيل عمتي الصغير أنهما ابنا ابن عم له وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته
فانكر الوكيل نسبهما له وأتيا بشاهدين شهدا في وجه الوكيل المرقوم انهما ابنا ابن عم
الصغير ولم يذكرا في شهادتهما انهما ابنا عم لا بويين أو لاب أو لام ولم يذكرا قبل الحكم ولم تكن
التركة في يد العمتين المزبورتين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور
غير صحيح؟ (الجواب) نعم وفي الاشباه من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع
الا في دعوى الغصب في الموقول واما في الدور والعقار فلا فرق كافي التمه اه والخصم في اثبات
النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت بزازية من الفصل
الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح على غير ذي اليد اه باختصار وفي
الخانية رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه

مطلب لا تسمع دعوى
الموقوف عليه الا باذن
القاضي أو كونه متوليا

مطلب المستحق لا يملك
الدعوى ولو اوقف عليه
فقط
مطلب لا بد لقبول الشهادة
على الغائب من ذكر اسمه
واسم ابيه وجده

مطلب الدعوى على غير
ذی اليد لا تسمع
مطلب الخصم في اثبات
النسب خمسة
مطلب ادعى انه عم الميت
لا بد أن يفسر انه لاییه
أولاه

لا يه واه اولايه اولامه ويشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عمادية من اواخر
 الفصل السادس وفي الفتاوى الرحيمية سئل في رجل يدعى على وصي مغار أنه ابن ابن عم
 الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا اقامها أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد
 هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة
 حيث كانت دعوى لبنوة الهومة قال في البصر بعد بسط الكلام وحاصل ما نتفنا هنا أن
 الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب
 والابن اه وأن ينسب الشهود الميت والمذعي لبنوة الهومة حتى يلتقيا الى اب واحد وأن
 يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضيان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه
 معروف للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذا اخصام فيه والتعريف بذلك عند الامام
 الاعظام رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة
 ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن المعلوم أن
 ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاء الا ليحكمه وبالشهادة المزكاة فلا يصح الآن بشهادة غير
 مزكاة كما هو ظاهر والحالة هذه والله تعالى اعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى
 النسب قال المؤلف قلت هذا من اقض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه يشترط
 ذكر الجد الذي التقيا اليه وقدم مثل له في الظهيرية مثالا ولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده
 لكن افتى الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشمقي في فتاويه وأظن أن الرحبي
 اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب يشترط
 ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجد نفذ وأنه ظن أن الدعوى على الجد الذي التقيا اليه
 والمحال أن الدعوى على الميت الذي يطلبون ارضه فتنبه (سئل) في جارية اشتراها رجل
 من سيدها بمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزله منقادا للرق
 والبيع والتسليم ساكنة واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن أراد بيعها فزعمت انها
 حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل ذكر الامام
 رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله في حراصل بدون
 بينة وتفسير الانقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يائي ويسمكت أما
 السكوت عند البيع لا يكون انقياد للبيع لأن البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقد وقد ذكرنا
 في أحكام السكوت أن العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع انما حر لا يقبل
 عمادية في الفصل الرابعين ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه
 انقياد للرق وبعده لا يقبل بلا برهان بزازية من الحادى عشر من الدعوى (سئل) في رجل
 تصرف في دار معلومة زمانا تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء
 منه ثم باعها من زيد وباعها زيد من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة
 والرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو وورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار

مطلب انما تقبل دعوى
 النسب بشرط

مطلب ينبغي الاحتياط
 في الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا انقاد للبيع
 لا تقبل دعواه حرية الاصل
 بدون بينة

مطلب باع داره وقريبه
 حاضر لا تسمع دعوى القريب

والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي قام الآن ورثته يريدون الدعوى بشئ من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطعا للاطماع الفاسدة لأن السكوت كالا فصح قطعا للتزوير والحيل والمسئلة في كثير من المتعبرات كالتزوير والكنز والمثل في مسائل شتى آخر الكتاب والبنازية والولول الحية وعبارتها رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك في يد المتصرف لأن الحال شاهد اه لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى الانقروى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى في عدة اسئلة * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وأم وابن قاصر وخلفت تركه قامت الام الآن تدعى بأن لها امتعة معلومة في التركة دفعتها لانتها على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعي والزوج ينكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بيد هند امتعة معلومة متصرف فيها من مدة سنين بلا معارض ولها ماتت عنها وعن ابني اخ شقيق يعارضانها في الامتعة ويدعيان انها لاهما وهي تنكر وتدعي أن الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني اخيها الاثبات * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروى اختلفت مع زوجها في بقرة وتاجها في بيته ولا بينة لها فهل يكون القول له في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم لأن المواشي مما يصلح لها كما في البحر والمنح والقول له في الصالح لها * (سئل) * فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في امتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالا ساور الذهب وغيره وما يصلح لها كالنقود وغيرها فالقول لمن في الفريقين * (الجواب) * القول للزوجة في ذلك بيمينها واجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق لأنه مما يصلح لها كما في البحر * (سئل) * فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن زوجته وبنت منها وتركا دارا كانا ساكنين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهما يدعيان أن نصف الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالدته هند ولا بينة فهل القول في ذلك لورثة الزوج مع اليمين * (الجواب) * نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد كما في لسان الحكم ومثله في الخيرية فتقلا عنه * (سئل) * في رجل طلق زوجته ثلاثا واختلفا في بيت ساكنين فيه ولها بينة تشهد بجريان البيت في ملكها فهل يقضى بيمينتها * (الجواب) * البيت للزوج بيمينه كما في البحر إلا أن تقيم البينة فيقضى بيمينتها لانها خارجة قال في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا وبائنا فالقول قول الزوج لانها صارت اجنبية بالطلاق فرالت يدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق أو بعده واذا ماتا فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لأن

مطلب تترك الدار في يد المتصرف قطعا للاطماع الفاسدة

مطلب تصرف زمانا في ارض لا تسمع دعوى من كان يرى تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى العارية بعد خمس عشرة سنة

مطلب ماتت أمها فادعى ابنها الاخ أن الامتعة لاهما وهي تنكر فالقول لها

مطلب اختلفت مع ورثة الزوج في امتعة البيت
مطلب اختلفا في البيت بعد الطلاق فهو له بيمينه إلا أن تبرهن

الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيسام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها المخرج اه اقول وقال في البحر تحت قول الكنز وله فيه يصلح لهما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف في الفرش ونحوها ولهذا قال في خزانة الاكل لوماتت المرأة في ليلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقمم والاباريق والصناديق والفرش والخدم والحف للنساء وكذا ما يجوز مثله الا أن يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لها الجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده لا فتوى الا أن يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف عن الامام بخلافه فيتبع اه كلام البحر لمخصا *(سئل)* في رجل متزوج بامرأة ويدهما عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبلها قام الابن الا أن يدعى بأن العقار ملك لايه والبنت انه لا تمها ولا بينة لكل منهما فهل يكون القول للابن المزبور في ذلك بيمينه *(الجواب)* حيث لا بينة فالقول للابن في ذلك بيمينه وترث البنت المذكورة منه قيراطاً واحداً والمسئلة في الخيرية عن لسان المحكام اقول لم يبين في السؤال العقار المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اه وقال في البحر أيضاً وراهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهباً أو فضة كما سيأتي في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه يقوله بعده وما يصلح لهما الفرش والامعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في السكا في وبه علم أن البيت للزوج الا ان يكون لها بينة وعزاه في خزانة الاكل الى الامام الاعظم اه كلام البحر وذكر في البحر أيضاً انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في ايديهما فانها كالاجنبيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في متاع البيت فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما علقته على البحر أن الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر واذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجاً عن سكنهما فيقسم بينهما في عين عقار في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليتأمل *(سئل)* في ابن كبير له عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخاف عن ابيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب

مطلب اذا اختلفا في غير متاع البيت فهما كالاجنبيين

مطلب اذا كان للابن كسب على حدة ثم مات أبوه اختص بما اكتسبه

مستقل يختص بما انشاء من كسبه وليس للورثة مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت ابيه في جملة عياله وصنعتهم ما
 متعددة يعينه بتعاطي اموره ولا يعرف لابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد ان يختص به
 بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لابي له ولا شيء له فيه (الجواب) نعم
 جميع ما حصله بكسبه ملك لابي له لا شيء له فيه حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره
 واحواله وصنعتهم ما متعددة ولا يعرف لابن مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون
 معينه فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرازية وجمع الفتاوى وافتي بذلك الخير الرملي
 اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتساع متاعنا
 والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير الخ من القول
 لمن في كتاب الدعوى اقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له
 كسب مستقل حصل بسببه أموال ومات هل هي لوالده خاصة ام تقسم بين ورثته اجاب هي
 للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول
 علمائنا اب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب
 اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال
 سابق لهما وكون الابن في عيال ابيه فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب وانظر
 الى ما عللوا به المسئلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه فيما يصنع في
 الحكم على نبوت كونه معينه فيه فاعلم ذلك اه واجاب الخير الرملي عن سؤال آخر بقوله
 حيث كان من جملة عياله والمعين له في اموره واحواله فجميع ما حصله بكسبه وتعبه فهو ملك
 خاص لابي له لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جملة اموال لانه في ذلك
 لابي معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لابي نص عليه علماء ونازحهم الله تعالى فلا
 يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته اه واجاب ايضا عن سؤال آخر بقوله ان ثبت
 كونه ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم في جميع ما يقع لونه اليه وهم معينون له فالمال كله له
 والقول قوله فيماله يمينه وليتق الله فالجزاء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل
 كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان
 ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بانفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثا يمين والحقكم دائر
 مع علمه باجتماع اهل الدين الحاملين لحكمته اه (سئل) في رجل ادعى على آخر اجارة
 حانوت فأنكر خصمه ذلك ويريد تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف (الجواب) نعم
 نعم له تحليفه وكيفية تحليفه ١٦ من العمادية في مسائل الاستخلاف لو ادعى اجارة ضيعة
 أو دار أو حانوت أو عبد أو ادعى مزارعة في الارض أو معاملة في نخل فأنكر المدعى عليه يحلف
 على الحاصل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا الدين المدعى
 ولا له ذلك حق بالاجارة التي وصف اه (سئل) فيما اذا كان بيد ذين دار معلومة

مطلب اذا كان في عيال
 ابيه وصنعتهم ما متعددة فما
 اكتسبه لابي

مطلب الابن اذا كان
 في عيال الاب يكون معينه
 فيما يصنع

مطلب لو غرس شجرة فهي
 لابي

مطلب اذا كان ابنه واخوه
 في عائلته فكسبهم له

عن ايها المتصرف فيها قبلها بطريق الشراء بموجب حجة منضمنة انه مرتب على بعض غير
 معلوم من ارض الدار في كل سنة غرشان لجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها لجهة الوقف
 من اكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور يكلف الذميين المزبورين الى بيان
 البعض المزبور واستتجاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون
 الغرشين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى تكليفهم الى ما ذكر ***(الجواب)***
 نعم ليس له ذلك والله تعالى اعلم والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من
 المدد المتطاوله ***(سئل)*** فيما اذا كان لجهة وقف قطعة ارض داخل دار زيد وهي غير
 معلومة وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي غرش اجرة عنها ويأخذ بذلك وصولا من
 قديم الزمان قام الآن ناظر الوقف يكلف زيدا الى استتجار ارض معلومة من ارض الدار زاعما
 انها هذه وزيد ينكر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعي فهل يكلف الناظر الى ذلك
(الجواب) نعم ***(سئل)*** فيما اذا كان بيد جماعة بساكنين معلومة وهم متصرفون
 فيها بطريق الملك من مدة تزيد على اربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبالغ من الدراهم
 على بستانه لجهة وقف اهلى من قبل هذه المدة الى الآن بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه
 بطريق المرتب ويزعم ناظر الوقف ان ارض البساكنين كلها اجارية في الوقف المزبور بمجرد
 اخذه المبلغ المذكور من ملاكها وليس بيده مستند شرعي يشهد بما زعمه فهل لا عبرة بمجرد زعمه
 والقول في ذلك للدافعين ***(الجواب)*** نعم لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين ان
 دفعهم بطريق المرتب لانهم مملكون وهم اعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك في البرازية والفصولين
 وقتاوى الحانوتى وغيرها والله سبحانه اعلم دفع الى ابنه مالا فآراد اخذه صدق انه دفعه قرضا
 لانه مملوك دفع اليه دراهم فقال له انفقها ففعل فهو قرض كما قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع
 اليه ثوبا وقال اكتس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان الحكماء في هبة المريض
 وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتك وقال القابض لا بل وهبتي
 كان القول قول صاحب الدراهم من نكاح الحانية رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارثه
 ان الاب اعطى الفا يقبل والوارث يصدق في أن الاب اعطاه بجهة الدين لقيامه مقام مورثه
 فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك ***(سئل)*** في دار معلومة
 جارية في وقف بر والمثولون على الوقف متصرفون بها واضعون يدهم عليها ويؤجرونها
 ويقبضون اجرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض والآن قام ناظر
 وقف اهلى يدعى انها جارية في الوقف الاهلى مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف
 الاهلى ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلامانع
 شرعي والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة ***(الجواب)*** نعم قال
 في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع
 دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب

مطلب ليس له طلب الايجار
 اذا كان المرتب على بعض
 غيره معلوم من الدار

مطلب القول للدافع لانه
 اعلم بجهة الدفع

مطلب اذا كان ما يدفعه
 بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب ترك الدعوى ثلاثا
 وثلاثين سنة لا تسمع دعواه

مطلب قالوا الكتاب على
ثلاث مراتب

الوقف المدكور مع عدم التصرف بذلك قال في الحانية رجل في يد وضيعة فجاء رجل وادعى انها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصك لأن القاضي إنما يقضى بالحجة والحجة هي البينة أو الاقرار أو ما الصك فلا يصلح حجة لأن الخط يشبه الخط اه أقول انظر التوفيق بين ما في الحانية وما في فتح القدير من قولهم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي الخصاص لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكر وقوف في ايدي الامناء فوجد له مرسوم ما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاستعاف وفي الزيلعي والمفتي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب * مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا أي مصدرًا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما حرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة * ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شيء اخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون لتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتبين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والا أول اظهر * وغير مستبين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وفتاوى قاضخان وحاصله أن الأول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خط يده بذلك وانكر المدعى عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك ووجد أنه خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه انكر الكناية او يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال أهل الخبرة هما واحد ألزمه الحق وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو معتبر فيسع من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشاهدوا كنيته فلا يحكم بذلك وسئل عن انكر المسطور هل يحلف انه ما كتب عليه ام على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقرار بين يدي الشهود ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرًا مرسومًا وان اعاقب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لأن الكتابة قد تكون للتجربة الخ فأفاد أن عامة علمائنا على

عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير وإذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه
بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وأن قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وإنما يعول
على هذا التصحيح لأن قاضيخان من أجل من يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيري إلى
أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل به يكتب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ
يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيدي القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير إليه
ما قدمناه عن الأسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الأشياء تبعاً لما في قاضيخان
والبرازية وغيرهما خط السمسار والبيع والصراف وجرم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه
ابن الشحنة وكذا الشرنبلالي في شرحها وأفتى به التمرقاشي صاحب التنوير ونسبه العلامة
البيري إلى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو
حجة وإن لم يكن معنونا ظاهراً بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة
للعرف اه وفي خزنة الأكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار
وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس
خطه حكم بذلك في تركته أن ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمنزلة حجة اه ما قاله
البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا إذا قال
البيع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري بيدي ان لفلان على ألف درهم كان
هذا اقراراً لما يراه قلت ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله
تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي إلى القاضي حيث قال وفي الأشياء لا يعمل
بالخط الا في مسألة كتاب الأمان ويلحق به البراءة ودفترياع وصراف وسمسار الخ وكتبت
فيما علقه على الدر المختار نقلاً عن شيخنا المحقق هبة الله البعلبي التاجي في شرحه على الأشياء
مانعه نبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخاقاني المعنون بالعادة السلطانية فانه يعمل به
وللعلامة الشيخ علاء الدين الحصكفي شارح التنوير والمتقى رسالة في ذلك حاصلها بعد ان
نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب الأمان ونقل جرم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتري الصراف
والبيع والسمسار لعلامة أمن التزوير كما جرم به البرازي والسرخسي وقاضيخان وان هذه العلة
في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرفه من شاهد أحوال اهاليها حين نقلها اذ لا تحرر ولا الا باذن
السلطان ثم بعد اتفاق الجمة الغفير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على
المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتري أمين فيكتب عليها
ثم تعاد أصولها إلى امكتها المحفوظة بالخط فالأمن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع
أهل الدولة والكتابة فلو وجد في الدفاتر أن المكان الغلاني وقف على المدرسة الغلانية مثلاً
يعمل به من غير بيعة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله افندي
وغيرها في حفظ اه ما نقلته من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالخاسل أن المدار على
انتفاء الشبهة ظاهراً وعليه فيا يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد حرر بخطه

مطلب يستثنى خط السمسار
والبيع والصراف فانه حجة
عرفاً

مطلب في العمل بالدفاتر
السلطانية

مطلب في دفاتر التجار

ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والمهزل يعمل به
والعرف جاريتهم بذلك فلم يعمل به لزم ضياع اموال الناس اذ غالب بياعتهم بلاشهم ودفع هذه
الضرورة جزم به الجماعة المذكورة واثمة بلخ كما نقله في البرازية وكفى بالامام السرخسي
وقاضيان قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من
انه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه قعليهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة
فان هذه العلة في مستثناة منافية واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة
في دفتره بعيد جدا على أن ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى
المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى انا حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه
ما قدمناه عن خزنة الكل وغيرها أما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى بمال على
آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في زماننا حادثة سئلنا عنها في تاجر له
دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وأنه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف
على الدفتر فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي في الجواب انه لا يقضى عليه بالمال
لكونه ليس خطه بل هو خط كافر واكون الدفتر ليس تحت يده فيحتمل أن الذي كتبه بعد
موت التاجر قد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما اذا كان دفتره بخطه وهو محفوظ عنده
والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الحانوتي سؤالا حاصلا فيما يكتبه التاجر على
احصاهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على ان الحمل ملك صاحب
العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضع اليد على الحمل فلا كلام في أن
وضع اليد دليل الملك بلاينة ولا عبرة حينئذ بمجرد الكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه
وان لم يكن هناك وضع يد فالاصل أيضا أن الحمل لأصاحب الاسم حيث لم يثبت بالبينة
الشرعية انها لغيره اهـ (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له
بالاتفاق منه على أولاد له آخرين صغار وعلى أمهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ
قدرا معلوما نفقة المثل في مدة غيبة أبيه المحتملة لذلك والظاهر يصدق فيه ما ثم حضر الاب
ويريد احتساب ما نفقه على أبيه من مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والاتفاق وقدره بالوجه
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص اذن لآخر أن
يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأكره الاذن وطالبه
بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب ان كان المال الذي تحت يده امانة فالقول قول المأمور
مع يمينه وان كان موصوبا أو دينيا لم يقبل قوله الا بالبينة والله تعالى أعلم (سئل) هل تقبل
البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه (الجواب) تسمع البينة وتقبل على ما هو
الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة
لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما اذا ادعى
زيد على عمرو مالا فأجاب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو

مطلب حادثة الفتوى في
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التاجر
على الاحصاء من العلامة
هل تدل على الملك

مطلب فيما اذا اذن لآخر
بالاتفاق ماله تحت يده
مطلب تقبل البينة لو أقامها
بعد يمين المدعى عليه

انه ابرأه منه فهل يقبل برهانه * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر
 ما لا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي
 الايفاء أو الالبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا اقترى
 بأن بدقته لعمر ومباغاه معلوما من الدراهم ثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية
 وحكم عليه بذلك ثم قام الا أن يدعى ايفاء بعض المبلغ المزبور قبل الاقرار فهل تكون دعواه
 غير مقبولة * (الجواب) * نعم في الاثروى من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية
 وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل * (سئل) * فيما اذا ادعى جماعة على زيد بمبلغ معلوم
 من الدراهم تستحقه مورثتهم فلانة فاعترف به ثم بعد ايام اقام زيد بينة على دفعه المبلغ للمورثة
 قبل موتها ويحلف على ذلك فهل تقبل بيئته ويحلف * (الجواب) * نعم تقبل بيئته ويحلف
 لما في خزنة المفتين لو ادعى الايفاء بعد الاقرار بالدين فان كان كالأقولين في مجلس واحد
 لم تقبل لتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم
 التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الايفاء قبل اقراره
 لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى النمر تاشي من الدعوى مفصلا وفي الهبة من الدعوى

لو ادعى ديناً عليه فأقر * ثم ادعى الايفاء بعد ذلك
 لم تستمع دعواه للتناقض * الا اذا ادعى بدفع عارض
 كان يقول كان ديني بمدة * اقررت بعد مدته من الزمن
 أو قد دفعت عتب التفرق * عن مجلسي فعند ذلك صدق

أقول هذه القول دالة على ان الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما
 في جواب السؤال الذي قبله * (سئل) * فيما اذا باع زيد ثاقي داره المعلوم من ابنته المبالغة
 ونزلها من زوجته ببيعاً باقاً شرعياً بمن معلوم من الدراهم أبرأها عنه ابراء شرعياً في صحته
 وجواز أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مستغرقة بالدين وثبت البيع والبراء
 المذكوران بالبينة الشرعية ثبت وقا شرعياً في وجهه غريم الميت فهل يكون الاثبات شرعياً
 صحيحاً * (الجواب) * نعم اذا ادعى ديناً على ميت محضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد
 كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعا صحيحاً حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع
 دعوى المدعى محيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات * (سئل) * فيما اذا ادعى
 المدينون الايصال أنكر المدعى ولا بيينة له فطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقي في الختم بمعنى
 أحضر حقي ثم استخلفني فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك
 في التنوير وغيره من الدعوى * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو مملوكاً بائناً
 معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنده اياماً ثم ان المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمرا
 اخنقه حين كان مملوكاً في وقت كذا وله بيينة شرعية على ذلك قبل تقبل * (الجواب) * نعم
 وأوراع عبد الله ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وزد به الى منزله والعبد

مطلب اقرار المال ثم ادعى
 الايفاء قبله لا يقبل

مطلب يصح اثبات الشرا
 في وجه مدعى دين في التركة
 المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل
 حقي في الختم ثم استخلفني

مطلب تقبل بيينة المملوك على
 أن بائنه الاول كان اعنته

ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك
 شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسعى في نقض ما تم من جهته
 الا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلق الحرية فشم
 الاصلية والعارضة لخفاء حال العلق فان الولد يجب صغيرا من دار الى دار وينفرد المولى
 بالاعتاق الخ بحر الرائق من الاستحقاق ومثله في الدرر وتام فروع المسئلة في الحادى عشر
 من البرازية في دعوى الرق والحرية * (سئل) * في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى
 أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه * (الجواب) * نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه
 الشرعى * (سئل) * فيما اذا أقر زيد في صحته وسلامته انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل
 عمر وحقامه لتمام سائر الحقوق الشرعية وبراءة ما من كل حق ودعوى شرعيتين
 قام زيد الا أن يريد أن يدعى على عمر وبشئ سابق على تاريخ الاقرار والبراءة العامة ويجلفه
 عليه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك كما في الخانية والبرازية والعمادية وغير
 ذلك من الكتب المعتمدة وبه افتى العلامة الحانوقى ولشربل الى رسالة في ذلك سماها تنقيح
 الاحكام في حكم الاقرار والبراءة الخاص والعام وأجاب قارئ الهراية اذ لم يثبت المقر
 بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة القول قول المكر مع يمينه والله تعالى
 أعلم وأجاب عن المكاس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا غيره
 ثم ادعى عليه ما لا يمسك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة
 بأن القول قول المدعى مع يمينه ان الذى ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس
 لانه هو المجل والمبرأ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الحانوقى مانصه فمين ابرا
 عاماهل له دعوى بشئ سابق ام لا اجاب حيث ابرا عاماهل له دعوى على الاقرار بأنه لا يستحق
 عليه حقما لمقاولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة
 بخلاف ما اذ لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه النفي بل وقع بلفظ البراءة عن
 المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه البراءة عن الاعيان الا أن يكون بلفظ البراءة عن
 الدعوى كما سيأتى عن الفصول تقلا عن قاضيان والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع
 في المساومة وفي العدة ابراء عن الدعوى ثم ادعى مالا بالارث ان كان موت مورثه قبل
 الابراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر
 في الابراء عن الدعوى ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذى ذكره بقوله وان لم يعلم بموت
 مورثه فكانت وصليته فيقتضى أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن البراءة سواء علم
 المبرأ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كراس في الرابع عشر
 في دعوى الابراء والصلح جواب الشرط ولم يجعل اداة الشرط وصليته حيث قال ابراء عن
 الدعوى ثم ادعى عليه ارثا عن أبيه ان كان مات أبوه قبل الابراء لا تصح الدعوى وان كان
 لا يعلم موته وقت الابراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذى هو جواب الشرط ولم يجعل اداة

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
المساومة

مطلب اذا ثبت أن تاريخ
ما ادعى به متأخر عن تاريخ
البراءة يقبل

مطلب الابراء عن الدعوى
يدخل فيه الابراء عن
الاعيان

مطلب ابراء عن الدعوى
ثم ادعى عليه ارثا عن أبيه
يصح ان لم يعلم موته وقت
البراءة

وصلية كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العمادية مانصه
وفي دعوى فتاوى قاضيان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان
ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال
برئت من دعواي في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئا
منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في فتاوى قارئ الهداية
سئل اذا اقر شخص انه لا يستحق على فلان حقا ولا يمينا بالله تعالى لما مضى من الزمان
والى تاريخه ثم ادعى المقرب دعوى ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه
ولا يمين عليه لأن اليمين بعد صحة الدعوى وقال في المبسوط كما نقله عنه في البحر في صلح الورثة
ونصه قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة
أو جناية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا
انه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لا ملك لي في هذا العين
كما في البحر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتبرة خصوصا ما نقله
في العمادية عن قاضيان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشكل على تلك النقول
المعتبرة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لومات عن ورثة وقسموا التركة بينهم
وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة اربعة ارباع الميت تصح دعواه
لأن هذا مناف لما قدمناه عن البرازية والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم
ادعى مالا بالارث فان كان قد علم بموت المورث صح وتبطل الدعوى فاخذ منه انه لا تسمع
الدعوى ولو ادعى ارباعا حيث علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام القنية بقولنا أو لا
اذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتبهة على الاقرار بانه لا يستحق عليه حقا مطلقا
الح لأن هذا من باب الاخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الابراء وكذا ما ذكره
في القنية وغيره بقولهم وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركة الميت الى ولد الميت
وأشهد الولد على نفسه انه قبض تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى
في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي وأقام بيينة قبلت بينته لانه يمكن أن يكون جوابه
انه لم يحصل الاقرار على العموم المطلق بل انما عزم في تركة والده حيث قال لم يبق له منها أي من
التركة ولم يأت بالعموم مطلقا ولذا قال قاضيان وغيره في الوصية أشهد اليتم على نفسه انه
قبض من الوصي تركة والده الخ ولم يعزم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر لي وقد جعل
في الاشباه والنظائر لابن نجيم ذلك مستثنى من الابراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد
الابراء العام الا ضمن الدرك ثم قال وأما اذا أبرأ الوارث الوصي ابراء عاما وقد أوسع في ذلك
وعلى ما قررنا الابراء العام بأن يكون العموم مطلقا لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى
جعلها من المستثنيات لانه يشكل على جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلاصة
في أول هذا الكلام من انه لا تسمع الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث الآن

مطلب اذا قال لا دعوى
لي قبله ولا خصومة لا تسمع
دعواه بعده الا في حق حادث

مطلب اقر انه لا يستحق
عليه حقا ولا يمينا لا تسمع
دعواه عليه ولا يمين عليه الخ

مطلب يدخل في قوله لاحق
لي قبله كل عين ودين
وكفالة وجناية واجارة
وحبس

مطلب فيما اذا قبض تركة
والده من الوصي وأشهد على
نفسه انه لم يبق له منها قليل
ولا كثير ثم ادعى شيئا

تخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصي دون الوارث تأمل قات وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعم بأن يقول أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك لما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوا. وفي المنية ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عم وقال اية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ومما يدلت على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله اية دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانعه ادعى دينا أو عينا على آخره الحله على بدل وكتاب ذلك وثيقة الصلح وذكر افيهم اصالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت المدعية مثلاً امرأة ادعت دارا وجرى الحال كما ذكر ثم جاءت المرأة تطلب من المدعى عليه دينا بالمهر لا تسمع لأن البراءة عن الدعوى ذكرت مطابقة أي عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحد ويصلح عنه وعن جميع الدعوى تأمل فان المراد بالعموم أن يأتي شيء زائد على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك مفيدا للعموم لأنه يفيد معنى اية دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لأن المصرحين بعدم سماع الدعوى بعد البراءة العام المطلق هم المصرحون بما عايناهم بعد ابراء الوارث وغيره لكن في محال مختلفة فلولا هذا الذي ذكرناه اكان التناقض واقعا يبر كلامهم اجمعين أقول وسيأتي في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئا من التركة بعد اقراره بالاستيفاء (سئل) فيما اذا اترزى في صحته وسلامته لدى بيعة شرعية انه لا حق له قبل عمرو من الحقوق الشرعية مطالقا ثم اراد الآن الدعوى على عمرو بكنانة سابقة على الاقرار الزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في البراءة العام المذكور الكفالة كما في المبسوط والخلاصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم البراءة والاقرار الخاص والعام وبمثل ان النبي الشيخ خير الدين ناقلا عن المبسوط (سئل) فيما اذا باع زيد رقيقه بالبائع من عمرو بعبا تا شرعيا بثمن مساو من الدراهم والرقيق منقاد لارق والبائع قام بالبائع الآن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يدعه فهل دعوى العبد شرط في العتق العارض (الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتناق المبتدأ تشترط الدعوى عد أبي حنيفة وعندهم ليس بشرط وأجوعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحسادى عشر في دعوى العتق وفي الاشياء من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا اه قوله والمعتمد لا أى لا تنبل الشهادة على الصحيح كما في العمادية

مطلب ادعى دعوى معينة
ثم أقرا به لا دعوى له عليه
ثم ادعى حقا آخر تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى الكفالة بعد ابراء العام

مطلب باع عبدا ثم ادعى انه كان اعنه والعبد لم يدع

يرى وقال الحموى تحت قوله والمعتمدا اقول نقل صاحب العمادية عن قناوى رشيد الدين أن
 الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حر
 الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية امة فهي شهادة بحرمة الفرج ثم نقل عن
 صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند
 الامام كما في العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه
 وفي الاشياء من الدعوى أيضا الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام
 الا في مسألتين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية ولا تسمع
 دعوى الاعتناق من غير العبد الا في مسألة الخ وفي قناوى الخانوقى جوابا عن سؤال حيث
 اعترف العبد بالعبودية لسيدته يكون عبدا له وسواء كان هناك بينة ام لا ولا عبرة بقول المنازع
 انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها
 دعوى الحسبة بخلاف الامة وأما اذا رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه
 لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا اقام بينة تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله أما عبد ثم دعواه الحرية
 وأقام البينة لانه
 في دعوى الحرية كافي الفصل الرابع من
 العمادية والله تعالى أعلم (سئل) * في امرأة أودعت عند ابنتها البالغة دنانير معلومة فتسلمتها
 منها وحفظتها لها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى حصه
 في الوديعة ملكا لها غير الارث فهل يكون ما ذكر مانعا من دعواها * (الجواب) * نعم
 الاستيداع يمنع دعوى المالك كافي الدرر وغيره * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن ورثة
 وتركته مستغرقة بدين عليه لجماعة ويريد بعض الورثة اداء بعض دينه ليقبض له من التركة
 شيء بحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وجار لا حد الورثة
 استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العمادية وأفتى
 بمثله الخير الرملى من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فالخصم هو الوارث
 والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا حد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل
 عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يرى على الاشياء قبيل الكفالة
 * (سئل) * فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عندهما كم عرف فصار يكتبها ويأخذ
 دراهم من الناس غير شرعية مسماة بالرسومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويزعم موكله انه
 قبض دراهم من الناس ازيد مما دفعه له ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذه منه بدون وجه
 شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم لان الدعوى لا بد أن تكون
 بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذكر سبب وجوبها والمال المدعى ليس بواجب
 على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم الحاكم به للمدعى بعد ثبوته وذكر سبب وجوبه اذ هو مال
 الناس فحق الطالب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان اصيلا فكيف
 يضيفه الى نفسه وهو لانا ولم يكن وكذا لا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبة عن اربابه

مطلب لا تجوز دعوى
 الحسبة في حرية العبد
 بخلاف الامة

هكذا يبايض بالاصل

مطلب الاستيداع يمنع
 دعوى المالك

مطلب لا حد الورثة حق
 الاستخلاص من التركة
 المستغرقة

مطلب ليس له لدعوى على
 وكيله بما أخذه من الناس
 من المسمى رسومات بل
 الدعوى لهم

لما في الاشهاد ان لنا شاهد حسيبة وليس لنا مدعى حسيبة وقد أفتى بمثله في دعوى المستتيب
في المحصول العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى نقلا عن شيخه العلامة الشمس
الحانوتي رحمه الله تعالى (سئل) فيما اذا كان لزيد ارض حاملة لغراس فزارع عمرا
عليها مدة مزارعة شرعية بعدما ساقاه على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية
والآن قام عمرو يدعى أن الغراس والارض له فهل لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم
لا تسمع والله تعالى أعلم في فتاوى الحانوتي استأجر ارض وساقى على جميع الاشجار التي
بالغيظ لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقص واذا لم يصح الدعوى
لا تسمع البينة على التملك لما في الفصل السابع من الفصول لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى
أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه اه
وفي العمادية من السابع لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون
دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة أن المدعى استأجر مني هذه الدار
او أخذ هذه الارض مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة معني كالمزارعة
(سئل) فيما اذا كان لزيد بركة عمر ومبلغ دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو بركة بكردين
أيضا يريد زيد أخذ دين عمرو من بكر بدون وكالته عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم وفي الاقضية لو اقام البينة على مديون مديونه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين
منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم
(سئل) في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن دخير منه فدفن الاب معها امعة من
امتهما بدون اذن الزوج وتلفت الامعة فهل يضمن الاب حصه الزوج والابن (الجواب) نعم
نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة اذا شهد عليه قبل قسمة
التركة المشتملة على اعيان معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبرأ ذمة بقية الورثة
منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك (الجواب) الارث جبري لا يسقط
بالاستقاط وقد أفتى به العلامة الرملی كما هو محرر في فتاواه من الاقرار نقلا عن الفصولين
وغیره فراجع ان شئت (سئل) فيما اذا كان لزيد رجل عند عمرو على سبيل الامانة
فقال زيد لعمرو أبرأك عن الرجل فهل يكون الابراء المزبور غير صحيح (الجواب) الابراء
عن الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلائي والبرازية
من الدعوى وقد حققه الشرنبلالی في رسالته تنقيح الاحكام والبيري في حاشية لاشباه
في القول في الدين وفي لسان المحاكم من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المنبع الابراء
عن الاعيان لا يصح اه وتام الفوائد فيه (سئل) في دار مشتملة على بيوت ومساكن
وساحة سماوية لا رة غاق لزيد فيهم بيوت واهمرو فيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما
نصفين (الجواب) نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفين
تنوير من دعوى الرجلين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض كما

مطلب اذا زارع على الارض
وساقى على الغراس لا تسمع
دعواه الملكية فيهما

مطلب اذا أجر نفسه ليعمل
في الكرم كان اقرارا انه
ليس ملكه

مطلب برهن على مديون
مديونه لا يقبل

مطلب اذا ترك حقه من
الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز الابراء عن
الاعيان

في التنوير أيضا فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الارتفاع
بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كما رور في الطريق كذا في شرح الكنز لزيلى
والحاصل انه اذا وقع اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يئنة تقسم الساحة على
عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار يساوى من كان له منها عشرة بيوت مثلا لان ارتفاع
صاحب البيت بالساحة كارتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت احدهما لا تستلزم استحقاقه
في الساحة اكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضي ولا يئنة فانه يقسم الشرب
بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي الممتدة الى
الشرب اكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم عملا بالظاهر فان الظاهر ان كل
ارض لها شرب يخصه والذي يظهر لى وتعين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال
كما لو كانت داره شتملة على عشرة بيوت مثلا لو اخدم منها بيت واحد ولا تحترسعة وتنازعا
في ساحتها تجعل الساحة بينهم نصفين لتساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الاخر بيوته
التسعة من تسعة رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذى كان للبائع منقسمها اتساعا
بينهم ويبقى النصف لشريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا نزول منه
شيء يبيع شريكه وكذا الوما شريك الاول صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينتقل
اليهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد
فات عن ورثة تكون الساحة على قدر ارث كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال
في شرب الاراضي هذا ما ظهر لى تفقها ولم اراه منقول صريحا ولكن القواعد تقتضيه والله تعالى
اعلم * (سئل) في المستأجر هل يصلح خصما في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة
اولا * (الجواب) لا يصلح خصما في ذلك لما في التهمة المستأجر لا ينتصب خصما
في اثبات الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع
الفصاوين المستأجر لا يكون خصما لمضى الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون
الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين اه وصححه السرخسى ومال الطواويسى
والهزدوى الى ان المستأجر الثاني ينتصب خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسى هو
فتوى ظهير الدين كذا في شرح النظم الوهبانى ونقل عن الصغرى ان المشتري لا يكون خصما
للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البرازية من قوله وفي فتاوى القاضى آجر ثم باع وسلم تسمع
دعوى المستأجر على المشتري وان كان الا جرعائبا لان المشتري يدعى الملك لنفسه فمكان
خصم الكل من يدعى حقاقيه وكذا الرهن اذا اخذه الراهن وباعه والمرتهن يخاصم الشارى
وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما يوافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة
باع من آخر شيئا فدعى ثالث ان البائع كان آجر منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع
فاذا حضر وبرهن عليه الا قبل فليأمل عند الفتوى منح الخصم من باب فسخ الاجارة
أقول والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول ان المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن
يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارثتها أو اشتراها والثاني ان المشتري من

مطلب يقسم الشرب على
قدر الاراضي

مطلب المستأجر لا يصلح
خصما في اثبات الملك المطلق

غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر العين أو ارتهنها من المالك قبل الشراء وينبغي في الأول اعتماد عدم السماع لظهور عطلته وهي أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أي والمستأجر مالك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري يدعى المالك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشرنبلالي مقتصرا عليه * (سئل) هل تشتري حضرة الرهن والمرتهن في دعوى الرهن أم لا * (الجواب) قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب فإني في جامع الفصولين يشترط وما في الحنانية لا يشترط وعبارتها لورهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته وان كان الرهن غائبا وبأخذ العين من يدي المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا اه وقد نص الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيان من أهل الترجيع ~~لكن~~ في قاضيان في فصل دعوى الموقوف أنه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرمي في فتاواه وبالله تعالى التوفيق * (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيماريين وواضعون اليد عليهم من قديم الزمان لجهة التيمار المزبور والآن قام تيماري آخر يدعى على زيد بأنها جارية في تيماره بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد * (الجواب) نعم إذا التيماري لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تستوعب الدعوى عليه أوله كما افق بذلك العلامة الحانوتي والخير الرمي رحمه الله تعالى * (سئل) في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودفتر سلطاني يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء لجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف اهلى يدعى عليه أنها جارية في وقفه بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل له عقارات معلومة باعها في صحته من زوجته بثمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها بآرته من العقارات فأثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعي حكم بحكم البيع ومنع المدعى المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعى أنه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة * (الجواب) نعم لا تسمع في المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاه ميراثا عنه تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع الفصولين من العاشرة ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاه ارثا منه تسمع لا مكان توفيقه بأن يقول اشتريته وعجزت عن اثباته فورثه ظاهرا ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل لتناقض وتعذر توفيقه اه * (سئل) فيما اذا تعددت القضاة في بلدة

مطلب هل تشتري حضرة
الراهن والمرتهن في دعوى
الرهن

مطلب التيماري لا يكون
خصما

مطلب الزعيم لا ينتصب
خصما للتولى بلا اذن
سلطاني

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى
الارث تقبل وبعبكسه لا

وطالب تعددت القضاة في
بارة فالخيار للمدعى عليه

و وقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطالب قاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعى عليه أم لا
(الجواب) العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فإن طلب
قاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى التمرناشي وفتاوى الحانوتي والخير الرملي وبمثلها فتى الشيخ
اسماعيل فقال العبرة لقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كتبه فقير ربه اسماعيل المفتي
بقضاء الشام ومن خطه المعهود نقلته والمسئلة في البحر وشرح التنوير للعلائي من اول كتاب
الدعوى وصورة فتوى الحانوتي سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه اجاب بعضهم بأن الخيرة
للمدعى عليه واجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسي بما نصه الذي وقفت عليه اذا كان
قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة ف وقعت الخصومة بين رجلين احدهما في محلة
والاخر في محلة اخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد
أطلق صاحب البرازية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في المصر قاضيان و وقعت
الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعى عند الثاني وعند
محمد لقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى اه وعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل
واحد منهما في محلة على حدة ف وقعت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر من محلة
اخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضي محلته والاخر يأتى ذلك اختلف فيها ابو يوسف
ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم أقول قد منا في كتاب القضاء
تحرير هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة انه قد أمر كل
منهما بالحكم على أهل محلته فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم
على كل من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة للمدعى الخ ما قدمناه
فراجعه *(سئل)* فيما اذا ادعى زيد على عمرو وبأن له بذمته مبالغ معلوما من الدراهم
فانكر عمرو ودعواه ثم ان زيدا أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد مبلغه المزبور منه
ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومبطل في دعواك هذه حتى أنك اقربت بذلك لدى بيعة شرعية
ويريد عمرو الآن اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعي فهل له ذلك
(الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالبينه ثم قال المدعى
كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المفضى به ليس ملكي
لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول الحال ليس
من ضرورة نفي الحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي من العاشر من قضاء
التأخرانية برهن على قول المدعى انا مبطل في الدعوى أو شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء
صح الدفع در من آخر الدعوى ومثله في الجمادية ادعى رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه أنك
اقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك بالبينه تسمع
وتدفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل أن الموحد
والمسقط اذا تعارض جعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء

مطلب برهن على قول
المدعى انا مبطل أو شهودي
كذبة

بالأول أو لم يتصل عمادية من آخر السابغ * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف حصته من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين أن مورثهم المزبور اشترى بقيمة الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المصدقين وأنه خفي عليهم ذلك فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) * نعم اشترى دار الابن الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الأب ثم إن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الأب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع أنك متناقض لأن الاستئجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وإن ثبت التناقض فيه إلا أن هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله أفندى عن التارخاية المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة إذا قاسموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لا نفرد الموصى بالرجوع انقروى عن اتتارخاية قال في الكنز من الاستحقاق التناقض يمنع دعوى الملك لا الحرية والنسب والطلاق قال في البحر لأن مبنائها على الخفاء فيعذر في التناقض لأن النسب يبنى على العلق والطلاق والحرية ينقرد بهما الزوج والمولى إلى أن قال وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل المراد أن ما كان مبنيا على الخفاء فانه يعنى فيه التناقض فن ذلك ما في الظهيرية اشترى دار الابن الصغير من نفسه إلى آخر ما تقدم * (سئل) * في خوائى مصبغة وقف ملتصقة بأرضها بالبناء مات صباغها عن ورثة اختلفوا مع ناظرها يدعون أنها ملك مورثهم وبنائوه والناظر ينكر فهل القول للناظر * (الجواب) * حيث كانت في الارض ملتصقة بالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخير الرملى عن هذه المسئلة بقوله لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ما حترره في فتاويه من الدعوى * (سئل) * بما حاصله أن امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيد بأن لها عنده حليا عينته فأقام الورثة بينة على أنه حين طلقها جرى بينها وبينه ابراء عام وأن كلا منهما اقرباؤه لم يبق له عند الآخر حق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيدا المزبور أقرب بعد ذلك الابراء والاقرباؤه أن الحلى المذكور عنده للمدعية على طريق الامانة فهل تسمع هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور * (الجواب) * نعم تسمع قال في الاشياء عن البرازية ان الابراء العام إنما يمنع إذا لم يقرب بأن العين للمدعى فان اقرب بعده بأن العين للمدعى سلمها إليه ولا يمنع الابراء اه وبه جزم الشرنبلالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الابراء العام * (سئل) * فيما إذا ادعى زيد على عمرو بقدر معلوم من الخنطة ووجد عمرو ذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على أنه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه

مطلب التناقض في محل الخفاء عفو

مطلب ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل ما كان مبنيا على الخفاء يعنى فيه التناقض
مطلب اختلف الناظر مع المستأجر في خوائى المصبغة المتصلة بالقول للناظر

مطلب الابراء العام إنما يمنع إذا لم يقرب بعده بأن العين للمدعى

ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على أنه له عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى
الايفاء والبراء ولو بعد القضاء أى الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه
شركة او قرضا او ودیعة او عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد
أجاب قارى الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا تقبل الابينة لانه بالجحد خرج عن
أن يكون امينا اه * (سئل) * فى ذى يد على دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد
الغائب ادعى عليه خارج ان الدار له بملك مطلق فهل اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب أجرها
منه تندفع الخصومة أم لا * (الجواب) * نعم اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب أجرها منه
تندفع خصومة المدعى الا اذا كان معروفا بالحيل والمسئلة شهيرة بمخسة الدعوى والله تعالى
أعلم قال ذواليد هذا الشيء اودعنيته فلان الغائب او أعارنيته او أجرنيته أو رهنيته أو غصبته
منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف رحمه الله فيمن عرف بالحيل
لا تندفع به وبه يؤخذ ملحق * (سئل) * فيما اذا برهن زيد على الرهن من عمر والغائب ولم
يعرف بالحيل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه فهل تندفع عنه
خصومة المدعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه استأجر
منه شقة محقة من مكة الى الشام بمأكله ومشربه ولم يتناول معه على أجرها وطالبه بمائة
 وخمسة وعشرين قرشا أجرة مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا
دفع له منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمدا غا المتوفى في خمسين قرشا فلم
يصدق على ذلك وأنكر فأحضر شاهدين شهدا بطبق جوابه فقام المدعى يطالب وصى محمدا غا
الميت بالخمسين قرشا المذكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه
الخمسين قرشا أم لا * (الجواب) * عدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون
المبلغ أجر مثل الركوب وقيمة الاكل في القبي والشرب وثبوت قبض محمدا غا لذلك في وجه
وصيه بعد جحد ذلك وشروط الشهادة على الميت بذكر الاب والجدا والمين وغيره ثم تركية
الشهود والله تعالى أعلم * (جواب سؤال) * اذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعى
فالبيع المذكور صحيح ولا تسمع دعواه بشئ مما باعه وصدق عليه لسعيه في نقض ماتم من جهته
وهو البيع المذكور ولا تناقض بسبب تصديقه لان التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح
فى دعوى الرجلين اشباه من الدعوى وفى الحادى عشر من بيوع البرازية من سعى فى نقض
ماتم من جهته لا يقبل الا فى موضعين المخوف فتاوى الحانوقى من آخر الشهادة التناقض يمنع
الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى اه وفى الانقروى عن الفصولين ت من واقعات
الناطى فى التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه فج الفقيه أبو جعفر من اربعين لغيره فكما
لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (سئل) من قاضى الشام سنة
١١٤٠ بما حاصله ان زيدا الناطر على وقف جدته فلانة أجر الحصة المعلومة من البستان المعلوم
باجرة معلومة لجهة الوقف المزبور واستر على ذلك سبعا وعشرين سنة وفى كل سنة يوزع

مطلب جحد الامين الامانة
ثم اعترف وادعى الرد
لا يقبل الابينة

مطالب مخسة الدعوى

مطلب عدم التصديق
لا يكون تناقضا

مطلب من سعى فى نقض
ماتم من جهته لا يقبل
مطلب من اربعين لغيره
لا يملك أن يدعيه لنفسه
ولا لغيره بوكالة أو وصاية

الاجرة المزبورة مع بنية ربيع الوقف على مستحق الوقف قام الآن يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه وملك اخوته الغائبين اثنان والدم وأنه كان ضبط الحصة لجهة الوقف طائفاً انها للوقف والحال انها لم توجد محررة في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جريانها في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه ائتمروا في وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب حجة فكيف الحكم الشرعي *(الجواب)* الذي ظهر لنا في هذه المسئلة بعد التتبع والتفكير عاينها في الكتب المعتبرة أن ايجار زيد بناء على انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جريانها في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحاً بجريانها في الوقف المزبور في الحجة المتضمنة لكونها مورثة عن أبيه ولا عذر لمن اقر كما صرح حوايه قال في الاسعاف اذا اقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقراره من هي في أيديهم لبطلت اوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير الخصاص لجهة اقرار الرجل بأرض في يده انها وقف بابا مسنقلاً وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكاً لهم حين الايجار فلا تسمع حين اقراره المذكور كما في الاشباه نقلاً عن انوار التتبع وفي تناوئ الامام الجليل قاضيان لو ادعى الوقف اولا في الدار ثم ادعى انها له لا تسمع اه ومثله في العمادية وفي الاشباه من كتاب الاقرار اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الثانية وفيها أيضاً من أحكام الجهل مانصه وقالوا في كتاب الغصب ان الجهل بكونه ملك الغير يدفع الائم لا الضمان اه هذا ما اتضح لنا من كتب اثبتنا الاعلام أقول لم يتعرض المؤلف للكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا نظاراً على الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضاً بجريان الحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة اخيهم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملاً باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر والله أعلم *(سئل)* فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن من الجارى في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو فاعترف عمرو وبوضع يده عليها اكونه شراها من بكر المذكور منذ ثمانية ايام بثلاثين قرشاً وأنكر كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فاحضر زيد بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف الحكم *(الجواب)* يشترط أن يذكر المدعى انها بيد المدعى عليه بغير حق ويطلب احضارها ان امكن ويشير اليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها هلاكها أو غيبتها ذكر قيمتها كما في متون المذهب واذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة المردع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف

مطالب التصديق اقرار

مطالب لا عذر لمن اقر

مطالب اقر النساظر بارض في يده انها وقف يصح

مطالب لا بد في دعوى الاستحقاق من احضار الدابة وان تعذر ذكر قيمتها

المشايع كما في العمادية والبرازية والافريقية والله سبحانه أعلم * (سئل) * في ذي يد على دار ادعى عليه زيد بها لانه كان اقر له بها ويريد نزاعها من يده فكيف الحكم * (الجواب) * ان جعل زيد اقرار ذي اليد سيما للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وان لم يجعل الاقرار سببا للملك بأن ادعى انها ملكه وهذا اقر له بها تصح دعواه وتقبل بينته كذا في الفصولين كذا افتى المهنداري وافتى ايضا بأن من أثبت انها مستحقة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبة به شرعا مع عدم الضمان والله أعلم * (سئل) * فيما اذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب صلح ثم صدقه عمرو على جريانها في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحا يعمل به * (الجواب) * نعم ومن اقرب بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لان التصديق اقرارا لا في الحدود كما في الاشباه قبيل الوكالة وهذا بخلاف ما لو اقر أن لا ملك له فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه مالا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كما في نور العين من الفصل المذكور لان اقراره أن لا حق له فيه أو أبرأه لا ينافي انه لغيره * (سئل) * في امرأتين باعتهما من رجل ببيع بائنا شرعيا بثمن معلوم وكتب بذلك صلح متضمن لكونهما باعتهما هو جار في ملكهما وطلق تصرفهما الشرعي والآن تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لا نسمع دعواهما * (الجواب) * لا نسمع دعواهما المزبورة لأن من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ حيدر الدين عن امرأة باعت دارا ثم ادعت انها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن اقدامه على البيع اقرار منه وان أراد تخليف المدي عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لانه باقامة البينة أن الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الحمانية رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أي للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والخداع يبيع الوقف واظهار البائع انه ملك ثم اعطاه عليه بدعواه والزامه بأجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اضعاف ثمنه فيجب عدم القبول حسم المسادة الفساد والله تعالى أعلم اه وافتى قاري الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف فيه قيل لا تسمع دعواه ولا بينته لانه تناقض في دعواه لأن يبيعه دأبل على انها ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البينة لأن الوقف حق الله تعالى فلا تشترط فيه الدعوى فتسمع البينة لانها بينة حسنة والله أعلم وأجاب التمرناشي صاحب

مطالب ادعى دارا لكونه أقر له بها لا تصح الدعوى
مطالب اذا لم يجعل الاقرار سببا للملك تصح الدعوى
مطالب اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول الغلة لا على الناظر

مطالب من أقربين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطالب أبرأه عاتما ثم ادعى عليه بوصاية أو وكالة تسمع مطالب فيمن باع ثم ادعى الوقف

مطالب من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه

مطالب تقول في مسئلة دعوى الوقف بعده بيعه

التنوير بقوله اخذت مشايخنا في ذلك قال بعضهم تقبل لأن الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه يأخذ واعتمد في فتح القدر أنه ان ادعى وقفا غيره سجل لا تسمع وان ادعى وقفا محكوما بلزومه تقبل والله أعلم وأجاب أيضا المشايخنا خلاف في ذلك والمختار القبول أقول وانظر ما كتبناه على هذه المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف * (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن اخ واخت شقيقين وخلفت تركته ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا بينة لهم فالقول لمن من الفريقين * (الجواب) اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل بيمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة بيمينها وما يصلح لهما فهو للرجل بيمينه وهذا قول الامام الاعظم والهام المقدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الامام الاسيحي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمجوي وغيرهما ومشت عليه اصحاب المتنون الموضوع للذهب الصحيح المعنون بالترجيح واذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الصالح لهما لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اذا اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكرنا كذلك بعدم موتهما كذا في لسان الحكم وأفتى بذلك العلامة الهام محرمه ذهب النعمان الخبير الرمي عليه رحمة الرحيم الرحمن والله سبحانه المستعان * (سئل) فيما اذا وكل زيد المتولى على وقف وكيل في الدعوى على عمر والمتولى على وقف آخر فوكل عمر وكيل آخر لا ستماعها فحضر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي فام زيد الآن يدعي عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعي على وكيل المدعي عليه * (الجواب) نعم وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمهم الله تعالى وبمثلته أفتى الشيخ اسماعيل * (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركته مشتملا بعضها على أو ان معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والافهي مورثة تقسم بينهم على الفريضة الشرعية (الجواب) حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك زوجها المتوفى المذكور ثم ادعت انه ملكها ذلك فعليها اثبات دعواها بالبينة الشرعية وان لم تثبت نهى مورثة عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف الزوجين من باب التحالف مانصه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقم المرأة ان هذا المانع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها انها اقترت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبينه اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كما في الحاشية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهبة او نحوه ذلك ولا يكون استمتاعها بشريه ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أفتيت بذلك مرارا * (سئل) في بستان جارية

مطلب فيما اذا مات الزوجان
فاختلف ورثتهما

مطلب تصح دعوى الوكيل
على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن
زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استمتاع
المرأة بما اشتراه زوجها ورضاه
بذلك دليلا على انه ملكها ذلك

ارضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بروفيه غراسات جديدة ومستجدة جار بعضها
في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع ثم
مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من عمر و بعرفة متولى الوقف المزبور وتصديقه
ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديم لملكوته ثم بعد سنتين ادعى المتولى المذكور على
عمر و بجران جميع الغراس الموجود في الوقف مستحبا من زمن الواقف وأن له بينة تشهد
بذلك و ذكر عمر و أن له بينة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والمستجدة بمقتضى غرسه لها
هو و زيد و ورثته وأثبت عمر و ذلك بالبينة العادلة المذكرة وحكم الحاكم لهم و بالخصصة الجارية
في ملكه من ذلك لأن بينة العارض والحدوث مقدمة على بينة الاستصحاب ومنع المتولى
وجهة الوقف من معارضة عمر و في ذلك و كتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن
المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور و جريانه جميعه في الوقف فكيف الحكم
(الجواب) حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف
المذكور في وجه المتولى المزبور و جرى التصرف بذلك المدة المزبورة و زال القديم جميعه الذي
فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله
بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة كما صرح بذلك
في العمادية وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التي هي مقدمة على
بينة القدم كما صرح به البغدادى و حكم بها فلا ينقض الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دونه
كما صرح به في الاشياء عن الهداية اذا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن و أى بينة سبقت
وقضى بها لم تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترداه
والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم * ادعى عبدا
وأقام بينة على اقرار ذى اليد أنه لمدعى تقبل بينته ويقضى بالعبدة اعتبارا للاقرار الثابت
بالبينية بالثابت عيا ما عمادية من السادس عشرون كنوا معروفين بالعبدة فلا ينقض الحكم
السابق الثابت بشهادتهم اذا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا
ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترحمت شهادة الاولين بالقضاء
من آخر وقف الخيرية له كيف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه
قديم وأقام البينة بالبينة بينة من يدعى انه محدث ترجع البينات للبغدادى تقدم بينة
العارض على البينة المثبتة للاستصحاب فتساوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البائع بينة انى بعثها
في صغرى وأقام المشتري بينة انك بعثتها بعد البلوغ فيبينة المشتري اولى لانه ثبت العارض
قنية من البينتين المتضادتين *(سئل)* فيما اذا كان لزيد قيراط من غراس بستان معلوم
ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمر و فأقر بأن القيراط المذكور والمائة قرش
المذكورة لبيكر بطريق التمسك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثة وأقام بكر
بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم *(الجواب)* حيث بين اقراره أنه من جهة

مطالب حيث ثبت حدوث
الغراس في وجه المتولى
وقضى بذلك فلا تسمع دعواه
بعده بالقدم

مطلب القضاء يصان عن
الالغاء ما أمكن
مطلب أى بينة سبقت وقضى
بها لم تقبل الاخرى
مطلب الثابت بالبينة كالثابت
عيا

مطلب تقدم بينة الحدوث
مطلب تقدم بينة العارض

التعليك فدعوى التعليك لا تسمع لما قاله الخبير الرملي ناقلا عن جامع الفصولين في خليل المحاضر
والسجلات برز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملكها صحيحا ولم يبين انه ملكه بعوض
أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رمز لشروط الحاكم أصكتني في مثل هذا
بقوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افاده في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه
فاذا كان التعليك هبة وبين فهمه المشاع الذي يقبل القسمة باطله لا سيما وهو غراس وأيضا
من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد في الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب
في مرض الموت وان كانت وصية لكن هبة حقيقة فتقرر الى القبض ولم يوجد اه (سئل)
فيما اذا كان لز يد عمارة حوانيت معلومة جارية في ملكه ومبلغ مرصده معلوم من الدراهم على
دار معلومة جارية في وقف كذا فلك ذلك جميعه من أولاده القاصرين بالولاية عليهم وأشهد
أن لا حق لهم معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشيد بن وأدعت
الورثة عليهم لدى حاكم حنبلي حكم بصحة التعليك للقاصرين وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة
تخليك البناء دون الارض وحادثة دعوى التعليك منفردة من غير تقييد كونه بيعا أو هبة وحادثة
دعوى تملك الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكما شرعيا مستوفيا شرائطه بعد
الدعوى من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك جهة أفتى
مفتي مذهبه بحكمته وأنفذ حكمه ما كم حنفي وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بضمون الحجتين
بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف
ذی بدأن من الجاری تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد
وضع يده عليها بدون وجه شرعي وطلب منه تسليمها الجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذواليد
بحريان نصف الجميع في الوقف المزبور وأنكر جريان الربع المدعى به في وقف المدعى
بحريانه في وقف ذی اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت
دعواه بالبينة الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية
وحكم الحاكم المتداعي لديه الجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعه الشرعي واذا اقام
ذواليد بينة لا ينقض الحكم السابق بها لأن بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأضحوا
لنا الجواب بنقل كلام الاصحاب ولكم جزيل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) حيث
استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعي
لأن بينة الخارج مقدمة على بينة ذی اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بينة ذی
اليدي في الملك المطلق وبينة الخارج أولى اه ومثله في التنوير والدرر والنقابة والخلاصة
وغيرها لا سيما الخارج مدع وذواليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى
واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وانه من جوامع الكلم قال
في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما تألف مسألة ومن المعلوم أن القضاء لذی اليد
قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للبينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه

مطلب لا تسمع دعوى التعليك
مالم يبين انه بعوض أو بلا
عوض

مطلب اذا حكم الحاكم الحنبلي
بملك المرصد والبناء يصح

مطلب بينة الخارج مقدمة

وضع يده اذا هو غير محتاج الى البيعة ومن المقرر ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الوقف قال العلامة ابن نجيم في بحره من باب دعوى الرجلين والحاصل ان دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وقرع على ذلك فروع افلا تبطل بيعة ذى اليد وبيعة الخارج اولى كما صرح به في الهداية ولا يتقض الحكم المزبور لو اقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب واجاد ولا عظم فائدة افاد بقوله لا يتقض الحكم السابق باقامة بيعة ذى اليد المذكور اذا البيعة ليست له وانما هي للخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقامة بيعة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وبيعة ذى اليد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أى على الناس كافة أو يختص بالصحيح المفتى به انه جزئي ولكن قد صار ذواليد مقضيا عليه وبيئته لم تغد غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالبيعة المفيدة المثبتة خلاف الظاهر ولمثله جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك اذا صار ذواليد مقضيا عليه لا تسمع بيئته بأنه ملكه كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس رأس خصره في الفقه اه والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البيعة لو اقامها المدعى بعد عيّن المدعى عليه أولا (الجواب) تسمع البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البيعة على وفق دعواه فان وجدها اقامها وقضى له بها وبعض القضاة من الساف كانوا لا يسمعونها بعد اليمين ويقولون يترج جانب صدقه باليمين فلا تقبل بيعة المدعى وهذا القول ليس بشئ لان عمر رضى الله عنه قبل البيعة من المدعى بعد عيّن المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيعة العادلة اه (سئل) في عيّن المدعى عليه هل هي حق المدعى فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلا طلب المدعى (الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المدعى لما في التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل اه لكن يطلب المدعى فاذا طال به به يجيبه أى المدعى عليه أو القاضي بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا للحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على أرضي كانت لا في وقال الكندي هي أرضي في يدي ازرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي ألاك بيعة قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع عن شئ فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على مال ليا كاه ظمنا ليلقين الله تعالى وهو عنه غير راض اه فجعل اليمين حقه بصريح اضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فلك يمينه

مطلب من صار مقضيا عليه
لا تسمع دعواه بعده

مطلب القضاء بالوقف
كالقضاء بالملك

مطلب تقبل البيعة لو اقامها
المدعى بعد عيّن المدعى عليه

وانما جعل اليمين حق المدعى لانه يزعم انه اتوى حقه بانكاره فشرع الاستخلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون اتواء بمقابلة اتواء وهو مشروع كالقصاص وهو اعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اه لكن نقل في البرازية أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستخلف بلاطلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجا شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بعث وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلاطلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد أدام اليك ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا أحلت به أحد ولا عندك ولا بشيئ منه رهن (سئل) هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا (الجواب) قال في الهداية ولا يستخلف بالطلاق والعناق لما رويناه وهو ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال إن الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً أي مريداً للحلف فلا يحلف إلا بالله أو ليصمت رواء البخاري ومسلم وأحمد وفي لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون رواء النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لأن في الحلف تعظيماً للمحلف به وحقبة العظمة لا تكون إلا لله تعالى فلا يضاهاه به غيره وظاهر هذه الأحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم أره صريحاً اه وقال في الهداية وقيل في زماننا إذا ألح الخصم ساعاً للقاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المبالات باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وإن أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجب القاضي إلى ذلك لأن التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي الحظر والاباحة من التنازع في الفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق واليمين الغليظة لم يجزها أكثر مشايخنا وأجازها البعض فيفتي به إن مست الضرورة وإذا بالغ المستفتي في الفتوى يفتي بأن الرأي إلى القاضي اه وفي الخلاصة فإن مست الضرورة يفتي بأن الرأي إلى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فذلك وقضى بالمسأل لا ينفذ قضاؤه اه فتلخص من هذا كله أن للقاضي أن يحلفه بالطلاق والعناق عند الحاج الخادم وأنه يفتي بجواز ذلك إن مست الضرورة ولكن ليس له أن يقضي بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا إن نكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لانه نكل عما هو منهى عنه شرعاً ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لأن فائدة التحليف القضاء بالنكول فإذا لم يجز

مطلب يستخلف بلاطلب
في أربع مواضع

مطلب أجمعوا على أن من
ادعى على الميت ديناً يحلفه
القاضي بلاطلب الوصي
أو الورثة

مطلب هل يجوز التحليف
بالطلاق والعناق

القضاء بالنكول عما ذكر فكيف يجوز التحليف به وأعله مغترع على قول الأكثر من أنه لا تحليف
بهما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به لأن التحليف إنما يقصد
لنتيجته وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء العظام
يضان عن اللغو كما أشار لذلك في البحر والمنع اهـ (سئل) فيما إذا ثبت قلع المتولى الغراس
الوقف وإزالته وإعدامه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجهه
الشرعي في وجهه المتولى ومضت مدة ثم بعدها ادعى وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع
الغراس المذكور بعينه بعدما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى بالطريق الشرعي
فكيف الحكم (الجواب) تكرير العقد والتصرف به بعد ثبوت قلعها وإعدامه أو لا مستحيل
وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعي مما يحتمل الثبوت ودعوى ما يستحيل
وجوده باطلة اهـ والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك
في كتب علماء نارجهم الله تعالى (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم
بذمة عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة
وسافر فرفض عمرو ولها شيء من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد
والزوجة في ذلك واعترف بوصول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو الابينة
(الجواب) نعم لا يقبل الابينة حيث كان المال دينا في ذمته والله أعلم بالمأذون له
بالدفع إذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين
لا كما في فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الأجرة فلا بد
من البيان من امانات الاشياء (سئل) في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي
مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد أقول
ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعي على ما صدر منه أو لا أمالوجاء بدفع صحيح
أوجاء بينة بعد مجزئه عنها فانها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخير الرملي في أواخر كتاب
الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مانصه بنظر في دعوى المدعي أن كان اتى بها
مع دفع أقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة
قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر
منه أو لا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كذا خيرة
وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار
وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة
برهن الخارج على نتاج فحكم له ثم برهن ذواليد على النتاج يحكم له به اهـ فإذا كان هذا في بينة
مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه
فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر اليد المغنية له
عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذ القضاء للمدعي عليه

مطلب دعوى المستحيل
باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت
بالوجه الشرعي لا تنقض

مطلب إذا ادعى المأذون
بالاتفاق أو الدفع يصدق
أن كان المال امانة وإن كان
دينا في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا فصلت
مرة هل تنقض وتعاد

مطلب المقضى عليه لا تسمع
دعواه إلا أن يبرهن على
ابطال القضاء

عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فنقول ان اعادة الخصم الدعوى ولا بينة
معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع
أولا لعدم اقامتها فاذا اتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا
اه كلام الخير الرمي رحمه الله تعالى وفي البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن
يبرهن على ابطال القضاء بأن ادعى دارا بالارث وبرهن وقضا ثم ادعى المقضى عليه الشراء
من مورث المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان
أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدابة فبرهن على نتاجها عنده اه وهذا يفيد أن قولهم
يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا بما اذا لم يمكن
التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع
لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقرب قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم
لجواز التوفيق بأن شراء بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه
فلما احتمل هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع
الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي أن يكون هذا مبنيا على القول بأن امكان التوفيق كاف أما على
القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تنبيذ بما ذكر وقد ذكرنا القولين في مسائل التناقض
والذي اختاره في جامع الفصولين وقال انه الا صوب عندي وأقره في نور العين انه ان كان
التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق والا يكفي الامكان ثم ايدى بمسألة
في الجامع وهي لو أقر أنه له فكث قد رما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل
لامكان التوفيق بأن يشتره بعد اقراره ولأن البينة على العقد المبهم تغيد الملك للحال اه واعلم
انهم ذكروا في محنسة الدعوى أن الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذي اليد ولم يدع ذواليد
أن فلانا الغائب أو دعه عنده أو ادعى ولكن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذي
اليد بعد ذلك بالايديع ولا برهانه عليه قال في البحران هذا مخالف لقولهم ان الدفع بعد الحكم
صحح الا ان يخص من الكل اه واجاب في نور العين بأن هذا الفرع لعله مبني على مقابل المختار
وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتسامه فيما علقته على البحر فاغتنم هذه الفوائد الفرائد
*(سئل) فيما اذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقف وقيد اسمه في براءة
الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفته فأذكرها زاعما
انه قيد اسمه في البراءة السيد أحمد فدهى لرجل آخر فذكر فضل الله بأن له اسمين احدهما السيد
أحمد والثاني فضل الله ويريد اثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء
*(الجواب) نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التتارخانية في الخامس عشر
من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى
الرشدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جدّه احمد لا يبطل الدعوى
لجواز أن يكون لجدّه اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها

قوله قبله متعلق بشرائه
اه منه

قوله على العقد المبهم أي
الذي لم يورخ اه منه

مطلب اذا قال اودعني
ولان بعدما ثبت الخارج
الملك المطلق لا يقبل

مطلب فمين اسمه فضل الله
وذكر في براءة وظيفته
السيد أحمد فادعى أن له
اسمين

شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت في جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعدما عرفها بذلك التعريف ولانه يجوز أن لها اسمين اه فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أجد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخيرية من العشر والخراج سئل في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلا في براءته أم لا الجواب لا يوجب خلا فتعدد الاسماء جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا اتى متعنت مستدركا فيهما هذا الامر ما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر (سئل) * فيما اذا كان لزيد الغائب دار مرهونة من قبله عند عمرو بن شرعي ثابت لعمرو بدمية زيد فبيعت الدار بثمن معلوم قبضه المرتهن عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم بحجة البيع وأجازه موافقا مذمومة مستوفيا شرائطه وأفتى مفت شافعي بحجة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وتراقع معه لدى حاكم حنفى منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع حجة ومضت مدة والآن قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) * في عقار معلوم جار في جهة وقف بروا المتولون على الوقف واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لجهة وقف البر من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف الاول لدى نائب محكمة بحريان العقار المذكور في الوقف الاخر وحكم نائب المحكمة لجهة الوقف الاخر بالعقار المزبور بشهادة بينة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار جاريا في جهة الوقف الاول وبعد مرور المدة المزبورة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعي عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف الاخر بأن الحكم المزبور صدر بشهادة البينة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعد مرور المدة المزبورة بلا مانع غير مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى المزبور وجهة وقفه من معارضة الوقف الاول في العقار المذكور وحكم به لجهة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (الجواب) * نعم لان الدعوى لا تسمع بعد ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن المبسوط ولان البينة على خلاف المشهور المتواتر لا تسمع ولا تقبل (سئل) * فيما اذا كان لزيد استحقاق معلوم في وقف اهلي فمات لا عن تركة وله ولد انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمرو يدعى دينه بدمية زيد ويكلفه ولده دفعه له من استحقاقه الذي استحققه بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك (سئل) * فيما اذا كان

مطلب يجوز تعدد الاسم
مطلب غلط الاسم لا يضر
مطلب الغلط في الاسم لا يمنع
الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار
المرهونة في غيبة الراهن
لدى شافعي ثم باعها المشتري
يصح

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
٣٣ سنة ولا تقبل البينة
على خلاف المشهور المتواتر
مطلب لا يلزم الابن وفاء
دين أبيه من استحقاقه
المنتقل اليه عنه

لا يتام حصّة معلومة في طاحونة ارثا عن ابيهم فباعها عنهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بها زيد واستوفى منفعتها مدة حتى بلغ الايتام رشيدين ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبته بأجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طاحونة مشتركة بين جهات وقف وميرى جارية في تاجر أخوين وتصرفها بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة رضى على أولادها الايتام تكلف الاخوين بلاوجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الايتام ويسمى ذلك رسم زاعمة أن يبدل الايتام تيمارا بموجب براءة محررة بأخذ شئ معلوم في كل سنة يسمونه رسما من أرباب اما كن ومرسوم من جهة الا ما كن اسم الطاحونة المزبورة وأن الايتام يستحقون المبلغ لتيمارهم رسما على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لابيها وجدهما قبلها دفع شئ للمرأة ولا لوالد أو لأولادها ولا لغيره من التيمارين السابقين فله فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بخصم لسمع هذه الدعوى فلا نسمع دعواها عليها بذلك والله أعلم * (سئل) * فيما اذا قال المدعى لى بية غائبة عن المصر مدة سفر وطالب يمين خصمه فهل يحلف وتقبل البينة اذا حضرت * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة دخلت الحمام ثم خرجت منه وادعت على الحمامية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زنا راوا الحمامية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركتها باعها الزوج بحضور الأب والأم ثم قبضه فقامت الأم تدعى أن لها في التركة امتعة معينة دفعتها لها حين التجهيز على سبيل العارية والأم فقيرة والعرف في بلدتهما مشترك ولها بينة عادلة على ذلك ويزعم الزوج أن سكوتهما حين البيع رضى منهما مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة بزعم الزوج * (الجواب) * نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتهما حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا * (سئل) * فيما اذا كان لزيد الغائب دين بذمة عمر وفقام بكري يكلف عمر ادفع الدين المذكور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه شرعي زاعما ان له ديناً على الغائب وان له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس لبكر ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك * (سئل) * في جماعة أفروا على انفسهم بمال لزيد وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم * (الجواب) * نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقرب مال في صل وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اهـ * (سئل) * في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصفين فأتى زيد عن اولاد فوضع عمرو وأخوه يده على جميع المعصرة

مطالب باع حصّة الايتام بلا وصاية ثم بلغوا لهم اخذها من المشتري واخذ اجرة مثلها

مطالب قال المدعى لى بينة غائبة وطالب يمين خصمه يحلف وتقبل البينة اذا حضرت

مطالب ادعت انها دفعت للحمامية زنا راوهاى تنكر فلا بد من الاثبات

مطالب تسمع دعوى الام العارية حيث العرف مشترك مطالب رأى من يبيع وهو ساكت لا يكون رضى عندنا

واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة لخصه اولاد اخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويريد اولاد زيد الرجوع في شركة عمرو بأجرة مثل حصتهم في المعصرة عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم لهم ذلك أقول انما يسوغ لهم الرجوع ان كانوا صغارا في مدة استيفاء عهم الشريك منفعة المعصرة المشتركة لما تقرر ان منافع الغصب غير مضمونة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفا أو مال يتيم أو معدا للاستغلال لكن المعد للاستغلال انما يضمن منفعته اذا لم يسكن بتأويل ملك أو عقد فلو سكنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن الفصول العادية ونصه بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه في مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكناه كانت بتأويل الملك وان كانوا صغارا فلهم الاجرة من حيث كونه مال اليتيم لا من حيث كونه معدا للاستغلال بل ذكر في الدر المختار عن القنية أن المعد للاستغلال اذا سكنه الشريك لا يضمن ولوليتيم لكن المتمد الاول كما حرره في رد المختار على الدر المختار فنبه لذلك * (سئل) * في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه ولحقهم خسار بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد ما قال له الباقيون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلينا بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل مات عن ابن وبنات بالغين وخلف دارا وضع الابن المزبور يده عليهم سائمة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لمن متعللا بأن دعواهن بعدم مرور المدة المزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار مخلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك * (الجواب) * نعم تسمع * (سئل) * في بكر بالغته ظهر بها حبل وسئلت عنه فقالت من زيد وزيد ينكر ولا يصدقها على ذلك فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه * (الجواب) * نعم لا تصدق في حقه بمجرد قوله * (سئل) * فيما اذا ركب زيد على حائط جاره بجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زير مبلغا من الدراهم ليقي الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقطت الجذوع ومنع زيد من اعادتها ويريد زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذه منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له الرجوع به * (سئل) * فيما اذا كان له ندوا بن أخيهما الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هندا لي دفع ما على نصيب الغائب في الدار من الغرامات بدون وجه شرعي فهل ينعون من ذلك * (الجواب) * نعم لأن ما كان من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب املاكهم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو الاصيل عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجاري في ملك المدعى والمتقل اليه بالاشراء من مدة تسع سنين من فلان بن فلان كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجده الآن بيد المدعى عليه وهو وكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده وكلته على البغل المزبور لجريانه في ملكهما يقتضي أن المدعى عليه وشقيقه بكرا كانا ابتاعاه من مدة

مطالب لحقهم خسار
لذبح المدعى فغرم احدهم
بادنهم له الرجوع
مطالب تسمع دعوى البنات
بحصتهن بعد ١٥ سنة
اذا اعترف الاخ بأن الدار
مخلفة لهم
مطلب ادعت انها حبلت
من زيد الاخني وهو ينكر
لا تصدق عليه
مطلب وضع جذوعه على
حائط جاره ودفع له دراهم
ثم منعه من وضعها له
الرجوع بالدراهم
مطلب لا يلزم هندا دفع
غرامات شريكها في الدار

تسع سنين وخمسة اشهر وأربعة ايام من رجل اسمه كذا ابن كذا ثم تقدم من يد أخيه بكر ثم مات
بكر وانحصر ارثه فيه وفي امة الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وائمة الموكلة البغل المزبور بيد
رجل وأثبت جريانه في ملكها لدى حاكم شرعي حكم لها به بعد حلفها على ذلك اليمين الشرعي
بموجب حجة شرعية بتاريخ كذا وأبرزها من يده وتمسك بها وأنكر جريانه في ملك المدعى
المزبور وأنكر المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها بأيهما
يعمل ***(الجواب)*** يقضى بالبغل المذكور لمن يثبت سبق الشراء كما في المتن والخلاصة
والبزازية والتنوير وعبارته وإن برهن خارجان على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج
على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المنع مانصه ثم اعلم
أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا
الى خزنة الاكل والله سبحانه اعلم أقول ما في المنع قد منا الكلام عليه في هذا الباب نقلا
عن نور العين فراجع ***(سئل)*** فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة
فدفع الأرض لعمرو ويزرعها عمرو لنفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرعها عمرو في عدة سنين
ودفع ما عليها للجهة الوقف وغيره والا ن قام زيد يطالب عمر بأجرة الأرض زاعما أنه يستحق
أجرها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك ***(الجواب)*** نعم لا يستحق ذلك ***(سئل)***
في امرأة تدعى قدم نهرين أريد من مائة سنة وان لها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من
اثنى عشرة سنة وله بينة بذلك فأى البينتين تقدم ***(الجواب)*** إذا تعارضت بينة الحدوث
والقدم ففي البزازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للبغدادى عن القنية بينة
الحدوث أولى وذكر العلائى في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في
الكسيف اه وقال في الحاوى الزاهدى له كسيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم
صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى أنه محدث لأنها تثبت ولاية النقص ثم رقم
لكتاب آخر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج
والبينات أن الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر
إذا البينة انما شرعت لاثبات أمرا حدث واليمين لابقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث
تقدم والله اعلم أقول وحاصل ما في الحاوى أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمرا عارضا وهو
خلاف الاصل إذا الاصل عدم العوض وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من
أن البينة لاثبات خلاف الظاهر لأن الظاهر لا يحتاج الى البينة ولذا حيث عدت البينة يكون
القول لمدعى القدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في البزازية والخلاصة وهو ظاهر
لموافقه للقواعد كما قدمناه في كتاب الشهادات وقد منا ان ما في شرح الملتقى حكاية لقولين
متعارضين لا جمع بين العواين إذا فرق على ما قدمناه بين الكسيف والبناء وقد منا أيضا قولاً
ثالثاً في المسئلة وأن المؤلف افاد أن ذلك كله حيث لم يؤثر خافان ارضا قدم الاسبق تاريخنا
كما جزم به أصحاب المتون وغيرهم والله اعلم ***(سئل)*** فيما إذا مات زيد عن ورثة بالغين

مطلب في دعوى بغل
تبارعه ذو يد وخارج وكل
يدعى شراءه من شخص
وأرضا
مطلب يقضى بالبغل لمن
يثبت سبق الشراء
مطلب لا بد أن يشهدوا
أنه اشتراها من فلان وهو
يملكها
مطلب له مشقة مسكة
في أرض أذن لزيد بزرعها
ليس له على زيد أجرة
مطلب في دعوى الحدوث
والقدم
مطلب القول لمدعى القدم
والبينة بينة الحدوث

وخلف تركه مشتملة على ديون له بضم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقتسم الورثة
الاعيان وبقيت الديون بضم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيأ منها وكتبوا
بالاقتسام حجة متضمنة للابراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطلقا
لا من التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على
الفريضة الشرعية ولا تدخل في الابراء المذكور * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
يحترف بعصر بزر الشمس يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن لحرفته ويكلفه أهل حرفته
أن يكون شريكا معهم في ذلك جبرا بالارضاء ولا وجه شرعى فهل يمنعون من تكليفه ذلك
ولا يجبر على ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ
بكلفون زيدا احضار ابنه بلا كعالة منه له ولا وجه شرعى فهل لا يلزم الأب ذلك
* (الجواب) نعم لا يلزمه احضار ولده الابوجه شرعى * (سئل) فيما اذا كان لرجلين
مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصدا لهما على حمام وقف مصروف في تعميره الضروري بالوجه
الشرعى ومحكوم بمحتمته فدفعت ذلك لهما رجلا من مالهما باذن المتولى الوقف والقاضى ليكون
لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضت مدة والا نريد الدافعان
المذكوران الرجوع على القابضين بنظر المبلغ المدفوع وأخذه منهما بدون وجه شرعى فهل
ليس لهما ذلك * (الجواب) نعم ليس لهما ذلك الابوجه شرعى * (سئل) فيما اذا مات زيد
لا عن وارث ظاهر وخلف تركته فادعى عمر ودينه قدره كـ من الدراهم بديعة ريد لم يأخذه من
زيد بعد ما نصب القاضى وصيا له مع الدعوى المذكورة وأقام عمرو بينة عادلة شهدت له بطبق
دعواه المزبورة في وجه الوصى المذكور وحلف على ذلك الحلف الشرعى بعد جهود الوصى
لذلك وحكم له القاضى بذلك ويريد عمر وأخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك * (الجواب)
نعم * (سئل) بما حاصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة أنفار معلومين بأنهم
ضربوا بدينيتين فأصابا احدهما مهر زيد المذكور في خاصرته اليمنى وخرجت من اليسرى
وضربوه أيضا بدينيتين في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من الجماعة
وجاءوا بشاهدين شهدا كذلك وانهما لا يعلمان من ضربه منهم ويعلمان انه مات من الضرب
الحاصل من بين الخمسة أنفار المذكورين فكيف الحكم * (الجواب) شرط صحة الدعوى
العلم بالمدعى عليه وتعيينه لنصب الحكم عليه بحيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين كما أفق بذلك الخير الرولى وصورة ما أفق به في جماعة يضربون بالبندق
حول مظهر أصابت بندقه وجهه صغير فبضعته ولم يعلم الضارب فما الحكم أجاب حيث لم يعلم
الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم
لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم * (سئل) فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها
بأن لها بديعة بعلمها والد الموكلة مبلغا من الدراهم قدره كـ وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرهنت
وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية أبرأت

مطلب يكلفه أهل حرفته
ان يشاركهم لا يجبر على ذلك

مطلب لا يكفى الاب احضار
ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المرصد
لصاحبه باذن المتولى
والقاضى ليس له الرجوع
على القابض

مطلب مات لا عن وارث
وعليه دين لزيد ابنته زيد في
وجه رضى نصبه القاضى له
اخذ من التركة

ذمة بعلمها المزبور في مرض موته ابراء عامًا من كل حق ودعوى وطلب وله ابنة عادلة بذلك فهل اذا اقامتها تسمع وتمنع المدعية من دعواها المزبورة أم لا * (الجواب) * قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الايفاء أو الالبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه اه ادعى عليه ألفا قرضا فانكر قائلا مالك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الايفاء أو الالبراء يقبل لا مكان التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن القدوري يسمع أيضا لجواز صدور الايفاء أو الالبراء من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف وان قال ليس لك عندي وديعة تسمع دعوى الرد والمهلك لوضوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عندي وديعة لاني رددتها أو هلكت فعلى هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب ويقال ان قال ليس لك على تسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استدنت منك لا لعدم امكان التوفيق بزارية في الخامس عشر من كتاب الدعوى

(كتاب الاقرار)

(سئل) في جماعة اقتسموا تركة مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق يستحق قبل الآخر حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في صحتهم وجواز امرهم الشرعي لدى بينة شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يعمل به بعد ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور * (الجواب) * نعم أقول سيأتي كلام طويل على هذه المسئلة * (سئل) * في رجل قال لاجيره ان اخرجتك من عندي فأنت بريء من الدين الذي لي عليك ويريد الآن اخراجه فهل لا يصح تعليق الالبراء بالشرط * (الجواب) * نعم لا يصح قال في الكزقييل الصرف ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والقسمة الى أن قال والالبراء عن الدين اه ومثله في المتون والشروح * (سئل) * في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بذمته اقرارا شرعيا صدر منه في صحتهم وجواز امره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة غيرهما فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم يعمل به حيث كان في الصحة * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد دارا من ملاكها بنين معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صلث ثم أقر في صحتهم لدى بينة شرعية انه اشترى المبيع المزبور لاخته فلانة وأن الثمن من مالها وان اسمه في الصلث المزبور عارية لاحق له معها في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أقر في صحتهم وجواز امره الشرعي ان المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتتب باسمه بذمة فلان بموجب صلث لفلانة وأن اسمه في صلث الدين عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لابيّه والآن قام اخ لزيد يكافئه دفع نظير المبلغ زاعما ان الاب قد أقر أن الدين المذكور

مطلب قال ما كان لك على شيء قط ثم ادعى الايفاء أو الالبراء تسمع

مطلب اقتسموا تركة مورثهم وأقر كل منهم أنه لم يبق يستحق عند الآخر شيئا الخ

مطلب تعليق الالبراء بالشرط لا يصح
مطلب أقر في صحتهم لزوجه بدين يصح
مطلب أقر بأن الدار لاخته وان اسمه في الصلث عارية

الذي له لالاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا؟ (الجواب) نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ خلاصة لكنه مخالف لما مر أنه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحساوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعترات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائي على اتنوير من الاقرار والذي مره قوله عند قول الماتن جميع مالي أو ما أملكه له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة أه قتلخص من هذا أن قبض المقر المنة كور في السؤال المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هبة وأيضاً تليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا أن يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقياً له وولاية قبض دينه له لا لغيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في صحتها بأن زيدا ابن ابن عمها عصبه لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركته فهل يرثها زيد المزبور؟ (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعيدا يرثها زيد المقر له والمسئلة في كتاب الاقرار من الماتن (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحتها وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية وقبل ذلك منها وتصادقاً على ذلك والآن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسهم (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيد في حال صحته وجواز أمره الشرعي لدى بينة شرعية أن جميع ما كان داخل داره المعلوم ملكاً لزوجته فلانة لاحق له معها في ذلك وصدقته بذلك والآن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضه في جميع الامتعة الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح (الجواب) نعم ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو في حانوتي صح لانه عام لا مجهول بزازية وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثيراً وعبد أو غيره لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر وأراد أن يأخذ شيئاً مما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم يكن كان القول قول المقر وكذا لو قال جميع ما في حانوتي خانية من الاقرار وسئل الحانوتي فيمن أشهد على نفسه جماعة أن جميع ما ينزله الكائن بمحلة كذا من الامتعة ملكاً لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه ودون كل واحد ولم يحيط علم الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجماعة المدكورة يشهدون لها أولاً ولم قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فأجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لا من قبيل

مطلب يصح الاقرار بالوارث
حيث الازارث معروف

مطلب أقر في صحته لزوجته
بجميع ما في داره يصح

مطلب أقر بجميع ما في يده
لفلان ثم اختلفا في عبد أنه
كان في يده أولاً فالقول للمقر

المجهول فلا تكون شهادة بجهول قال في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا مانصه ما في يدي
من قليل وكثير من عبد وغيره أو ما في حانوتي صح لانه عام لا بجهول وكذا في قاضي خان اه
أقول نعم لو أنكرت ورثة الزوج ان هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم
لقيامهم مقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الحانية * (سئل) فيما اذا ادعى
زيد على عمرو بأن لي بذمة كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك ابرأتني من القرض المزبور
فادعى زيد بان الاء المزبور صدر بينهما على سبيل التلجئة وفسرها وأقام بينة عليها فهل تقبل
بينته * (الجواب) نعم اذا ادعى أن ما صدر بينهما ماذكر كان بطريق التلجئة والمواضعة
وفسرها وأقام بينة على طبق مدعاه تقبل بينته بطريقها الشرعي ثم كالا يجوز بيع التلجئة
لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا تخرافي أقول لك في العلانية بما ل وتواضعا على فساد الاقرار
لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة
وادعى الآخر أنه جند فاقول لمدعى الجند وعلى الآخر البينة من الثامن من يوسع التلجئة خارية
ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة وأحاله الى البدئ أيضا قال في البرازية قال لي
لميك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقله على وجه الاستهزاء والقول لمسكر الاستهزاء يمينه
والظاهر انه على نفي الاله لانه على فعل الغير من حاشية البحر للخير الرمي من باب دعوى
الرجلين * (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو دين وبه رهن فبات زرع ورثة وتركه
ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة ابرؤ هذا رهنك فقال نعم ثم قال لبق لك قبله شيء غير
هذا فقال عمرو لم يبق لي قبله شيء والا نيدعى عمرو أن له عنده حليا معلوما بنفسه فهل اذا ثبت
ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسموعة * (الجواب) نعم واذا أقر الرجل انه لاحق له قبل فلان
دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحق الفدية
وما هو دين بدل عما هو مال كالثمن والاجرة أو واجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وأرش الجنابة
وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة المحرق
كلها ما هو مال وما ليس بمال لأن قوله لاحق لي تنكرة في موضع النفي والتنكرة في موضع النفي
تعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لأن قبل كما تستعمل في الامانات تستعمل في المضمونات
أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة
لأنها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو
قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول
المضمون لأن عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال
فلان برىء مما لي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو برىء مما لي عليه دخل
تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برىء مما لي عنده فهو برىء عن كل شيء أصله أمانة
ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك وأقام بينة فان ابرخ وكان التار يخ قبل البراءة
لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التار يخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤثر

مطلب لا يجوز الاقرار تلجئة
والقول لمن يدعى الجند

مطلب اذا ادعى انه أقر
مستهزئا فالقول لمسكر
الاستهزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان
يدخل فيه كل حق مال
أو ليس بمال

مطلب ليس في البراءة كلمة
أعم وأجمع من هذه الكلمة
مطلب لاحق لي عنده
لا يتناول المضمون

بل ابرهم الدعوى ابراهم فالتقياس ان تسمع دعواه ويجعل ذلك على حق واجب له بعد البراءة
وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو اقران فلان ابرى قبله ولم يقل من جميع حتى ثم قال انه يرى
من بعض الحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب الدين
برئت من ديني على فلان كان هذا براءة للمطالب كما لو اضاف البراءة الى المطلوب بأن قال
هو بريء من ديني وكذا لو قال هو في حل مما عليه ولو اقرانه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة
عن الامانات لاعن الدين ذخيرة في ٢٣ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال
قد حلته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة ذخيرة غصب عيناً فحاله مال كنه من
كل حق هو له قبله قال أئمة بلح التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين قائمة كذا في القنية
هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرماءى لا يصح الا اذ انص على قوم مخصوصين وقال
الفقيه وعندي أنه يصح بزارة من الاقرار * (سئل) * فيما اذا اقر زيد في صحته وجوار أمره
الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمرو وليكروا ن اسمه في صل الدين عارية وتصادقاً على ذلك
تصادقاً شرعياً الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً * (الجواب) * نعم وأما تملك
الدين من غير من هو عليه ففساد كما في شرح المجمع وغيره وقيد في الحاشي القديسي
بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو
له وهو لم يسلطه على القبض ولم يكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح
فتاوى التمرناشي من الاقرار ضمن سؤال * (سئل) * في رجل قال لزوجته وهما في الصحة
ان جميع مالي سوى الامتعة التي على بدني لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة
قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم قال جميع مالي
أوما أملكه له أي لزيد فهو هبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها
ولو كان اقراراً لم يحتج الى ذلك قال في الحاشية من اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف
بي اوجميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال
جميع مالي اوجميع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع
ما في بيتي لفلان كان اقراراً اه والاصل في ذلك انه ان اضاف المقربة الى ملكه كان هبة لان
قضية الاضافة تنا في حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء ويكون هبة يشترط فيه
ما يشترط في الهبة ولا يشكل على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه
اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ منع الغفار من الاقرار وتام فروع المسئلة فيها ومثله في الدرر
* (سئل) * في امرأة اقرت في صحتها ان جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك
وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً
* (الجواب) * نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته جميع ما هو داخل
منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع
أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خانية من فصل فيما يكون اقرار رجل اقر في صحته

مطلب التحليل يقع على
ما في الذمة لا على عين قائمة

مطلب أبرأت جميع غرمائي
لا يصح وعند الفقيه يصح

مطلب الدين الذي لي بذمة
عمرو وليكروا ن اسمي في الصل
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي
لزوجتي فهو هبة فلا بد من
التسليم

مطلب جميع ما يعرف بي
أوما ينسب الي لفلان فهو
اقرار

وكمال عقله ان جميع ما هو داخل من نزل لامرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصفار ان علمت المرأة ان جميع ما أقربه الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خانية من المحل المزبور (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لدى بينة شرعية أن اخته فلانة تستحق الحصة وقدرها كذا من الحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمره زيتونها الباررة ومثله اخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة المح خانية من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل من ربيع ارض او كرايتها او اجرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر ان يزيد في هذا القصب المزروع المصنف وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية أخلف القصب ونبت قصب آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع (سئل) في جماعة أقروا في صحته بأن لا حق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على اشجار قواكه وزيتون ممرحين الاشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار وثمرها للاختين (الجواب) نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها خانية من فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو بشيئين ومثله في شرح المنتقى للعلائي من فصل فيما يدخل في البيع تبعا (سئل) في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة اشقيقتها في صحتها وجواز أمرها الشرعي اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وصح اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بخبر ونصف داره مشاعا تنوير الابصار وفي الخانية ذكر في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدي هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شئ قالوا ان أضاف المال الى نفسه أو لا بان قال عبدي هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المنتقى رجل قال دارى هذه لولدى الاصاغر يكون باطلا وان كان باطلا وان قال هذه الدار للاصاغر من اولادى فهو اقرارا وهو لثلاثة من اصغره لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه (سئل) فيما اذا أقر زيد اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ان لا حق له مع زوجته هند في جميع بناء الحانوت المعلوم ولا في جميع ما حوته الحانوت من القماش المعلوم وان ذلك كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد واضعا يده على جنينة معلومة مشتملة على غراس فادعى عليه ناظر وقف اهلى بان الجنينة

مطلب الاقرار بنصف غلة
البستان او العبد صحيح
مطلب اقراره بنصف القصب
ثم أخلف فله الاصل والفرع
مطلب اقراره بشجرة عليها ثمر
كان له الشجرة بثمرها
مطلب قال عبدي هذا فلان
يكون هبة وان قال هذا المال
لفلان يكون اقرارا
مطلب قال دارى هذه لولدى
الاصاغر يكون باطلا الخ
مطلب اقر في صحته لزوجته
بناء حانوت وما فيها من
الاقشة يصح

٩ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول اه منه
مطلب اذا قال بناؤها
وأرضها الفلان كان البناء
والارض للمقرله

٨ قوله الآن الاقرار بعد
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار
الماسب أن يقال الآن
الدعوى قبل الاقرار
لا تمنع صحة الاقرار اه منه
٤ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول أيضا
اه منه

مطلب قال أرضها الفلان
وبناؤها الفلان
٧ تفريع
على الشق الثاني من الاصل
الاول اه منه

مطلب قال أرضها الفلان
وبناؤها الفلان

مطلب قال بناؤها الفلان
وأرضها الفلان آخره وكما قال
تفريع على الاصل الثاني
اه منه

مطلب قال أرضها الفلان
وبناؤها الفلان آخره وكما قال
٥ تفريع على الاصل الثاني
اه منه

مطلب قال بناؤها الفلان
وأرضها الفلان آخره وكما قال
مطلب فيما اذا قال هذا الخاتم
لي الاقصه فانه لك الخ

أرضها وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبيضة الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد
بأن أرض الجنيمة جارية في الوقف المرقوم وان غراسها ملك له فهل يدخل الغراس تبعاً ويكون
كله للمقرله * (الجواب) * حيث أقر أن أرض الجنيمة جارية في الوقف يكون كله للوقف
المقرله ولا يصدق المقرلان الغراس تابع للأرض والله أعلم وبها هنا اصلان * احدهما
ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار
لا تصح * والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا ٩
فقول اذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها الفلان كان البناء والارض للمقرله لانه لما قال بناء
هذه الدار لي فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها الفلان فقد جعل مقراً بالبناء للمقرله تبعاً للاقرار
بالارض لان البناء تبع للارض ٨ الا ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار وان قال لي
وبناؤها الفلان كانت الارض له وبناؤها الفلان لانه لما قال اولا أرضها لي فقد ادعى الارض لنفسه
وادعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للارض فاذا قال بعد ذلك وبناؤها الفلان فقد أقر الفلان بالبناء
بعد ما ادعاه لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون للفلان البناء دون الارض لان الارض
ليس بتابع للبناء ٧ وان قال أرضها الفلان وبناؤها لي كان الارض والبناء للمقرله بالارض لانه
لما قال اولا أرضها الفلان فقد جعل مقراً بالبناء فلما قال وبناؤها لي فقد ادعى لنفسه بعد ما أقر
لغيره والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال أرضها الفلان وبناؤها
الفلان آخر كان الارض والبناء للمقرله الاول لانه جعل مقراً للمقرله الاول بالبناء فاذا قال بناؤها
لفلان جعل مقراً على الاول لا على نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره
لا يجوز ٥ وان قال بناؤها الفلان وأرضها الفلان آخر كان كما قال لانه لما أقر بالبناء اولا صح
اقراره للمقرله لانه اقرار على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير
تبعاً للاقرار بالارض فيكون مقراً على غيره وهو المقرله الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح
وفي المنتقى اذا قال هذا الخاتم لي الاقصه فانه لك أو قال هذه المنطقة لي الاحليتها فانها لك
أو قال هذا السيف لي الاحليته أو قال الاجائله فانه لك أو قال هذه الجبة لي الابطانتها
فانها لك والمقرله يقول هذه الجبة لي فانقول قول المقر بعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزع المقر به
ضرر للمقرير مؤمراً بالمقرير النزع والدفع الى المقرله وان كان في النزع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة
ما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الاقرار
* (سئل) * فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي انه لا يستحق قبل عمره حقاً مطلقاً
وأبرأ ذمته والآن يريد الدعوى على عمره بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل اذا ثبت اقراره
لا نسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم كما في الخيرية نقلاً عن المبسوط * (سئل) *
فما اذا كان لزيد الذمى بذمة عمره مبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمره عن ورثة وتركه
طالب زيد ورثة عمره وبينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين ووجد الباقيون ويوفى ما ورثه به
وقد قبضه زيد من المقر والآن يريد المقر استرداده منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك

(الجواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقرب الدين للمدعي به على مورثه ويجده الباكون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخران الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير للعلائي اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتاوى التمرقاشي من الاقرار أقول الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء كما أفتى به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي وانما توقف على القضاء عند امتناعه لتصحیح شهادته مع آخر بما اقرب اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته *(سئل)* في رجل مات عن زوجتين وعن عم عصبة وخلف تركته فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا الجماعه معلومين أن المورث اوصى لهم بثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم *(الجواب)* اذا ثبتت الوصية باقرارها فقط والعم منكري سري اقرارها عليه بما يؤخذ منها ما يخصها من الوصية المزبورة قال في العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا اقرب الوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فدعى رجل أن الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفروني الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علمائنا رحمهم الله تعالى لان المقر اقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثاء في يد شريكه فما كان اقرارا فيما في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث ما في يده اه *(سئل)* في امرأة ماتت عن اخت وابن عم عصبة وخلفت تركته فأقر ابن العم بأن زيدا ابن عم عصبة له في درجته فهل يستحق له نصف حصه المقر *(الجواب)* نعم واثبت معروف اقرب وارث آخر قاسمه ما بيده على موجب اقراره اذ أقرب استحقاق المال فينفذ في حق المال لافي حق النسب اذ فيه تحمیل النسب على الغير فلو أقربا آخر بعده فلو صدقه المقر له الاول اقسما وما بيده بحسب ما اقراروا لو كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباق في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقرب بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فأقر احدهما بأخ وانكر الا آخر فالمقر يعطى الاخ المقر له نصف ما بيده في قول اصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده *(سئل)* فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه *(الجواب)* نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام ويخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما ثم ظهر

مطلب أقر أحد الورثة بالدين
يؤخذ منه ان وفي ما ورثه به

مطلب أقرب بعض الورثة
بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقر أحد الورثة بوارث
آخر قاسمه ما بيده

مطلب صالح الوارث وأبرأ
ابراء عما ثم ظهر شيء من
التركة هل تسمع دعواه

بل ايهم الدعوى ايهام فاقياس ان نسمع دعواه ويجعل ذلك على حق واجب له بعد البراءة
وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو اقران فلان ابرىء قبله ولم يقل من جميع حتى ثم قال انه يرى
من بعض الحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب الدين
برئت من ديني على فلان كان هذا براءة للذات كالمطلوب الى البراءة الى المطلوب بأن قال
هو بريء من ديني وكذا لو قال هو في حل مما عليه ولو اقرانه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة
عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال
قد حللته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فحلله ماله منه
كل حق هو له قبله قال أئمة بلح التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة فلا عين قائمة كذا في القنية
هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرمائي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين وقال
الفقيه وعندى أنه يصح بزازية من الاقرار * (سئل) * فيما اذا أقر زيد في صحته وجوار أمره
الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمرو وليكروا ن اسمه في صل الدين عارية وتصادق على ذلك
تصادقاً شرعياً الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً * (الجواب) * نعم وأما تملك
الدين من غير من هو عليه ففساد كما في شرح المجمع وغيره وقيد في الحاشي القديسي
بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو
لعمرو ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح
فتاوى التمرناشي من الاقرار ضمن سؤال * (سئل) * في رجل قال لزوجته وهما في الحجة
ان جميع مالي سوى الامتعة التي على بدني لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة
قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم قال جميع مالي
أو ما أملكه له أي لزيد فهو هبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها
ولو كان اقراراً لم يحتج الى ذلك قال في الحاشية من اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف
بي اوجيع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال
جميع مالي اوجيع ما أملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع
ما في بيتي لفلان كان اقراراً اهـ والاصل في ذلك انه ان أضاف المقربة الى ملكه كان هبة لان
قضية الاضافة تنا في حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء ويكون هبة يشترط فيه
ما يشترط في الهبة ولا يشك كل على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه
اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ منع الغفار من الاقرار تمام فروع المسئلة فيها ومثله في الدرر
* (سئل) * في امرأة أقرت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك
وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً
* (الجواب) * نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته جميع ما هو داخل
منزلي لامراتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع
أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خانية من فصل فيما يكون اقرار رجل أقر في صحته

مطلب التحليل يقع على
ما في الذمة لا على عين قائمة

مطلب أبرأت جميع غرمائي
لا يصح وعند الفقيه يصح

مطلب الدين الذي لي بذمة
عمرو وليكروا ن اسمه في الصل
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي
لزوجتي فهو هبة فلا بد من
التسليم

مطلب جميع ما يعرف بي
أوما ينسب الى لفلان فهو
اقرار

وكمال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك
ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصغار ان علمت المرأة ان جميع ما أقربه
الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن
يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خانية من المحل المزبور * (سئل) * فيما اذا أقر زيدا
في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لدى بيعة شرعية أن اخته فلانة تستحق الحصة
وقدرها كذا من الحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمة زيتونها الباردة
ومدقته احتته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا * الجواب * نعم رجل قال لفلان
نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة المح خانية من كتاب
الاقرار الغلة كل ما يحصل من ريع ارض او كراثها او اجرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسر قارى
الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر ان لزيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام
بصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية اخلف القصب ونبت قصب آخر فادعى زيد نصفه
بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق
المقر له الاصل والفرع * (سئل) * في جماعة أقروا في صحته بأن لا حق لهم مع فلانة وفلانة
الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على اشجار فروا كه وزيتون ممرحين الاشهاد
وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار وثمرها
للاختين * (الجواب) * نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها خانية من فصل
فيما يكون اقرارا بشي أو بشيئين ومثله في شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يدخل في البيع تبعا
* (سئل) * في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة اشقيقتها في صحتها وجواز أمرها الشرعي
اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم وصح
اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بخبر ونصف داره مشاعا تنوير الابصار وفي الخانية ذكر
في المنتقى رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره
بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدي هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه
بهذا الاقرار شيئا قالوا ان أضاف المال الى نفسه أو لا بار قال عبدي هذا العبدان يكون هبة
على كل حال وان لم يضيفه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المنتقى رجل
قال دارى هذه لولدى الاصاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال
هذه الدار للاصاغر من اولادى فهو اقرار وهى لثلاثة من اصغرهم لانه لم يضيف الدار الى نفسه
وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه
* (سئل) * فيما اذا أقر زيدا اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ان لا حق له مع زوجته
هند في جميع بناء الحانوت المعلوم ولا في جميع ما حوته الحانوت من القماش المعلوم وان ذلك
كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان
زيد واضعا يده على جنينة معلومة مشتملة على غراس فادعى عليه ناظر ووقف اهلى بان الجنينة

مطالب الاقرار بنصف غلة
البستان او العبد صحيح
مطلب أقر له بنصف القصب
ثم أخلف فله الاصل والفرع
مطلب أقر له بشجرة عليها ثمر
كان له الشجرة بثمرها
مطلب قال عبدي هذا العبدان
يكون هبة وان قال هذا المال
لفلان يكون اقرارا
مطلب قال دارى هذه لولدى
الاصاغر يكون باطلا المح
مطلب أقر في صحته لزوجته
بناء حانوت وما فيها من
الاقشة يصح

أرضاً وغراساً جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالينة الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن أرض الجنيينة جارية في الوقف المرقوم وأن غراسها ملك له فهل يدخل الغراس تبعاً ويكون كله للمقرله؟ (الجواب) * حيث أقر أن أرض الجنيينة جارية في الوقف يكون كله للوقف المقرله ولا يصدق المقرل أن الغراس تابع للأرض والله أعلم وهاهنا أصلان * أحدهما أن الدعوى قبل الإقرار لا تمنع صحة الإقرار والدعوى بعد الإقرار لبعض ما دخل تحت الإقرار لا تصح * والثاني أن إقرار الإنسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز إذا عرفناه هذا هـ فقول إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها الفلان كان البناء والأرض للمقرله لأنه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها الفلان فقد جعل مقرراً بالبناء للمقرله تبعاً للإقرار بالأرض لأن البناء تبع للأرض هـ إلا أن الإقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الإقرار وان قال لي وبنائها الفلان كانت الأرض له وبنائها الفلان لأنه لما قال أولاً أرضها لي فقد ادعى الأرض لنفسه وادعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للأرض فإذا قال بعد ذلك وبنائها الفلان فقد أقر بالفلان بالبناء بعدما ادعاه لنفسه والإقرار بعد الدعوى صحيح فيكون للفلان البناء دون الأرض لأن الأرض ليس بتابع للبناء ٧ وان قال أرضها الفلان وبنائها لي كان الأرض والبناء للمقرله بالأرض لأنه لما قال أولاً أرضها لفلان فقد جعل مقرراً بالبناء فلما قال وبنائها لي فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره والدعوى بعد الإقرار لبعض ما تنسأ له الإقرار لا يصح وان قال أرضها الفلان وبنائها لفلان آخر كان الأرض والبناء للمقرله الأول لأنه جعل مقرراً للمقرله الأول بالبناء فإذا قال وبنائها لفلان جعل مقرراً على الأول لا على نفسه وقد ذكرنا أن إقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز هـ وان قال وبنائها الفلان وأرضها لفلان آخر كان كما قال لأنه لما أقر بالبناء أولاً صح إقراره للمقرله لأنه إقرار على نفسه فإذا أقر بعد ذلك بالأرض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للإقرار بالأرض فيكون مقرراً على غيره وهو المقرله الأول وإذا أقر الإنسان على غيره لا يصح وفي المنتقى إذا قال هذا الخاتم لي إلا فسه فانه لك أو قال هذه المنطقة لي إلا حليتها فانها لك أو قال هذا السيف لي إلا حليته أو قال الإجماع فانه لك أو قال هذه الجبة لي إلا بطانتها فانها لك والمقرله يقول هذه الجبة لي فأنقول قول المقر بعد ذلك ينظر أن لم يكن في نزع المقر به ضرر للمقري ثم المقري بالنزع والدفع إلى المقرله وإن كان في النزع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الأقوال * (سئل) * فيما إذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي أنه لا يستحق قبل عمره حقاً مطلقاً وأبرأ ذمته والآن يريد الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الإقرار المزبور فهل إذا ثبت إقراره لم نسمع دعواه المزبورة؟ (الجواب) * نعم كما في الخيرية فغلباً عن المبسوط * (سئل) * فيما إذا كان لزيد الذمي بذمة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمرو عن ورثة وتركته طالب زيد ورثة عمرو وبينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وجرى الباقون ويوفي ما ورثه به وقد قضيه زيد من المقر والآن يريد المغراس ترداداً منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك

هـ تفريع على الشق الأول من الأصل الأول اهـ منه مطلب إذا قال وبنائها وأرضها الفلان كان البناء والأرض للمقرله

٨ قوله الآن الإقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الإقرار المناسب أن يقال الآن الدعوى قبل الإقرار لا تمنع صحة الإقرار اهـ منه ٩ تفريع على الشق الأول من الأصل الأول أيضاً اهـ منه

مطلب قال أرضها لي وبنائها لفلان فهو كما قال ٧ تفريع على الشق الثاني من الأصل الأول اهـ منه

مطلب قال أرضها لفلان وبنائها لي فهذا للمقرله

مطلب قال وبنائها لفلان وأرضها لفلان آخر فهو كما قال

تفريع على الأصل الثاني اهـ منه

مطلب قال أرضها لفلان وبنائها لفلان آخر فهذا للأول

هـ تفريع على الأصل الثاني اهـ منه

مطلب قال وبنائها لفلان وأرضها لفلان آخر فهو كما قال

مطلب فيما إذا قال هذا الخاتم لي إلا فسه فانه لك الخ

مطلب أقر أحد الورثة بالدين
يؤخذ منه ان وفي ماورثه به

(الجواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين المدعى به على مورثه وجده الباكون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ماورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للضرر ولو شهد هذا المقر مع آخران الدين كان على الميت قبلات وهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير للعلائي اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتاوى التمرقاشي من الاقرار أقول الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاء قبل القضاء كما أفتى به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي وانما توقف على القضاء عند امتناعه لتصحج شهادته مع آخر بما أقر به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته *(سئل)* في رجل مات عن زوجتين وعن عم عصبية وخلف تركته فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا بالجماعة معلومين أن المورث اوصى لهم بثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم *(الجواب)* اذا ثبتت الوصية باقرارهما فقط والعم منكر يسرى اقرارهما عليهما فيؤخذ منهما ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفروفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علمائنا رحمهم الله تعالى لان المقر اقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يد شريكه فما كان اقرارا فيما في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث ما في يده اه *(سئل)* في امرأة ماتت عن اخت وابن عم عصبية وخلفت تركته فأقر ابن العم بأن زيدا ابن عم عصبية له في درجته فهل يستحق له نصف حصته المقر *(الجواب)* نعم وارث معروف اقرب وارث آخر قاسمه ما بيده على موجب اقراره اذ أقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب اذ فيه تحجيل النسب على الغير فلو اقر بأخيه بعد فلو صدقه المقر له الاول اقسام ما بيده بحسب ما اقر ولو كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في النسليم وقد أقر بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فأقر احدهما بأخ وانكر الاخر فالمقر يعطى الاخ المقر له نصف ما بيده في قول اصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده *(سئل)* فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عامما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه *(الجواب)* نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عامما ثم ظهر

مطلب أقر بعض الورثة
بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقر أحد الورثة بوارث
آخر قاسمه ما بيده

مطلب صالح الوارث وأبرأ
ابراء عامما ثم ظهر شيء من
التركة هل تسمع دعواه

في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولتأهل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولتأهل أن يقول لا اه وقد ائتمني به الخير الرمي وقال وحيث ثبت الأصح لا يعدل اه أقول ما ائتمني به الخير الرمي قدرته معاصره العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح الأحكام في الإقرار والبراءة الخاص والعام وهي رسالة حافلة بسط فيها الكلام وأوضح بها المرام وقال ان البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليهم أعينا كان أو ديناً ميراثاً أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة اعمامة يبرأ بها من العين والدين كلا حق أو لا دعوى أو لا خصومة لي قبل فلان أو هو برىء من حق أو لا دعوى لي عليه أو لا تعلق لي عليه أو لا استحق عليه شيئاً وليس لي معه أمر شرعي أو برأته من حق أو مما لي قبله وأما خاصة بدين خاص كأثراته من دين كذا أو بدين عام كأثراته مما لي عليه فيبرأ عن كل دين دون العين وأما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وان كان البراءة عن دعواها فهو صحيح ثم ان البراءة لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم يصح ولو عن مجهول فقوله قبضت تركة مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برىء وليس ابراء عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناً يصح لاحتمال وجوبه بعد الإقرار وفيه أيضاً وقول الرجل هو برىء مما لي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي العمادة قال ذواليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لا حق لي فيه أو نحو ذلك ولا منازعه حقيقة ثم ادعاه أحد فقال ذواليد هو لي فالقول له لان الإقرار للمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه ومثله في الفيز وخزانة المفتين وفي الخلاصة لا حق لي قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحادث اه وفي الاصل فلا يدعي ارثاً ولا كالة نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو وديعة أو ميراثاً أو عبداً أو داراً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه فهذا علمت الفرق بين ابرأتك أو لا حق لي قبلك وبين قبضت تركة مورثي أو كل من لي عليه دين فهو برىء أو لم يخاطب معيناً وعلمت بعلمان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً ابراء عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة البرازية أي السابقة فأصلها معزو إلى الخط ومع ذلك لم يقيد ابراء فيها بكونه لمعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور في المنون والشروح في مسألة التخرج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال قاضي حان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان المراد به الصلح والبراءة بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لا رواية فيه أيضاً لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقربان لا ملك في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة البرازية ابراء لمعين فهو مباح لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالتخانية والخلاصة فيقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والبحر عن القنية

مطلب البراءة اعمامة وأما
خاصة بدين خاص أو عام
أو بعين

مطلب ابراء لشخص مجهول
لا يصح وان لمعلوم يصح
ولو مجهول

افترق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها
وله الدعوى لأن الأبراء انما ينصرف الى الديون لا الأعيان اه فمجهول على حصوله بصيغة
خاصة كقوله أبرأتها عن جميع الدعاوى مما الى عليها فيختص بالديون فقط لكونه مقيدا بما الى
عليها ويؤيده التعليل ولويدق على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم
المصرح بمعوم البراءة لكل من أبرأ ابراء عاتما وفي القنية لو أبرأ بعد الصلح عن جميع دعاويه
وخصوماته صح وان لم يحكم بحجة الصلح اه وفي الحاوى الحصري أبرأه عن جميع دعاويه
وخصوماته صحيح اه وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى قاذعى عليه مالا بالارث
فلومات مورثه قبل ابرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم دويوت مورثه عند ابرائه اه ومثله
في الخلاصة والبرزازية هذا خلاصة ما حترره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقدمت المولى
تعالى على عبده الحقير عند الوصول الى هذا المحل بتحرير رسالة سميتها اعلام الاعلام باحكام
الابراء العام وفقت فيها بين عبارات متعارضة ودفعت ما فيها من المناقضة والذي تحررتلى
في هذه الرسالة في خصوص مسائلتنا أن الابن اذا شهد على نفسه اه قبض من وصيه جميع
تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الرضى وقال هذه من
تركة والدى تركها ميراثا الى ولم اقبضها فهو على حجة وتقبل بينته كإنص عليه في آخر أحكام
الصغار فلا ستروشنى معزيا المنتقى وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا
في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معزيا الى المنتقى والخجانية والعنانية مصرحين باقرار الصبي
بقبضه من الوصى فليس الاقرار لمجهول كما ادعاه الشرنبلالي ومن نص على ذلك التصريح
أيضا الملامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما اطبقوا
عليه من عدم سماع لدعوى بعد الابراء العام بأن الظاهر أنه استحسن ووجهه أن الابن
لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه اه ولهذا جعل
صاحب الاشباه المسألة مستثناة من ذلك العموم الذى اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض
الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وابرائه لهم فانه لا تسمع دعواه خلافا لما أفتى به الخيال الرملى
مستندا الى ما لا يدل له كما أوضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالجواب
الفرق بين اقرار الابن للوصى وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ
أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره ولا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة امرؤا بالردة
عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصى هو الذى يتصرف فى مال اليتيم بلا اطلاع فيعذر اذا بلغ
وأقربا لاستيفاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم فى ماله ولا فى شئ من التركة
الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة فعليه بذلك
الرسالة ففيها الكفاية لذوى الدراية والله تعالى أعلم *(سئل)* فى امرأة ماتت عن ام
واخت شقيقة وخلفت تركة مشتملة على امة وأوان أشهدت الاخت المزبورة على نفسها
بعد قسمة بعضها انها اسقطت حقها من بقية ارث اختها وتركها لامة المزبورة فهل لا يصح

مطلب الارث جبرى لا يسقط
بالا سقاط

مطلب اذ اثبت أن الاقرار
في الصحة لا تسمع دعوى انه
في المرض

مطلب الاستيلاء والاستيلاء
اقرار بملك ذي اليد

مطلب تعليق الاقرار بالشرط
غير صحيح
مطلب تعليق البراء بالشرط
لا يصح الا بشرط كاشن

الاسقاط المذكور (الجواب) * الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط * (سئل) * فيما اذا اقر
رجل لابنه بشئ وثبت عند الحاكم انه اقر في صحته وسلامته وحكم القاضي بصحة الاقرار
في الصحة وفقد حكمه فاض آخرو مات المقر فادعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو مختل
العقل ويقول ان له بينة على ذلك فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق
أم لا * (الجواب) * لا تسمع هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت انه حكم شرعي كتبه
الفقيه عرفة الله عفى عنه اقول هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفيا شروطه
بان ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا الشئ له وأن اياه اقر له بذلك فانكر الاب او من يقوم
مقامه ذلك وادعى أن اقراره الزور في حال اختلال عقله فثبت الابن بالبينة انه في حال الصحة
والا فمجرد الكتابة في الصلح بأنه اقر له في حال صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية
لا يكون حكما نعم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة اولى كما مر في الشهادات
(سئل) * فيما اذا كان لیتيم حانوت جارية في ملكه وفي تواجر زيد بالتعاطي من وصيه
الشرعي عليه ويدفع اجرتها لوصيه الزبور كل يوم وجرى على ذلك مدة تزيد على خمس سنوات
قام زيد الآن يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استجاره اقرارا بأن لا ملك له فيها
فلا تسمع دعواه الزبورة * (الجواب) * نعم وكذا الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء
والاستيلاء ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة
أو وصاية لا تناقض شرح التنوير للعلائي من الاقرار اقول كتبت هنا فيما علقته على شرح
التنوير مانصه قال في الشربلية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للبشر متفق عليه
وأما كونها اقرارا بالملك لذی اليد فیه رواية الجاهل في يد الملك لذی اليد وعلى
رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادة الملك
فاختلف الصحيح للروايتين وبني على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها
لغيره اه ونقل الساجاني عن الانقروى أن الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر
الرواية اه قلت فيفتي به لترجمه بكونه ظاهرا لرواية وان اختلف الصحيح * (سئل) *
فيما اذا قال رجل لجماعة ان طلق زوجتي يكن لها عندي كذا من الدراهم ويريد الآن طلاقها
هل اذا طلقها لا يلزمه دفع المال * (الجواب) * نعم لان تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح
كما في المتنون والبحر * (سئل) * في مستأجر بستان أبرأه مؤجره من دين له عليه على ان يؤجره
البستان مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من ايجاره ويريد المستأجر مطالبة دينه فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم ففي الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يبطل بالشرط الفاسد
ولا يصح تعليقه بالشرط الى ان قال والبراء عن الدين أى لانه تمليك من وجه حتى يرتد بالرد
وان كان فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتمليكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علقه
بكائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فأنت بريء من الدين لقولهم ان التعليق به تحيز الى
نهر * (سئل) * في ذممة هلكة عن زوج وبنت منه وأخ واخت شقيقين ذميين وخلفت

تركة فأقر الاخ والاخت أنهما قبضا من الزوج ما خصهما بالارث من اختها المالكه ثم ادعى
 انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور وأنهما لم يقبضا شيئا من تركتها فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا
 كاذبين في اقرارهما *(الجواب)* نعم أقرب رجل بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت
 حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقربه واست بطل فيما تدعيه عليه كزمن شتى
 الفرائض فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعمه في الملتقى بقوله ولو أقر
 بحق اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه
 ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع اني اقررت
 بذلك ولم اكن رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة
 به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فلا يشتري الرد اه وأجاب أيضا بذلك
 في الخيرية بجواب نظما *(سئل)* فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن معلوم اقرت
 بقبضه منه ثم ماتت عن ورثه طلبوا تحاييف زيد المزبور أن مورثتهم هند لم تكن كاذبة
 في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كما ذكر *(الجواب)* نعم أقول قال
 في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع أنه أقرب ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادي وارث المقر فعند البعض لا يلتفت
 الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا أمر الوأقر
 المقر له يلزمه فاذا انكر يستحلف اه وفي الزيلعي يحلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس
 وكثرة الجدال والخيانات وهوية ضرر والمدعى لا يضره اليمين ان كان صادقا فيصار اليه اه
 والله تعالى أعلم *(سئل)* فيما اذا كان لامرأة بذمة اخيه يريد مبلغ معلوم من الدراهم
 فأبرأته منه ومن كل حق ابراء عما شرعا مقبولا من زيد ثم أقرب زيد بالمبلغ المزبور لها فهل يكون
 الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء *(الجواب)* نعم أقرب بالدين بعد الابراء
 منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود أقول وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد
 أن أبرأه خصمه ابراء عا قافان الاقرار صحيح فيؤثر مردفع ما أقربه من العين لا مكان تجدد الملك فيها
 مؤاخذه له باقراره ونفي كماله على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين
 لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام *(سئل)*
 في المفلوج اذا بقي كذا اكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير حاله فأقر فيه لبعض
 ورثته بعين وبدين معلومين لدى يئنة شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك
 (الجواب) نعم وتقدم نقلها في البيوع *(سئل)* فيما اذا أقرب زيد في صحته بأن عليه
 وفي ذمته وذمة أخيه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم لم يكره كان عمرو حاضرا معه في مجلس
 الاقرار ساكتا قام بكره الا أن يطالب عمرو بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل ليس له
 مطالبة به ولا عبرة بزعمه *(الجواب)* نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون

مطلب اذا أقرب بحق ثم ادعى
 انه أقر كاذبا يحلف المقر له

مطلب اذا باع العتار بثمن
 معلوم من أحد ورثته وأقر
 بقبضه ثم مات عن ورثة
 آخرين ينكرون ذلك

مطلب أبرأه من الدين ثم أقرب له
 به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفلوج المتناول
 صحيح

مطلب أقرب على نفسه وعلى
 أخيه وأخوه ساكت
 لا يلزمه

مطلب أقرب ثم ادعى الغلط
 والخطأ لا يسمع

غيره (سئل) فيما إذا أقر زيد لعمرو بمبلغ معلوم من الدراهم ديناً عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم يؤخذ بأقراره المذکور في هذه الحالة وإذا اقربشئ ثم ادعى الخصام يقبل كفاً في الخانية إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كفاً في جامع الفصولين والقنية أشباه من كتاب الاقارب يعني لا يقع ديانته وبه صرح في القنية منع آخر الاقارب ومثله في العلائي (سئل) فيما إذا برهن على قول المدعى أنه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستشراء قبيل كتاب الاقارب (سئل) فيما إذا أقر رجل في مرض موته بأرض في يده أنها وقف كيف الحكم (الجواب) ان أقر بوقف من قبل نفسه في الثلث كريض يقر به قعده أو يقر بأنه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين منته أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى (سئل) في رجل أقر في صحته ان بذمته لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها ثم مات عنها وعن ورثة آخرين فهل صح اقراره (الجواب) نعم قال في التنوير والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقراض (سئل) في امرأة أقرت في صحته أن جميع ما هو داخل منزلها لابنتها الصغيرة وقبل أبوه ذلك وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً (الجواب) يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخانية (سئل) فيما إذا كان لزيد حصة معلومة في ربيع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمر يستحق الحصة المزبورة مدة معلومة دونه بوجه صحيح شرعي اقراراً شرعياً لذي بينة شرعية فهل يكون ربيع الحصة المزبورة للمقر له مادام المقر حياً في المدة المزبورة (الجواب) يصح الاقرار المذکور والمسألة في الخصاص أقول وبسطها الكلام عليها في كتاب الوقف (سئل) في ذمي هلك عن ورثة وتركة مستغرقة بديون عليه لجماعة معلومين وله دين على ذمي مثله يزعم أن المال أبراء عن الدين المزبور في مرض موت المال فـهل يكون الابراء غير جائز (الجواب) نعم كافي تنوير الابصار والبحر والخلاصة (سئل) فيما إذا كان لاثام مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عمهم ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذکور والحال ان المبلغ لم يجب بعقد الائم فهل يكون الابراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذکور غير واجب بعقد الائم الوصى المرقومة فأبرأوها غير صحيح وفقاً لانها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه ولانه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كفاً في ادب الاوصياء وغيره (باب اقرار المريض)

مطلب برهن على قول المدعى
انه مبطل في الدعوى يقبل
مطلب أقر في مرضه بأرض
في يده أنها وقف الج

مطلب الاقرار للصغير
بالدين صحيح
مطلب أقرت بأن جميع
ما في منزلها لابنتها الصغيرة
وصدقها أبوه
مطلب أقر ببيع حصة
من الوقف بأنه يستحقها
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين
مستغرق لا يصح ابرأؤه
مديونه في مرضه

مطلب اذا أبرأت الام
الوصى مديون الاثام عن
دين لم يجب بعقد الائم يصح

باب اقرار المريض
مطلب باع في الصحة وأقر
في مرض موته باستيفاء كثر
الثلث

(سئل) في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بعبابا تاشري عيا ثمن معلوم من الدراهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء كثر الثمن من المشتري لدى بينة شرعية وأوصى بباقي الثمن بأن يدفع لداثنه زيد وما فضل ينفعه عليه ومات عن وارث ولادين عليه ولا مال له

مطلب لا يصح اقرار المريض
بقبض دين له على وارثه

معاد لا يجوز ابراء المريض
وارثه وكذا الاجنبي
اركان المريض مديونا
قوله الكفيل لعله الاصيل
اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في
الجوهرة واعلم ان تبرعات
المريض تعتبر من الثلث
كالحكمة والعنف والتدبير
والمحابة فيما لا يتعاقب فيه
والابراء من الدين واشباه
ذلك اه منه

سوى ذات فهل يكون اقراره باستيفاء الثمن من غيره وبعبارة اخرى (الجواب) نعم انزل
ويأتي نقل المسئلة قريبا * (سئل) فيما اذا كان لامرأة بذمة زوجها زيد مبلغ معلوم من
الدرهم بسبب دين ومهر معلوم مؤجل فأقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين
فماتت عنه وعن ورثته لم يجزوا الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز
(الجواب) نعم ولولمريض دين على وارثه فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته
أولا على المريض دين أولا مريضة أقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته أو معتدته لم يجز
اقرارها والا بان طلقها قبل دخوله جاز جامع الفصولين * (سئل) في مريضة مرض الموت
أبرأت فيه زوجها من دين لها بذمة ومن مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها
المذكور عنه وعن ابن وبنت من غيره لم يجزوا الابراء المذكور فهل يكون الابراء غير جائز
(الجواب) نعم قال في التنوير ابراء مديونه وهو مديون غير جائز لا يجوز ان كان
اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز ما قلنا سواء كان المريض مديونا أولا للثمة اه مريض ابراء وارثه
من دين له عليه اصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به على غيره وجاز ابراءه
الاجنبي من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيل عنه فلا يجوز ابراءه ولو كان
الاجنبي كالكفيل عن الوارث جاز ابراءه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء منه اذ فيه براءة
الكفيل فواين وفيه عن الجامع أقرته أبرأ فلانا في صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء
للحال فكذا الحكماء بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فيملك الاقرار به ومتر أن اقراره لوارثه
لم يجز حكمية ولا ابتداء وللاجنبي يجوز حكمية من كل ماله وابتداء من ثلثه اه وما عزا
الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاء للحال مخالف لما مر
آفام من قوله وجاز ابراء الاجنبي اللهم الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان
وارثا وبصورة كون الوارث كفيل لفلان الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظرا أو يكون في صحة ابراء
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه
ما في الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فعل في هذه المسئلة روايتين
أو أحد ما في الكتابين سهو والظاهر أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد
ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أو ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات
بصدق وبثله لوباع في مرضه أو قرض فان ولا مال له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر
فيه بقبضه فلولم يكن دين عليه يصدق لاوله عليه دين الخ ثم ان الذي يظهر لي في الجواب عن
مسئلة الابراء المارة ان الابراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى انه تبرع بلا عوض وقد صرحوا
بأن تبرع المريض من الثلث فقولهم فيما مر وجاز ابراء الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يملك
انشاء للحال أي من كل ماله وهذا الجواب أحسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به
في الجوهرة حيث قال وان قال المريض قد كتبت أبرأت فلانا من الدين الذي عليه في صحته
لم يجز لانه لا يملك البراءة في الحال فاذا اسندها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكما

بوجودها في الحال فكانت من الثالث اه والله الحمد لكنه يخالف لقوله فيما مر وللأجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه وسند كرفي جواب السؤال الآتي تمام الكلام على ذلك ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات ظاهرة متناقضة منها ما مر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا اقربا استيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أولا اه ومثله في الولوالجية فهذا أيضا يخالف لما مر من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضا لو اقرب قبض دين له كان في المرض صدق من الثلث ويخالفه ما في الخانية لو باع المريض عينا من ماله من أجنبي ثم اقربا استيفاء الثمن صح من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضا من قوله ولو اقربا استيفاء دين أقرضه في مرضه لا يصح لو عليه دين صحة والاباز اه فقوله والاباز يقتضي أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في تور العين ولعل في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحد قوليه سهو والله أعلم اه وقد علمت قوله المار الظاهر أن هذا أي تصديقه من كل المال اصح ولكن فيه تفصيل قال شيخنا مشايخنا السايحاني وفي البدائع فان أقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أولا وان اقربا استيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر لي العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام السايحاني ومن خطه نقلت وأراد بالتهمة ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وانه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية البيري عن التاترخانية اشهدت المرأة شهودا على نفسها لانها أو لاخيها تريد بذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه بما ل بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى ان المراد الاثبات في حال الصحة اذا اقرار في المرض للوارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به فحيث ستوغوا الشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد المقر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله ما اذا أقر المريض بقبض دينه من الأجنبي لكن هنا اقراره له قد يكون بطريق البراء أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراء الأجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر لي هذا المقام ويأتي قريبا فيه مزيد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مريض مرض الموت أقر لأجنبي بفرس معلومة لم يعلم تملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من عليه دين الصحة فأقر في مرضه لأجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصبا يقدم دين الصحة عما دية عين في يد رجل فأقر بها الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحل للمقر له وان أراد المقر بهذا الاقرار تملكها قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك

مطلب في اقرار المريض
للأجنبي

خانية اقراره بدين لاجنبي نافذ من كل ماله بأمر عمر رضي الله عنه ولو يعين فكذلك الا اذا علم
تملكه له في مرضه فيتعبد بالثلث ذكره المصنف في معينه فليحفظ علائق على التنوير وعبارة
معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقرار الرجل في مرضه لغير وارث فانه يجوز
وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا أن يصدق الورثة وهكذا في عامة الكتب
المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيره السكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث
لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث
المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن
يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه
من الوجوه أن ذلك الذي أقربه ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك
منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض أنه يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا اخلا به
وهبه منه أو لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجملة بوجه ما وأما الحكاية
فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت ومما يشهد
لصحته ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب القنية في فصل اقرار المريض وتبرعته اقرار الصحيح
بعبد في يد أبيه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر بخروج العبد من ثلث المال لان
اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار
المبتدأ في المرض قال فهذا كالتنصيص على أن المريض اذا اقر بعين في يده للاجنبي فانما يصح
اقراره من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما حتى امكن جعل اقراره اظهرا
فاذا علم تملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث
المعنى اه قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف ما اطلقوه
في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارث صحيحا مضيقا وان احاط بماله
والله سبحانه أعلم اه كلام معين المفتي لصاحب التنوير أقول حاصل هذا الكلام أن اقرار
المريض لاجنبي صحيح وان احاط بكل ماله لكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض
كما اذا علم أن ما أقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك
فلان الاجنبي دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقرب الشئ لغيره
اضرار الوارثه فاذا علم ذلك تعبد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث
ماله لكن انت خبير بأن المعتمد أن الاقرار اخيار لا تملك وان المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر
برضاه لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو بيع أو هبة وان كان يحتم له بأنه ملكه
بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره
وانه قصد به ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر
الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا حيث صدقناه في اقراره في ظاهر
الشرع لزم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشرع نفاذ الاقرار

قوله بعض علماء عهدنا
الحج هو العلامة شيخ
الاسلام على المقدسي فان
هذا الجواب له أجاب به على
سؤال من التمرناشي صاحب
التنوير كما نقله الخير الرمل
في حاشية الفصول ايه منه
مطلب مهم في تحقيق اقرار
المريض لاجنبي حكاية
وابتداء

المريض اذا وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو الجدية اه منه

للاجنبى من كل المال فليس فيما ذكره في القنية شئ من الحسن لان حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يجعل الاقرار الزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرحوا به وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالى أو ما ملكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه والاصل انه متى اضاف المقربة الى ملكه كان هبة ثم قتل عن المنع اقرار لا آخر بمعنى ولا يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا أو تملك كائين في الثاني فيراعى فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يضاف المقربة الى ملكه أو لم يكن معلوما بأنه ملكه والا حصل التنافي بين كلامهم وكنت هنا فيما علقته على التنوير عن وصايا النهاية ما نصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فاقرار لانه في الاول جعل سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذى سماه افلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو وصية استحسننا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالى فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكر على الوصية حيث كان المقرر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله أيضا حيث اضاف ما اقربه الى نفسه كقوله دارى أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقر فان كان لا يمكن جعله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقراره وهو اخبار لا تملك كما في المتون والشروح لكن بهذا التقرير يظهر ان ما ذكره في معين المفتى عن القنية لا يمكن جعله على التملك لان اقراره وهو صحيح بعيد في رأيه بأنه افلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما يشترط لجعله تملك كاهبة أو وصية لانه انما علم تملكه له في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه ملكا له وقت الاقرار و اضافته الى نفسه حتى يمكن جعله تملك بطريق الهبة أو الوصية لا يقال يصح اقراره وان لم يكن في ملكه قولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك لا غير ويلزمه تسليمه الى المقر اذا ملكه برهة من الزمان لفناذه على نفسه كما في التنوير وشرحه لانا نقول هذا في الاقرار على سبيل الاخبار الذى ينفذ من كل المال وكلام القنية مبنى على انه انشاء تملك ابتداء ولذا قيد نفاذه بكونه من الثالث اللهم الا أن يقال ان اقراره هذا الابن كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وعومر يرض ولزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقيد بالثالث لوضوح القرينة الدالة على انه اراد التبرع به للمقر له لكنه منع نفاذه في وقت الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فنفاذ تبرع والتبرع في المرض يتقيد بالثالث هذا غاية ما وصل اليه فهمى القاضى في توجيه عبارة القنية فتأملها والذي يظهر لى في تأويل عبارة الفصول الحمادية

غير ما مروى هو أن المراد بها الاقرار بالابراء عن الدين يعني اذا أقر المريض انه أبرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بأن يسند الابراء الى حال الصحة ويقول قد كنت أبرأته عنه وانما تصحح ولا ابتداء بأن يقصد ابراءه عنه الآن وانما الاجنبى فانه اذا حكى انه أبرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أى قصد بذلك الاقرار انشاء الابراء الآن لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين والبدائع اذا أقر انه أبرأ فلانا في صحته من دينه لم يجز اذا لا يملك انشاءه للمحال فكذا الحكاية المخ وقد مناعن الجوهرية التصريح بأن المراد لم يجز أى من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقراره بابراء الاجنبى بين كونه حكاية أو ابتداء حيث نفذ كل منهما من الثلث فقط بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من الكل كما مروى حيث ذفى في الفصول العبادية من التفصيل يخالف لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقديم ما في البدائع والجوهرية كونهما من الشرع فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه لاختها الغير الوارث لها بمبلغ معلوم من الدراهم وأن ذلك لزم ذمتها له من جهة قرض اقترضته منه وماتت عن أولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يجز الوارث (الجواب) نعم أقرب دين لغير وارث يجوز وان احاط وان لو ارث لا إلا أن يصدق الورثة أو يبرهن بزيادة اقراره بدين لاجنبى نافذه من كل ماله وأخر الارث بحقه ودين الصحة وما نزمه في مرضه بسبب معروف قد ما على ما أقرب في مرض موته ولو ودعة والسبب المعروف كسكاح مشاهد بمهر المثل ويصح مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى واذا أقر الرجل في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة والديون المعروفة الاسباب متقدمة هداية ومثله في البحر (سئل) في مريض مرض الموت أقربه بأن في ذمته لزوجته كذا من الدراهم مهرامو جلا لها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة غيرها لم يصدقوا على ذلك وخلف تركته وهى بمن يؤجل لها مثل المبلغ المذكور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم والمسئلة مذكورة في فسكاح جامع الفصولين آخر الكتاب وكذا في الفصول العبادية وكذا في فتاوى الخير الرملى اقول وفي الباب الثالث من اقرار البرازية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف هى بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر انها استوفت شيئا ثم قال في البرازية أقربه لا مرتة التى ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخر لم يصدقوه في ذلك قال القاضى الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لاف الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اهـ (سئل) فيما اذا مات امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم مات اثنان من الاولاد المزبورين عن جد لاب يدعى أن المرأة

مطلب أقرت لاختها الغير الوارث بدين يصح

مطلب أقر لزوجته بمؤخر مهرها يصح

أثرت في صحته أن الدين المزبور لا ولادها إلا خرين وأن اسمها في صل الدين عارية ولا ينه له على الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعي أن الاقرار كان في مرض موتها فهل يكون القول للزوج بيمينه في ذلك أم لا * (الجواب) * البينة على مدعي صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه إذا حدث يضاف إلى أقرب أوقاته كما أفتى به الخير الرولى في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن البينة على مدعي البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه إذا حدث يضاف إلى أقرب أوقاته والله أعلم * (سئل) * في مريضة باعت أمتعة معلومة لها من اجنبي بيعاً باتاً شرعياً بثمن معلوم من الدراهم هو ثمن مثلها ثم أقرت في مرضها المزبور باستيفاء ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلاً فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم أقول قدّمنا اختلاف العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل ينه من الثلث أو من الكل وأن الذى في الخانية نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بثمن المثل اذ لو كان فيه محاباة نفدت من الثلث وبقوله ولم يكن عليها دين لما قدّمناه من انه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة * (سئل) * في امرأة أقرت حال تلبسها بالمخاض أن افلان الاجنبي بذمتها مبلغاً معلوماً من الدراهم لدى بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحاً * (الجواب) * نعم والمسئلة في اقرار الخانية والا تقروى وصح النجاة * (سئل) * في رجل باع في مرض موته حصّة معلومة من غراس معلوم من شربك فيه فيه الاجنبيين عنه بثمن معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال لاشريكين امان تمام القيمة أو تفسخا البيع * (الجواب) * قال في العمادية من أول باب البيع ما نصه المريض الذى عليه دين محيط بماله اذ باع عينا من اعيان ماله من اجنبي بغبن يسير لا تصح المحاباة عند الكل اجازت الورثة او لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اه فحصل بما ذكرنا الجواب وقد أفتى العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين في البيوع * (سئل) * في مريض مرض الموت باع فيه لابنته داراً معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والاقرار المزبوران غير صحيحين الا أن تجيز الورثة * (الجواب) * نعم أقول اطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فتشمل ماله لو كان بثمن المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مرّ اتفاقاً في الفتاوى الخيرية من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاهما بيتاً عوض مهر مثلها لم يجز اذ البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بثمن المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولى انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو أقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه * وكل رجلاً ببيع شئ معين فباعه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل

مطلب البينة على مدعي
الاقرار في الصحة والقول لمن
يدعيه في المرض بيمينه
مطلب باع في مرضها
وأقرت بقبض الثمن ولادين
عليها يصح من كل المال
مطلب أقرت في حال تلبسها
بالمخاض لاجنبي دين يصح
مطلب في بيع المريض بيعاً
فيه محاباة
مطلب باع لابنته وأقر بقبض
الثمن لا يصح الا باجازه بقرينة
الورثة
مطلب يتوقف بيع المريض
من وارثه على اجازة بقرينة
الورثة
مطلب لا يصح اقرار المريض
بقبض دينه من وارثه
أو كفيل وارثه الخ قوله وكل
رجلاً أى وكل المريض رجلاً
صحياً والضمير المستتر في
باعه للرجل الوكيل وفي
أقر للموكل اه منه

انه قبض الثمن من المشتري أى الذى هو وارث الموكل ومجد الموكل صدق الوكيل ولو كان
المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه
يكفى لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فرضها أولى * مريض عليه دين محيط فأقره بقبض وديعة
او عارية او مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه
المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه * (سئل) * فيما اذا اقر زيد فى حال مرضه
أن لا حق له مع زوجته وأولاده منها فى جميع الدارين الكائنتين فى محل كذا وأنهم يستحقون
ذلك دونه من وجه صحيح شرعى وان لا حق له مع بنته من جهاز وقماش وأوان وصننى ولحف
ومرشد وأنما تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك
حجة شرعية فهل يعمل بها بعد ثبوت مضمونها ويكون الاقرار صحيحا * (الجواب) * نعم والاقرار
المصدر بالنفى صحيح نافذ سواء كان فى الصحة أو فى المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب
والله أعلم كتبه الفقير على العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب ما به المرحوم الوالد أجا ب ر ق
الله تعالى روحه فى غرفان الجبان وأسبغ عليه سحائب الغفران كتبه الفقير حامدا للعمادى
المفتى بدمشق الشام أقول هذا الجواب غير محرر وفى اطلاقه نظركم سيظهر فقد بر * (سئل)
فى مريض مرض الموت اقر فيه انه لا يستحق عند زوجته هندا حقا وأبرأ ذمتها من كل حق
شرعى ومات عنها وعن ورثة غيرها وله تحت يدها اعيان وله بذمة نهدين والورثة لم يجزوا الاقرار
فهل يكون غير صحيح * (الجواب) * نعم مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لى
عليك شئ ثم مات جازا اقراره قضاء لادبائه ولو قالت مريضة ليس لى على زوجى صداق لا يبرأ
عندنا خلافا لاشافعى لأن سبب المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجوار
أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض أبرأ وارثه من دين له أصلا
أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله به على غيره وجازا برأؤه الاجنبى من دين له عليه
الا أن يكون الوارث كفيلة عنه فلا يجوز اذ يبرأ براءة ولو كان الاجنبى هو الكفيل عن الوارث
جازا برأؤه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه إذا فيه براءة الكفيل اه وقال فى الحاوى
القدسى واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح ابرأؤه للغيريم فانه يقول ليس لى عليه دين
ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع بهذه مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة اه وقال
فى التارخانية معزيا الى العميون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وأثبتته وأبرأه لا تجوز
براءته ان كان عليه دين وكذا الوأبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين اولاد ولأنه قال لم يكن
لى على هذا المطلوب شئ ومات جازا اقراره فى القضاء الخ منح من باب اقرار المريض وعبرة
الشارح العلائى مع المتن وابراؤه مديونه وهو مديون غير جائز أى لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان
وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا أولا للثمة وحيلة صحتة أن يقول لا حق لى عليه
كما افاده بقوله وقوله لم يكن لى على هذا المطلوب شئ يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء لادبائه
فترتفع به مطالبة الدنيا والآخرة حاوى الا المهر فلا يصح على الصحيح بزاية أى لظهور أنه

مطلب يقبل قول المريض
بقبض وديعة او عارية
او مضاربة له عند وارثه
قوله فى الحقة السابقة
لا يصدق الخ لا يتألف ان
اقراره هنا ليس اقرارا بشئ
من ماله لوارثه لان المال
للموكل لا نأقول لما كان
الوكيل ترجع حقوق العقد
اليه فكانه صار ماله على انه
قد يقرب بالقبض المذكور ثم
يموت فيدعى الموكل أن وكيله
قبض الثمن ثم مات مجهلا
فياخذ الموكل من التركة
فيصير فى آخر الامر اقرارا
لوارثه بماله بهذا الاعتبار
هذا ما ظهر لى فتأمل اه منه
مطلب فى اقرار المريض
لوارثه بصيغة النفى
مطلب قال لوارثه لم يكن لى
عليك شئ جاز قضاء لادبائه
قوله اذ فيه براءة الكفيل
كذا رأته فى جامع الفصولين
تأمل اه منه
قوله لا يصح أى من كل ماله
ل يصح من الثلث كما قد ضاه
عن الجوهرة اولا يصح
ان كان عليه دين محيط به
كما يأتى بعده فى عبارة
التارخانية اه منه

عليه غالباً الخ انتهت عبارة العلائي أقول حاصل هذه القول أن ابراء المريض لو ارثه غير صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا اقراره بلا تصديق الورثة الا اذا كان مصدراً بالنفي كقوله لم يكن لي عليه شيء فانه يصح قضاءه فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قال العلامة البيري في حاشية الاشباه حيث قال عند قول الاشباه وهي الخيلة في ابراء المريض وارثه أقول هذا اذا كان على الوارث دين لا عين وفي الولوالجية من الخيل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم مات لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى اقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان الدين على الوارث لا تجوز براءته اهـ وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقرآن يكون لهم تحليف المقر له هنا على قول أبي يوسف المفتي به من أن المقر لو ادعى الكذب في اقراره له تحليف المقر له وكذا الوادعي ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم ان صاحب الاشباه استنبط من مسألة الاقرار المصدّر بالنفي جواب ما يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقرب بأن الامتعة الفلانية ملك أبيها لا حق لها فيها قال وقد أجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا الاقرار منها بمنزلة قولها لا حق لي فيه فيصح وأيسر من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الفلان فليتأمل ويراجع المنقول اهـ وأقره على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منح الغفار وكذلك العلائي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخيرا الرملي في حاشيته على الاشباه ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بأن اقرار المريض بعين في يده لو ارثه لا يصح ولا شك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهر باليد اذا قالت هي ملك أبي لا حق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أولا حق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور النفي لتسلك النسائي فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأفتوا بعدم الصحة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رده على المؤلف أي صاحب الاشباه كلامه وكذا الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخته الاشباه والنظائر فقد ظهر الحق واتضح والله الحمد والمنة اهـ كلام الخيرا الرملي وتبعه السيد الحموي في حاشية الاشباه وكذلك رده عليه العلامة جوي زاده كما رأيت منقولاً عنه في هامش نسختي الاشباه ورده عليه أيضا العلامة البيري وقال بعد كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمغت ولا قاض بما أفتى به من صحة الاقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانئالان الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك لجميع ما حوته داره لا حق فيه للمقر له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بعد هذه التهمة يا عباد الله اهـ وكذا رده عليه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقا حيث سئل فيمن أقر في مرضه أن لا حق له في الامتعة المعلومة مع بنته وملكه فيها ظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما اعتمدته المحققون ولو مصدر بالنفي خلافا للاشباه وقد انكروا عليه اهـ وكذا رده عليه شيخ شيخنا السايحاني وغيره والحاصل كما رأيت

مطلب الاقرار لا وارث
موقوف الا في ثلاث

منقولاً عن العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخبير الرملي المتقدم وصرح به أيضاً في حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشياء فان قلت ذكر في الدر المختار عن الاشياء أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البنت هذا الشيء لا يبي اقراره بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لأن صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو أقر باعلاف ووديعة معروفة أو أقرب قبض ما كان عنده ووديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو أقرب قبض ما كان عنده ووديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كاقارره بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما تقدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين محيط فأقر بقبض ووديعة أو عارية أو مضاربة كنت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث انه فقدت بين لك انه ليس المراد اقراره بأمانة عنده لو ارث بل المراد ما قلنا فتنبه لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن النقول مصرحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستغني عنه بالاثانية لان المريض اذا كان له دين على اجنبي فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا أقر بقبضه منه فقد أقر له بقبض ما كان له أمانة عنده لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها اودع أباه ألف درهم في مرض الاب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت أقرباها هلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا أقربا تلافاه فأولى اه وقوله عند الشهود قيد به لتكون الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله والمعروفة فيدل على أنه لو أقربا هلاكه ووديعة لوارثه ولا يثبت على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلل حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كان عندى ووديعة لهذا الوارث فاستهلكتها حويرة اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاكه ووديعة معروفة فانه جائز فاغتنم هذه التحريرات المفيدة والفوائد الفريدة

(سئل) في مريض مرض الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثه فهل يصح ذلك

(الجواب) اذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جارا لا اقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته بينة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثله في البرازية والتنوير

(سئل) في مريضة مرض الموت أقرت فيه لهند الاجنبية بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدقها

مطلب قال لم يكن لي على
هذا المطلوب شيء يصح

مطلب أقرت في مرضها
لاجنبي بمسكن من دارها
يصح

على ذلك لدى بيئة شرعية وماتت المقررة من ذلك المرض عن زوج وورثة يزعمون عدم صحة
الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات
رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين واخت شقيقة ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه
حصصة شائعة من داره من ابنته وزوجته المزبورتين بثمن أقرببضه منها حين كان صحيحا
ثم مات فيه فهل يكون كل من البيع والاقرار غير جائز (الجواب) نعم قال في الاشباه
أقر في مرضه بشئ فقال كتب فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد
الى زمن الصحة اه (سئل) في مريض مرض الموت وكل فيه أجنبيا في بيع أمتعة له من
أجنبي بثمن معلوم هو بمن المثل فباعها الوكيل كذلك بيعا باثنا شرعيا ثم مات المريض عن أولاد
ذكور واثنا فباع المشتري تلك الامتعة من أحد الأولاد بيعا باثنا شرعيا بثمن معلوم فهل يكون
البيعان صحيحين (الجواب) نعم قال في الثالث من اقرار البزازية باع فيه من أجنبي
عبد أو باعه الأجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك العبد من
الأجنبي لامن مورثه اه (سئل) في مريض به داء السل تطاول ذلك به مدة خمس
سنوات ثم أقر فيه أنه لاحق له ولا دعوى قبل أخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن
ورثة غيره فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم ذكر في وصايا الواقعات روى
ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات في رجل أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض
فلم يقدر على الكلام ثم أشار الى شئ أو كتب شيئا وقد تقادم ذلك وطال فهو بمنزلة الآخرس
ومعنى قوله طال ذلك أراد به سنة وكذا صاحب السل اذا أتى عليه سنة فهو بمنزلة الصحيح
هكذا ذكر عن أبي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وطعن فيه بعض مشايخنا
وطعنه خطأ فقد وجدنا منصوصا المريض الذي به السل فهبته وتصرفاته كسائر المرضى
ما لم ينال وفسرنا تطاول بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كمنصرفاته حال الصحة هكذا
كان شيخنا أبو عبد الله الجرجاني يقول هذا لفظ الواقعات وبهذا اللفظ أوردته في جامع
الفتاوى عمادية من أحكام المرضى من أول كتاب الاقرار (سئل) في رجل أشهد على
نفسه لدى بيئة شرعية وهو بحال التوعل في صحة عقله انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل
زيد الأجنبي حقا معلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته ابراء عامما شرعيا مقبولا وكتب
بذلك صكاً ثم مات الرجل المقر عن ورثة يريدون الدعوى عليه بحق لمورثهم سابق على تاريخ
الاقرار والابراء المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم اذا كان
المريض غير مدينون قال في شرح التنوير وبراءه مدينونه وهو مدينون غير جائز ان كان أجنبيا
وان وارثا فلا مطلقا سواء كان المريض مديونا أولا للتممة الخ وفي البزازية من الثالث في اقرار
المريض ادعى عليه مالا وديونا وودائع فصالح مع الطالب على شئ يسير سرا وأقر الطالب في
العلافة انه لم يكن له عليه مالا وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على
المدعى عليه وان برهنوا على انه كان لمورثهم عليه أموال لكمة بهذا الاقرار قصد حرماننا

مطلب قال صكت فواته
في الصحة فهو بمنزلة الاقرار
في المرض

مطلب باع المريض من
أجنبي ثم الأجنبي من
وارث المريض يصح
مطلب في اقرار المريض
الذي تطاول به المرض

مطلب في صحة الابراء
العام للأجنبي في المرض

لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا به من بقية الورثة أن أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اه وثقله في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف وعمل قوله تسمع بقوله لكونه متمما في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين زيد تعاط فقام لا حق لي قبل زيد ولا استحق عنده فضة ولا ذهبا ولا دنيا ولا شيئا ثم مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه او وصيه على زيد المذكور بشئ أولا أجاب لا تسمع دعوى وارثه او الوصى بشئ كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كما في البرازية والاشياء وغيرها والله أعلم

(كتاب الصلح)

(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقين وخلف عقارا تحت يد الاخوين فصالحا الزوجة هن حصته من العقار وأخرجاهما من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعا لهما مع مؤخر صداقها المعلوم لهما عليه وله بعض ديون على الناس لم تسترط لاحد وصدر بين الزوجة والاخوين ابراء عام من الطرفين لدى بينة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتفارج والابراء صحيحا *(الجواب)* نعم يذ كرشمس الاسلام التفارج لا يصح اذا كان على الميت دين أى بطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة بزازية من السادس في صلح الاب والوصى وفيهما من المحل المرقوم قال قلت للشافى ما قولك فيمن مات عن اثنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لا يهيم بينهما على حالهما والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذلك ادراهما قال الصلح جائز وان لم يسم ماعليه من الدين فالصلح باطل اه في المسئلة المنقطة بهاء دين *(سئل)* فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بذة زيد طالبه به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقرارا منه بالمسال المرقوم *(الجواب)* نعم كما في الاشياء والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنويرا لا بصارا من كتاب الصلح *(سئل)* فيما اذا كان لورثة رجل دين موروث لهم عنه بذة زيد فقبض بعضهم قدر ائمه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك *(الجواب)* اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كما في التنوير من الصلح *(سئل)* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذة عمر وقتصا لحا على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن اقرار وتراض وضمن بكر عمر افي ذلك عند زيد ضمنا شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك *(الجواب)* نعم قال في التنوير وشرحه للعلائى الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ له بعض حقه وحط له اقيه لا معاوضة للربا وحينئذ فيصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجله وعن ألف جيا د على مائة زيواف ولا يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة لعدم الجنس فكأن

مطلب لا يصح التفارج اذا كان على الميت دين

مطلب طلب الصلح عن المال اقرارا بالمسال بخلاف طلب الصلح عن الدعوى

مطلب الدين المشترك اذا قبض أحدهم بعضه شاركه الآخر فيه واتبع الغريم

مطلب يجوز الصلح على بعض الدين والكفالة به

مرفا لم يجز نسيئة اه والمسئلة في المتون وهنا قد صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذا كره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمرا بالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا الا أن يضمنه الوكيل فيؤاخذ بضمانه الخ وقد أوضحه صدر الشريعة والمسئلة في الدرر وغيرها والله أعلم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصالحه عمرو عن المبلغ المذكور على مقدار معلوم من الحنطة والشعيرة ووجله ذلك المقدار على عمرو الى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح *(الجواب)* نعم كما صرح به في الدرر وفصول العمادي وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدود هل أحد النقد من أو الكيل أو الوزني كالتبر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً دين والا لا اه وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كحنطة على عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقي خمسة ففترقا صح في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعنى لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المذمى ديناً فصالح على مكيل أو موزون مشار اليه في المجلس أو في البيت يصح ولا يبطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق عن دين بدين فلو كان المذمى أو الموزون بغير عينه يبطل بالافتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى رحمه الله تعالى رأيت في اصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله تعالى اذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افترقا لم يجز ذلك الا في خصلة وهى أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا من امنه المذيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه ما في العمادية *(سئل)* فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته لعمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عنان بينهما ثم صالح زيد عمرا على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمرو وبطل الصلح قبل التفريق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا *(الجواب)* حيث صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة يكون غير صحيح والمسئلة في الملتقى *(سئل)* فيما اذا مات رجل عن اولاد بالغين وقاصرين وخالف فلاحه باعها البالغون ووصى القاصرين من زيد ثمن معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيداً وادعوا أن في ثمن حصتهم غبناً فاحشا وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك *(الجواب)* نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببطل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه

قوله يدعيه هل آخره كذا
عبارة التنوير وشرحه
والصواب أن يقال يدعيه
عليه آخر ليتناسب قوله لزم
بدله الموكل اه منه
مطلب اذا صالح عن دين
على حنطة لم يقبضها بطل
الصلح

مطلب صالحه عن دراهم
على دنانير مؤجلة فالصلح
باطل
مطلب صالح عن عين
مشتركة ليس لشريكه
أن يشاركه فيه

فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان اراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضا فالحيلة فيه
أن يهبه الغريم قدر دينه وهو يبرئه عن دينه هذا اذا كان البدل من خلاف جنس المبدل
منه والا فالحيلة للاختصاص ماوى الزاهدى ومثله فى شرح ابن المالك وفى الخاتمة من فصل
الصلح عن دعوى العقار رجلان ادعى أحدهما أرضا ودارا فى يد رجل وقال لى لنا ورثناها من ابينا
فجحد الذى فى يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه
فى المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة فى زعم المدعى فداء عن اليمين فى زعم
المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن
أبى يوسف فى رواية اشريكه أن يشاركه فى المائة اه على أن فى مسألة نادى دعوى البائع
لا تسمع فى العين الفاحش بدون التغير فكيف يشارك القاصر من ادعى دعواهم مسموعة فى
العين الفاحش * (سئل) * فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عامتهم ظهر شئ
من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه فى حصته منه
* (الجواب) * نعم والمسئلة فى متن التنوير من الصلح وبه أفتى الخيرا الرملى أقول فى المسئلة
كلام طويل قدمنا بعضه فى كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع * (سئل) * فى امرأة
ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركة مشتملة على دراهم فضة وحصص
غراسات وغيرها ثم ان الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة
المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم وفى
مختصر القدورى اذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بما ل أعطوه اياه والتركة
عقار أو عروض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على
فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة
غيره من الاجناس ويشترط قبض ما بازاه الفضة وان كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة
أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان
ما أعطوه قليلا أو كثيرا الآن القبض شرط فى المجلس وان كانت ذهباً وفضة وغير ذلك
فصالحوه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان
مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح * (سئل) * فيما اذا انسأجر
زيد من عمرو دابة ليحمل عليها حملا معلوما من الاقشة من دمشق الى مدينة كذا اجارة
شرعية وحمل عمرو الحمل المزبور عليها فى اثناء الطريق فقد الحمل من غير تقصير منه ثم ان عمرا
صالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الحمل المذكور عند بكرير بزيد
الآن دفع المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكرير بعد الثبوت الشرعى فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضى طرابلس الدقل فى المسئلة
فكتبت اليه اياها الطالب لنقل هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة
المودع عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال

مطلب صالح أحد الورثة
وابراً ابراء عامتهم ظهر شئ
من التركة الخ
مطلب صالحوا الزوج على
أقل من نصيبه من الفضة
التي فى التركة لا يجوز

مطلب ضاع الحمل مع الاجير
فصالح صاحبه على شئ ثم
وجد الحمل فلصاحبه أخذه
وبطل الصلح
مطلب الصلح مع المودع بعد
دعوى الهلاك لا يصح

في الاشياء الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعده عوى الهلاك اذ لا نزاع اه
فاذا ظهرت الوديعة عند آخر برء البدل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد
وقال في البرازية من الصلح ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر
برء البدل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى مالا فصالحه ثم ظهر ان لاشي عليه بطل
الصلح اه وفي حاشية الاشياء للبري من الصلح ما نصه وفي القنية لو ظهر ان المدعى مبطل
في دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشياء ايضا ادعى مالا فان كرفصالحه ثم ظهر بعده
ان لاشي عليه بطل الصلح كما في العادة من العاشر اه ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر
لنا من هذه النقول المعبرة ان للاجير الرجوع في البدل الذي دفعه والمستأجر اخذ ماله ممن هو
عنده بوجهه الشرعي لان للانسان اخذ ماله انما وجده كما هو معلوم لا يجهله أحد فاذا دفع
المستأجر للاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى النقول وأراد اخذ حقه لعلمه بفساد
الصلح الذي جرى بينهما فأي مانع يمنع منه وقد انعم الله تعالى على هذا العبد الفقير في ما اقيمت
في مسئلة لا بعد تحقيق المقول كما أني بذلك مأمور ومسؤل واذا جرى الصلح بين المتداعيين
وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه من الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع باطلا بفتوى
الاثمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لا تصح دعواه للبراء السابق والختم ان تسمع لان هذا
ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل مجمع الفتاوى

مطلب ادعى مالا فصالحه
ثم ظهر ان لاشي عليه بطل
الصلح
مطلب اذا صالح وأبرأ
صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح
فله إعادة الدعوى

(كتاب المضاربة)

(سئل) فيما اذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم اعتقه بدون اذن رب المال
ثم علم رب المال بالعتق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح العتق أم لا *(الجواب)* لا يصح العتق
(سئل) في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاد ديننا في تركته
(الجواب) نعم اذ اقامت المضارب ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم
في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاد ديننا في تركته علاني
في اواخر المضاربة اقامت المضارب وادعى ورثته انه دفع المال والربح هل يقبل منهم أجاب
قارئ الهداية بأن المضارب اقامت ولم يبين لزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه ردّ
المال الى صاحبه الابينة تشهد انه ردّه الى المالك أو تشهد ان المضارب قال قبل موته رددت
المال والربح الى المالك اه *(سئل)* فيما اقامت المضارب وعليه دين وكان مال
المضاربة معروفا فهل يكون رب المال احق برأس ماله وحصته من الربح *(الجواب)* نعم
كما صرح بذلك قاضيخان والذخيرة البرهانية *(سئل)* فيما اذا هلك شيء من مال المضاربة
فهل يصرف المالك الى الربح *(الجواب)* نعم وما أي كل شيء هلك من مال المضاربة فن
الربح أي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك الى التسايع كما في العفو في
الزكاة شرح الكنز العيني وهي مسئلة المتون *(سئل)* في المضاربة اذا فسدت بعد ما عمل
المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يزداد على المشروط *(الجواب)* نعم قال في التنوير

مطلب ليس للمضارب ان يعتق
مطلب اذ اقامت المضارب
ولم يوجد مال المضاربة فيما
خلف عاد ديننا في تركته
مطلب اذا ادعى ورثة
المضارب انه ردّ المال والربح
لا يقبل
مطلب اذ اقامت المضارب
مديونا ومال المضاربة مال
معروف فرب المال احق بماله
مطلب يصرف المالك الى
الربح
مطلب اذا فسدت المضاربة
فله آخر مثل عمله

مطلب إعطاء بضاعة على
سبيل الشركة

مطلب إعطاء بضاعة على
سبيل المضاربة فسد
مطلب دفع عرضا وقال بعه
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حيث ذبل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط أقول
قوله مطلقا معناه ربح أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لا أجر له وقوله بلا زيادة
على المشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له أجر مثل عمله بالغنا
ما بلغ ومحل الخلاف ما اذا ربح والا فاجر المثل بالغنا ما بلغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح
المعروم وتماه في القهستاني * (سئل) * فيما اذا سافر زيد ببضاعة فامدا انجاز وفي أثناء
الطريق دفعها لعمر ووذكر أن ذلك على سبيل الشركة ليتعاطى عمرو بيعها في محل كذا ومحل
كذا ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعدما ذكر له ثمنها ولم يبعه نصفها ثم باع في المحلين
المذكورين وخسرانها واشترى بضائع غيرها ورجع فوضع عمر وبيده على بعض البضاعة الثانية
المذكورة وامتنع من دفعها لزيد دون وجه شرعي فهل ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة
المرقومة الثانية وله أجر مثله على زيد * (الجواب) * نعم أما عدم انعقادها لشركة فلما في المتقى
من الشركة ولا يصح معاوضة والاعنان الا بالدرهم أو الدينار وبالفلس النافقة عند محمد
وبالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا يصحان بالعروض الا أن يبيع نصف عرضه بنصف
عروض الآخر ثم يعقد الشركة اهـ ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد
الايجاب والقبول كما في التنوير ولم يكن من عمر وثني مطلقا لادراهم ولا دنانير ولا عروض
ولا غيرها فأن تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر لمن عمل في المشترك لانه لا يعمل شيئا
لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه
الحادثة أيضا لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح
والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر
بقدره كما في البحر لعدم المال منها بل من أحدهما وأما اجرة المثل فلجهالة الاجرة هذا ما ظهر لي
من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم باصواب وإليه المرجع والمآب أقول والحاصل
أن هذه مضاربة فاسدة فتجب فيها الاجرة قال في الوالوجية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له
فيه اجر المثل لانه لم يعمل له مجانا بل ابتغى لعمله عوضا واذا لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله
والربح لرب المال وكذا لو لم يربح له اجر مثل عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة
والاجر في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق اجر المثل حصل الربح من عمله أو لم يحصل اهـ
* (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر وبعها او مهرها رحت
يكون الربح بينهما مثلثة فباعها وخسرها فهل تكون المضاربة المزبورة غير صحيحة ولعمر وأجر
مثله * (الجواب) * نعم قال في شرح المتن فيفسد بالعروض ولكن ان دفع عرضا وقال بعه
واعمل في ثمنه مضاربة او قال امض مالي على فلان واعمل به مضاربة جازت لانه اضافها
الى الثمن اهـ أقول وفي الثانية رجل دفع لآخر عرضا وقال بعه واعمل بثلثه مضاربة بنصف
الربح فباع بأحد النقيدين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العروض
وان باع العروض بمكيل او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه

لا يجوز البيع وانما فسدن المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض
 (سئل) * في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة بر او غرق بحرا
 بلا تعدي منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه والحالة
 هذه ويمالك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بكان او زمان او نوع البيع ولو فاسد ابتداء ونسبة
 متعارفة والشرء والتوكيل بهما والسفر بر او بحرا والابضاع علائق على التنوير والقول قول
 المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر
 الرواية وجعل المال في يده أمانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه اختلافا وقال
 لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن كما في الاجير المشترك اذا هلك المال في يده
 القول لمن عن البدائع * (سئل) * فيما اذا قال رب المال اقرصتك وقال المدفوع اليه
 لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل تقبل بينة رب المال على القرض * (الجواب) *
 القول قول مدعي المضاربة لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا على انه أخذ المال
 باذنه والبدنة لرب المال كما في الخانية وغيرها * (سئل) * فيما اذا حصل ربح في مال
 المضاربة تفاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال
 المضاربة قبل أن يقبض رب المال شيئا منه فكيف الحكم * (الجواب) * يتراذان الربح
 لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر ومرة
 الفتاوى وغيرها * (سئل) * في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون
 طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في ماله * (الجواب) * اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة
 فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الإقامة بمصر
 ولم يتخذ دارا كذا ذكر العلائي عن ابن مالك اما اذا عمل في مصر ولدنيه أو اتخذ دارا فنقته
 في ماله أقول وياخذ المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال ان كان ثمة ربح فان استوفاه
 وفضل شيء اقتسماه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترز بالصحيحة عن
 الفاسدة لانه فيها اجير ولا نفقة له كمن تبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف علائي
 وتقدم في الشركة عن الخير الرمي أن وجوبها للشريك في مال الشركة استحسانا فيكون العمل
 عليه لانها ليست مما استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله وماله او بمالين لرجلين فانه ينفق
 بالحصص كما ذكره العلائي أيضا عن المجمع * (سئل) * فيما اذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرق
 فادعى انه مأذون له بالتكرار وادعى الاخر النهي عن التكرار فكيف الحكم * (الجواب) *
 اذا ادعى رب المال التقيد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقم رب المال
 بينة على التقيد كذا في قارئ الهداية * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو مائة قرش
 مضاربة ليشتري بها غنما وذلك مال المضاربة بدون تعدي منه ولا تقصير فهل القول قول المضارب
 في الهلاك مع يمينه * (الجواب) * نعم كما في ذلك الاجير الرمي وفي فتاوى الانقروى عن وجيز
 السرخسي القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه اه * (سئل) * في مال المضاربة

مطلب اذا هلك المال بر
 او بحرا في المضاربة المطلقة
 لا يضمن
 مطلب القول للمضارب في
 دعوى الهلاك في المضاربة
 الفاسدة كالصحيحة
 مطلب القول لمدعي المضاربة
 والبدنة لمدعي القرض
 مطلب اذا حصل ربح
 فتقاسمها ثم هلك بعض المال
 يتراذان الربح
 مطلب نفقة المضارب اذا
 سافر في مال المضاربة
 لو صحيحة
 مطلب سافر المضارب بماله
 وماله او بمالين لرجلين
 فالنفقة بالحصص
 قوله مما استثنى اي في قولهم
 العمل على الاستحسان الا في
 مسائل اه منه
 مطلب القول للمضارب في
 الاطلاق
 مطلب القول للمضارب في
 الهلاك مع يمينه
 مطلب اذا مات المالك
 والمال عروض الغزل
 المضارب وله بيعها دون
 السفر بها

الصحيحة اذا مات رب المال بعد ما اشترى به المضارب عروضاً فهل ينزل بموت رب المال
ويبيع العروض لينقد المال ولا يملك المسافرة بها لانتفاء العقد * (الجواب) * نعم وينزل
بعزله ان علم به والا لان علم بالعزل ولو حكما كحوت المسالك ولو حكما والمال عروض باعها
ثم لا تصرف في ثمنها شرح التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك لان له حق في الربح ولا يظهر
الا بالنقد فيثبت له حق البيع ليظهر ذلك عيني وبموت رب المال ينزل علم اولا فلا يملك الشراء
المبتدأ أو يملك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك المسافرة لانتفاء العقد بخلاف النهي عنها مع بقاء
العقد بزانية * (سئل) * فيما اذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال
* (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في
المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حساباً وانما باعت وصرفت وبقي هذا القدر
هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه
ولا يلزم أن يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اهـ من كتاب الشركة
وذكري في كتاب القضاء سئل اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل
في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه انه ما خان شيئا وأنه اذا امانة هل يلزم فأجاب
اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان فكل ثبت ما ادعاه
وان لم يعين مقداراً فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يعين مقدار ما خان فيه والقول
قوله في مقداره مع يمينه لان فكله كالاقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقر مع يمينه
الا أن يقيم خصمه بينة على اكثر والله أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغ معلوماً
من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم دفع عمرو لغيره بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالاولى بدون
اذن ولا وجه شرعي وعمل بكفر فيه فهل يضمن عمرو * (الجواب) * نعم مضارب المضارب آخر
بلا اذن المسالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولاً على الظاهر
لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة
ولا ضمان وأن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الاول وللاول الربح المشروط تنوير وشرحه
للعلائي أقول اذا عمل الثاني فالمسالك مخير بين تضمين الاول رأس ماله والثاني فان ضمن الاول
صحت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع بما ضمن على
الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب للثاني ما ربح دون الاول كذا في البحر * (سئل) *
في المضارب اذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد
ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم كافي فتاوى ابن نجيم * (سئل) * في المضارب اذا نها رب المال
صريحاً عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله وهما المالان فهل يضمن بالخلط
* (الجواب) * نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المسالك أو باعمال برأيك
فحيث يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلا أن الشئ لا يتضمن مثله فلا بد من التنصيص
عليه أو التفويض المطلق وأما الخلط فلا أن المسالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكري

مطلب الخسران على رب
المال
مطلب القول للشريك
والمضارب في الربح
والخسران ولا يلزمه أن يذكر
الامر مفصلاً
مطلب فيما اذا ادعى على
الشريك أو المضارب خيانة
وطالب يمينه
مطلب فيما اذا ضارب
المضارب آخر بلا اذن المسالك
مطلب اذا ادعى دفع مال
للمضاربة الى المسالك يصدق
بيمينه
مطلب ليس له خلط مال
المضاربة بماله الا بالاذن

مطلب اذا جرى العرف في
البلد أن المضاربين يخلطون
الاموال لا يضمن

مطلب اجرة الحانوت في مال
المضاربة

في الملتقط انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد ان المضاربين
يخلطون الاموال والملاك لا يهون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن
وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان
او مفادضة ولا أن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة
اعمل فيه برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضاربة خانية من فصل
ما يجوز للمضارب وما لا يجوز *(سئل)* فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت
لحفظ مال المضاربة فهل تكون اجرة الحانوت في مال المضاربة *(الجواب)* نعم وكذلك
يسأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر *(سئل)*
فيما اذا أعطى المضارب شيئاً من مال المضاربة الى جائر طمع في أخذه كله غصباً حتى كف عن
ذلك فهل يكون غير ضامن *(الجواب)* نعم ولو مر على العاشر وأخذ العشر باجباره لا يضمن
وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا صانعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره
الى من لاحق له فيه فيضمنه كالأول أو ألقاه أو أعطى الاجنبي قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في زماننا
لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غصباً وكذا الوصي
لانها قصد الاصلاح اذا أعطاه البعض لتخليص الكل جائز وأصله قلع الخضر عليه السلام
لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة غصباً فأشبهه ما لو وقع في بيته حريق فماول
الوديعة الى أجنبي لا يضمن بزانية رضى مرتباً باليتيم على جائر وهو يخاف انه ان لم يبره ينزع
المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا أمر بالمال قال أبو بكر
الاسدي كافي ليس هذا قول أصحابنا وإنما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه
أبي الليث انه كان يجوز للأوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول
أبي يوسف وبه يفتى واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خانية من فصل
تصرفات الوصي في مال اليتيم واكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن
من كتاب الوصايا

(كتاب الوديعة)

مطلب اعطى المضارب من
مال المضاربة شيئاً الى ظالم
طمع في أخذه كله لا يضمن
مطلب اذا أقرب الوديعة
ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر والجمال امانة معلومة وهما في طريق الحج الشريف
ووصلا الى دمشق فطلبها منه فأقربها ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامناً
لالتناقض *(الجواب)* نعم وفي العموم اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها غداً فاجاء صاحبها
غداً فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل
اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها غداً اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت
كان تناقضاً وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع
ومثله في البرازية وأفتى بمثله الخير الرولى *(سئل)* في ذممة حرقها كب الحرير دارها خارج
المدينة في محلة غير امينة دفع لها زيد حرير التكبى على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دار بنتها

الكائنة في محلة أمينة داخل المدينة أحفظ من دارها فخالفت أمره وكتبته في دارها مع عدم المانع من ذلك فيه مرق من دارها فهل حيث كان الأمر كما ذكر يكون التقيد بمغيد مقتضى قيمة الحرير زيد ***(الجواب)*** نعم قال في الملتقى وإن أمر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن أم وفي شرح المجمع المالكى أمره أى المالك المودع بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار يعنى لو أمره بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى يضمن لانها يخلعان في الحرز غالباً فيغير التقيد أم والمسألة في التنوير وغيره أيضاً ***(سئل)*** فيما إذا دفع زيد لعمرو والمسافر بحر أو دية ليدفعها لثريه كنه فلان ببلدة كذا فوضعها عمرو داخل سبت فيه أمانة له وسار في سفينة حمينة فانخرقت السفينة وشعر ركبها بمعاينة الهلاك فأرموا بأنفسهم إلى القوارب وكذلك عمرو لم يسعه غير ذلك ولم يمكنه أخذ الوديعة معه ولا نقلها السفينة أخرى فهلك مع السبت وما فيه من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا ضمان على عمرو للوديعة ***(الجواب)*** نعم لا ضمان عليه بخلاف ما إذا تمكن من الحفظ بنقلها منه إلى مكان آخر فتركها فانه يصير ضماناً كما في العمادية والذخيرة البرهانية وجامع الفتاوى ***(سئل)*** نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعى اتباعها فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع إن كان الراعى خاسراً وإن كان مشتركاً فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وإنما لا يضمن عنده وإن ترك الحفظ فيما نذرت لأن الأمين إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير عذر أما إذا ترك بعذر فانه لا يضمن كما لو دفع الوديعة إلى اجنبى حالة الحريق فانه لا يضمن وإن ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وإنما يترك الحفظ بعذر كذا لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت إذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من ضمان الراعى وفي فتاوى أبي الليث مكارم كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب بالحمار قال إن كان لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو حمله أخذ اللصوص الحمار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الحساوى وجامع الفتاوى عن الوبرى احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة إلى مكان آمن يضمن إذا تمكن من حفظها بنقلها إلى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقعات ***(سئل)*** فيما إذا دفع زيد لعمرو والمسافر في البحر أمانة ليدفعها لثريه كنه في مصرف وضعها عمرو في جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها فخرج عمرو وثيابه والقها مع الأمانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها لمكان آخر وألقى بنفسه في البحر خوفاً من الأسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الأمانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمرو والحالة هذه ***(الجواب)*** نعم كما في الذخيرة

مطلب أمره بالحفظ في دار
فحفظ في غيرها ضمن

مطلب إذا غرقت السفينة
ولم يمكنه نقل الوديعة إلى
غيرها لا يضمن

مطلب إذا نذرت البقرة
وخاف على الباقي الضياع
ولم يلحقها لا يضمن

مطلب احترق بيت المودع
فلم ينقل الوديعة إلى مكان
آخر مع امكانه يضمن

مطلب طرح الأمانة في
السفينة وسبح في البحر خوفاً
من الأسر والقتل لا يضمن
مطلب غصب دابة وأودعها
عند آخر فلما لا تضمن

شاه

والعمادية * (سئل) * في قرض مشترك بين زيد وعمرو ونصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكة وانتزعا قهرا من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكريده عليها حتى هلكت عنده ويريد عمرو مطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لقولهم ولو ادع الغاصب المغصوب ثم هلك في يد المودع ضمن لياشأه من الغاصب والمودع قال في الدررأما الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلا رضى مالكة اه والمسألة في كتاب الوديعة من التنوير والقهستاني وغيرهما * (سئل) * فيما اذا دفع ذمي لثله وهما في القدس اتمعة معلومة ليحملها له على دابته الى حلب بأجرة معلومة فتسلم المدفوع له الامتعة وحملها على دابته ثم دفعها لغيره ليحملها بدون اذن صاحبه او فارقته فصاعت هل يضمن قيمتها المدفوع له الاول * (الجواب) * نعم لان صاحب الحمل رضى بيده لا يبيد غيره وصار كمودع اودع ولا يضمن مودع المودع كما في التنوير وغيره وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في الفصولين ونور العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى فبات الدافع فدفع المودع المال الى رجل لي دفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييع الوديعة * (سئل) * في مودع اودع الوديعة عند آخر فهلك قبل مفارقتها فهل لا يضمن * (الجواب) * نعم قال في البصر لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه اه وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو مقدارا معلوما من الشعير وتسلمه عمرو ثم دفعه لبكر الاجنبي بلا اذن زيد واستلمه بكر وضمن زيد عمرو مثل الشعير حيث المثل موجود ويريد عمرو الآن تضمين بكر بمثل ما ضمن بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الاجنبي ولو دفعها فهلك في يد الثاني قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وان هلك بعد المفارقة فالاول ضامن بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبي بلا عذر فان كان بعذر لا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجها من ساعته ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسنانا ذخيرة وذ كرشمس الائمة الحلواني اذا وقع في بيت المودع حريق فان أمكنه أن يناولها ببعض من في عياله فناولها اجنبياً يضمن وان كان لا يجذبها من الدفع الى الاجنبي لا يضمن وذ كرشيخ الاسلام الحريق اذا كان غالباً وقد أحاط بمنزل المودع فناول الوديعة جاره لا يضمن استحسنانا وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العتابة لا يشترط هذا الشرط في القنوى تناوخانية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على

مطالب حمل المكاري الحمل
مع غيره بلا اذن يضمن
مطالب لا يضمن مودع المودع
مطالب بعثها مع ابنه وليس
في عياله ان بالغاً يضمن
الباعث
مطالب فيما اذا دفع له دراهم
ليوصلها الى فلان ثم مات
الدافع
قوله الاخر اى الذى أعطاه
المودع الدراهم اه منه
مطالب اودع المودع الوديعة
وهلكت بعد مفارقتها ضمن
وقبلها لا
مطالب ليس للمودع دفعها
الى اجنبي بلا عذر
مطالب احترق بيت المودع
فوضعها في بيت جاره
لا يضمن

الاول ولو استهلكها الثماني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن إذا هلك
الوديعة في يده والمقصود منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن
وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور * أقول والحاصل
أن المودع لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذر فللمالك أن يضمنه فقط ولا رجوع على الثاني
الا اذا استهلكها او عند هاله أن يضمن ايا شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول واجمعوا على
ذلك في الغاصب مع مودعه فللمالك تضمين أي شاء لكن ان ضمن الثاني رجع على الاول
بما ضمن ان لم يعلم انها غصب كما في القهستاني عن العمادية * (سئل) في امرأة ادعت
انها اودعت عند هند أمتعة معلومة ثم طاليتها بها فأجابت هند أنها بعد نسلمها الامتعة
أودعتها عند ابنها زيد الغائب يومئذ عن البلد بلا اذن المدعية وأن ابنها المذكور دفعها
لعمرو الحاضر المبكر لذلك فهل حيث دفعت عند الامتعة المزبورة لابنها بلا اذن يلزمها ضمان
ذلك * (الجواب) قال قاضي خان للمودع أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذا لم يكن
المدفوع اليه متها بخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما يضمن الوديعة وكذا لو دفعت
المرأة الوديعة الى زوجها الا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يعول المودع
لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عياله ولم يكن متها يلزمها اليقين انها دفعتها لابنها
المذكور ويسأل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيه
لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين اتلفها من في عيال المودع ضمن المثل
صغيرا أو كبيرا لا المودع اه المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات
الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركة الابن خانية في فصل فيما يعتد بتضييعا
للوديعة * (سئل) فيما اذا دفع زيد بغله لرجلين ليوصلاه ويسلماه الى أبي زيد بد مشق
فحملاه مقدارا من الزيت على وجه الاستعمال فانحل ومات بسبب التجهيل فهل يلزمها قيمته
* (الجواب) نعم هلك الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي انزاهدي اودع عند رجل
طبقا ووضع المودع الطبق على رأس الحب فوقه ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن
والالا وطريق معرفة ذلك أن ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق مما يغطي رأس
الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب جافا أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله
لم يكن استعمالا ذخيرة من فصل ما يكون مضيعا للوديعة وما لا يكون * (سئل) فيما اذا دفع
زيد لعمرو مبلغا من الدراهم ليدفعه ل بكر ودفعه له ثم مات بكر عن ورثة طالبوا زيدا بالمبلغ فقام
زيد يطالب عمرابه وعمرو يدعي ايصاله ل بكر فهل يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه * (الجواب) نعم
* (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ دين بذمة عمرو وفسا فرزيد وله زوجة وأذن لعمرو
أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته فادعي عمرو دفع قدر معلوم من الدين
وكذبه زيد والزوجة في ذلك واعترف ابو صول قدر دونه فهل لا يقبل قول عمرو الابينة
* (الجواب) نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال دينا في ذمته * (سئل) فيما

مطلب مودع المودع اذا
استهلك الوديعة ضمن اجماعا
مطلب الحاصل في مودع
المودع ومودع الغاصب

مطلب للمودع دفعها الى من
في عياله اذا لم يكن متها
مطلب اتلفها من في عيال
المودع يضمن المثل لا
المودع
مطلب قال دفعتها الى ابني
وانكر الابن ثم مات وورثه
أبوه كان ضمانها في تركة
الابن

مطلب استعمال الوديعة
بلا اذن يضمن
مطلب اودع عند آخر طبقا
فوضعه على رأس الخابية
ينظر الخ
مطلب دفع له دراهم ليدفعها
الى آخر يصدق في انه دفعها
في حق نفسه

فيمّا اذا اودع زيد عند عمرو وخلقنا لفضة وسلمه منه لدى بينة شرعية ثم مات عمرو عن تركته قبل ردّ الوديعة مجهلاً للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضامناً في تركته
 (الجواب) نعم *(سئل)* فمّا اذا اودع زيد عند عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه عمرو ثم ان عمراً مات عن ورثة وتركته ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمرو بها فقال الوارث انا علمت بالوديعة المزبورة وهي كذا وكذا وقد هلكت وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث في ذلك
 (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث انا علمت بالوديعة وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وانا علمها وقد هلكت صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فعليه اليقين الا في مسائل ليست هذه منها
 (سئل) في مودع مات عن ورثة وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لاضمان *(الجواب)* نعم حيث الحال ما ذكر لاضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية والمنع والانقروى لومات المودع مجهلاً ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم أنه يعرف فان لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب لو فسرهما بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدق لكونها عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربها مات مجهلاً وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعرفة وقد هلكت بعد موته صدق ربها هو الصحيح اذا الوديعة صارت دينا في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة جامع الفصولين أقول يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا فسرهما وقال هي كذا وكذا لا بمجرد قوله كانت قائمة ومعرفة فليأتمل هذا في حاشية السيد المحمدي على الاشباه سئل العلامة عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندي ورقة بالحنون لفلان ضمنها دراهم لا أعرف قدرها فات ولم توجد فأجاب بأن هذا من الجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام المحمدي وينظر ما وجه التأمل
 (سئل) فمّا اذا اودعت هند عند شقيقة ثم ادعى عشرين قرشاً ثم ماتت دعد مجهلة عن ورثة فوجد بعض الدراهم وفقد بعضها فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود
 (الجواب) نعم والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فلا يخلو اما ان يعرفها الورثة اولا فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد لا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو اما ان تكون موجودة اولا فان كانت موجودة وثبت انها وديعة اما بينة أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات مجهلاً فصارت ديناً فشارك اصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها أما عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد فحيث ذهبي دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء الصحة وان وجد بعضها وفقد بعضها فان كان مات مجهلاً أخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والا أخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمها فاعليكم بحفظ هذا التحرير

مطلب يضمن المودع بموته مجهلاً للوديعة
 مطلب اذا لم توجد الوديعة في التركة وقال الوارث انا اعرفها وفسرها وقال هلكت لا ضمان

مطلب وجد بعض الوديعة في التركة دون البعض

تحرير مفيد فيما اذا مات المودع

والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى التمرناشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله
 إذا أقام المودع بينة على الادعاء وقدمات المودع مجهلة للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر
 حالها الورثة فضمنها في تركته فان أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن له بينة على
 قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لزمهم ضمانها
 فلا يبرؤن بمجرد قولهم من غير بينة شرعية على أن مورثهم ردها اه وقال في جواب آخر ادعوا
 أن مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكه وأنه تلف منه وأقاموا بينة على انه قال ذلك في
 حياته تقبل بينتهم وكذلك ان أقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم
 قال هذا المال لفلان عندي رديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه
 اليه فادفعوه اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته اه أقول وفي
 قوله أو قرض نظران حمل على أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطالبا به
 واذا ملكه عليه بعد قبضه الا أن يحل على أن المالك كان استقرضه ووضعه عند الميت
 أمانة فليتنامل هذا وفي حاشية الاشياء للبيري عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعد موته
 اذا قال ضاعت في يد مورثي فان كان هذا في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله
 لا اه (سئل) فيما اذا ودع زيد عند عمرو حقيبة فيها امانة ثم ادعى زيد أن فيها كذا
 من الامتعة وطلبه منه فقال عمرو ولا أدري ما كان فيها فكيف الحكم (الجواب) لا ضمان
 عليه ولا يميز حتى يدعى عليه انه دفعها وضيعها فحينئذ يحلف فان حلف برئ وان فكل ضمن
 قال في جامع الفصولين اودعه كيسافيه دراهم ولم ينزهها عليه ثم ادعى الزيادة أو اودعه زفيللا
 فيه أشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع لا أدري ما كان فيه يبرأ لا يميز
 حتى يدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ أو يحلف والا ضمن اه ومثله في الهادية والخانية وقد أوضح
 المسئلة التمرناشي في فتاويه من الوديعة (سئل) فيما اذا أجر زيد بالوكالة عن أبيه الناظر
 على وقف جده فلان بستان الوقف من عمرو مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من
 عمرو ولم يدفعها لابييه حتى مات عن ورثة وتركه ولم يبين الأجرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته
 (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات مجهلا مال موكله يضمن لانها داخلية تحت قولهم
 الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه منها (سئل) (سئل)
 في الوديعة اذا نهبت من دار المودع بالقوة والقهر والغلبة من جماعة ذرى شوكة مع عدم
 امكان دفعهم وكانت الدار حرم من لها فهل لا يضمنها المودع (الجواب) نعم لانه مكره
 والمودع اذا اكره لا تلزمه كما ذكره الخير الرملي في أول الوديعة من فتاويه ولانه أمين والقول
 قوله يمينه ولا نهال تضمن بالهلاك مطلقا كما في التنوير (سئل) في الجدا في الاب اذ مات
 مجهلا مال ابنة ابنة اليتيم فهل لا يضمنه في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشرنبلالي
 في حاشية الدرر وشرح الوهبانية أن الجدا اذ مات مجهلا لا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه
 الى شرح الجامع الوجيز (سئل) في قاصرة من بنات اللثم خطبها رجل ذمي من أبيها

مطلب تقبل البينة من
 المالك على قيمة الوديعة
 والا فالقول للورثة
 مطلب ادعوا أن المورث رده
 الوديعة الى المالك وانها
 كانت قائمة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما اذا اودعه كيسافيه
 دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلب اذا نهبت الوديعة
 من دار المودع لا يضمنها

مطلب اذ مات الجدا مجهلا
 لا يضمن

فأجابه الى ذلك وبقيت عندايبها سنين فوهب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلعا معلوما من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرها مجهلا لئلا المذكور فهل يكون غيرضا من له في تركته *(الجواب)* حيث لم يبينه ولم يخطئه بماله لا يضمن في تركته والمسألة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعة فراجعها ان شئت أقول قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث أفتى أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذ مات مجهلا لئلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشياء عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي مجهلا لا يضمن واذا خلطه بماله يضمن والاب اذ مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فتحرران في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحيته عدم الضمان لأن الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا قرر ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات أبيها الخ اه ماقاله الرملي لمخصائهم أفتى في سؤال آخر عقيبته نظير سؤاله الاول بأنه صار دينا لها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة وجامع الفصولين أما كلام الخاتمة ولعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا أنه قال راعنا للمتنق مضمن الاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فساقه بصيغة التمريض ولا سيما في بلادنا فان أكثر الناس خصوصاً من بنى الفلاحة ما يكون مهوور مولياتهم ولغيره واعن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسيادة والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لثلاثة توقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي لمخصائهم أيضاً فانت ترى كيف مشى أولاً على عدم ضمان الاب ورجعه ثم عكس ثانياً مشيراً الى الفرق بين الاب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لثلاثة توقف عن الولاية أي اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بأن يصير وصياً خوفاً من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فإن ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور بسبب ضمانه وأنت خبير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصير منه فتصميمه بتقصيره لا يلزم منه المحذور المذكور على ان عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية قصداً منهم الى أكل أموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقليل ما هم فمن أين يلزم المحذور وحيث أنه لوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالها يكون عدم الضمان في الاب أولى لمزيد شفقته ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الجد كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين وضمن الاب لو مات مجهلا وقيل لا كوصي يقول الحقير الظاهر أن القول الثاني أصح اذا لم يكن لغيره حال من الوصي بل هو أو في حال من الوصي فينبغي اتحادهما كما اه نعم ان كان الاب ممن يأكل مهوور البنات كالغلاطين والاعراب

فأقول بتضمينه اذامات مجهول لا ظاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه
لا لبنته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى اعلم *(سئل)* في ناظر وقف أهلي
استبدل عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم من الدراهم بوجه الشرعي ثم مات مجهلا للمال المزبور
فهل يكون ضامنا في تركته *(الجواب)* نعم ضمن كما صرح بذلك في الاشباه عن الخانية
والمسئلة في الدر المختار من الوديعة *(سئل)* فيما اذا دفع زيد لعمرو دراهم معلومة وأمره
بدفعها الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان الأمور مات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبورة
فهل تكون دينا في تركته *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا اودع زيد عند عمرو أربعة
دنانير فوضعها عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تعد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير
ضامن *(الجواب)* نعم قال في العمادية وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس الفسق
فسرقت منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه *(سئل)* في رجل اودع عند آخر جوخة
وأذن له ببيعها فوضعها الاخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعد منه
ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه *(الجواب)* نعم سرقت من حرز مثلها بلا تعد
ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وفي الانقروى من الوديعة
سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها لا ضمان عليه لانه غير
مضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظون الا أن يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس
للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع أن يودع الخ
ذكر الصدر الشهيدي ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين
وفي النزاية قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على
بابه ابنه صغيرا فضاع ان كان الضبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله
والحاصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابها ونام في النهار
ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة في اليوم والليل اه أقول الذي
يظهر في مسألة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبيا او لا حيث جرى عرف أهل السوق
لانه غير مودع قصد ابل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع
الفصولين بعد ما تقدم راجعا الى فتاوى القاضى ظهير الدين انه يبرأ على كل حال لانه تركها في
الحرز فلم يضيع اه وفي جامع الفصولين أيضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي
الشياني قال خ يعني قاضى خا ضمن لا راع المودع وقال حط يعني صاحب المحيط لانه
ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بايداع قصدى اه وفيه في ضمان الاجير المشترك والخاص
راجعا للذخيرة قرية عادتهم أن البقار اذا ادخل السرح في المسكك يرسل كل بقرة في سكة
رهبها ولا يسلمها اليه ففعل الراعى كذلك فضاعت بقرة قيل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل
لو لم يعتد ذلك خا فابراً اه والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك
اذا كان معروفا لا يعد خلافا لانه يكون مأذونا به عادة وقد منحو هذه المسألة في كتاب

مطلب يضمن الماظر بموته
مجهول المال الاستبدال

مطلب يضمن الماظر بالدفع
اذا مات مجهلا
مطلب اذا وضع الدراهم في
جيبه ثم فقدت لا يضمن

مطلب وضعها في حانوته
وهي حرز مثلها فسرقت
لا يضمن
مطلب قام من حانوته الى
الصلاة فضاعت الوديعة
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على باب
الحانوت ان كان يعقل الحفظ
لا يضمن
مطلب الحاصل أن العبرة
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع
دراهم الوديعة مع ثيابه عند
الماطور

مطالب في رجل اودع صرة
من الشال عند آخر فوضها
المودع في الاصطبل هل
يضمنها
مطالب في تحقيق المراد
بالحرز هنا وانه مخالف للحرز
في السرقة

الوكيلة وهو لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن الى الموكل مع المكاري ونحوه مما جرت به العادة
فانه لا يضمن وبه افتى الخبير الرملي وأقول أيضا بقى هنا مسألة ذكرتها فيما علقته على الدر المختار
في حادثة وقعت في زماننا وسئلنا عنها وهي رجل اودع عند رجل صرة من الشال غالية الثمن
فوضها المودع في اصطبل داره فسرت من الاصطبل هل يضمنها أولا والجواب مبني على
معرفة المراد بالحرز في البرازية ولو قال وضعتها بين يدي وقت ونسيتها فضاغت يضمن ولو قال
وضعتها بين يدي في داري والمسألة بحالها ان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرّة النقدين يضمن
ولو كانت مما بعد عرصتها حصناله لا يضمن اهـ ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرها وظاهره
انه يجب حرز كل شيء في حرز مثله لئلا يكتفى في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر
المذهب أن كل ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطبل اهـ
والظاهر أن ما ذكره من ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لان المعتبر في قطع
السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحرقات والمعتبر في ضمان المودع التعدي
والنقصير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجته غير آمنة
يضمن مع انه لو سرقها سارق يقطع لان الدار حرز وانما ضمنها بالنقصير في الحفظ ولو وضعها
في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله او في الحمام أو المسجد أو الطريق
أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع انه لا يقطع سارقها ولو اوعت بها في الوديعة الحرز المعتبر في
السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فبالمغالاة ما اطلقوا عليه في هذا الباب من
ان المدار على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيها لا يوضع فيه أمثاله تقصير في
الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحرز هنا حرز كل شيء بحسبه وان كان
المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر بل انقل مع أن النقل الصريح
يخالفه كما علمت وبه ظهر جواب الحادثة المذكورة والله تعالى أعلم *(سئل)* فيما اذا اودع
زيد عند عمرو وديعة معلومة ثم انها ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر وبكر وعمر والمودع
أن يخاصم ويدعي بذلك يأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما *(الجواب)* نعم
وقد اجاب الخانوق بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البحر الرائق عن التلويحية
رجل التقط لقطة فضاغت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق
بينه وبين الوديعة اهـ فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اهـ ونقل المسئلة في لقطة
التنوير وعزاها العلاني الى المحتجب والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن
الخصومة لان يده أحق اهـ يعني للقطعة الخصومة أيضا وفي الخانية من كتاب اللقطة رجل
التقط لقطة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف
الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذها من الثماني لان في اللقطة الثاني كالأول في
ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديعة اهـ *(سئل)* فيما
إذا كان لزيد وديعة عند عمرو فوكل زيد بكمرا في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من

مطالب اذا ضاعت الوديعة
فلا مودع الخاصية والدرى

عمر فلم يسلمها له ومنعها ظلما مع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الا ان يضمن
عمر اقيمت بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) حيث طلبها الوكيل فنعها منه
ظلما يضمن قال في النقاية وشرحها للعلامة القهستاني فان حبسها أي أمسكها المودع بعد
طلب ربها ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرات الخ اه ولو كان الذي طالب وكيل المالك
يضمن انقرري عن القاعدة وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيدنا بنفسه لانه
في موضع ثقة عن التجنيس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الخانية رجل اودع
عند انسان وديعة وقال في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل
وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم لاضمان على المودع
اه لكن في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة
فتركها وذهب ان تركها عن رضاي فهلكت لا يضمن لانه لم يذهب فقد انشأ الوديعة وان كان
من غير رضاي يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء
الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى
وفي الفصول العمدية رسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ادفع الا الذي جاء بها ولم يدفع
الى الرسول حتى هلكت ضمن وذلك في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب
بحجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بتبض الوديعة
فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان
الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل
بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا في فتاواه اه منح
من الايداع قال العلامة خير الدين الرملي بعدما نقل هذه العبارة عن المنع في حاشية البحر
مانصه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمدية معزيا الى القاضي ظهير الدين انه لا يضمن في
مسئلة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى
لي التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند
المودع بعدم منعه ليدفع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة وما في فتاوى
القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدى الى المودع بنفسه واستبقاها على الايداع
الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا الذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل
تركها وذهب عن رضاي بعد قول المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة أي وأدفعها لك في غير
هذه الساعة فاذا فارقه فقد انشأ الايداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا الذي جاء بها
فانه استبقاها للايداع الاول لانشاء ايداع قنأمل ولم ارم من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى
الموفق اه كلام الخير الرملي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل
رجلا بقبض وديعة بمحضر من المودع فاتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع
ثم هلكت هل يضمن فقال نعم لان الانابة الثابتة بالعينة فوق الثابتة بالدينه ولو ثبت التوكيل

مطلب اذا طلب الوديعة
وكيل المالك فنعها منه ضمن

مطلب قال من جاءك بعلامة
كذا فادفعها اليه فجاء رجل
بالعلامة فلم يصدق المودع لم يضمن
قوله يضمن الخ أي فقد صار
غاصبا بالمنع عن الوكيل
ولم يحدث له ايداع جديد
اعدم قدرة الوكيل على
انشائه بخلاف المالك
وعبارة جامع الفصولين لانه
لا يملك الا ايداع فيضمن
لو لم يدفع مع فطرة الدفع
لغصبها اه منه

بالبينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فيها هنا أولى قيل له وهل يفترق الحال بين
التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم
هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اهـ فالخاصل انه
اذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما اذا منعها
عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجيز والتأريخانية والحاوي الزاهدي
والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنع وتبعه العلائي في شرحيه فتعين المصير الى
ما عليه الاكثر خصوصا والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة ففي مسألتنا منع المودع
الوديعة من الوكيل ظمنا ولم يقل له لا ادفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للايداع
الاول وقد جعلت هذه النقول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب
أقول ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر
المختار أيضا وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العبادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول
مبنى على خلاف ظاهر الرواية كما نبه عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التأريخانية المنقذة
أنها تفيد تفصيلا في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان
توكيله ثابتا بالمعينة أو بالبينة أما اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه
بالأولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضا ومقتضى ما مر عن الخانية من
قوله فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة لا ضمان له لو صدقه
يضمن فيخالف مسألة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيذا احترازا بلام مفهوم له
وهذا ان حمل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين للخير
الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجهولا ويضمن
بالدفع قال الزاهدي في حاويه رامز فيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن لاحد
من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه
عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعينه وهو الجاء بتلك العلامة وأما استماعه ذلك
من جني فنادروان كانا عند ذلك بمكان فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك او يمكن
يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانه فالوكالة باطلة والدفع مضمن اهـ
هكذا ما نقله الرملي قلت كثيرا ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلا
بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الاول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال أن هذا لا ينافي
 صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك
اذا قال لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لانه
منكر فيضمن المودع فتأمل والله أعلم *(سئل)* في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته
وكان في يده وديعة فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم *(الجواب)* هذه
المسئلة على وجهين ان كانت امرأته امينة لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير امينة

مطلب اذا كانت امرأته غير
امينة يضمن

منهمة يضمن لانه مضيع كذا في الواقعات الحسامية ومثله في العمادية عن الخانية
 (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه
 وانتزعها قهرا من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكريده عليها مدة حتى هلكت عنده ويريد
 عمرو مطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك *(الجواب)* نعم لقول فقهاءنا ولو ادع
 الغاصب المصوب ثم هلك في يده ضمن أي شاء من الغاصب والمودع قال في الدرر أما الغاصب
 فظاهر وأما مودعه فلقبضه منه بلا رضى مالكة اهـ والمسئلة في ودیعة التنوير والقهستاني
 وغيرهما *(سئل)* في رجل ارسل اكد يشا شريكه ليرعاه في القرية فدفعه شريكه الذي
 في القرية الى اجيره الخاص مسانئة الساكن معه فجاء ثور وضرب الاكد يشا فشق بطنه
 ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكد يشا فهل لرجوع له عليه بشئ
 (الجواب) نعم لما في الخانية وله أن يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة
 او مسانئة يسكن معه *(سئل)* في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد باذن
 شريكه عمرو فبعثه زيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسهها فأخذها رجل من يد ابنه
 وماتت عنده فقام شريكه عمرو يطالب زيد بقيمة حصته منها راعا انه منع في الدفع الى ابنه
 المزبور فهل لا مطالبة له بذلك *(الجواب)* حيث بينهما مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته
 شريكه والله أعلم وفي التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والابن ليس في عياله
 ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الجاهل ومثله في الفصولين
 (سئل) فيما اذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة لعمرو وليوصلها اليه كداعلى
 أن لا ينزل بها في البحر الا في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ
 التصاري البضاعة بالقرى والغلبة والحال أن في البحر مركب مغفرة موجودة ميسرة لا مشقة
 للمركوب فيها فهل يضمن عمرو *(الجواب)* نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو قيمة
 الوديعة المذكورة كما اذا امره بحفظها في دار فوضعها في دار اخرى لان الاصل كما في الدرر
 أن الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكنا والنهي عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار
 أخرى مفيد لا نهيا يختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما اذا امره
 أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه
 لأن البيتين قلما يختلفان في الحفظ فالتمسك من الاخذ من أحدهما متمكن من الاخذ من الآخر
 فصار الشرط غير مفيد وتعذر العمل به فلا يعتبر وكذلك تعيين الصندوق فلا يقبلان
 الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا أن يكون في البيت او الصندوق خلل ظاهر
 فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اهـ وقال الانقروى عن شرح الطحاوى الاصل أن كل
 شرط يفيد اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن
 مراعاته فهو لغو اهـ *(سئل)* فيما اذا اودع زيد عند عمرو خبزا في طريق الحج فأخذه
 عمرو ووضع تحت رأسه حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لاضمان عليه في ذلك *(الجواب)*

مطلب لما لا تضمن الغاصب
 أو مودع الغاصب

مطلب لو دفع الوديعة الى
 اجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الوديعة مع ابنه
 الصغير لا يضمن

مطلب امره بالمركوب في
 مركب مغفر فركب في غيره
 يضمن

مطلب الاصل أن الشرط
 انما يصح اذا كان مفيدا
 والعمل به ممكنا

مطلب وضع الوديعة تحت
 رأسه وان لا يضمن

نعم ولو نام ووضع الوديعة تحت رأسه أو جنبه فضاغت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا أما اذا نام مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا او مضطجعا كذا ذكره في النخبة وذكر في العدة لو نام واضعا جنبه على الارض فضاغت الوديعة يضمن وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٢٢*(سئل)* فيما اذا اودع زيد عند عمرو ووديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفا من ضرره فهل لا ضمان عليه*(الجواب)* نعم وفي الجامع الا صغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن ان أهكته دفعه أما لو لم يمكنه منعه لخوفه من ضرره وغلظه لم يضمن أنقروى*(سئل)* فيما اذا دفع زيد لعمر وصدر نحاس لبيعه له فعرضه على البيع فلم يشتره أحد فردّه عمرو على زيد ثم جدد زيد وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو يمينه*(الجواب)* نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه انطاهر كما نفلوه وفي الاشباه كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو أقام الدينة على ذلك قبلت عني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة أو هلاكا ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير بزيادة من القضاء*(سئل)* فيما اذا اودع زيد عند عمرو وألاحتين فوضعها عمرو في حانوته ثم أخذها بكر ليضار اليها وحولها من موضعها بدون اذن منها ثم طالبه عمرو بها فزعم انه ردّها الى محلها وزيد وعمرو ينكران ردّها الى محلها فهل يضمن بكر قيمتها لزيد*(الجواب)* نعم أما أولا فلما صرح به الامام الجليل قاضي خان في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فماتت قال يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح انه على قول أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر ايضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه اه وأما ثانيا فلانه متعّد من اول الامر بمذات اليها بغير اذن شرعي وفي العمادية من اوخر جنابية الدواب ضمن مسألة لان غصب المتقول لا يتحقق بدون القبل اه*(سئل)* فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق وطلب الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذکور جائز*(الجواب)* نعم في الخمانية آخر كتاب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا او محجورا فلو أن المودع دفع الوديعة الى مولا ان لم يكن على العبد دين جاز اه أقول حاصله انه ليس للمولى أخذها من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح نظير الموكل ليس له أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ في البحر عن الخلاصة ومنعه

مطلب اخذ الوديعة اجنبي
ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع
باليمين في رد الوديعة للمالك
مطلب كل أمين ادعى اصال
الامانة الى مستحقها قبل
قوله

مطلب ادعى رد الوديعة
او هلاكا ومات قبل أن
يحلف لا يحلف وارثه
مطلب حول الاجنبي
الوديعة عن محلها بلا اذن
ضمن

مطلب ادفع وديعة العبد
لمولا لا يضمن الا اذا كان
مديونا

منه وديعة عبده لا يكون ظملاً لأن المولى ليس له قبض وديعة عبده مأذونا كان أو محجوراً
مالم يحضر ويظهر أنه من كسبه لا احتمال أنه مال الغير وديعة فإذا أظهر أنه للعبد بالبينة فحينئذ
يأخذ اهـ * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو صندوقاً مقللاً فيه أمتعة له فوضعه
عمرو في بيت من دأره حرزاً فدخل نمل في الصندوق وافسد بعض الأمتعة بدون تعد من عمرو
ولا تقصير فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة أفسدها
الفأرة وقد عرف المودع ثقب الفأرة فلو أعلم بها ثقب الفأرة برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم
ولم يستدوه في العدة لو كانت شيئاً من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف المودع عليها الفساد
يرفعها إلى القاضي ليبيعها ولولم يرفع ولم يحتل لدفع ذلك لم يضمن اهـ وفي الظهيرية الإنسان
إذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه
السوس وفسد لا يضمن اهـ نهج النجاة وفي الوهبانية

وتارك نشر الصوف صيفاً فعت لم * يضمن وقرض الفأرة بالعكس يؤثر

إذا لم يستد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

* (سئل) * فيما إذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فأذن له زيد بإرسالها إليه مع رجل
أمين يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القافلة والأمانة بالقهر
والغلبة ولم يمكن دفعهم ويريد زيد أن يضمنها لعمرو فهل حيث الأمر كذلك لضمان على عمرو
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عبده عند عمرو فأبقى العبد من عند عمرو
بدون تعد منه ولا تقصير في حفظه فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما إذا دفع زيد لعمرو حماراً على سبيل الأمانة فربطه عمرو بحبل مع دابة أخرى على شطنهر
وأبعد عنها لمحل آخر حتى غابا عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل
يضمن عمرو قيمته لصاحبه * (الجواب) * حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن
قيمه لصاحبه

* (كتاب العارية) *

* (سئل) * في رجل استعار ثوراً من آخر استعاره مطلقه ليحرق عليه فهل عبده في حالة
استعماله من غير تعد منه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم
ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير فإن كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال
الاستعمال أو في غيره عمادة من ضمان المستعير

* (سئل) * فيما إذا استعار زيد من عمرو حماراً ليركبه إلى قرية معينة استعاره مطلقاً
ليحصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه يعيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد
نهبه الأعراب مع عدة حير لاهل القرية بالغلبة والقهر بدون تعد من زيد ولا تقصير في الحفظ
ولم يقدر على دفعهم ولا على رده منهم وبزعم صاحبه أن زيد يضمنه بمقتضى أنه شرط عليه
ضمانه فهل لضمان على زيد ولو صدر الشرط * (الجواب) * نعم قال في وديعة التنوير واشترط

مطلب دخل النمل في
الصندوق وافسد بعض
الامتعة لا يضمن

مطلب فيما إذا كانت
الوديعة يخاف عليها الفساد
وصاحبها غاب
مطلب قال للمودع إرسالها مع
رجل أمين ففعل لا يضمن

مطلب ابق عبد الوديعة
لا ضمان على المودع

مطلب لو هلك الدابة في يد
المستعير والعارية مطلقاً
لا يضمن

اضمان على الامين باطل به يقتضى اه وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان
اشتراط الضمان على الامين باطل وبه نأخذ اه وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وان التزم
الضمان عند الهلاك * (سئل) * في رجل استعار من آخر عدولا معلومه ليتفجع بها ثم مات
قبل أن يردّها لصاحبها لاهما ولم توجد في تركته فهل يكون ضامنا لها في تركته
* (الجواب) * نعم لان العارية امانة كما في العلائق والامانات مضمونة بالموت عن تجهيل
* (سئل) * فيما اذا استعار زيد عن عمرو حصانه ليركبها اربعة ايام الى قرية معينة فركب
الى القرية المذكورة وتجاوزها الى قرية اخرى بعيدة وغاب اكثر من شهر ثم رجع قائلا
ان الحصار قد هلك معه في القرية الاخرى بعد مرور الايام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان
لصاحبه * (الجواب) * حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة بوقت ومقيدة بمكان
معين فأمسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العمادية
في الفصل ٣٣ العارية لو كانت مقيدة بالمكان فجاء وزد ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه
وفي فتاوى القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية موقوفة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن
ويستوى فيه أن تكون العارية موقوفة نصا أو دلالة حتى أن من استعار قدوم الكسرة الحطب
فكسره وأمسك حتى هلك يضمن اه ومثله في الفصولين استعار ثور اليكرب أرضه وعينها
فكرب أرضا أخرى فعطب الثور يضمن لأن الاراضى تختلف في الكرب سهولة وصعوبة
بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر تلك المسافة كان ضامنا وكذا
لو أمسك في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضى من المالك بالامساك وكذا في الاجارة
اذا أمسك ولم يذهب أقول ينبغي أن لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة او ارضي منها
كما لو استأجر دابة للحمل وسمى نوعا فخالف لا يضمن مثل المسمى او اخف كذا في جامع الفصولين
ولو عين طريقا فسلك طريقا آخران كانا سواء لا يضمن وان كان ابعدا أو غير مسلك ضمن وكذا
اذا تعاقبا في الامن عمادية استعار قدرا للغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن بزانية من
الرابع من العارية العارية لو موقوفة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها
بعد الوقت هو المختار جامع الفصولين للمستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس
للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها مرضا ليس له أن يخرج بها من المصر اه
وفي القول لمن عن البدائع ولو اختلف المير والمستعير في الايام أو المكان أو فيما يحمل عليها
فالقول قول المعير لان المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين
قوله مع اليمين دفعا للثمة وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع
بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعير
في النقيض لان القول له في اصل الاعارة فكذا في صفتها اه * (سئل) * في رجل استعار
من آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه مغرب وأخذها منه
بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير * (الجواب) *

مطلب لا يضمن المستعير
وان شرط عليه الضمان

مطلب ادامات المستعير
مجهلا يضمن

مطلب يضمن المستعير
بمجاورة المكان ولا يبرأ بالعود

مطلب تكرن العارية موقوفة
نصا او دلالة

مطلب لو عين طريقا فسلك
آخر لا يضمن ان كانا على

السواء

مطلب لو أمسك الدابة بعد
الوقت ضمن وان لم يستعملها

بعده

مطلب للمستعير أن يركب
في الرجوع بخلاف المستأجر

مطلب القول للمعير في الايام
أو المكان أو فيما يحمل عليها

مطلب القول للمعير في تقييد
الانتفاع بالعارية

مطلب أخذ الدابة مغرب
لم يضمن المستعير

نعم لان العارية امانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر
 كما في الجمادية من ضمان الراعي وفي الجامع الا الصغير ولو أخذ الوديعة اجنبي والمودع يراه
 فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن ان امكته دفعه اهل لم يمكنه منعه لحوف من ضرره وغارته
 لم يضمن (سئل) في رجل بنى بماله لنفسه قصرا في دار أبيه باذنه ثم مات أبوه عنه وعن
 ورثة غيره وهل يكون القصر لبانيه ويكون كالمستعير (الجواب) نعم كما صرح بذلك
 في حاشية الاشياء من الوقف عند قوله كل من بنى في ارض غيره بأمره فهو مالها الخ
 ومسألة انجارة كثيرة ذكرها في الفصول الجمادية والفصولين وغيرها وعبارة الحشى بعد قوله
 ويكون كالمستعير في كل ما قلناه متى شاء (سئل) في قطعة ارض ميرية اذن المتكلم
 عليها لزيد أن يبنى عليها بناء ولم يبين بعد ويريد المتكلم عليها الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه
 من البناء فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الشيخ اسماعيل الخائف سئل فيما اذا
 اذن ناظر وقف لزيد أن يغرس في ارض الوقف غراسا ولم يغرس بعد ويريد الناظر الرجوع
 عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل الغرس
 (سئل) في ذي حفر سردابا له في دار جاره عمرو والذي باذنه ثم باع عمرو داره من بكر الذي
 ويطلب بكر الا أن رفع السرداب والحال انه لم يشترط وقت البيع بقاء السرداب فهل له ذلك
 (الجواب) نعم رجل استأذن جارا له في وضع جذوع له على حائط الجار أو في حفر سرداب
 تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب
 كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فيعفى لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل
 في البيع من غير ذكره في البرازية من القسمة والاشياء من العارية وراجع حاشية السيد
 أجد أقول وكذا الوصيات الاذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان أذن له مورثهم كما في اقوال
 كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقاءه لان الارث جبري لا ينقيد بالشرط
 بخلاف مسألة البيع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري
 الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاحد ورثته
 ببناء محل في داره ثم مات فلما بقي ورثته مطالبة برفعها ان لم تقع القسمة ولم يخرج في مقسمه وفي
 جامع الفصولين استعار دار فبنى فيها ابلا امرا مالكا او قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقوقها
 يؤمر الباني بهدم بنائه واذا قرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه اهـ (سئل) فيما اذا
 استعار زيد من عمرو دارا الى مكان معلوم وقال له عمرو واذا وصلت الى المكان المزبور ابعثها
 مع من شئت فبعثها زيد على يد من ليس في عياله فهل يكت في الطريق من غير عقد ولا تقصير
 فهل يكون زيد غير ضامن (الجواب) نعم استعار دارا للجل الى مكان كذا وقال له المالك
 ابعثها مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فهل يكت في الطريق لم يضمن حارث الزاهدني
 وفي التجريد البرهان في رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان
 مالها وأمرني أن اقبضها املت فصدقه ودفعها اليه فهل يكت عنده ثم انكر المعير أن يكون أمره

مطلب العارية امانة
 مطلب بنى في دار أبيه باذنه
 فالبناء له ويكون كالمستعير
 مطلب اذن له بالبناء في
 الارض الميرية ثم رجع قبل
 البناء له ذلك
 مطلب للناظر الرجوع عن
 الاذن للغرس قبل الغرس
 مطلب حفر سردابا في دار
 جاره باذنه ثم باعها الجار
 ولم يشترط بقاء الدار المشتري
 رفعه
 مطلب لورثة الاذن رفع
 البناء

مطلب قال له المعير ابعثها مع
 من شئت فبعثها مع من ليس
 في عياله لا يضمن

مطلب فيما اذا جاء رجل
 الى المستعير وقال اني استعرت
 من مالها وأمرني أن اقبضها

بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه او لم يصدق
ولم يكذبه او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان
اذا ادعى المستعيرانه فعليه باذن المعير وهو يجب ان يضمن المستعير الا ان تقوم له بينة على الاذن
عمادية (سئل) فيما اذا استعار زيد من زوجته ارضاً ليزرعها فزرعها حنطة بعد
ما حرثها واذنت له بزرعها ونبت الزرع وتريد الا ان رفع يده عنها وأخذها منه قبل أن يحصد
الزرع فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير واذ استعارها ليزرعها لم تؤخذ
منه قبل أن يحصد الزرع وقتها ولا اه ومثله في الدرر (سئل) فيما اذا استعار زيد
من عمرو حماراً ليجعله بنفسه ولا يعيره من غيره فحمله بكر ومات عنده ويريد عمرو تضمين زيد
قيمة الحمار بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ويضمن للمعنين الا في حيث
استعاره لتجمل في ذلك ثم اعاده قال في التنوير ونشرحه للعلاءي ومن استعار دابة أو استأجرها
مطابقاً لا تقييد يحمل ما شاء ويديره أي للجمل ويركب عملاً بالاطلاق وايا فعل أولاته بين مراداً
وضمن بغيره ان عذبت حتى لو ألبس أو ركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كفي اه
والشافي لا يفي قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقاً ومثله في البرازية
(سئل) في مستعير ثور ذبحه مدعي الياض من حياته وذلك بعد ان اذن من صاحبه
وصاحبه بذكر الياض من حياته ولا بينة للمستعير على دعواه فكيف الحكم (الجواب) حيث
كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وان اختلفا فنقل المالك كانت حياته
ترجى وقال للذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك واذ انجز عن البينة وحلف
المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح وانقول له في قدر القيمة بيمينه واذ ادعى المالك زيادة عما قول
الذابح فعليه البينة والله اعلم والمسألة في الخيرية من ضمان الاجير صدرة في حرث والجامع
بينهما الامانة لان الاجير امين والمستعير امين (سئل) في رجل استعار من آخر بهيمة
وتسلها ودخل داراً وأبقاها في السكة وغيبها عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها
لصاحبها (الجواب) نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير لبيته
وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك يضمن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن
بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان
وعليه الفتوى فصولين اه (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو حماراً ليجعله عليه قدراً
معلوماً من الحنطة فجعله ازيد منه وعلم أن الحمار لا يطيق ذلك فذلك الجمل بسبب ذلك ويريد عمرو
أن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم استعارها
ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فجعلها خمسة عشر مخاتيم فهلك فان علم ان هذه الدابة لا تطيق
حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان علم انها تطيق ضمن ثلث قيمتها توزيعاً
للضمان على قدر المأذون فيه وغير المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثوراً ليطحن به عشرة
مخاتيم حنطة فطحن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى

مطلب استعار أرض ليزرعها
لم تؤخذ منه قبل أن يحصد
الزرع

مطلب ثمن استعار ثوراً
فدفعه مدعي الياض من
حياته
مطلب دخل داره وترك
الدابة في السكة وغيبها عن
بصره يضمن

مطلب استعارها ليجعل عليها
قدراً معلوماً فجعل ازيد منه الخ

الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكها في صيرغاصب بخلاف الحمل لان حمل الكل عليهم لا يوجد مرة واحدة وهو في البعض ماذون في البعض مخالف فتوزع الضمان عمادية
 * (سئل) في العارية الموققة اذا امسكها بعد الوقت مع امكان الرد وهلكت هل يضمن
 * (الجواب) نعم العارية لو موققة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نضاً أو دلالة حتى ان من استعار قدوم الكسر خطباً فكسره فامسك ضمن ولو لم يوقت فصولين وان قيده بوقت أو نوع أو بهما ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله أو خير علاتي العارية لو كانت مقيدة بالمكان فجاوزه يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها الى ذلك المكان يضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة أو استأجرها الجمل عليها حنطة فجعل شيئاً اخف من الحنطة أو أسهل على الدابة يضمن كذا في شرح الطحاوي عمادية أقول قوله آخر يضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو قصر وكذا لو امسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها الجمل برا فجعل الاخف يبرأ اه وكذا كرام المسئلة في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو قصر وقوله وكذا لو امسكها في بيته لان المخالفة فيهما الى خير لا الى شرف كان الظاهر أن لا يضمن فيهما اه
 * (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان معين ففي اثناء الطريق اودعها عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعبد عمرو باذن عمرو ليأتيها بها فتسلمها من بكر وسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور بقضاء الله تعالى وقدره وينزع عمرو أن زيد يضمن قيمتها فهل يكون غير ضامناً لها * (الجواب) نعم قال الاسيحي في شرحه على الجامع الصغير للمستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل من واقعات الامشي والمستعير أن يودع على المفتي وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو ارسلها على يد اجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا الاول بجر من العارية في شرح قوله ولا برهن ولو رد العارية مع اجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من اول العارية وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح المجمع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما يملك الا عارة وأما فيما لا يملك الا عارة لا يملك الا بداع أقول للمستعير الا عارة في موضعين الاول اذا استعاره مطلقاً لم يعين المعير منتفعاً سواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين منتفعاً وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقاً كما مر وهذا أيضاً اذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يعير ولو استعاره

مطلب العارية الموققة
لو امسكها بعد الوقت ضمنها

مطلب لو جاوز المكان المقيّد
يضمن ولا يبرأ بالعود

مطلب للمستعير أن يودع

مطلب للمستعير الا عارة
في موضعين

مطلقة تعينه وكذا الوفرغ من العمل الذي استماره لم يكن له الا عارة مطالقة بقائه مودعا
والحاصل انه يملك الا عارة فيما لا يختلف في المطلقة والمقيدة وانه ليس له الا عارة اذا فرغ
فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الا عارة فيما يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل ما يختلف
ولو في المطلقة وكذا لو نهى عن الدفع الى غيره كما يعلم من جامع الأصول في هذه المواضع التي
لا يملك فيها الا عارة لا يملك الا بداع بلا خلاف وانما الخلاف فيما يملك الا عارة هل يملك الا بداع
قليل نعم لان الوديعة ادنى حالا من الا عارة لانها حفظ بدون انتفاع فاذا ملك الاعلى ملك الادنى
وقيل لانه امانة وليس للا مدين أن يودع ابتداء وانما ملك الا عارة لانه مأذون بذلك لا طلاق
الاذن بالانتفاع من المعبر وصح هذا القول في النهاية كما نقله في التتارخانية ثم هذا كله اذا
هناك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سليما أما لو هلك بعد فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في
السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على
القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم *(سئل)* في المعبر اذا طالب العارية من
المستعير مرارا ففرض حتى هلك في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعد الطلب فهل يضمها
(الجواب) نعم ضمن حيث الحال ما ذكر

مطالب اذا منع العارية
بعد الطلب يضمها

(كتاب الهبة)

(سئل) فيما اذا دفعت هبة لزيد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل لقرض فطالبته
بالمبلغ المزبور فقال انك دفعته لي هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك
وعليه رد مثل القرض المزبور *(الجواب)* نعم دفع لا تحر عينا ثم اختارنا فقال الدافع قرض
وقال الاخر هبة قال القول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه
دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حواشيك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس
به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان المحكام من الهبة *(سئل)* فيما اذا كان
لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشيوخ أرضا وغراسا فوهبه من أولاده
الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع
البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا *(الجواب)* هبة المشاع فيما يحتمل
القسمة وهو ما يجبر القاضى فيه الآبى على القسمة عند طلب الشريك لها لا تفيد الملك للموهوب
له في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابنا أو غيره فلو باعه الوأهب صح لان هبة المشاع باطلة
وهو الصحيح كافي مشتمل الاحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تفيد الملك على
ما في الدرر وغيرها والمسئلة مسطورة في التذير أيضا أقول ذكر ذلك في التنوير لكن قال
شارحه مستدركا عليه بما في الفصاوين من أن الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يقتضى
ثم قال ان لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظ وبه يقتضى أى بالقول بافادتها الملك
بالقبض آكد من لفظ الصحيح أى في قول من قال الصحيح انها لا تفيد فالحاصل انها قولان
مصححان لكن الاول اصح لانه معنون بلفظ الفتوى الذي هو آكد ألفاظ التصحيح لان القول

مطالب القول لمذعى القرض
دون هبة

مطالب دية لمشاع فيما يحتمل
القسمة باطلة

مطالب في تحقيق مسئلة أن
الهبة الفاسدة لا تفيد الملك
بالقبض

الصحيح قد لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه أو لتغير عرف أو زمان أو نحو ذلك مما يقتضي الافتاء بخلافه على حسب ما يظهر لاهل الترجيح بخلاف لفظ يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وانه لا يفتى بخلافه فلذا كان ~~أصح~~ لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الوهاب ذكره الطحاوي وقاضي خان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للملك عندهذا البعض اجمع الكل على ان لا واهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم اذا هلكت افتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذ الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعدموته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمونا بالهلاك ثم ان من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولى السلطان قاضيا ليقضى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فلتحق فيه بالرعية نص عن ذلك علماء وارجحهم الله تعالى اه ما في الخيرية وبه افتى في الحامدية أيضا والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونعل فيه عن المبتغى بالغين المجهمة انه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نورالدين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذ الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة اه وفي القهستاني لا تفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فحيث علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بأن المفتى به بخلافه لانه اذا اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الآخر يكون ملكا خبيثا كما صرحوا به ويكون مضمونا عليه كما مر فلم يجد نفعا للموهوب له فاعتزم ذلك وانما اكثرت النقل في هذه المسئلة لكثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس للزوم الضمان على قول الكل ورجاء لدعوة نافعة في الغيب اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن الشيوخ انما يمنع وقت القبض لا وقت العقد ولو رهبه شاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى لو رهبه نصف دار شائعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين وغيره ~~(سئل)~~ فيما اذا كان لزيد حصبة معلومة في طاحونة وله عدة مواش وحير وآلات فلاحية وكتب معاومات لا تقبل القسمة فلك ووهب وذكر من ابنه الباقين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسليم وفرغ لها عن مشد مسكنه في أراضى وقف معلومة وصدر ذلك في صحته لدى بينة شرعية وصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازه ومات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثة غيرهما

مطلب تصح هبة مشاع
لا يقسم
مطلب بينة الهبة في الصحة
تقدم على بينة المرض
مطلب لا تصح هبة البساء
دون الارض الا اذا سلطه
الواهب على نقضه

يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم بينة على ذلك وللابنين بينة تشهد بأن ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى البينتين تقدم ***(الجواب)*** تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى فحيث كانت الهبة المذكورة كما ذكر فهي صحيحة وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة وبينة الصحة تقدم كما ذكره قاضي خان بما نصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته وقبضه وبينة الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير اه ***(سئل)*** فيما اذا وهبت امرأة من اولادها حصه من بناء طاحونة هل تصح ام لا كذا وردت صورة الدعوى سنة ١١٤٠ ***(الجواب)*** أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في المعبرات لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو نخل فيها تمر دونه أى دون التمر اذا امره أى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والجذاذ في التمر لان المانع للجواز الاشتغال بذلك المولى فاذا اذن المولى في النقض والحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له زال المانع فجازت الهبة اه ونقله في المنع عنها واقتره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زراعا في أرض أو ثمر في شجر أو حلية سيف أو بناء دار أو دينار على رجل أو فقير من صبرة وأمره بالحصاد والجذاذ والنخل والنقض والقبض والكيل ففعل صح استحسانا ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه وفي التتارخانية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيبا في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو جائز اه وأفتى جد جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان لزيد عمارة قائمة في أرض الغير فلك زيد العمارة المزبورة لزوجته ولم يأذن لها بنقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح ام لا **الجواب** نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد الدين عني عنه فلي نظر في مسئلتنا هل سلطته على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر **الجواب** والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع للموهوب دون الزرع أو عكسه أو نخلا فيها ثمرة للموهوب مع معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب دارا أو طرفا فيها متاعا للموهوب كذا في النهاية اه وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا اذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن افتى مفتى الروم على افندي يقتضى اطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم أقول وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن النية ومثله في التتارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة قال

مطلب في مسئلة هبة البساء
بدون الارض على وجه
التحقيق

وفي الفتاوى عن محمد بن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها
اليه اه هذا او الموافق للمتون ما مر عن الدرر لقول الكثر وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع
لا يقسم قال في البحر قيد بالمحوز لان المتصل كالثمرة على الشجرة لا تجوز هبة اه ومثله
ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر لي التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا
سلطه الواهب على نقضه معناه لا تتم ولا تملك الا اذا اذن له الواهب بالنقض ونقضه لانه بعد
النقض صار محوزا مسلوما ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وان لم يقد الملك ويدل
على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن قوله تصح في محوز معلوم معناه انها تملك
بهذه الشروط لا أن الصحة متوقفة على القسمة لانه لو وهب شاة ا يقسم تصح الهبة من غير ملك
ولهذا الوقبضه مقسوما ملكه ولو كان شرط الصحة لاحتيج الى تجديد العقد كما لا يخفى اه كلام
البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آنفا عن التارخانية حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال
في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله
لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين فانتم هذا التحقيق فانه
بالقبول حقيق وبالله التوفيق هذا وذ كر المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق
وأيد بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لان المانع
للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة
مسئلة جد جده عماد الدين فلم يكن مانعا من الجواز كما هو صريح عبارة البرازية المقدمة وليس
هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب
هل يمنع تمام الهبة ذ كر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الخ
ما ذكره فيها نقلنا عن العمادية فتأمل ولا تعجل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا
اعتراض منه على ما أجاب به جد جده لان العمارة قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب
وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة
العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات قاضي خان
أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن الهبة
انما تتمتع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع
في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تتمتع فظهر أن الاصل أن الهبة اذا كانت
مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذ الم يكن في يد الموهوب له اه ما في
الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين انما هو فيما
اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع الواهب أو لاجنبي ومسئلة هبة العمارة دون
الارض ليست من قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها
متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين
تجوز هبة الشاغل لا المشغول لانه قول المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل

مطلب وهبة نخلة قائمة
لا يكون قابضا حتى يقطعها
ويسلمها

كما اذا وهب متاعا في داره أو جوارقه بدليل تصر يحتمل بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارخانية والعمارة من هذا القبيل ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاغلا وأن المراد بالشاغل غير المتصل والآن لم كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للخير الرمي ما نصه قوله تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الأرض شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لا اتصاله بها اه فقد صرح بأن المانع هو الاتصال وان كان شاغلا ثم كتب الرمي على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضي خان الخ ما مر أن مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو معارة أو محتكرة لا آخر أو موصوبة وهبه لمن الأرض بيده لا تجوز الهبة وان كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها إلا أنهم صرحوا أن المانع في مثله الاتصال وجهه كاشاغل اه لمخصا وحاصله أن ما مر عن الزيادات من أن هبة المشغول لا تصح إلا إذا كان الشاغل في الموهوب لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر إذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له أيضا لأن المانع هنا ليس كونه شاغلا لأن الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ليس بيد الموهوب له وإنما المانع اتصاله بغيره وكونه كالحجر منه حتى صار كالمشاع لا تصح هبته إلا بعد إفرازه وبهذا ظهر أن هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب أو الموهوب له أو غيرهما وظهر أيضا صحة ما أجاب به جدد المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاغتنم هذه الفوائد الفرائد (سئل) فيما إذا كان له ندى غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فوهبته في مرض موته من اجنبي ولم تسلمه منه حتى مات فهل تكون الهبة غير صحيحة (الجواب) نعم لأن هبة الاشجار بدون الأرض لا تجوز كما صرح به قاضي خان وغيره حيث قال هبة النخل بدون الأرض لا تجوز وفي التنوير لا تصح هبة ابن في ضرع وصوف على غنم ونخل في أرض وتز في نخل ولو فصله وسلمه جازوه له في الملتقى وغيره وفي البرازية وهب أرضا فيها زرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو وهب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا أرض أو نخلا بدون التمر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع امكان القطع فقبض احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الخيرية وقد تقر أن هبة الشجر بدون الأرض كهبه مشاع محتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك فلو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجوز هبة المريض إلا مقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فنفقت إلى القبض ولم يوجد اه ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد ابنان كبيران وأمالك تقبل القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة فإك جميع ذلك من ابنيه

مطلب هبة الاشجار بدون
الأرض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب وهب في مرض موته
ولم يسلم حتى مات تبطل
وان كانت وصية
مطلب في هبة واحد من اثنين

المذكورين سووية بينهما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك ولم يحكم بذلك كما يراه ويريد
زيد الرجوع عن التملك واسترداد ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم وهب اثنان دارا الواحد صحيح لانها سلمها جلة وقد قبضها جلة فلا شيوع وبعبارة لا وهبة
واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف
من كل واحد منهما بدليل أنه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فعلم انها
عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز نظرا الى انه عقد
واحد فلا شيوع قيد بالهبة لان الرهن من رجلين والجاراة من اثنين جائزا اتفاقا وقيد الواهب
بكونه واحدا لان الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما
لا أحدهما بعينه ونصيب الآخر لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقيدنا بكون الموهوب لهما
كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغيرا والآخر كبيرا والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا
لانه حين وهب صار قابضا حصصه الصغير فبقى النصف الآخر شائعا كذا في المحيط وقيدنا بعدم
البيان لانه لو بين بأن قال له ذاتها ولهذا اثنانها لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
يجوز ان قبضه ومراده بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت يجوز اتفاقا وقيد بكون
الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين فقبضا جارا كذلك في قاضي خان منع
وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل
الموصلى وبرهان الاثمة المحبوس وأبو البركات النسفي اه وقد أفتى بذلك الخبير الرملي أقول
فالخاسل أنه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والآخر
صغيرا في أن الهبة لهما لا تصح وكما داخل تحت اطلاق المتن قولهم وبعبارة لا أي لا يصح هبة
واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع
في ذلك شيخه صاحب البحر وتبعهما العلائي فالمناسب الاطلاق كما افاده الخبير الرملي في حاشية
البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد ببيان
الخلافا فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغيرا والآخر صغيرا في قوله والصغير في عياله أي
عيال الواهب كما لا يخفى وبدليل التعليل ومثله ما لو وهب لابنين له أحدهما صغيرا والآخر
قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة اقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير
محتاجة الى قبوله فسبقت هبة الصغير فتمكن الشيوع والحيالة أن يسلم المهرار الكبير ويهبها
منها اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان معا وقت العقد
فلم يتحقق الشيوع وبهذا يظهر أنها لو كانا صغيرين وكنا في عيال الواهب او كانا بنين له تصح
الهبة لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لاحدهما على الآخر وتسام ذلك فيما علقناه على
البحر وقد ظهر لك أن ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق فلم وصوابه في عيال
لواهب كما ذكرنا ولو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافة كسالة
الكبيرين ثم هذا كله اذ لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سياتي عقب

طالب في تحقيق ما لو وهب
من اثنين

هذا وكان ينبغي تقييد الابن في السؤال بالغن حتى تكون الهبة فاسدة وانما حقهنا هذه
المسئلة لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها الشبهة والله أعلم
(سئل) في امرأة وهبت في صحتها من شقيقها وحبها الفقير من امة مختلفة الاجناس
هبة شرعية مسلمة لها فهل صحت الهبة *(الجواب)* نعم لان الاثواب المختلفة من اجناس
مختلفة مما لا يقسم وهبتها صحيحة كما به عليه في الحانية وقد أفتى بذلك الشيخ خير الدين الرملي
وان وهب من اثنين واحدا لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين
تكون صدقة والتصدق على الفقيرين جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب
في كل هبة فاعدية من اواخر كتاب الدعوى لمخفا التصديق على الغني هبة وان ذكر لفظ
الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تناوخانية في اول الفصل الثاني عشر من الهبة
انقروى والمسئلة في التنوير وغيره اقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على
فقيرين ولو بالفظ الهبة قال في التناوخانية عن المضمرات ولو قال وهبت منكما هذه الدار
والموهوب لها فقيران صحت الهبة بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافقد ذكر
في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع الفصولين
وصححها في الهداية أيضا وعليها مشي اصحاب المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال
من وجهين احدهما كون الاثواب المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم تصح ولو من غنيين
ثانيهما كون الموهوب لها فقيرين وهبة واحدا من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها صدقة
كما صرحوا به من أن الهبة لله فقير صدقة والصدقة على الغني هبة ووجه صحتها اذا كانت
لفقيرين ما صرحوا به من أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ والافقد
صرحوا في المتون أيضا بأن الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق ببعضه على
واحد والحاصل أنه لو وهب داره مثلا التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيوع خلافا
لها ولو تصدق بها على فقيرين يصح اتفاقا لما مر ولو وهب نصفها لواحد وتصدق به على فقير
واحد لم يصح لتحقيق الشيوع والله سبحانه وتعالى أعلم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد ابن
وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مميز عمره عشر سنوات فوهبه جده دارا له وأمة معلومة في
مرض موته هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم وأقرأن بذمته لله غير
دنيا قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركة تخرج الهبة
والمبلغ المقربه من ثمنها وليس عليه دين أصلا فهل تكون الهبة والاقرار صحيحين *(الجواب)*
نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم قبضه لوميزا يعقل التحصيل
ولو مع وجود أبيه لانه في النافع المحض كالبائع اه ومثله في الدرر وأما الاقرار الصغير المزبور
فلما في التنوير وشرحه للمعلائي من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سببا غير
صالح منه حقيقة كالاقرار أو عن مبيع لان هذا المقر محمل لثبوت الدين الصغير في الجملة
اشباه اه اقول تقييد في السؤال خروج المقربه من اثلت غير لازم لان الاقرار لغير الوارث

مطلب يصح الصدقة على
فقيرين ولو بالفظ الهبة

مطلب تتم الهبة للصغير
العاقل يقبضه ولو مع وجود
أبيه

نافذ من جميع المال كما مر في باب مع ما فيه من المباحث * (سئل) * في امرأة وهبت
في صحتها أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسلمت الأمتعة لابي الصغيرة وقبل الهبة
بإيجاب وقبول شرعيين لدى بنته شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها المدكور وعن زوج يزعم
أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المدكورة * (الجواب) * نعم وقد نقل المؤلف عبارات
على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكر حاصلها على
وجه التحرير لكونها تقع كثيرا وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب
للصغيرة يجوز قبض زوجها لما بعد الزفاف لتفويض الأب أمورها إليه دلالة بخلاف ما قبل
الزفاف ويملكه مع حضرة الأب بخلاف الأم وكل من يعولها غيرها حيث لا يملك كون الأب بعد
موت الأب أو غيبة منقطعة في الصحيح اهـ ومثله في الجوهرة وبه جزم في البدائع وقال بعض
مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا الصغير إذا كان في عياله من كان لهم كالزوج وعنه أحترز رأى صاحب
الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في عيال الجدة أو الأخ أو العم أو الأم
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والأب حاضر اختلف المشايخ فيه قال
بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج وأبو الصغيرة حاضر وكذا لو كان الصغير
في عيال أجنبي كان لأجنبي حق القبض خانية وإذا كان الصغير في عيال الجدة أو الأخ أو الأم
أو الأجنبي والأب حاضر فقبض من في عياله عمل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على
أنه يجوز فتاوى الصغرى كذا في أحكام الصغار لا يستر شي ولو قبض من في عياله مع حضور
الأب قيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي مشتمل الأحكام أقول فقد اختلف النحويين كما ترى وأنت
على علم مما قاله العلامة قاسم من أن قاضي خان من أجل من يعتمد على تصحيحه لأنه فقيه النفس
وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حضرة الأب لأنه دفع محض للصغير ويشهد له صحة
قبول الصغير بنفسه إذا كان مميزا ولو كان الأب حاضر أو أيضا قد وجدت دلالة تفويض الأب
أمور الصبي إلى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول
ولاسيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد ألفاظ التصحيح وفي القهستاني عن المضمرات
أنه المختار والمضمرات من الشروح فانه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره
حيث نقل تصحيحه عن البرجسدي مستدركا على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم
* (سئل) * في مريض مرض الموت له ديون بضم جماعة معلومين وعليه ديون لأربابها فوهب
الباقى من دينه بعد أداء ما عليه من الديون لبنينه وعوضته عن ذلك طاقية سلمتها له ضمن
الهبة ومات من ذلك المرض عنها وعن زوجته وعم شقيق لم يجز الوصية وتزعم البقتان
جوازها بسبب التعويض المدكور هل تذكر غير صحيحة ولا عبرة بزعمهما * (الجواب) * نعم
لأمور منها تملك الدين الغير من عليه من غير تسليط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا
اعتاقه ومحاباته ووقفه وضماته حكم الوصية فتعتبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية
للوارث لا تصح إلا بإجارة بقية الورثة ومنها أن الشيء إذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة

مطلب مهم في تحرير مسألة
ما إذا قبض هبة الصغير من
يعوله مع أبيه

مطلب وهب في مرضه
لبنتيه ديونا لا يصح

فكذا ما في ضمنها من التعويض وان قلنا ان التعويض يسع انتهاء بيع المريض للوارث لا يصح
 أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرصد لا تصح لان تملك الدين من
 ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) فيما اذا كان
 لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم أن المرأة وهبت دينها المزبور لعم زيد ولم تسلمه على
 قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب) نعم ذكر في الصغرى هبة الدين من غير
 من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وذكروا في العدة وأن لم يأمره
 بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز
 الا اذا سلطه على قبضه وبصير كانه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه
 صوفا على غنم وسلطه على جزائه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر
 وسلطه على جذاه عمادية من الاحكام وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول
 في اواخرها ولو وهب ديناً له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة
 لما أن تمام الهبة بالقبض فصارت كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض (سئل) في امرأة لها
 في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها انها وهبت الزوجة والدها
 والا أن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تملك الدين من ليس
 عليه الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسليط فتكون غير صحيحة
 وان كان فحيث لم تقبض حتى ماتت المتهمة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام
 المرضى وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت
 وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتقتصر على القبض ولم يوجد (سئل) فيما اذا كان
 لامرأة نصف طاحونة ماء دار رحي قابلة للقسمة مشتملة على حجرين ومكانين للدواب واذا قسمت
 لا تبدل المنفعة وتصير طاحونتين منتفعاتهما على السواء فوهبت ذلك في صحتها ولديها سوية
 فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من اجنبي
 ان احتملت القسمة لا تجوز وان لم تحتمل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أول القسمة
 عن الاصل لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو
 قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم له ومثله في البرازية
 وخزانة الفتاوى فحيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبدل منفعتها بالقسمة وتبقى منتفعاتها
 بعدها فالهبة المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور
 من ولديها معاً ولو وهبت الربع من أحدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر يصح الهبة لان
 ربع الطاحونة المذكورة لا يحقل القسمة وهذه حيلة صحيحة الهبة في هذه المسئلة (سئل)
 فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم اشترط فهل يكون القول للموهوب
 له مع يمينه (الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن من أواخر الهبة (سئل)
 فيما اذا وهب زيد المريض قطعة أرض وحجاراً من عمرو الاجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين من غير
 من عليه الدين لا تصح
 الا اذا سلطه على قبضه
 فقبضه

مطلب الهبة في مرض الموت
 وان كانت وصية فتقتصر على
 القبض
 مطلب هبة نصف الطاحونة
 المحتملة القسمة لا تصح

مطلب القول للموهوب له انه
 لم يشترط عوضاً

من هب بعد موته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة وبطل الشرط * (الجواب) *
 حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط طال في الدر المختار من أول
 كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة فهبة عبد على أن يعتقه تصح وبطل
 الشرط * (سئل) * فيما إذا وهب زيد عمرا فمسا موزولة هبة شرعية فعلاها وسقاها مدة
 شهر حتى سمعت ويريد زيد الآن الرجوع بهيته المذكورة فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
 نعم ويمتنع الرجوع بمحدث زيادة متصلة أرادها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة
 في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها شرح المجمع لابن ملك وقال الامام الجليل
 قاضي خان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبد امغيرا فاشب وصار رجلا طويلا
 لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمتع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان
 نحية فافسمن أو كان قبيحا فمحسن لا يرجع * (سئل) * فيما إذا وهب زيد لام ولده أمتعة معلومة في
 صحته ثم مات عنها وعن ورثة يطلونها بالامتنعة المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكورة غير
 صحيحة * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح هبة المولى لام الولد ولو
 في مرضه ولا تقاب وصية اذ لا يد للمجهور أم لو أوصى لها بعد موته تصح اعتقها بموته فيسلم لها
 كافي اه وفي الوصايا الهبة لام ولدهم أو لقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما
 بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بزاية قبيل السادس في تصرفات الوصى * (سئل) *
 فيما إذا كان لزيد حصص معلومة في مرس فوهبها في صحته لعمرو هبة شرعية مقبولة مسلمة له يادن
 بقية الشركاء فيها وعرض عمرو زيد انظير ذلك مبلغا معلوما من الدراهم والخسطة فأذله خذ
 هذا عوض هبتك ونجبت الفرس عند الموهوب له نتاجا ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع
 فيها وفي النتاج فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم فان قال خذ عوض هبتك أو بدلها
 فقبضه الواهب سقط الرجوع تنويرا لخصه في الفرس المزبورة ليست محتملة للقسمة وهبة
 المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة كما في الخيرية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال
 وجواب فراجع ان رمت أقول وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجوع كل بهيته اه
 وكتب فيما علقته عليه عن الحواشي اليعقوبية فيه كلام لان الاصل أن المعروف كالمفوط
 كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استخياء
 فينبغي أن لا يرجع وان لم يذ كر البداية وفي الخاتمية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة
 وزفت اليه ثم فارقه فادعى الزوج أن ما بعثته عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد
 العوض فالقول للزوج في مناعه لانه انكر التملك وللرأة أن تسترد ما بعثته اذ ترعم انه
 عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما استرداد مناعه وقال أبو بكر
 الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض وكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت ان يكون
 عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا
 اختلاف اه * (سئل) * في امرأة لها دار قابلة للقسمة فوهبتا من بناتها الاربع ارباعا

مطلب وهب من اجنبي على
 أن يهبه من فلان صحت
 الهبة وبطل الشرط

مطلب سمن الدابة يمنع
 الرجوع في هبتها

مطلب لا تصح الهبة لام الولد
 ولو في المرض بخلاف الوصية
 لها

مطلب يسقط الرجوع في
 الهبة بالتعويض
 مطلب الاصل أن المعروف
 كالمفوط

مطلب وهبت دارا تقسم من
 بناتها الاربع لا تصح

فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة؟ (الجواب) نعم تكون غير صحيحة فإن قسمتها وسلمتها
صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكر إنما هو حيث يمكن قسمة الدار بأرباعها مع إمكان
الانتفاع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها نصفين مثلاً لأرباعها فهي غير قابلة للقسمة تأمل
(سئل) فيما إذا اتخذ زيد لخادمه عمر وكسوة وسملها له وليسها على سبيل التمليك ثم خرج
الخادم من عنده ويريد زيد ألا يأخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت
ملكاً للخادم؟ (الجواب) نعم اتخذ لولده الصغير ثياباً ثم أراد أن يدفع إلى ولده آخر لم يكن له
ذلك لأنه لما اتخذ ثوباً لولده الأول صار ملكاً للأول بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره
إلا إذا بين للأول عند اتخاذها أنها ربة لأن الدفع إلى الأول يحتمل الإعارة وإذا بين ذلك صحت
بيانه وكذا إذا اتخذ ثياباً بالتلميذ فأبقى التلميذ بعد ما دفع فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا
أن بين وقت اتخاذها إعارته يمكنه الدفع إلى غيره خالية من فصل هبة الولد لولده والهبة
للصغير أقول والتقيد بقوله فأبقى التلميذ بعد ما دفع يفيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من
حيث أن التلميذ لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الأب صارت ملكه
لأنه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضاً كما صرح به في
جامع الفتاوى ثم إن قوله أن بين وقت اتخاذ الخ يفيد أنه لو سلمها بالتلميذ ولم يبين أنها إعارة
ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه أنه جعلها في مقابلة خدمته له فلا تكون هبة خاصة
فلا يمكنه الرجوع فيها والأفالمانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ما صورته
حيث بين إقراره أنه بجهة التملك فدعوى التملك لا تسمع له قاله الخیر الری على رحمه الله تعالى
ناقلاً عن جامع الفصولين في خلل المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه
ملكه تملكاً صحيحاً ولم يبين أنه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم
رمز لشروط الحاکم اكتفى به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها وإن كان ما أفاد في
التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اهـ (سئل) فيما إذا مات زيد عن زوجة وبنت وبنتها
وعن أخ وأخت شقيقين وخاف تركه فوهب الأخ حصته منها لبنت أخيه قبل قسمة التركة
وقبل علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلم بها
ويريد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك؟ (الجواب) نعم

(كتاب الإجارة)

(سئل) فيما إذا كان بيد زيد أرض سائمة جارية في وقف ولم يكن له فيها شدة مسكة
ولا أشجار في وسطها أو في نواحيها أشجار على المسناة فقط يريد متولى الوقف المزبور إيجارها
من غير زيد بأجرة مثلاً وفي ذلك مصلحة لا وقف فهل يسوغ للمتولى ذلك؟ (الجواب) نعم رجل
استأجر أرضاً فيها أشجاراً وكانت الأشجار في وسط الأرض لا تجوز الإجارة وكذا لو دفع أرضه
مزارعة فيها أشجار ولم يدفع الأشجار معاملة لا تجوز المزارعة وإن سكنت الأشجار في نواحي
الأرض على المسناة جازت الإجارة والمزارعة وإن كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان

مطلب دفع لخادمه كسوة
ليس له أخذها منه

مطلب إذا قال ملكه تملكاً
صحيحاً ولم يبين أنه بعوض
أو بلا عوض لا تصح الدعوى
مطلب وهب حصته من
التركة قبل القسمة لا تصح

مطلب إذا كانت الأشجار
على المسناة تجوز الإجارة

صغيرتان مثل التسالة التي مضى عليها حول او حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت
الشجرة عظيمة لا يجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الارض وتظلمها يضرب الارض وكذا
لو كان في وسط الارض ابنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الارض
جازت الاجارة فان كانت في ناحية الارض فرغت الابنية يدخل ماتحتها تحت العقد وكذا
الشجرة قاضي خان في الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والحانوت
والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم
اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن
مشغولا بالشجر لان ثمة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الامام
قاضي خان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل انه يصح ايجار الدار المشغولة بالاشجار لان الاشجار
لا تخل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل بظل الاشجار لانه لا ينبت ماتحتها ولذا تصح
الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الارض على المسناة او كانت شجرة صغيرة أو شجرتان
في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا فتأمل *(سئل)* في بستان جار
في وقف آجره وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الغراس
القائم به مدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من
ألف سهم والباقي للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان
(الجواب) نعم كما صرح به الحانوتى في فتاواه حيث سئل عن ناظر آجر أرضا من جهات
الوقف مشتملة على أشجار ونخيل وغيرها من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معها على
أن الاشجار النابتة في الارض فيها قديم وجديد فالقديم جميعه لجهة الوقف وربيع المستجد
لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة للمستأجرين ولم تميز القديمة
من المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة وانقضت مدة
الايجار والمساقاة فأجر الناظر الارض المذكورة مدة تالية للمدة الاولى وساقى على ذلك
جميعه أى جميع أشجار الغيط فهل تصادق الناظر معها على ذلك مع عدم معرفته وتمييزه
لما ذكر صحيح أم لا *(الجواب)* الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة
بالاشجار لا يجوز الا اذا كان في الارض أو في وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمساقاة غير
صحيحة أيضا حيث لم تعين الاشجار التي وقعت المساقاة عليها والتصادق من الناظر أيضا غير
صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من
الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم المساقاة ثم أوجرت الارض من
المساقى فيجوز كما في البرازية من الاجارة في أول ورقة لان الاشجار صارت لها استحقاق فلم تكن
الارض مشغولة به يرحق المستأجر وهل يلزم من فسح الاجارة فسح المساقاة قد تكلم عليه
قارئ الهداية قبل الآخر بنحو ورقين وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين اهـ

مطلب استأجر فارغا ومشغولا
تجوز في الفارغ دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الارض
على مساقاة الاشجار لا يصح

مطلب استئجار الارض
المشغولة بالاشجار لا يجوز

مطلب اقرار الناظر على
الوقف لا يصح
مطلب هل يلزم من فسح
الاجارة فسح المساقاة

أقول ونقل في الدر المختار في أول كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانصه وأفاد فساد ما يقع كثير من أخذ كرم الوقف أو اليتيم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم فالخفا ظاهرا في الاجارة لافي المساقاة ففاده فساد المساقاة بالاولى لان كل منهما عقد على حدثه اه وكبت هنا في حاشيتي رد المختار عن فتاوى الحانوتي أن التنصيص في الاجارة على بياض الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة أما اذا تقدم عقد المساقاة بشروطه كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة فقط وحيث فسدت المساقاة لكونها بجزء يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وأما مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجربدون أجر المثل اه ملخصا نعم لو حكم شافعي بصحة ذلك حيث كانت الاجارة وافية بمنفعة الارض وبقية الثمرة يصح كل من المساقاة والاجارة وسيأتي سؤال في ذلك * (سئل) في قطعة ارض سليخة جارية في وقف وفي مشد مائة زبدفات زيد لا عن ولد أصلا وفي نواحي الارض على المسناة اشجار بعضها جار في الوقف المزبور والبعض في ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها مزارعة لاغير ويعارضه في ذلك ورثة زيد فهل لناظر ذلك ويعنعون من معارضته في ذلك * (الجواب) نعم وتقلها ما تقدم عن الثانية * (سئل) في اجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جائزة * (الجواب) نعم اذا أجر من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح بزازية للمستأجر أن يؤجر من غير مؤجره ومنه أي من مؤجره لا أي لا يؤجره لان الاجارة تمليك لمنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تمليك المالك هكذا علمه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى قال في النوازل المستأجر اذا أجر المستأجر من الآخر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الأئمة الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثاني فاسد فلا يرفع الصحيح وهو الاصح اه منح في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهرية ما يخافه أقول ووفق في الدر المختار بين ما في الجوهرية وما قبله بما فيه نظر كما أوضحته فيما علقته عليه وكبت فيه أن الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من العلة رتبة صحيح قاضي خان لدوقوله في المضمرة وعليه الفتوى وكبت أيضا مانصه وفي التتارخانية استأجر الوكيل بالاجار من المستأجر لا يجوز لانه صار أجرا ومستأجرا وقال القاضي بديع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي بالجوهرية أقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره تأمل اه * (سئل) فيما اذا كان لهند دار جارية في ملكها فاجرتها من رجل مدة سنة باجرة معلومة اجارة صحيحة ثم محققا دين ثابت بالينة ولا مل لها غير الدار وتريد هديع الدار ووفاء الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الاجارة * (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والمتقى وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عقد العاقدة عن الماضي

طلب لو قدم المساقاة على
لاجارة تم تصح الاجارة

طلب مات من له المشد
عن ولد فللناظر دفعها
ارعة

ب اجارة الدار من مؤجرها
نصح

للب أجر المستأجر من
جر لا تصح الثانية
تبطل الاولى

ب لو استأجر الوكيل
ب يجار من المستأجر لا يجوز

ب اذا لحق المؤجر دين
فان بالينة له ففسخ الاجارة
وع المأجور

في موجب العقد الا بضرر يلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تنسخ به الاجارة دفعا للضرر اه
واذا اراد انقاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ به
فتفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن
ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويفسخ
القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها
هذه والثانية المرأة اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج صح اقرارها ويكون
للغيرم أن يحبسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا أنكر بعض ماله لرجل يثق به أو لبعض
ورثته عند أبي حنيفة يصح اقراره حتى يقضى انقاضي بعسرته ويخرجه من الحبس
قاضي خان من فصل ما تنقض به الاجارة بقى انه اذا اعترض شئ من الاعذار هل تنسخ
بنفسها أم يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضي أو التراضي خلاف طويل ذكره اثنتا
شروحا وفتاوى فليراجع ذلك في البدائع وغيرها أقول والذي حررته في حاشيتي رد المحتار
تحكيح ما وفق به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهرا لم يحتج الى القاضي والا كالدين
الشاب باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقتضاء وقال قاضي خان والمحبوب في القول
بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين الغزالي بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتها
في التوزيع فينبغي اعتماد وفي صحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضي خان مقدم على ما يصححه
غيره لانه فقيه النفس اه (سئل) في صل من مضمونه استأجر زيد بماله لنفسه
عن عمر والمتولى على وقف بكرعى مسجد كذا فاجره ما هو جاري الوقف وذلك جميع المستأجرين
الكاثنين بقربة كذا لمدة ثلاث سنوات بأجرة معلومة ولم يتساقيا على غراس البستانين
ولم يذ كر المنولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) *
نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقيا عليها لما في الحاشية
رجل استأجر أرضا فيها اشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والثاني لعدم ذكر المنولى
من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذ آجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصل
آجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذ كر أنه متول من أى جهة فلو تكون فاسدة وفي المحبية

والمتولى لو وقف أجرا * لكان في صكه ما ذكر

من أى جهة تولى الوقفا * ما جوزه ذلك حيث يلقى

أقول الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصل لا في نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد
في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذ كر جهتها انها من الواقف أو من فلان القاضي لان الصكوك
اشتراطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على هذا
المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين
لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فلا وثق أن يكتب في الصكوك والشهادات وهو
الوصى من جهة الحاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقر صر على قوله وهو الوصى من

مطلب يصح اقرار المؤجر
بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ
الاجارة بالعذر الى انقضاء
أم لا

مطلب أجربدون مسافة
لا يصح

مطلب اذا آجر الناظر ولم يذ كر
انه متول من أى جهة لا يصح

مطلب فيما اذا آجر المتولى
ولم يذ كر انه متول من أى
جهة

جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والامتناع منصوصا عليه في منشوره فصار حكم نائب القاضي فانه لا بد ان يذكر وان فلانا القاضي مأذون بالانابة بتحري عن هذا الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك ان قول السلطان جعلت قاضي القضاة كالتنصيب على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف القاضي اه ولا يخفى ان قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضي القضاة في زماننا فيصح نصبه الوصي والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة مع ايجار وبقية تصرفاته والتنصيب على كونه تولي من جهة قاضي كذا انما هو لزيادة الاستيثاق بالصلح كما افاده قوله فلا وثق ان يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذا رفع تصرفه الى قاض يحكم بمجرد ذلك التصرف اذا ثبت عنده كالواجب دارا مئلا ثم انكر الايجار وأثبتته خصمه فانه يحكم بثبوت الايجار لا بصحته فانه لا يحكم بصحته ما لم يثبت عنده صحة توليته كالوابع رجل دارا ووقفها أو أجزها يحكم القاضي بنفس البيع او الوقف او الايجار ما لا يحكم بصحة ذلك فانما يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو نيابته عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن فتاوى قارى الهداية حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحياته أم لا اجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه اما ملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فاغتنم هذا التحرير المفرد (سئل) فيما اذا كان لجساعة تيمارية قرية ومزارع جارية في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية بيدهم فأجزوا ذلك جميعه لزيد وعمر ولمدة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشتوية والصيفية بأجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت لغير الزرع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة آتية مفتى مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بمضمون الحجتين المزبورتين بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف اهلى وفي استجار واحتكار زيد من ناظر الوقف مدته معلومة بأجرة معلومة فأت زيدا في اثناء مدة الاجارة فهل تنسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الاجارة تنسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنسخ بموته كالأب والوصي والوكيل والمتولى في الوقف اه وتامه في فتاوى ابن السلبى وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقارا وأجزه من آخر ومات في اثناء المدة هل تنسخ الاجارة اجاب تنسخ الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن السلبى وفي فتاوى النوراشي

مطلب يصح حكم الشافعي
بصحة ايجار الاقطاع لغير
الزراع من رجلين نصفين

مطلب استحكم واستأجر
مجرى ماء ثم مات تنسخ
الاجارة بموته
مطلب استأجر عقارا وأجزه
من غيره ثم مات تنسخ
الاولى والثانية

سئل عن رجل استأجر نفسه مصبغة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات
المستأجر فهل اذارت القضية الى حاكم حنفى له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل
إذا كان الشافعى حكم بموجب عقد هذه الاجارة يكون حكمه بالموجب مانعاً للحنفى بانفساخها
أجاب نعم للقاضى الحنفى أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم
الشافعى بالموجب على ما حزره الشيخ بدر الدين بن الغرس فى الفواكه البدرية وان كان
فى سيف القضاة لا كافي ما يجالعه فانه قال ان الحكم من الشافعى بالصحة لا يمنع الحنفى من
ابطالها بالموت وان كان بالموجب يمنع من ذلك لان من موجب الدوام والاستمرار للوارث
لكن ينبغي اتعويل على ما فى الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اهـ (سئل) عن شخص
استأجر عياله ثم أجرة مات فهل تنفسخ الاجارة فأجاب اذا انفسخت الاولى انفسخت الثانية
على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزى وفى المظهورات المستأجر اذا أجرة من غيره أو دفع
الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسح العقد هل ينفسخ العقد الثانى اختلف المشايخ
فيه والصحيح أنه ينفسخ وهذا اعم من مودة الاستقاة فانها موضوعة فيما اذا انفسخت بموت
المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا فسخت لذلك أو غيره والله أعلم كازرونى وفيه عن
فتاوى ابن نجيم سئل عن آجرة قار من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وآجره
من آخر مدة تواجره وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقايلا الاجارة هل التقايل صحيح
مبطل لا يجار الثانى أم لا أجاب نعم التقايل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم
أقول ووجهه أن الاجارة بيع المنافع وهى تحدث شيئاً فالمستأجر يملك منفعة كل يوم
بيومته فهى باقية على ملك المالك فصح التقايل بينه وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبل
واذا انفسخت بالمقابلة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع فى كل يوم بيومته فانهفسخت الاجارة
الثانية لانها بذية على الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا وهما بدمشق
الشام ايتى عمرو وبعيل زيد على دوابه من مدينة حص الى دمشق باجرة معلومة جعلها له
وذهب الى حص وشرع زيد فى قضاء مصلحة له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العيال
ولم ينقلهم باختياره وبطالب زيدا بالاجر الذى جعله له فهل لا يلزم زيد ذلك (الجواب) *
نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلاً ليجى بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقى
فله أجره بحسابه لو كانوا معلومين أى بالعد كما فى البرهاني والافكله كما فى الدرر والتنوير
وغيرهما وفى القوس تانى فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندوانى
ان المعلومين لو كانت مؤنة بعضهم ككلهم فله كاه لان الاجر مقابل بنقل العيال لا بقطع
المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحدا منهم لم يستوجب شيئاً اهـ فتنبه شرح الماتقى للعلائي من
الاجارة (سئل) فى رجل استأجر من آخر جالا معلومة ليجالها الى بلد كذا ثم بدله ترك
الذهاب الى تلك البلدة لرأى ظهوره فهل له فسخ الاجارة (الجواب) * نعم وبداء مكترى دابة
من سفر فانه عذر لانه لومعنى على موجب العقد لزمه ضرر رائد لاحتمال كون قصده سفر الحج

مطلب تنفسخ الاجارة بموت
المستأجر وان حكم شافعى
بالموجب

مطلب المستأجر الاول اذا
فسخ العقد ينفسخ العقد
الثانى

مطلب استأجر ثم آجر غيره ثم
تقايل مع المالك انفسخت
الاولى والثانية

مطلب استأجره ليجى له
بعياله من حص فذهب ثم
رجع لا أجر له

مطلب استأجر رجلاً ليجالها
الى بلد كذا ثم بدله تركه
فسخ الاجارة

فذهب وقته أو طلب غريم له فحضر أو التجارة فانتقروا وبالمدة مصدر يداله أي ظهر له فيه رأى
غير الأول منعه عن ذلك كذا في العناية منع من فسخ الاجارة * (سئل) * في متولى وقف
أهل أسكن دار الوقف رجلا بلا أجر ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر
المثل بعد الثبوت * (الجواب) * نعم وفي انقضاء متولى الوقف إذا أسكن رجلا دار الوقف
بغير أجر ذكر هلال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء
كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ايدى الظلمة وقطع الاطماع الفاسدة
وعليه الفتوى وكذا الرجل إذا سكن دار الوقف بغير أمر الوقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر
المثل بالغاما بلغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين * (سئل) * في متولى آخر
أرض الوقف لغير المزارع بلا رضاه ولا وجه شرعى فهل تكون اجارته غير جائزة * (الجواب) *
نعم كما في الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تفرعات على الاجارة الطويلة
مانعه لا تجوز اجارة الارض بلا رضى المزارع * (سئل) * في دار مملوكة لجماعة سكنها
بعضهم بعد ما استأجروا حصة الباقين بأجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا ساكنين
بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم بأجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين أجرة حصة الباقين
* (الجواب) * نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده
لانه يكون التزاما أو كانت معدة للاستغلال بزازية * (سئل) * في امرأة توافقت مع رجل
على أن يجمعها في فردة محقة على رجل ويقوم بها كلها ومشربها من دمشق الى مكة وجعلت له
على ذلك كله مبالغ معلومة من الدراهم دفعته له فأركبها وقام بها كلها ومشربها حتى ماتت
قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على أجرة مثل ركوب المورثة
الى مكان موتها وقدره أكلها ومشربها وطالبته بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض مطهرة وقف جار في لوقف
المنزور وفي احتسار جهة وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل
دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعميره مبالغ معلومة ويكافئ ناظر
الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف
الآخر من ذلك شيء * (الجواب) * نعم وعمارة الدار المستأجرة وقطبيتها واصلاح الميزاب
وما كان من بناء على رب الدار تنوير من فسخ الاجارة * (سئل) * في جماعة استأجروا اراضي
قرية موقوفة من متولى وقف مدة معلومة باجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها المعلوم لها بحيث
انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويريدون مخاصمة المتولى ليعسخ القاضى العقد فهل لهم ذلك
* (الجواب) * نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وتل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر حتى
يفسخ القاضى العقد بينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر * (سئل) * في رجل استأجر
أرضًا تيمارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع المرويس الزرع
فهل سقط الاجر * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الفضلى استأجر أرضا فانقطع الماء فان كانت

مطلب اذا اسكن المتولى
رجلا دار الوقف بلا أجر
لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة الارض
بلا رضى المزارع

مطلب سكن دار غيره بعد
ما تقاضاه بالاجر يلزم الاجر

مطلب استأجرت محقة
بأكلها ومشربها الى مكة
ثم ماتت في الطريق المخ

مطلب عمارة المجرى المختكر
على جهة وقفه

مطلب استأجر أرضا للمزارعة
فقل ماؤها المخصصة

مطلب اذا انقطع المرويس
الزرع سقط الاجر

الارض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في
 ١٥ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تمطر أو لم يجد الماء للسقى فيدس
 الزرع سقط الاجر استأجرها بشرها أولا بزازية من نوع اجارة الارض وبمثلها أفتى العلامة
 التمر كاشي ناقل ذلك عن الخانية وأفتى به قارى الهداية أيضا * (سئل) * في رجل استأجر
 ربح ماء مدة معلومة ياجرة معلومة وسلمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منته عن
 التمكن من الانتفاع عى الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر من بعض المدة
 المزبورة * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة * (سئل) * في رجل استأجر
 أرض وقف من فاطمة ليردها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها
 الزرع ولم يبق بعد هلاكه مدة يتمكن الرجل فيها من إعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجرة تلك
 المدة * (الجواب) * لا أجر عى المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن
 من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان الحكم والمحيط وغيرها
 * (سئل) * فيمن آجر مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا
 زاد في الاجرة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم
 وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه
 اشباه من الاجارة وفتقه الالائي عنه أيضا * (سئل) * فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل
 لا تنفسخ الاجارة بموته * (الجواب) * نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كمالى التاوى
 والتنوير وغيرها وتبطل الاجارة بموت الاجر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي ولا تبطل بموت
 الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خانية من أوائل كتاب
 الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف
 لجهة الوقف عقارات وقف آخر * (سئل) * فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعى
 اذا أدخل المواشى في سكة القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعى ذلك ولا يعد
 ذلك خلافا عندهم فضاعت شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه * (الجواب) *
 نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقرة اذا أدخل السرح في السكة ارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعى كذلك فضاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها
 لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط كذا قال أبو نصر الدبوسى وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك
 خلافا لالضمان عمادية من ضمان الراعى * (سئل) * في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان
 محتكر مجراها مع جيع ما يفيض من الماء الى دارين معلومتين بموجب حجج احتكارات
 شرعية فأحدث متولى المدرسة فائضا للشارأحكر مجراه بقدر ثلث الماء لغيره دون اذن
 ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عقارات جارية
 في وقف بروفى تواجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة هي دون أجر المثل بغبن
 فاحش ظاهر يشهد به الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن المتولى

مطلب اذا زاد ماء الطاحون
 فبعضه عن الانتفاع مدة سقط
 الاجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم يبق
 مدة يتمكن من اعادته لا أجر
 عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ
 الاجارة بزيادة الاجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة
 بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر
 استأجر بمال الوقف لجهة
 الوقف

مطلب ادخل الراعى المراسى
 في سكة القرية فضاعت
 شاة لا ضمان عليه

مطلب ليس للمحكر مجرى
 الماء احداث فائض آخر

مطلب أجر الوقف بغبن
 فاحش يشهد به الحس
 والمعاينة

المزبور لزيد المستأجر تعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله وهو ما يصرفه بكن مرصدا له على رقبة المأجور وصدر الاستئجار والاذن لدى قاض حنبلي فهم زيد في العقارات وصرف عليها مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور مالا حاصلا يمكن صرف ذلك منه حال صدور الاستئجار والاذن وبعدهما وانتفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك * (الجواب) نعم للتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الأجرة بكونها بغين فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف آجرا بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل اه وفي البحر أن أجرة الوقف لا تجوز إلا بأجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة إذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومسايقته به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك * (الجواب) نعم للتولى ذلك بعد ثبوت المرصد المزبور ولا عبرة بمجرد زعم المستأجر المذكور حيث الحال ما ذكر أقول حيث كانت الأجرة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسيأتي سؤال وجواب عن هذا المؤلف أن الاذن بالعمارة باطل إذا فسدت الأجرة وعلة المؤلف فيما سيأتي بأن الشيء إذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبه لكن في أوائل كتاب الأجازات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سند كره * (مسئل) في ربحي ماء جارية في تواجرجيل من أصحابها فأنقطع ماؤها في أثناء مدة الأجرة ويريد الرجل فسخ الأجرة بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) نعم وفسخ الأجرة أي للمستأجر ولا يفسخ لأنها فسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبعبق يفوت النفع به كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع ماء الأرض لان كلاً منها يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الأجرة حصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فإذا استوفاه لزمته حصته زيلعي أقول كتبت في أول باب فسخ الأجرة من حاشيتي رد المختار على الدر المختار مانصه ولم يفسخ حتى عاد الماء لزمته ويرفع عنه من الأجر بحسبه قيل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء إذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التتارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرحي صاحب غير الطحن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التتارخانية عن القدوري ان كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من الأجر بحصته اه ونحوه ما في الزيلعي فأقل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعي من أن عليه من الأجرة حصته أي حصه بيت الرحي مبني على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن بقربة التعليل

مطلب للمتولى مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل

مطلب أجر فاسد اواذن بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب فسخ الأجرة بانقطاع ماء الرحي

قوله والبيت الخ أي بيت الرحي بأن كان يمكن الانتفاع به للسكنى اول ربط الدواب مثلاً اه منه

وعليه يحل كلام القدوري والافه ومخالف لرواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية
فتنبه لذلك وكتب فيها ايضا أن الانقطاع غير قيد لما في التتارخانية أيضا وإذا انتقص الماء
فان فاحشا فله حق الفسخ والافلا قال القدوري اذا صار يطحن أقل من النصف فهو فاحش
وفي واقعات الساطي لويطحن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرد
حتى طحن كان رضى منه وليس له الرد بعده اه ما في التتارخانية اه * (سئل) * في رجل
سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجارة فهل يلزمه اجارة مثل
حصة الايتام في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم والمسألة في فتاوى التتارخانية من الشركة
ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكازروني في رجل تزوج أمة يتيمين وسكن في دارهما
* (سئل) * في يتيمين استعملهما قريبهما في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما
ويسقيهما ويعطيها بعض الاحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلهم بلغا وطلباً منه أجر مثلها فهل
ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر * (الجواب) * نعم يتيم لأب له ولا أمة أيضا استعمله أقرباؤه
مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه
من الكسوة والكفاية لا يساوى أجر المثل بزانية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفق الخير
الرملي * (سئل) * في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي تواجر زيد من ناظري وقفه مدة
ثلاث سنوات ولم يحكم حاكم بعمة الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة نحو ثلث
أجرته فهل يؤثر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته * (الجواب) * نعم ولم يزد
في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها انما أجرها المتولى اكثر لم تصح الاجارة
وتفسخ في كل المدة لان العقد افسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارئ الهداية ورجحه
المصنف على ما في انفع الوسائل الخ علائق من الاجارة وان كانت العين وقفاً فان كانت
الاجارة فاسدة أجرها لا يطربلا عرض على الاقل اذ لا حق له اشباه من الاجارة * (سئل) *
فيما اذا أجزى الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرته بزيادة
معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤثر من الرجل * (الجواب) * تعرض الزيادة على المستأجر
فان قبلها فبها والاؤجر من الرجل أقول وقع في الحاوي القدسي انها تنقض عند الزيادة
انفا حشة وذ كر في وقف البحر أن الدرهم في العشرة يتغاب الناس فيه بخلاف الدرهمين أي
فهما زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن قتل
البيرى وغيره عن الحاوي الحصري ان الزيادة الفاحشة قدر النصف قتل * (سئل) *
في دار جارية في وقف أهلي أجرها الناظر من زيد مدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء
السنة في أجرته بزيادة معتبرة هي اجرة مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها
فهو الاحق بها والاؤجرها من الآخر * (الجواب) * نعم أقول هذا مبني على أصح الصحيحين من
أن الناظر له فسخ الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المدة كما حرره في رد المحتار ثم ان المتبادر
من عبارة الاشباه المارة أنما أن العرض على المستأجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف

أ قوله ثم ان المتبادر الخ أقول
كتبت بعد ذلك رسالة سميتها
تحرير العبارة فمن هو الحق
بالاجارة وحاصل ما تحرر فيها
أن قولهم ان المستأجر الاول
أحق انما ذكره في مسألة
ما اذا زادت اجرة المثل في أثناء
المدة وأراد الناظر فسخها بسبب
الزيادة فقالوا تعرض على
المستأجر الاول ووجه ظاهر
فان المستوعق للفسخ هو الزيادة
في حيث قبها الاول زال السبب
المستوعق مع بقاء مدة الاجارة
فيكون الاول أحق من غيره
وكذلك يكون الاول أحق اذا
انقضت مدة اجارته وكان له
في الارض عمارة أو غراس
وضعه بحق أو كان له فيها مشد
مسكة ورضى باستئجار الارض
باجرة مثله فانه أحق من غيره
دفعاً للضرر عن الجائز كما أفق
به الخير الرملي وغيره وهو مسألة
الارض المحتكرة التي نص عليها
الخصاف كما نقله في البحر وأما
فيما سوى ذلك فلم يؤثر الايجار
من أراد بعد انتهائها المدة خلافاً
لما شاع على السنة الناس
في هذا الزمان من أن الاول
أحق لكونه ذا اليد وهذا على
عمومه خاصة ظاهر ومن أراد
الوقوف على حقيقة الامر
فليرجع الى تلك الرسالة فانها
نافية للجهالة والمجد لله رب
العالمين اه منه

أما المسالك لو أجرداره مثلاً من رجل ثم انقضت المدة فله إيجارها من غيره لأن له عدم إيجارها
 ٢ سلباً بخلاف الموقوف للغة فإنه لا بد من إيجاره فإيجاره من غير المستأجر الأول تعنت
 إلا أن زاد عليه آخر في الأجرة ولم يقبل الأول الزيادة فتؤجر من الآخر هذا ما ظهر على تأمل
 بقى لو كانت صحيحة ومضت المدة فأجرها فأنظر الوقف من آخر قبل العرض على الأول وطلبها
 الأول هل له فسخ الإجارة لكونه أحق بمعنى أنه لا يصح إيجارها لغيره أم لا لكون معنى كونه
 أحق أنه أولى وأن العرض عليه غير واجب لم أره صريحاً في كلامهم فتأمل ***(سئل)***
 في مزرعة ميرية معلومة أجرها المفوض له أمرها من رجل مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم
 هي دون أجرة مثلها بغبن فاحش ثم زاد رجل آخر في أجرها زيادة معتبرة نحو نصف الأجرة
 المرقومة هي أجرة مثلها ويريد المتكلم عليها إيجارها منه بأجر المثل فهل له ذلك ***(الجواب)***
 نعم قد تقر أن أراضى بيت المال بسلوكها مسالك أرض الوقف خيرية من العشر والخراج
 وفيها والحاصل أنه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير
 خاف على فقيه وفيه أيضاً نزل الإمام الأعظم في مال بيت المال منزلة وإلى اليتيم وفيها أيضاً
 للتماري إيجارها شرعاً بأجرة المثل كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه ***(كأرض الوقف اهـ)***
 لكن في هذه الصورة يؤجرها التيماري ممن زاد بالزيادة المزبورة من غير عرض على الأول
 إذا الإجارة الأولى فاسدة لكونها بغبن فاحش وفي الفاسدة تؤجر من غير عرض كما تقدم نقله
 وفي الخيرية أيضاً من الدعوى أن أراضى بيت المال جرت على رقبتها أحكام الوقوف المؤبدة اهـ
 أقول مقتضى هذا أن أراضى بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضى الوقف
 واليتيم به يدفع ما في فتاوى الكازروني عن فتاوى المرشدي من قوله وأما كون أراضى
 بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجده من صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة
 القصيرة كما فعلوا ذلك في الأوقاف وأرض اليتيم وأطلقهم يقتضي جواز الإجارة مطلقاً قلت
 المدة أو كثرت وأيضاً اتساعهم في جواز الصرف للإمام في البيع والقطاعات يقيد جواز ذلك
 اهـ وقد استدرك عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخيرا الرملي من كتاب الإجارة
 تحت قول الماتن ولا تزداد في الأوقاف على ثلاث سنين إلى أن قال ما نصه وأقول أيضاً ومثل
 عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل اهـ ***(سئل)*** في أماكن معدة للاستغلال المشتركة
 بين هند وجماعة بينهم تلك الأماكن يؤجرونها أو يأخذون جميع أجرها لأنفسهم بلا وكالة
 عن هند في حصتها ولا إجازة منها ولا وجه شرعي ومضى لذلك مدة والآن تريد هند مطالبته
 بأجرة نصيبها واسترداد ذلك مما قبضوه من الأجرة فهل لها ذلك ***(الجواب)*** نعم الغاصب
 إذا أجزأ ما دفعه مضمونة من مال وقف أو يقيم أو عدلاً للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر
 المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل إنما ردة ما قبضه أشباه من الغصب ومثله في العلاني أقول
 أصل المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو موقوفة أو يقيم وأجرها
 وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا أجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الإيجار إن له الدار فكتب

مطلب إيجار ميرية بغبن
 فاحش له إيجارها من غيره
 بأجر المثل
 مطلب أراضى بيت المال
 كأرض الوقف

مطلب للتماري إيجارها
 بأجرة المثل

مطلب أراضى بيت المال
 لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين
 كأرض الوقف وأرض اليتيم

مطلب فيما إذا أجزأ بعض
 الشركاء المعدلاً للاستغلال
 بلا إذن البقية

مطلب تحرير مهم في حكم
 إجارة الغاصب

لا ولكن برده ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطالب له بل برده على المالك وعن أبي يوسف يتصدق به اه ما في القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسمى للعاقدة يعني الغاصب وإن رده على المالك أو لى لكن كتبت في رد المختار مانصه بعد سوق عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيرى الصواب أن هذا مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أى ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أنتم رد الزائد أيضا لعدم طيبه له كما حرره المحوى وأقره السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء اه والحاصل أن ما في الاشياء والقنية مبني على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمفتى به هذا المتأخرين تحققة في الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها أو عطلها فيضمن الشركاء في مسألتنا خاصة عند فانه ذكر في متن التنوير تبعا للدرر أن منافع الغصب غير مضمونة استوفائها أو عطلها الا في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدل للاستغلال ما لو سكن يتأويل ملك أو عقد كما في التنوير وشرحه وهناتأويل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لانه نقول هذا انما يرد لو كان الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مسألتنا بل أجروها واستوفوا بدل منافعها فشاركهم عند في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل مسألة استتد رداية عن حاوى الزاهدى أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر ثم حضرا لا تحرفه أن يشاركه فيما أخذ اه وقد كرر أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونقصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من آخر بأجرة معلومة ان أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف والحكم في الغصب أن المالك ان أجاز في أول المدة فالأجرة له وان أجاز بعد انقضاء المدة فالأجرة للغاصب وان أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجرة المأضى والباقي للمالك وقال محمد ما مضى للغاصب وما بقى للمالك وان اختلفا انه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك الابينة ولو قال كنت أمرته بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاثة المستثنيات وأن قوله ان أجرها لنفسه أى أجرها من غيره لا جل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله لو أجرها للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا موافق لما ذكره في اجازة بيع الفضولى من الشروط ومنها قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) فيما اذا انقطع ماء حمام وقف في تواجر زيد ولم يمكن جريانه وتعطل بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة انقطاع مائه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل الحائث وفي الحاوى الزاهدى برقم عك ان سئلا قود الحمام فلا ينتفع به وهو بية المستأجر سقط أجر هذه المدة ولا تبقى الاجارة اذ لم ينتفع به انتفاع الحمام وقيل يجب الا جرة قدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه (سئل) في أرض تيمارية جارية في تصرف زيد وفي مشد مسكنه حزنها جماعة بقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعى

مطلب اذا انقطع ماء الحمام
سقط أجره

قوله عك أى عين الائمة
الكرائيسى اه منه
مطلب حزنوا تيمار زيد بلا
اذنه لا اجرة لهم

ويريد رفع يدهم عنها ويتنعمون من ذلك إلا أن يعطيهم أجرة الحرف فهل له ذلك وليس لهم مطالبته بأجرة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر زيد شريكه عمرا في فلاحه معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المعهود فهل عمرو في الفلاحه العمل المعهود وقام يطالب زيدا بأجرة عمله فهل لأجرة له (الجواب) لا أجر للشريك بعمله في المشترك كما في السكز وغيره تحت قوله ولو استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له (سئل) في رجل استأجر من آخره لاليركبه من دمشق إلى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب الحمل إلى نصف الطريق وتفا سخطا الأجرة وركب على جل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الأول بنصف الأجرة التي دفعها حيث استوى النصفان سهولة وصعوبة فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من الأجرة (سئل) في أرض ميرية سليخة اذن وكيل السلطان عز نصره لزيد بان يعم فيها عمارة لنفسه وجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجرة مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لجهة الميرى لتعطائها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في وقف أهلي والباقي في ملك عمرو فاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها شرعا وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجرة مثلها بغبن فاحش بالنسبة لحصة زيد في مدة معلومة بدون أجرة ولا وجه شرعي والآن يريد ناظر الوقف المرقوم مطالبة الرجل بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الأولى والثانية مماثلتين فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازروني عن الحانوقى سئل في بلدة شائعة للسلطنة ربعها والباقي للأوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار ولبقية الأوقاف عشرون نصفًا فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للأوقاف ما يؤخذ للسلطنة أولا أجاب كون المتكلم على طين السلطان يأخذه هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل لأنه يجوز أن يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور إذا كان مماثلا أو مما يأخذه الشريك بشرط المماثلة وأن لا يكون فيهم ذو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن الشلبي التي جمعها حفيده أجاب الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة إلى الأراضى المجاورة لها من الجهات الأربع ووافقه الشيخ ناصر الدين القافى وسيدى المجدوقاضى القضاة ابن النجارية قولهم لا يكلفون إلى اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت الحصة الأولى والثانية سواء مماثلتين اه (سئل) في رجل استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات الخمس ويؤقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وباشر الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى انقضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو ماعون نحاس

مطلب لا أجر للشريك بعمله في المشترك

مطلب ركب إلى نصف الطريق ثم تناهضه الرجوع بنصف الأجرة الخ

مطلب يصح إيجار الأرض التيمارية للعمارة فيها

مطلب للناظر المطالبة بأجرة المثل على حساب حصة الشريك المماثلة

مطلب ما يأخذه السلطان لا يلزم كونه أجرة المثل
مطلب أجرة المثل تعلم من الأراضى المجاورة المماثلة أو مما يأخذه الشريك ان لم يكن ذا شوكة

مطلب اثبات أجرة المثل في حصة يكفي
مطلب استأجره ليؤم الناس

اجارة شرعية وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير
في الحفظ فهل لا يضمن زيد؟ (الجواب) نعم لا ضمان عليه وفي مجموع النوازل العين المستأجرة
أمانة اجماعا أما العين في يد الاجير فعلى الخلاف بزازية وفي بيوع أجناس الناطقي قال
أبو حنيفة كل شيء لحمله مؤنة فاذا أوجر وانقضت مدة الاجارة كرحى اليد على أن يطحن فعلى
الاجر أجرة الرد عليه وأخذه وليس على المستأجر رده وما لا حمل له كالثياب والداية على
المستأجر رده عمادية وفيها وان استأجرت المرأة حليا معلوما الى الليل بدل معلوم لتلبسه
فحبسته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة
فأما اذا حبسته للحفظ غير مستعملة لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع أمانة
في يدها فلا تصير مضمونا الا بالاستعمال أو بالامتنع بعد الطلب ككالدبيعة بخلاف المستعير
اذا امتنعت الثوب المستعار بعد مضى المدة حيث يضمن لان هناك وجد الطلب من حيث
الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضى المدة أما في الاجارة فلم يوجد الطلب لا من حيث الحقيقة
ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا الامتنع فلا يجب الضمان اهـ (سئل) في رجلين
استأجرا معاسوية من زيد طاحونة مع عتتها المعلومه لمدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم
هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل يلزمها أجرة ما استوفياه؟ (الجواب) نعم
وفي الخيرية أما لزوم أجر المثل فلان الطاحونة معتدة للاستغلال قال في جامع الفتاوى من
الاجارة وفي المهيأ للاجر كالدكاكين والسققات المعروفة للاستغلال فان الاستعداد
والاستغلال أقيم مقام العقد الفاسد فيلزم الغاصب أجر المثل للمالك اهـ قال والاجارة الزبورية
فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا أجمل وقال آجرت الدار منكما كما جاز
بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحو ذلك أوجب أن يكون عند أبي حنيفة
على اختلاف مرفيما اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي أن يجوز في رواية
لا في رواية الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون فاطبة فساد اجارة المشاع الامن
الشريك مدخل للمسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاجمال اهـ
ما في الخيرية بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بنزلة التفصيل (سئل) في مكار
استأجر منه زيد دوابه بأجر معلوم لتجمل جولات لزيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب
المكارى الى ذلك المكان ثم رجع فأنال لم أجدهم جولات وصدقه زيد على ذلك فهل له أجر الذهاب
خاليا عن العمل؟ (الجواب) نعم ولو استكرى دابة ليحمل من هناك جولاته فجاء المكارى
وقال ذهبت فلم أجدهم الحمل قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خاليا عن
العمل رجل استأجر في المصر دابة لتجمل الدقيق من طاحونة كذا أو الخنطة من قرية كذا
فذهب فلم تكن الخنطة طحنت أو لم يجد في القرية خنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من
هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة

مطلب اذا حبس المأجور
بعد المدة بالاستعمال ولا يمنع
لا يضمن كالوديعة بخلاف
العارية

مطلب اجر منها سوية فهو
بنزلة التفصيل
مطلب لا يجزى المكارى الحمل
وصدقه فله أجر الذهاب

من البلدة الى الطاحونة من غير رجل شئ فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لجل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشئ فاما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شئ لان هناك الاجارة وقعت على جل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يجد الدقيق خاتمة من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتتمام هذه المسائل فيها

(سئل) في اجير مشترك يرعى غنما لجماعة أكل الذئب منها البعض هل يضمن أولا

(الجواب) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سمرقند بالصالح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كل صاحب يرأبئ به وان كان بخلافه يضمن وإن كان مستورا يؤمر بالصالح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبمثلته أفتى الخير الرمي أقول الحاصل أن في المسألة أربعة أقوال كلها صحيحة والأول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والآخران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان وعمل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان بفعله فانه يضمن اتفاقا سواء كان بالتعدي أولا كتهريق الثوب من دقه معتادا أو غيره واذا كان بغير فعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق الثعالب والاصوص المكابرين لا يضمن اتفاقا ومحل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير عملا فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه محفاه مثلا ليجل له غلافا مضاع المحف فانه لا يضمن اتفاقا كما في الجوهرية وتتمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاعتنم هذا التقرير فذلك لا تجده مجموعا في غيرها

(سئل) في صباغ أجير مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لزيد بدون تعذره ولا تقصيره وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصالح على النصف

(الجواب) حيث كان مستورا الحال يؤمر بالصالح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين

(سئل) في بيطار متقن لحرقته دفع له زيدا كديشه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوز ثم مات الكديش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه

(الجواب) نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخرق الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتادا أو ضححه في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتجمله من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف القصد ونحوه فانه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتجمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه وتتمام تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار

(سئل) فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب بيض ليصبغها له صباغا أزرق معلوما بينهما فصبغها رديئا كيف الحكم في ذلك

(الجواب) الحكم فيه ما ذكره في صرة الفتاوى عن القنية بما نصه ولو صبغ رديئا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث يقول أهل

مطلب في ضمان الراعي
الاجير المشترك
مطلب في تحقيق مسألة
ضمان الاجير المشترك

مطلب صباغ ضاع منه أثواب
وهو مستور يؤمر بالصالح
مطلب بيطار متقن لم يجاوز
المعتاد لا يضمن

مطلب اذا صبغ رديئا
فاحشا يضمن

تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أبيض اه ومثله في البرازية * (سئل) * في قتال حرير
 أميس يعمل لا لواحد دفع له رجل نصف رطل حرير ليقتله له فسرق من عنده بدون تعد منه
 ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * لا ضمان عليه حيث كان امينا مشهورا بالامانة
 * (سئل) * فيما اذا فقد الحمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الاجرة
 الا بقدر ما حمله * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد قدرا من الحرير لقتال
 ليقتله له فدفع القتال ذلك الحرير لثبوت صنعة فيه ما يسمى كبا فغابت منه واحدة بما معها
 من الحرير ولم يعلم مكانها وتعدرا حضارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لمكاري صرة دراهم ليوصلها الى رجل بحلب بأجرة معلومة فذهب
 بها المكاري مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبره واقطاع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر
 فخرج عليهم القطار وأغاروا على بعض أجمال القافلة والحمل الذي فيه الصرة من غير تعد من
 المكاري ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكاري * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعا ليبيعه فأودعه الدلال عند رجل اجنبي بدون اذن منه
 وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال * (الجواب) * نعم وفي فتاوى
 قاضي خان الدلال اذا دفع الثوب الى من استام لينظر اليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب
 ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندي
 انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن كما اذا أودعه عند اجنبي
 أو تركه عند اجنبي أو عهده من لا يريد الشراء وفي بيع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب
 الدكان فهرب بالمساع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عمادية من ضمان الدلال
 وتامه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان
 على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال السلعة
 وأخذ شيئا لاجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد وفي الحاوي
 الزاهدي ذلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من بيتي أو كتفي لا يضمن
 وأفتى قاضي الهـ ايقبأه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع
 لا ضمان عليه كما في فتاوى قاضي خان وأفتى أيضا فيمن دفع له رقيقا لينادي عليه فأخذه
 وتركه عند شخص للعرض لشراؤه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس
 أن الدلال يدفع لمن يريد الشراء وأما الاخذ ان أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه
 يضمنها وان لم يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه * (سئل) * في راعي بقرة جاء
 بالبقر الى القرية كما هو في عرفهم الجارى ثم ان واحدة منها ضاعت ونسكروا صاحبها اتيانها
 القرية فهل يصدق بيمينه أنه جاء بها الى القرية حيث كان العرف كذلك * (الجواب) * نعم
 قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل ربها صدق البقار مع يمينه أنه جاء
 بها القرية * (سئل) * فيما اذا دفع زيد دواب له لعمرو الراعي ليرعاها في مكان كذا فلم يرعها

مطلب قتال مشهور بالامانة
 سرق الحرير من عنده
 لا يضمن

مطلب فقد الحمل في الطريق
 له من الاجرة بقدر ما حمله
 مطلب في كتابان الحرير
 مطلب لا يضمن المكاري
 اذا خرج عليهم القطار

مطلب أودع الدلال عند
 اجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون
 صاحب الحانوت

مطلب يصدق البقار بيمينه
 أنه جاء بها الى القرية

مطلب اذا خالف الراعي
 في المكال يضمن

فيه ورعاها في غيره وخالف وهلك في ذلك المكان الآخر فهل يضمن عمرو قيمتها ولا أجره
 * (الجواب) نعم وذلك كفي اجارات فتاوى صاحب المحيط الراعى اذ رعى في مكان لم يؤذن له
 بالرعى فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها صا والراعى ضامنا ولا أجر له ان سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا
 وان سلمت يجب الاجر استحسننا وكذا ذكر في الذخيرة واذا خالف الراعى فرعاها في غير المكان
 الذي أمره فعطبت ضمن الراعى ولا أجر له وان سلمت يجب الاجر استحسننا عمدا من ضمان
 الراعى في ٣٢ * (سئل) فيما اذا دفعت هندا لدلالة امتعة لتبيعها لها فباعته الامتعة
 من امرأة بثلث معلوم من الدراهم باذنها وترغم هندا أن تثن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل
 على الدلالة طلب الثمن واستيفائه من المشتري فقط * (الجواب) نعم والبيع وهو الدلال
 الذي يعمل بالاجر والسمسار بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسي معرب كذا
 في المغرب يجبران عليه أي على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندی ومثله في صدر
 الشريعة والعيني والدر المختار * (سئل) في قتال حرير أمين يعمل لالواحد دفع له ذمي
 قدر من الحرير ليقتله له فقتله ثم رده الى الذمي فأقر الذمي بوصول البعض وأنكر وصول بعضه
 والقتال يدعي دفع الكل له فهل القول قول الدافع يمينه في ذلك * (الجواب) نعم كما في
 الاقروى * (سئل) في بيطار متقن لصنعتة وضع نعالا لدابة رجل بأمره ثم لما خلاص
 من نعالها ماتت والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لا ضمان عليه * (الجواب) نعم
 نعم وأفتى المؤلف أيضا فيما اذا عرجت الدابة بعدما فعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن
 * (سئل) فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاغ منه شيء لبعض الناس بدون تعذر
 منه ولا تقصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن * (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ خان
 أو حوانيت فضاغ منها شيء قيل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج المجرة لانه اجير
 مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى لانه اجير خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع
 آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن نقب الاص فلا يضمن الحارس في الاصح اذا اموال
 المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن
 ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٣٤ من الذخيرة
 نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى بزانية في ٦
 لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للابواب ويظهر من هذا انه اذا كسر قفل الدكان
 وأخذ المتاع يضمن الحارس اقروى في الهامش أقول كتبت في حاشيتي رد المختار بعد ذكر
 ما هنا مانصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه اجير مشترك أما على القول بأنه خاص
 فلا لما سمعت من المفتي به نعم يشكل ما مر آنفا عن التتارخانية والذخيرة في الراعى لو كان
 خاصا لا أكثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته
 فهو مغرط فيضمن اه وفي المنظومة المحببة

وما على الحارس شيء لو نقب * في السوق حانوت على ما قد كتب

مطلب الدلال والسمسار
 يجبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال يمينه
 أنه رد الحرير الى صاحبه

مطلب نعل الدابة ولم يجاوز
 المعتاد فماتت أو عرجت
 لم يضمن

مطلب استؤجر لحفظ خان
 فضاغ شيء منه لا يضمن

مطلب في حارس السوق

مطلب فيما اذا كسر قفل
 الدكان

وليس يضمن الذي منه اسرق * اذا بالاجير الخاص ذلك يلتحق
 (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو دابة ليدرس عليها الزبيب في أيام معلومة فماتت
 في أثناء العمل من غير تعدد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها * (الجواب) * نعم
 وان استأجر جارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الجار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين
 أمانة كما في العميمة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكنز وغيره * (سئل) *
 فيما اذا دفع المكارى الحبل الى اجنبي ليس بأجير له بدون اذن من صاحب الحبل ولا وجه
 شرعي فسرقة الحبل من الاجنبي ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك * (الجواب) *
 نعم ذكر في فتاوى للفضلي اذا دفع الى النساج غزلا لينسجه كرباسا ودفع النساج الى آخر لينسجه
 فسرقة من بيت الآخر ان كان الآخر أجيرا لا قبل الاقول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا
 الاقول وكان اجنيا يضمن بلاحلاق ولا يضمن الاخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير
 للودع اذا دفع الوديعة الى اجنبي بغير اذن مالكها عند صاحب الوديعة يضمن أيها شاء
 وعند أبي حنيفة يضمن الاقول وليس له أن يضمن للثاني قال صاحب النخبة وعلى قياس
 ما ذكره الاميرى أن كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن
 اذا كان الاخر أجيرا الاقول فيما اذا أطلق له العمل اما اذا شرط عليه النسيج بنفسه يضمن بالدفع
 الى الآخر وان كان الاخر أجيرا عمادية من ضمان النساج وبمثله افتى العلامة الحير الرملى
 * (سئل) * في رجل تناول من دلال ثوبا لينظر اليه على سوم النظر وقيمه ستة قروش
 فضاع من يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعدد منه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) *
 ان اخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كما في النهروان على سوم الشراء فان لم يتفقا على
 ثمن لا يضمن لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كما في
 العمادية ولله أعلم سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساومه
 صاحب الحانوت بثمان معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن فذهب وعاد بعد
 زمان فلم يوجد الثوب في الحانوت وصاحب الحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو يقول
 ما أخذته بل تركته عندك أيضمن الدلال أم صاحب الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه
 لانه أمين وأما صاحب الحانوت ان اتفقا على انه أخذه صاحب الحانوت ليستثريه بما سمي
 من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيمه وان لم يتفقا على ثمن
 لم يكن مضمونا عليه لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم
 عمادية من ضمان الدلال * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا مدة معلومة بأجرة معلومة
 لرعي غنمه خاصة ولا يرعى غنم غيره فهلك من الغنم واحدة بدون تعدد ولا تقصير فهل يكون غير
 ضامن وله الاجرة كاملة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دفاق قماش يعمل لالواحد
 ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعدد ولا تقصير في حفظه كيف الحكم * (الجواب) *
 حيث كان أجيرا مشتركا فان كان صاحب الميراث يمينته وان كان بخلافه يضمن وان كان مجهول

مطلب هلك الجار بلا تعدد
لا يضمن

مطلب دفع المكارى الحبل
الى اجنبي يضمن

مطلب اذا دفع الحائك
الثوب لاجيره لينسجه لا يضمن
الا اذا شرط صاحبه نسجه
بنفسه

مطلب أخذ الثوب من
الدلال على سوم النظر
فضاع لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال
الثوب لصاحب الحانوت
فضاع وقال للدلال أنت
أخذته

مطلب الراعي الاجير الخاص
لا يضمن ما ضاع منه وله
الاجر

مطلب الاجير المشترك
اذا كان صالحا لا يضمن ويبرأ
بمينه

الحال يؤمر بالصالح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو الليث وأبو جعفر رهما الله تعالى وأفتى به كثير من المتأخرين * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد من مكار دابة ليحمل عليها كيسين فيهما نيل بأجرة معلومة فحمل المكارى الكيسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق أحد هاتين نفسه وهو على الدابة وخرج بغض ما فيه بلا صنع من المكارى ولا تعد ولا تقصير منه فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الحال كما إذا انقطع حبله وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لأن ثمة التفريط كان من قبل الحال حيث شذ الحبل بحبل واه وههنا التقصير جاء من قبل رب الحقيبة حيث جعل ماله في حقيبة لا يستمسك ما فيها وبه تأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٣ وفيها أيضا وفي فتاوى أبي الليث إذا استأجر مكاريا ليحمل له عصيرا على دابة إلى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد العذابين من جانب ورعى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية وخرج العصير فالمكارى ضامن للعصير ونقصان الزق لأن الهلاك كان بصنعه اه * (سئل) * في رجل دفع إلى قصار أثوابا معلومة فادعى القصار دفعها إلى الرجل وهو ينكر دفعها إليه فهل يصدق القصار إذا ادعى ردها يمينه * (الجواب) * مقتضى مذهب الامام أنه يصدق لأنه أمين ادعى الرد والله أعلم وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره إذا ادعى رده على الاجر لا يصدق الابينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى يد الاجير المشترك بد ضمان فأما من يرى يده يد أمانة وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع إلى هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل عن الاجير المشترك كالقصار وغيره إذا قال هلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن الخ اه أقول يظهر من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجوز فيه الاقوال الاربعة المسارة وينبغي على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف مرارته بالخيار الرولى أنه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح على نصف القيمة والله أعلم * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد عمر العمل له في فلاحته المعلومة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظيره دواب معلومة معينة فعمل عمرو كما ذكر ويريد الآن مطالبة زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وإذا كانت الاجرة حيوانا لا تجوز الا أن يكون معيناً كما ذكره الاسيبغاني في شرح مختصر الطحاوى بحرك كل ما صلح أن يكون ثمنافي البيع صلح أن يكون ثمنافي الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معيناً محيط السرخسي ومثله في المنع عن البحر أيضا * (سئل) * فيما إذا أجر زيد أرضه من عمرو واجارة شرعية فزرعها عمرو ونبأ وبطيخا وغير ذلك من الزرع الصفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فآجر زيد الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمرو فهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة * (الجواب) * نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كما لو كان

مطلب اذا انشق العدل
لا يضمن المكارى بخلاف
ما اذا انقطع حبله

مطلب لو انشق العدل من
رعى المكارى يضمن

مطلب فيما اذا ادعى القصار
رد الاثواب على المالك

مطلب الحيوان العين يصلح
جعله اجرة في الاجارة

مطلب آجر الأرض المشغولة
بزرع المستأجر لا يجوز ما لم
يستحصل

باجارة لا يجوز أن تؤجر ما لم يستحصل الزرع الآن يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع
بغير حق شرعي صحت الاجارة لان الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على
تسليم ما آجره بان يبيع صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه
كما في فتاوى قارى الهداية واذا صحت الاجارة وكانت بأجرة المثل ولم تنتقل أجرة المثل فيلزمه
ما استأجر به من غير زيادة ولا نقص فتاوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله
في الخسائية وغيرها * (سئل) في مستأجر حانوت تحول عن صنعة الى غيرها ولم يتهيأ له
العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة * (الجواب) نعم
وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون عذرا ولا فعذروني الولوالجية
تحوله عن صنعة الى غيرها عذروا ان لم يفلس حيث لم يمكنه أن يتعاطاها فيه * (سئل) *
في اتمام لهم قدر نحاس معدلا لاستغلال استعماله زيد مدة بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي
فهل يلزمه أجرة مثله لا ينال من المدة المذكورة * (الجواب) نعم كما ذكره الاقروى عن
مجمع الفتاوى قال استعمل حجر الفصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان معدلا لاجارة
من المنقط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فيما بينهم يجب ذلك والا يجب أجر المثل
اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا أن تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال
فحيث كان لا تمام ومعدلا للاستغلال يلزمه أجرة مثله * (سئل) في رجل دفع ابنه الصغير
الى حائك ألاجات ليعلمه النسيج فعلمه ثم اختلفا وطلب كل من الآخر أجرا ولم يشترط شيئا فهل
ينظر الى العرف * (الجواب) نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليعلمه النسيج على
أن يعطى الاستاد المولى كل شهر كذا جازولم يشترط عليه أخذ أجر بعد تعلمه طلب الاستاد
من المولى اجرا وهو منه أى طلب المولى من الاستاد ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان
العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعلم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فبأجر مثل الغلام على
الاستاذ وكذا لو دفع ابنه ذكروه قاضى خان درر قبيل الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية
* (سئل) في مستأجر حانوت ليتجرف فيها فافتقر وأفلس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها
* (الجواب) نعم وفي المنبع رجل استأجر حانوتا ليتجرف فيها فافتقر فهو عذر شرعي له أن ينقض
به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبغيره فلاس مستأجر دكان ليتجرف فيه
اه * (سئل) فيما اذا استأجر زيد من آخر دارا بأجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل
ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعته ولا حامية ويريد
المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك
* (الجواب) نعم كما في التنوير من الاجارة * (سئل) في أرض تيمارية آجرها صاحب
تيمارها وهي مشغولة بزرع له لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكر سنة
لم يذكر فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة * (الجواب) *
نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فيها زرع أو قصب أو غيرها مما يمنع من الزراعة لا يجوز

طالب تحوله عن صنعة
الى غيرها عذري فسخ
جارة

مطلب اتمام لهم قدر نحاس
استعمله زيد لزمه أجرة

مطلب دفع ابنه الصغير
الى حائك ليعلمه النسيج وطلب
كل أجرة ينظر الى العرف

مطلب استأجر حانوتا للتجارة
وأفلس له فسخها

مطلب اذا غصب الدار من
المستأجر لا يلزمه اجرة

طالب آجر الأرض المشغولة
زرعه لا يجوز والحيلة أن
بيعه الزرع

والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض أن يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقايضانم يؤثر لارض
منه وان كان لغيره يؤثر بعد مضي المدة ولو آجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد
بنقاب جائز قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في نسخته هذا اذا لم يدرك الزرع
أما اذا أدرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر الآجر بقلع الزرع خلاصة من الاجارة
وان كانت الاجرة مكبلا أو موزونا أو عدد ديامة مقاربا فاعلاهما ببيان القدر والصفة ويحتاج
الى بيان مكان ايافئها اذا كان لها محل ومؤنة وان لم يكن لها محل ومؤنة لا يحتاج اليه وهذا قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير
الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه وتماه
في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قارى الهداية هل يجوز استئجار أرض الزراعة بكذا أردب
غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشارا اليها أو موصوفة في ذمة ولا تكون من الغلة
التي تخرج من زرع الارض المستأجرة * (سئل) في ناظر وقف آجر دارين جاريتين
في الوقف من زوجته مدة معلومة بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجر مثلهما ولم يحكم بحصة الاجارة
حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة * (الجواب) نعم * (سئل) فيمن استأجر
دارا بأجرة معلومة من الدراهم ثم أجرها مما في توأجره من آخر بدنانير أكثر مما استأجره به فهل
تصح وتطيب له الزيادة * (الجواب) حيث أجر بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة
والمسألة في الخيرية وغيرها وهي شهيرة * (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجهة وقف
لكل حصص معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها زيد وبعض مستحقها من أجنبي
ولم يحكم بحصة ما حاكم يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) نعم
لو أجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع
على أحد وكان متطوعا قلت لان الاجارة لما لم يصح فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبيل فن الحيل
قال السيد الحموي أقول في الاسعاف لو أجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر في
كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازله
ايجار الدور والخوانيت اه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو
في مقام التصنيف والفتوى غير سديد اه أقول وانما كان المستأجر متطوعا لان المؤجر ليس له
ولاية الاذن فلم يصح اذنه كالم يصح ايجاره لكن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور في ضمن
عقد معاوضة يفتضى ضمان المؤجر من الما انفقته المستأجر والظاهر أن ما عا ل به في الاشباه
اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد لما فسد فكله لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى
هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان الاجارة أن المستأجر يكون متطوعا بما بناء
أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة وقدره نظيره ويأتي لكن في
الفتاوى الخيرية أوئل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بأن المستأجر لا يؤمر بالقلع
بل له استبقاؤه وان أبي المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلما الخ فراجعه وكذا أفتى

مطلب اذا كانت الاجرة
مكبلا أو موزونا يشترط فيها
ما يشترط في السلم
مطلب جعل اجرة الارض
من غلتها لا يجوز
مطلب أجر الناظر من زوجته
بدون زيادة ولا حكم حاكم
لم تصح
مطلب اذا أجر بغير جنس
ما استأجر تطيب له الزيادة

مطلب اجر الوقف ولم يكن
ناظرا عليه واذن للمستأجر
بالعمارة فانفق فهو متطوع
مطلب يجوز ايجار المستحق
اذ لم يحتج الوقف الى العمارة
ولم يكن له شريك

الرمل فيما واستأجر طيبا اجارة فاسدة بأهله أجر مثله وما انفق في ثمن الادوية وكذا أفقي غير واحد بأنه لو دفع له فرسا يعلقها بحصاة منها بأن له أجره له وبذل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن الاذن لا يبطل وان فسدت الاجارة فتأمل *(سئل)* فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى ماء معلوم الطول والعرض والعق بحقه المعلوم من الماء الجاري ذلات المجرى مع حقه من الماء في الوقف المزبور ايسق به بستانه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجر زيد المجري المذكور مع حقه من الماء من بكر مدة تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارتان صحيحتين *(الجواب)* نعم قال في البزارة في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضا الوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجزأ وباع مع الارض فحينئذ يجوز تبعها اه رجل استأجر أرضا بشربها وحاجة المستأجر الى الشرب ليسوق الماء الى ارض له أخرى جازخانية من باب الاجارة الفاسدة *(سئل)* في تيمارى أجر أراضى قرية معلومة جارية في تيماره اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة *(الجواب)* نعم *(سئل)* في تيمارى أجر المتحصل من تيماره لا آخر وقبض المستأجر قدر معلوما من متحصل تيماره فهل تكون الاجارة المربورة غير صحيحة والقول قول القابض يمينه *(الجواب)* نعم وقد أفقي بذلك الخير الرمل مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهي باطلة أقول والظاهر أن هذا اذا لم يستأجر الارض من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها لاختد العشور وما يتحصل من النيمار فلو احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسألة استأجر الارض مقيلا ومراحا المذكورة في وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيما اذا أراد المستأجر رعى الحشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في أوائل كتاب الاجارة قال مانعه اعلم أن المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد اه فن اقطعه السلطان أرضا يجوز أن يؤثرها لكن للزرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسألة التيمارى أن يمنع من أخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عز نصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى الكلا فإنه مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستأجر متحصل النيمار من القسم والعشر ونحوه فالتيمارى الرجوع به عليه لا على الزارع لانه أخذ باذنه فهو كالوكيل عنه فصح قبضه له الرجوع به عليه لا عليهم لان ما قبضه المستأجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجد من التيمارى هبة ولا ابراء حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم تصح فظاهر وقد أفقي المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية او الارض لغير الزارع أصحاب مشد المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة الساجي البعلبلي تليذ الشيخ العلائي قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصدا أما اذا كانت كذلك بأن كانت أراضى القرية في ايدي مزارعين وانما استأجرها المستأجر

مطلب استئجار مجرى الماء مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب وبيعته تبع الارض

مطلب أجر المتحصل من تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيمارى صحيحة مطلب في المقاطعة والالتزام

مطلب ارادة السفر عذر في
فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل سطوح
الوقف لنشر الثياب أو يبيت
عليه يجوز
مطلب استأجر سطحا يبيت
عليه أو يجفف الثياب يجوز

مطلب نصح الاجارة
المضافة

مطلب استأجره ليصنع له
نشا ويبيعه بنصف الربح
لزمه أجر المثل

مطلب استأجرت منزلا
وتزوجت فيه فالاجرة عليها
لا على الزوج

المرقوم لياخذ ما يخصها من خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك علماء وفاقاطبة اه
وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفتى مرارا بطلان هذه الاجارة المسماة
بالمقاطعة والانتزام * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد أراضى معلومة للزراعة ومضى
بعض مدة الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة
* (الجواب) * نعم استأجر أراضا للزراعة ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك
الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حانوتا أو بيتا ثم بدله
السفر كان عذرا فاضى خان أقول كبت فيما علقته على الدر المختار انه لو كذبه المؤجر في ارادة
السفر يحلف المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخي والقندوري وقيل يسأل
رفقته وقيل يحكم زيه وثيابه وقيل القول لمنكر السفر * (سئل) * في حوانيت وقف وضع
رجل يده على أسطحها واستوى في منفعتها مدة بنشر الثياب ووضع سقالة من خشب لاجل
ذلك ويريد ناظر الوقف مطالبة بأجرة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم استأجر سقفا يجفف عليه الثياب أو يبيت عليه يجوز بزانية من الاجارة
في نوع الضياع والحانوت * (سئل) * في خاتين معلومين جاريتين في وقف بر تحت تولية زيد
بموجب براءة سلطانية وفي تواجرو من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى
عمرو ومنفعة المأجور الى قبل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور الخاتين المزبورين من بكر مدة سنة
كاملة اجارة منتظرة أو لما بعد انتهاء مدة عمرو بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة
صححة * (الجواب) * نعم لما في متفرقات البيوع من المتون وما نصح اضافته الى المستقبل
الاجارة وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٢٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا جاء رأس الشهر
فقد أجرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر
الاسكافى وأبي الليث واختيار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لوقال
أجرتك دارى هذه رأس الشهر بكذا كان اجارة في قولهم اه أقول الاجارة المضافة وان كانت
صححة فهي غير لازمة على أحد التخصيصين وأيد بأن عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدر
المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في ضمن جواب سؤال مانصه وهي غير لازمة على
الفتى به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول دخول العقد وقبله اه * (سئل) * فيما
اذا استأجر زيد عمر المصنع له نشا في مكان لزيد بالآت من زيد ويبيعه على أن يكون لزيد نصف
الربح الحاصل منه والربح مجهول وصنع عمرو ذلك ويريد زيد اخراجه من المكان وأخذ النشا
ودفع أجر مثل عمل عمرو له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لان الاجرة مجهولة فتؤول الى أجرة
المثل باللغة ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير * (سئل) * في رجل تزوج امرأة ودخل بها
في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها أجرة المنزل فهل تكون الاجرة عاها
لا عليه * (الجواب) * نعم لانها العاقدة كما في البزانية * (سئل) * فيما اذا حث زيد
الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمنع من تسليمها للمؤجر المرقوم

حتى يعطيه قيمة حرته وكرامته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانه لا قيمة للمنافع والكرام
وصف في الارض ومسألة الكراب مذكورة في مزارعة التنوير وقال ويسترضى ديانته ولكن
هذا اذا كان بالاذن وفي المسألة المسئول عنها بخير اذن وذكرها الخير الرمي فاذل لانه كالون
الدابة (سئل) في رجل أدفنت له أمه بان يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها
فسكن في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه لها أجر المثل في المدة المزبورة (الجواب) نعم رجل
دفع الى آخر دار ليسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان أذن له بشرط العمارة يجب أجر
المثل لانه لما شرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول
وان سكن وعمره فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات
أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية
وعترها الخير الرمي في حاشيته عليه ونقصه انفتت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمرو صار
بساوى ألف درهم وماتت المرأة فطالبته ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما أنفق
فالجواب أنه يسقط مما أنفق قدر أجر السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه
يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمره ومترع اه وأقول أيضا
وجه كون ذلك اجارة فاسدة ان صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما حبل
العوض وقت العتد وجب أجر المثل بالغسا ما بلغ والمهر غير مترع لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى
وبما نقله المؤلف ونقلناه أيضا علم أن ذلك ليس باعارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى
الخيرية حيث أجاب في نظير هذه المسألة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسألة يجب
التنبيه عليها الكثرة وقوعها في زماننا وقل من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة
رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في حاتوتي فقالم أرد عليك دراهمك لا أطالبك
بأجرة الحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض اليه ألف درهم وسكن الحانوت
مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه منه المال فالاجرة على المقرض واجبة
وان كان ذكره قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه اه ومثله في البزارة ونقل المسألة في
التة ركانية في متفرقات الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في
الوجهين وفي الكبرى قال فخر الدين وعليه الفتوى وفي الخانية رجل استقرض دراهم وأسكن
المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا
ليستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه فحيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض
وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض أو قبله أو بعده ففي مسألتنا بالاولى ووجه لزوم
الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في داره الا بمقابلته منفعة القرض وذلك
لا يصلح عوضا فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقد صرح
في الاشياء وغيرها بأنه لو قال أجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية اه وقد صرحوا بأن
الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي ما اذا استقرض

مطلب اذا كرب المستأجر
الارض ليس له قيمة الكراب

مطلب أسكنته في دارها
بشرط أن يعمرها يلزم أجر
المثل

مطلب دفع له داره ليسكنها
ويعمرها

مطلب فيما اذا اتفقت مع
زوجها على أن يعمر ويسكن

مطلب أقرضه دراهم وسكن
في داره

منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكنها ما قبل له أجره الظاهر لا وإن كان ما أباح له السكنى
 إلا لاجل القرض لأن الرهن عقد آخر منافى لعقد الإجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض
 أحدهما على الآخر أفسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلعا في كراهة
 انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكراهة التعميمية في مثل مسألتنا لأنه
 لو لم يأذن له الراهن بالانتفاع بالدار المرهونة لم يقرضه والله تعالى أعلم * (سئل) * في أرض
 جارية في وقف وفي مشد مسكة عمرو فزرعها زيد بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام
 عمرو المزبور يكلف زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجره
 مثل ذلك الجهة الوقف والزرع للزرع * (الجواب) * يلزم زيد أجره مثل الأرض مدة تصرفه
 فيها الجهة الوقف والزرع للزرع وإن كان غاصبا أقول إنما يلزم الزرع أجره مثلها الجهة الوقف
 إن لم تكن جارية في تواجرو صاحب المشد أمالو كانت جارية في تواجرو فأجرها تلزم المستأجر
 إلا إذا لم يمكنه أخراج الغاصب بشفاعته أو حياطة فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لأن منافع الوقف
 مضمونة أما إذا أمكنه أخراجه بما ذكره المنافع تكون مملوكة له بعقد الإيجار وخرجت عن
 كونها منافع الوقف فعليه أجرها الجهة الوقف ثم إن كان يتيما أو كانت الأرض معدة
 للاستغلال فله على الغاصب أجره مثلها والافلا هذا ما تطهر لي من القواعد وسند كفي كتاب
 الغصب تمام الكلام على المسألة إن شاء الله تعالى * (سئل) * في أرض معلومة بقربة
 معدة للاستغلال زرعه زيد بغير إذن صاحبها عمرو واستغلها ولم يكن في القرية عرف من
 اقتسام الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للزرع وعليه أجر مثل الأرض * (الجواب) *
 حيث زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فإن اقتسموا الغلة أنصافا أو أرباعا اعتبر
 والا فالخارج للزرع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة أو الأجر بكل حال
 كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرعه أرضا معدة
 للاستغلال بغير استئجار يجب الأجر أقول وسيأتي في الغصب إن شاء الله تعالى تمام الكلام
 على هذه المسألة * (سئل) * في مستأجر خان وقف من ناطره بأجرة المثل إذا جاء
 رجل وزاد عليه في الأجرة فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر ويرهن على دعواه بالوجه الشرعي
 فهل يقبل برهانه * (الجواب) * نعم يقبل برهانه أنها زيادة ضرر وتعتت فإذا ثبت ذلك
 لا تقبل الزيادة المزبورة قال في الأشباه فإن كانت أضرارا وتعتت لم تقبل * (سئل) * في مستأجر
 أراضي وقف إجارة شرعية جدد جريان الأراضي في الوقف وأثبت الناطر جريانها فيه وتبين
 أن المستأجر يخاف منه على الأراضي فهل للقاضي فسخ الإجارة وأخراج الأراضي من يده
 * (الجواب) * نعم كما ذكره الخصاص في باب إجارة الوقف * (سئل) * في بستان جاري في جهة
 وقف وفي تواجرو زيد من ناطره انتقضت مدة الإجارة وفي بعض أراضي البستان زرع لزيد زرعه
 في أثناء المدة وله فيه قسامة يعبر عنها بالقيمة فطالب الناطر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد
 من ذلك وبكلفه إلى شراء القيمة فهل يترك الزرع بأجر المثل ولا يجبر على أخذ القيمة

مطلب زرع في أرض وقف
 بدون إذن صاحب المشد
 فعليه أجره مثلها الجهة الوقف
 والزرع له

مطلب إذا زرعت أرض الغير
 بلا إذن اعتبر العرف

مطلب برهن المستأجر على
 أن الزيادة ضرر وتعتت يقل

مطلب للقاضي فسخ الإجارة
 إذا خيف من المستأجر على
 أرض الوقف

مطلب لا يجبر الناطر على
 شراء القيمة ويترك الزرع
 بأجر المثل إلى ادراكه

الجواب) * يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الحالية من الزرع
لناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك باجرة المثل
الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية كما مر شرح التنوير للعلائي أقول هذا اذا لم يكن له في
الارض بناء أو شجر مما ليس له نهاية أمالو كان فقد ذكر في القنية وتبعه في التنوير أنه تبقى
الارض بيده باجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرره أفتي المؤلف كما يأتي ولناس فيه كلام
سند كره قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها طويلة كالقصب كما نقله العلائي
عن فتاوى ابن السليبي أمالو كانت غير طويلة كالقفل والجزر والباذنجان فينبغي أن يكون
كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضا عن حواشي الكز للتمرتاشي ونقل
أيضا عن البحر عن القنية أن المراد بقولهم يترك الزرع باجر أي بقضاء أو بمقدح حتى لا يجب
الاجر الا باحدهما اهـ وكتب فيما علقته عليه عن الشرنبلالية أن هذا الشرط في غير الثلاثة
التي استناده المتأخرون اعني الوقف ومال اليتم والمعدل الاستغلال لانها مضمونة ولو بالغصب
* (سئل) في أراض معلومة جارية في أوقاف وفي مشد مسكة زيد وتاجر من أربابها
بالوجه الشرعي غرس زيد بها غراسا في مدة تواجده بغير اذن من المالكين عليها والغرس
لا يضر بالارض والا انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس بالارض باجر المثل
أولا * (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضر بالارض بدون
صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق انقرار المبرع عنه بمشد المسكة والله سبحانه أعلم
والمسألة في البحر من الوقف وأفتي بها صاحب البحر في فتاواه وفي الخانية من فصل ما تنقض به
الاجارة مانصه والمستأجر أن يبني بيتا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار اهـ * (سئل)
في أرض جارية في وقف أهلي وفي تاجر زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل وله فيها غراس
قائم فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر ايجارها منه ومن غيره باجرة
زائدة عن اجرة المثل وزيد يابى استئجارها الا باجر مثلها فهل لزيد استئجارها باجر المثل
لا بالزيادة ولا تؤجر من غيره * (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة
استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلا مستأجر استبقاؤها باجر المثل
اذا لم يكن في ذلك ضرر اهـ وفي فتاوى الخانوقى استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اهـ
أقول ما أفتي به المؤلف تبعا للتنوير قد أفتي به الخير الرملي قائلا وأنت على علم أن الشرع يابى
الضرر خصوصا والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار
لا ضرر ولا ضرار اهـ لكنه في الخيرية أفتي في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر
الوقف كما صرح به المتون قاطبة اهـ ولعل ما أفتي به ثانيا محمول على ما اذا كان يخشى من
المستأجر على الوقف لانه قال في حاشيته على المنع ولو حصل ضرر ما بان كان هـ وأورثه مغلصا
أوسى المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف
عليهم اهـ ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته

مطالب يجوز للمستأجر
الغرس ان لم يضر بالارض
الاذن من المتولين

مطالب اذا مضت المدة وله
غراس فله استبقاؤه باجرة
المثل

تحريرهم في مسألة استبقاء
بناء والغراس

الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه تم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف انما يتبع فيه صاحب التنوير صاحب القنية وهو مخالف لما في عامة المتون المعنوية وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في القنية اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقلع البناء والغراس وتسليم الأرض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس اليوم قد استولوا على الأوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وبيعوها وما لم يقدروا على بيعه لا يستأجرونه الا بدون أجره المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لحراب المساجد والمدارس واقتتار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة عني الله تعالى أبصارهم بما يأخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتتمام ذلك في حاشيتنا رد المختار وللعلم بالامامة قنلي زاده رسالة في الاستبدال فراجعها فقد أقام فيها الطامة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الأوقاف فان كان بحيث لورفع البناء والغراس تستأجربا أكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يتبناها بهذه الاجرة وقلما يضر الرفع بالأرض فان الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (سئل) فيما اذا استأجر واستحكر زيد بما له لنفسه من ناطر شرعي على وقف جده فلان فأجره وأحكره ما هو جاري في الوقف المزبور وذلك جميع أرض بستان سليخة معلومة اجارة واحتكاراً لأرضين للغرس والبناء والتعلي والاحترام لمدة معلومة طويلاً باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى حاكم حنبلي ثبت لديه حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة اجرة المال وأن في ذلك كمال الحظ والمصلحة للوقف وحكم بصحة الاحتكار والتواجر ولزومه في حادثة المدة الطويلة حكماً شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستأجر أن يغرس ويبني في الأرض ما أحب واختار ومهما بينه ويغرسه يكن ملكاً له وكتب بذلك حجة شرعية أفتى مفت حنبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصحة كل من التواجر والاذن وأنفذ الحكم المذكور كما حكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون الحجتين بعد ثبوته بالوجه الشرعي * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحانوت وترميمها الضروريين حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الحانوت مدة مستقبله باجرة مجعلة تصرف في الترميم والتعمير ولوجود الحظ والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولى الوقف بعد جوده لذلك لدى قاض حنبلي حكم لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور ومرصده على الحانوت وان كان ذلك باذن

مطلب احتكار واحترام

مطلب في اثبات مرصده على حانوت واستئجارها مدة طويلة

المتولى فقط وبدون اذن قاضى القضاة حكم شرعيا موافقا لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حنفى وكتب بذلك حجة أخرى
ثم استأجر زيد الخاتون من متولى الوقف مدة معلومة باجرة من الدراهم معلومة هي اجرة مثلها
وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للاولى
باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اذن له المتولى باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر
ذلك أيضا لدى قاض حنبلى ثبت لديه بالبيننة العادلة أن الاجرة اجرة المثل وأن فى ذلك كمال
الخط والمصلحة للوقف وحكم بحجة الاجارة ولزومها وعدم انفساخها بالزيادة فى حادثتها
وحادثة المدة ثبوتها وحكم شرعيين موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها كما حنفى وكتب به حجة أخرى وافى
مفت حنبلى بحجة الاجارة والتعير والارصاد وببقاء المأجور به بزيادة الى انتهاء مدته وعدم
انفساخ اجارته بالزيادة وبالعمل بالمجتبى فهل يعمل بمضمون الحجج الاربعة المزبورة بعد ثبوته
ويبقى المأجور به بزيادة الى انتهاء مدته ولا تنفسخ اجارته ويستحق المبلغ المزبور (الجواب) *
نعم حيث كان الحال على هذا المنوال (سئل) * فى مستأجر طاحونة وقف اهلى اذن
ناظر الوقف له أن يرمم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من مرمة وشراء حجر وغير ذلك وأن
يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقتطعه من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع
المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقتطع المستأجر شيئا مما يصرفه ويكون
متبرعا به وكتب بذلك حجة ثم رمم المستأجر بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم
مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقتطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك (الجواب) * نعم
كتبه الفقير محمد الحمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه وكتب الجواب كما به المرحوم العثم
أجاب وأفتى المهندارى فبين استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها به بنظر القاضى فى ذلك
ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة لوقف واكثر ريعا أخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف
وهو متبرع بما انفعه فى العمارة لا يحسب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر
ريعا ألزم بهدم ما صنعه واعادة الوقف الى الصفة التى كان عليها بعد تعزيره بما يليق به
كما فى فتاوى قارئ الهداية وفى البرازية قبيل العاشر من الاجارة وان قال له رب الدار ابن
واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكر الاجر فالقول للآجر وإن أقرب بالبناء
واختلفا فى قدره واتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد فالقول له وان كان بعضهم معه
والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اه أقول قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه
يتحقق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر فى الدعوى والانكار من أن البينة على
المدعى والقول للنكر وكتب المؤلف فى غير هذا المحل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر
طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من غيره واذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر الطاحونة
لبست له لا يرجع وان لم يعلم وطنه مالكا يرجع وهو المختار اه (سئل) * فى مجرى ماء

مطلب اذا اذن للمستأجر
بالترميم باطلاع المؤجر أو
نائبه فخالف كان متبرعا

مطلب استأجر دار الوقف
وهدمها وغير معالمها ينظر
الخ

مطلب اختلف المؤجر
والمستأجر فى البناء أوفى
قدره

مطلب استأجر طاحونة
ثم أجرها واذن له بالعمارة
هل يرجع
مطلب استأجر مجرى ماء
وغرس عليه وانقضت المدة
فلا يؤجر من غيره

جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو أرض لا ماء لها ولا يصل اليها الماء
 الا من الماء المزبور فاستأجر عمر والمجرى المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة
 باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في ارضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور
 فغرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وثمر وتصرف بذلك وانتفع وانتقضت
 مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والآن طالب رجل من الناظر المزبور
 ايجار المجرى بحقه من الماء ليسقي به ارضه وأجابه الناظر الى ذلك وإذا استأجره الرجل يبقى
 غراس عمرو ولا ماء فيتلف ويبس ويتضرر عمرو بذلك فهل يؤثر المجرى بحقه من الماء من
 عمرو رب الغراس لا من غيره * (الجواب) * إذا أنى صاحب الغراس الاستئجار باجر المثل
 فللناظر ايجار ذلك الرجل المذكور لانه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل
 ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك باجر المثل بحيث لا يؤثر باكثر من ذلك فالأولى
 أن يؤثر له تطبيقا على مسألة الارض المحتكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير
 وشرحه للعلائي من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها وبني
 ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر استبقاؤها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أنى
 الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم مسألة الارض
 المحتكرة وهي منقولة أيضا في اوقاف الخصاص اه قال الخیر الرملى فالحكم باستبقائها أى
 الارض المحتكرة باجر المثل أولى على مانص عليه الخصاص والزاهدى دفع الضرر لا سيما فيما
 ابتلى الناس به كثير امع رعاية جانب الوقف بدفع اجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث
 لو فرغت لا تؤثر بأكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه
 ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهنا الاشجار
 انما تم بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبه ولا ينتفع صاحب الماء بأكثر من أجر المثل
 ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النهى عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة
 الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في
 الاشباه في قاعدة الضرر يزال ثم انى بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جندى المرحوم
 عبد الرحمن افندى العمادى بمثل ذلك وهي بخطه المعروف المعهود فجدت الله تعالى حيث
 وافق رأي المنقول في زيد استأجر من عمرو المنولى على وقف أهلى فأجره مجرى ماء لا ينتفع بالماء
 فساقه زيد الى ارضه وعمر الارض ومجرى الماء وغرس على الماء غراسا في مدة تزيد على ثلاثين
 سنة وترتب على الارض وعلى الغراس والغلال أعشار لجانب مولا ماولى الامر وجرت العادة
 على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متول آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل اجنبى وأذن له في تسلم
 الماء الذى قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيرها فهل للمتولى أن يؤثر الماء لغيره لك الغراس
 الاوّل وهل لمالك الغراس قبول الزيادة باجرة المثل خوفا على اتلاف الاشجار وهل يمنع
 الاجنبى من ذلك ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زيد مع انه منعه من تلك الزيادة

مطلب يجب القضاء والافتاء
 بما هو أنفع للوقف

مسألة الارض المحتكرة

التي يترقب بها الضرر أمر شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته إلى ساعة
القيام الجواب الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على المتولى
تقديمه على غيره ويمنع من إضراره بتقديم الغير ولا سيما امتثال الأمر المطاع الواجب الاتباع
والله تعالى الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه أقول لا ينافي هذا ما قد منا قريبا من عدم
الجبر على الاستبقاء إذا لا شك أن مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفانهم لو كان يخشى على
ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا أو مفلسا أو سقي المعاملة أو لا يستأجر باجر المثل لا يجبر
المتولى على إيجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم إن ما ذكره هنا في السؤال بقوله ويضمن
ما تلف من الغلة بتمديه على غراس زيد لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك
الاجنبي إن كان تعدي على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعديه
بسبب استجاره للمجري المذكور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض أشجار زيد أو كلها
فلا يضمن كما ذكره المؤلف بقوله وإذا تلفت الأشجار بسبب انقطاع الماء لاشئ عليه لما ذكره
في الخانية في ضمان ما يتولد من المباح من كتاب الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من
مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشئ عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت
الماشى اهـ (سئل) في رجل استأجر جماعة ليرجدوا له زرع المحصول في مكان كذا
على أن يكون لهم في نظير أجرتهم حل واحد من عشرين حلا من الزرع فرجدوه كله ولم يدفع
لهم شيئا فهل يجب لهم أجره مثلهم من جنس النقيدين لا المسمى (الجواب) نعم (سئل) في
فيما إذا استأجر زيد من عمرو حلا ليركبه من مكة المشرفة إلى دمشق باجرة معلومة من الدراهم
وشرط زيد في صلب عقد الإجارة على عمرو أن يطعمه ويسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد
المفعة وأطعمه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل تكون الإجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد
أجر المثل لركوبه ولا يزداد عن المسمى وينقص عنه (الجواب) نعم تكون الإجارة المزبورة
فاسدة بالشرط المزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه لا يزداد عن المسمى لأنهما رضيا باسقاط
حقهما حيث سميا الأقل وإذا كان أجر المثل ناقصا عن المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى
لفساد التسمية كما في الدرر والتنوير وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة
المعماري (سئل) في رجل دفع لأخيه غنمه ليقوم عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها
وولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالغما مبلغ (الجواب) نعم والمسألة في الرحيمية
من الإجارة (سئل) فيما إذا دفع زيد حصانه لعمرو ليعلفه ويربيه بنصفه فرباه وعلفه
مدة ثم باعه عمرو جميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه شرعي ويرد زيد رفع يد
المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر المثل لترتيبه ومثل علفه
(الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي يعني المنداري سئل في مهرة صغيرة باع المالك
الثلث منها لزيد بدينار وثلثيها لعمرو وسلم إليه المهرة وأمره بتربيتها والقيام بالمفها من ماله
على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثلث الثاني في كماله الربع منها نظير التربية والعلف قد سلمها

مطلب لصاحب الغراس
قبول الزيادة ويمنع المتولى
من إضراره بتقديم غيره
عليه

مطلب منعه من إجراء الماء
حتى فسد زرع لاشئ عليه
مطلب في الإجارة الفاسدة
يجب أجر المثل من النقيدين
لا المسمى
مطلب استأجر رجلا من مكة
وشرط ما كاه ومشربه

طلب دفع اليه غنمه
برعاها بجزء من صوفها
ولدها
طلب دفع حصانه لرجل
علفه ويربيه بنصفه

زيد وورباها وعلفها من ماله مدة ثم مات البتة فهل الثمن الاقول المشمول بالبيع الصحيح يكون
مكالمشترى دون الثمن الثاني المحمول له نظير التربية والعلف ويرجع على البائع باناب
حصته من العلف وأجرة التربية لا يزداد على قيمة الثمن المحمول في مقابلة الجواب نعم اه أقول
رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحاني مانصه قوله وأجرة التربية
فيه نظرا لأن الشريك لا أجر له اه أي لانه في هذه المسألة شريك وايس للشريك أجر على عمله
في المشترك بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزداد على قيمة الثمن الخ
لم يقيد به المؤلف في مسألته المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى الرحيمية
وفيهما التصريح بأنه لا يزداد أجره على المسمى ان كانت تسمية ويوافق ما ذكره في المضاربة
انها اذا فسدت فلا يرجع للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر المسألة
في الدر المختار في باب البيع الفاسد بالاعتقيد ونصها ان لو دفع بزر القرا وبقرة أو دجاجة لا آخر
بالعاف مناصفة فان خارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل
عيني ملخصا اه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما تريثه ما في الخيانة وغيرها من انه
يجب في جهالة المسمى كالأوبعضا أجر المثل بالغاما بلع أما اذا فسد العقد بحكم شرط فاسد
ونحوه فلا يزداد على المسمى اه ونحوه في متن التتوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين
استأجريت سنة بمائة على أن يرمه فعليه أجر المثل بالغاما بلع اذ المزمة لما شرطت على
المستأجر صارت من الاجرة فجعل الاجر اه واذا مسمى له نصف الدابة مثلا في مقابلة تربيتها
وعلفها يكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربية
وثمنا للعلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابل من الدابة وجهل ما يقابل اجرة التربية
وحيث جهل المسمى يجب الاجر بالغاما بلع لان هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البديل
فيها فيجب أجر المثل بالغاما بلع وبديل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس
من الاجارات مانصه وفي فتاوى الفضلى لودفع الى نداق قباء ايند في عليه كذا من قطن
نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز اه وذكر قوله وفي الاصل رجل دفع
الى السكاف جلد الخنزير له خفين على أن يعلمها بنعل من عنده وبطنه ووصف له ذلك جاز
وان كان هذا بيعا في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استعسان والقياس أن لا يجوز نزلة
ما لودفع ثوبا الى خياط ليخطه جبة على أن يحشوه وبطنه من عنده بأجر مسمى فان ذلك
لا يجوز قياسا واستعسانا فكذا هذا الكن ترك القياس في الخف للتعامل وفي المنتقى عن محمد
دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جاز فاسه على الخف فصارت المسألة روايتان
ولو قال ظهارة من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا
أن المدار على التعارف فلو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعليق فتأمل ومن ذلك
ما ذكره في استئجار السكاف لوشط عليه الحبر جاز لا لوشط عليه الورق أيضا * (سئل) *
في رجل استأجر معماريا ليعمر له كذا بابا لات من المعمار باجرة كذا فمهر ذلك فهل للمعمارى اجرة

مطلب استأجريت على أن
يرمه يلزمه أجر المثل مؤمنا بلع

مطلب دفع له قباء ليقطنه
بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوبا ليخطه
ويحشوه من عنده لم يجز

مطلب في مشاركة المعمارى
على أن آلة البناء على المعمارى

مثل العمل وما انفق في ثمن الآلات * (الجواب) * نعم أقول رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا السائحاني بخطه ذكر هذا السؤال وجوابه معزيا للؤلؤف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات ثلاثين وقيمة العمارة اربعين صارت العشرة اجرة فان كانت مثل اجرة المثل فيها وان كانت اجرة المثل أقل فله اجرة المثل وان كانت أكثر فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراه الحاج مع المقوم بأكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة الآلات فالتفاوت بينهما يكون اجرة يستحقها المماثر ان ساوت اجرا المثل أو نقصت عنه والا فله اجرة المثل ولا يخفى ان هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على أن هذا التفصيل مشكل اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجر المثل بالغاما بلغ ويؤيده ما قدمناه آنفا عن جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرمه فعليه أجر المثل بالغاما بلغ وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار دهن ليتخذ منه صابونا بمائة درهم على أن ما يحتاج اليه منه ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه غرامة ما انفق الاجير فيه مع أجر المثل اه ومثله في الخلاصة بل مقتضى ما مر انه لو تعرف جاز كما مر نظائره قبيل هذا السؤال والله أعلم بحقيقة الحال * (سئل) * في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة باجرة كذا فزرعها ثم اكل الفار جميع الزرع ولم يبق بعد ملك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه اجرة المدة المذكورة * (الجواب) * نعم وفي اللؤلؤانية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم اصاب الزرع آفة فهل أو غرقت من الماء فلم ينبت فعليه الاجرة لرب الأرض تمامالا نه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحيط القنوي على أنه بعد هلاك الزرع اذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب عنها اه لسان المحكام وحاصله انه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل اكل الجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من الزرع يلزم الاجرة لما بقي من المدة أيضا والا لا يلزم الا لما قبل اكل الجراد فافهم فان هذا التفصيل هو الذي عليه القنوي * (سئل) * في رجل استأجر دارا فانهدم بيت منها هل له فسخ الاجارة * (الجواب) * نعم وفي الصغرى اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بنعية الا جرح خلاصة وبرزازية انهدم البيت المأجور فله الخروج وفسخ الاجارة خانية أقول فان لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤثر أحد منهما بينائيه كما يأتي قريبا عن الذخيرة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ثلثا جنينة معلومة وثلثها الاخر ملك عمرو فآجر زيد ثلثيه من بكر الا جنبي مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة كما يرى صحتها فهل تكون الاجارة فاسدة ويملك المستأجر الدعوى بفسادها وطلب الاجرة التي عجزها اللؤجر سلفا * (الجواب) * نعم قال في المنظومة النسفية

مطلب اذا اكل الفار الزرع
لا يجب تمام الاجرة

مطلب اذا انهدم بيت من
الدار له فسخ الاجارة

مطلب لا تصح اجارة المشاع
من غير الشريك

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمن واستبين

ورأيت بهامش العمادية بخط الجدة عبد الرحمن العمادي ما صورته قات قال قاضي خان القنوي

على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع وتقبل الزيلعي أن الفتوى على قولها في جوازها قال الشيخ قاسم في تحكيجه ما نقله الزيلعي شاذ مجهول القبول اهـ والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة تمليك المنافع والبيع تمليك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب على كل واحد منهما أي من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا ما للفاسد لانه معصية فيجب رفعها بحرواذا أصر أحدهما على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبرا عليها حقا للشرع بزانية اهـ (سئل) فيما اذا توافق زيد مع عمرو على أن يعصر له زيبه دبسا ويزرع له فلاحته خبطة وشعيرا وغيرهما ويعطيه اجرة كما يعطى الناس ولم يسميا شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت وشرع عمرو في العمل المذكور للحال لا مكانه وانتم ذلك ولم يعطيه زيد شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوما بأن كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز لعمرو وطلبه (الجواب) نعم أما صحتها مع عدم ذكر المدة فلانه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للحال يقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كافي الخانية من الاجارة الفاسدة ومنه في البزاية وغيرها وأما صحتها مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما فلما في البزاية تكاري دابة بمثل ما تكاري به اصحابه ان لم يكن ما تكاري به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو معلوما بأن كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كافي البزاية من الاجارة الطويلة (سئل) فيما اذا أجرة متولى وقف أرضها ساء يفضل عنها الرجل مدة طويلة بدون اجر المثل وأذن له بأن يغرس في الارض المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم يجعل لجهة الوقف شيئا من الغراس وغرس المستأجر غراسا واحترمه لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة بدون اجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة الوقف باطلا ولتولى الوقف الآن مطابته بقلع الغراس وتسليم الارض فارغة أولا (الجواب) نعم يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للتولى مطالبة صاحب الغراس بقلعه وتسليم الارض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه الجواب ما به المرحوم الجذ شيوخ الاسلام اجاب كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح ويلزم المستأجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضاوا اكثر من سنة ان دارا لا تجوز كافي المنع قال في جواهر الفتاوى قال ابو العلاء فيمن آجر ارضا موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين هل يجوز فاجاب افق بطلان الاجارة معشر * عن زمرة العلماء قطعوا لازما وكذا كافي للتدين حسبة * كى لا كون بما احترظ لما اهـ

مطلب يجب عليهم ما فسخ
الاجارة الفاسدة

مطلب لا يلزم ذكر المدة
فيما يقدر على الاخذ في العمل
به للحال

مطلب تكاري دابة بمثل
ما تكاري به اصحابه

مطلب يلزم المستأجر تمام
اجر المثل

مطلب الاجارة الطويلة باطلة

مطلب الاذن بالغراس
في الاجارة الفاسدة فاسد

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كافي الاشباه قبيل الانصار أقول انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس

(سئل) في رجل استأجر غراس توت قائم في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق التوت مدة معلومة باجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة *(الجواب)* نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة الملاحه لجمع الملح فيها فاجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئا من الملح فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أيضا عن رجل استأجر أرضا ملاحه لينتفع بها في جمع الملح منها بعد سقيها بالماء حتى ينقد الملح فاجاب اذا استأجر أرضا ليسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينقد لمأف هذا الملح ملكه لانه انفق من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بمكته فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استأجر الارض ليحس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان كما اذا استأجر حوضا او صومجنا ليملاؤه ماء يحمله اليه وان كان الملح الذي يأخذه انما هو من أجزاء الارض لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من أجزاء الارض فصار كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تنقد على استهلاك المنافع فاذا تصرف فيرد كل من المتأجرين الى صاحبه ما وضع يده عليه لا آخر وسئل فيما اذا أجره دارا لينتفع بها خاصة فاجاب بان له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السكنى او الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره واذا استأجرها مؤجلة وأجرها مججلة ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الاول واذا استأجر منه مصدقانه له أو غير مصدق يلزمه الاجرة ويجبر على دفعه اليه وليس له أن يطالبه بعينه انما ملكه ما لم يتبين خلاف ذلك واذا استأجر أرضا للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها الا تصح هذه الاجارة وان استأجرها لينتفع بها مطلقا ولم يعين زراعة صح فاذا غرم على اصلاحها ما لا ان اذن له مالسكها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك لكن له ولاية ذلك كالنظار أو الوصي فان كان ما اذن به من مصالح الوقف أو مال الايتام صح اذنه ويرجع في ربيع الوقف أو مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على أحد اه من فتاوى قارئ الهداية وفيها اذا اختلف المستأجر والاجر فقال الأجر لتجملها قاشا وتركب بنفسك وقال المستأجر لا تجملها وأركب من شئت فالقول للمؤجر مع عيینه الا أن تقوم بينة واذا اختلفا على وفاة الممل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول للمستأجر مع عيینه والبينة للاجير لانه يدعى الايتام والمستأجر ينكر وفيها اذا غرقت السفينة أو انكسرت بغير صنع ربها الا ضمان عليه ولا أجر له وان كان بضمة فالملك مخيران شاء ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه اجره بحسابه وان شاء في مكان النمل ولا أجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها وان راضوا على الالتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ الانفس وهم فيه سواء وسئل عن استأجر بستانا مشاعا من أنواع من فرقين مرارا متتالية فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفريق فهل يبقى الى حين فراغ بقية مدة الحصاص فاجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشريك

مطلب اذا بطل المتضمن
بطل المتضمن
مطلب استأجر غراس
توت لا يصح
مطلب استأجر ملاحه
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار
على استهلاك العين
مطلب مستأجر الدار له أن
ينتفع بنفسه أو غيره
مطلب ليس للمؤجر الاول
مطالبة المستأجر الثاني
بماله على المستأجر الاول
مطلب ليس للمستأجر مطالبة
المؤجر بان الارض ملكه
مطلب استأجر سبعة
للزراعة لا يصح
مطلب اذا اذن النظار
للمستأجر بما فيه مصلحة
للوقف رجع المستأجر بما
غرم في مال الوقف والا فلا
مطلب اذا ادعى الاجير العمل
لا يصدق البينة
مطلب استأجر سفينة
فغرقت

لا تجوز الا على قولهما فان حكم ما كرم بمحتها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة ايجاره ليس له ارض معينة يؤمر المستأجر بتفريقها فيبقى الى انقضاء جميع المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بمحتها قللكل أن يطالبوه بالتفريق واذا لم تمض المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين فاجاب كل من مات منهم انقمض في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفسخ بموت الناصر المؤجر وان كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز اجارة الوقف بدون اجر المثل وان كان هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض واذا آجروا بولاية فليس لهم أن يؤجروا هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهى اجارة فاسدة تنفسخ ويجب على المستأجر اجارة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم بمحتها كما يرى جوارها واذا مضت المدة بقي مع المستأجر اجارة مثلهما الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فحينئذ يؤمر الباني برفع بناءه اذا وجد من يستأجرها بأكثر مما يدفع الباني واذا مات المستأجر في اثناء مدته تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما يحل من الاجر قلما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن الدرك في الاجارة واذا استمر وأعلى الانتفاع بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت النسخ وفيها واجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضا واكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا أو ما اذا شرط شرطا يتبع ولا يزداد عليه الا ضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر اكثر من سنة واحتيج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم يحصل عماره الوقف الا بذلك يرفع الامر الى المحاكم ليفعل ذلك فاذا فعله المحاكم صح وفيها اذا استأجر جدرا وقلعه ثم استأجر الارض من اربابها وبني بها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الانتقاض وفيها وان استأجر دارا وهدمها وغير معالمها ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غير اليه انفع لجهة الوقف واكثر ريعا اخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما انفعه في العماره ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعا ألزم بهدم ما صنع واعادة لوقف الى الصفة التي كان عليها بعدة مزره بما يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز المسمى فأجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلا أن مرة الدار أو علف الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المدة والعلف على المؤجر فاذا استوفى المستأجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجر المثل أما اذا فسدت الاجارة بجهة الالة الاجرة بان استأجر شيئا مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على المستأجر هنا اجر المثل بالتمام ما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانفع بها وجب عليه

مطلب خافوا النرق قالوا ما في السفينة

مطلب استأجر بستانا من

اقوام بعقود مختلفة ثم

انقضت مدة البعض

مطلب استأجر من اثنين

فمات احدهما انفسخت

في نصيبه

مطلب لا تنفسخ بموت الناظر

ولا يصح ايجاره بدون اجر

المثل وان كان هو المستحق

مطلب المستحق ليس له أن

يؤجر الا أن يشترط له الواقف

مطلب اجارة الوقف اكثر

من ثلاث سنين لا تصح

الا ضرورة عماره

مطلب الفقد اذا فسد في

بعضه فسد في كله

مطلب غير معالم لوقف ان

كان ما فعله أفغ فهو متبرع

والا أمر باعادته كما كان

مطلب في معنى قولهم يجب

اجر المثل في العاسدة لا يجاوز

المسمى

مطلب فيما اذا غصبت

الارض من المستأجر

الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استؤجرت له فله ان يفسخ
 الاجارة كما كان له ان يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا اجر ابنه الذي دون التميز لاقمه
 المطلقة مدة لتستأنس به فتزوجت فللاب فسخ الاجارة واخذ منها الزوج ربما يتضرربه
 الصغير بل هو الغالب فهو عذرو الاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارى الهداية (سئل) *
 في رجل استأجر دارا وقف من ناظر مدة معلومة باجرة كذا فانهدم بيتان منها ولم ينتفع بهما
 أصلا فهل يرفع من الاجرة بحصتهما (الجواب) * نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر
 ابن سماعه عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقبضها فانهدم بيت يرفع عنه من الاجر بحصته
 ولا يؤخذ واحد منهما بنائه اه ومثله في التتارخانية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفا بدأ
 من غلته بمعارته الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف أقول أما عدم مؤاخذة المستأجر بالبناء
 فظاهر وأما المؤجر فلانه لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة
 كما مر عن الخلاصة والبرازية والخانية (سئل) * في رجل استأجر حمارا من مكان الى آخر
 ولم يبين الراكب فقصر الحمار في الطريق وعي فوضعه عند زيد وأعطاه ثمن غلفه وأنفقه عليه
 ومات في يده فهل لا ضمان على المؤجر (الجواب) * نعم في الهداية استأجر حمارا من كش
 الى بخارى فعي الحمار في الطريق فامر رجلا ينفق على الحمار وأنفق عليه وهلك في يده قالوا
 ان اكتره لنفسه ضمن وان اكتره ولم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) *
 في رجل سافر ببضاعة فتوافق مع زيد وعمر وعلي أن يعينه في بيعها وهما حصل من ربحها يكن
 لهما ثلثا نظير اجرتهما والثلث له وباعوها من جماعة فهل لهما اجر مثل عملهما (الجواب) *
 نعم لجهالة المسمى قال في البرازية من الخامس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني
 وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تعب وان باعه بازيد فله اجر مثله
 اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى والاجر مقابل بالبيع دون مقدماته
 كالسعي اه أقول مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن
 يخالفه ما صرحوا به في المضاربة انها اذا فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون للمضارب اجر مثله
 وان لم يربح فتأمل (سئل) * في رجل استأجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من
 الدراهم دفعها لزيد وتسلم المأجور ثم مات زيد في اثناء المدة ويريد المستأجر حبس مأجوره
 لا جر عجله فهل له ذلك (الجواب) * نعم قال في جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وعجل
 الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فاراد المستأجر أن يحبس البيت لا جر عجله
 ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة اولى ولو مقبوضا صححنا أو فاسدا فله الحبس لا جر عجله وهو
 أحق بثمنه لو مات المؤجر اه ومثله في الخانية ومنية المفتى حاشية الاشباه للحموي من الاجارة
 (سئل) * في متولى وقف أجر مانوت الوقف من آخر بغير أجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم
 المستأجر تمام أجر المثل (الجواب) * يلزم المستأجر تمام أجر المثل على المفتى به كما في البحر
 وفي هذه الصورة اذا أخبر رجلان حين الاجارة انها باجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى

مطلب أجر ابنه الصغير من
 أمه لتستأنس به فتزوجت
 له فسخ الاجارة
 مطلب انهدم بيت من الدار
 يرفع عنه من الاجر بحصته
 مطلب لا يكاف المؤجر
 ولا المستأجر يبداء ما انهدم

مطلب استأجر حمارا ولم يسم
 الراكب فعي الحمار في
 الطريق فوضعه عند آخر
 لينفق عليه لا يضمن
 مطلب توافق معهما على
 أن يعينه في البيع ولهما ثلثا
 الربح
 مطلب دفع له ثوبا وقال بعه
 بعشرة وما زاد فبيني وبينك

مطلب له حبس المأجور
 لا جر عجله

مطلب يلزم المستأجر تمام
 اجر المثل
 مطلب لا يعتبر الاخبار
 باجرة المثل بدون خصم
 شرعي

واثبات في وجه خصم شرعي ثم ظهور تبين انها بغبن فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير
معتبر شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في حمام وقف استأجره زيد من فأنظره مدة
طويلة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم بصحة الاجارة ونزومها بعد ثبوت اجر المثل لديه ثبوتا
شرعيا والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام وايجاره من غيره باجرة فيه زيادة على الاولى
بما دون خمسها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث آجره الناظر باجر المثل وثبت
ذلك ليس له اخراجه بما ذكر أقول وبمثل ذلك افتى الخبير الرملي * (سئل) * في ناظر
وقف اهلى المحصر ربع الوقف فيه نظرا واستحقاقا أجزأ أرض الوقف من رجل له على الناظر
دين باجرة معلومة فاصه بها فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة * (الجواب) * حيث
أجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل وقاصه فالمقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية
في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير من له عليه دين بصير قصاصا اذ الوقف والوصية
اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف لا سيما وقد انحصر ربع الوقف فيه فيكون قد قاصه
بما يستحقه بمفرده وبمثل فتوى ذكرها السكاكروني في فتاواه من الاجارة (مسئله) العين
اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر فيرجع بما عجله على من آجره وهو الناظر لان حقوق
العقد راجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا أجرة جهة الوقف من له عليه دين رقت المقاصصة
ويضمن الناظر وليس هذا الا لكون حقوق العقد راجعة اليه كالوكيل فان الناظر كالوكيل
كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني أقول وقدم المؤلف قفل المسئلة أيضا عن
فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه او اخر كتاب الوقف * (سئل) * فيما اذا كان لزيد
بستان جار في ملكه فآجره من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم أن زيد اباع
البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستأجر البيع ورضى به فهل تنفسخ الاجارة وينفذ البيع في حق
الكل * (الجواب) * نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا اذا باع
المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى
لوسقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر
البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى
بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادة من الفصل ٣١ * (سئل) *
فما اذا قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت تطحن
ولم يردها المستأجر حتى طحن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه * (الجواب) *
نعم في الحانية في فصل ما يجب على المستأجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة أقطع ماؤها
كان له أن يردها فان لم يردها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردها
فان لم يردها حتى طحن كان ذلك رضى منه وليس له أن يردها بعد ذلك * (سئل) * في اجارة
دار الوقف المعدة للاستغلال اكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة
* (الجواب) * لم تزد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها اكثر

مطلب لا تعتبر زيادة مادون
الخمس في الاجرة

مطلب أجر الناظر وقاصص
المستأجر بما عليه من الدين
صح

مطلب اذا اجاز المستأجر
البيع نفذ في حق الكل
وانفسخت اجارته

مطلب اذا اجاز المستأجر
البيع يبقى المأجور في يده
الى أن يصل اليه ماله
مطلب اذا قل ماء الطاحونة
فلم يردها حتى طحن كان
ذلك منه رضى

عند عدم المصلحة المقتضية لم نصح الاجارة والمسئلة في التنوير من الاجارة والوقف أقول هذا
إذا أجره غير الواقف أمالوا أجره الواقف عشر سنين صح ولومات بعد خمس وانتقل الوقف
الى مصرف آخر انتهت الاجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركه الميت كما في القنية لكن
ذكر في الدر المختار في آخري باب الفسخ عن الفرض وغيره لو أجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات
ففي الاستعسان لا يبطل لانه أجره غيره اه ومقتضاه ان الاول قياس (سئل) في أرض
جارية في أوقاف معلومة مشغولة بزرع زيد الموضوع فيها بحق فأجرها لفلان من آخر فهل تكون
الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصده (الجواب) نعم وفي هذه الصورة اذا زعم
المستأجر ان الزرع يترك في الأرض الى أن يدرك من غير اجارة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه
ولا عبرة بزرعه (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر مزرعة وقف مدة معلومة باجرة
معلومة أجرها من زيد مدة تستوعب مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجدد جهة
الوقف اجرة سنتين فهل تلزم الاجرة الاولى (الجواب) نعم يلزمه اجرة لمرله الرجوع على
من أجره ان كان موجدا والا ففي تركه مدة ضبطه على الثبوت الشرعي (سئل) في
فيما اذا استأجر زيد عمر الخدمه ويخدم جلاله من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم
وكسوة مجهولة ففعل عمر وذلك مدة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيدا وامتنع من استخدامه
ويريد عمر ومطالبته باجرة مثله في مدة استخدامه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في
في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه
من شطر اجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية
مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد قطعت أرض وقف من ناظره اجارة
شرعية وحددت الأرض بحدود أربعة وذكروا دذرعها بمحضو ومستحق الوقف وتصديةهم
فام الآن بعض المصدفين يحارض زيد في المأجور متعللا بان ذرعه أكثر مما ذكر فهل تكون
الاجارة واقعة على الحدود بتمامه (الجواب) تكون الاجارة واقعة على الحدود بتمامه
والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما مرح بذلك في البرازية وأفتى بذلك
الحير الرمي (سئل) فيما اذا كان لجماعة واختيهم غراس زيتون مشترك بين الجميع
بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة استئجار
الأرض جميعها لأنفسهم دون اختيهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الأرض لجميع الاخوة
ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في
في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلى حاملات لغراس جار في ملك جماعة وهم يدفعون
اجرة مثل الاراضى لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه
شرعي فهل لا يصح ايجار الارض من غير رب الغراس (الجواب) نعم (سئل) فيما
اذا كان لجماعة تيارين قرية ومزارع معلومة جاريات في تيارهم واقطاعهم بموجب براءة

مطلب أجر دار الوقف أكثر
من سنة لغير مصلحة لا تصح

مطلب فيما لو أجر الوقف
أكثر من سنة أو ثلاث ثم
مات

مطلب اجارة الارض قبل
انتهاء الزرع لا تصح وينترك
فيها باجر المثل

مطلب استأجر مزرعة الوقف
وأجرها من آخر تلزم الاجرة
الاول ويرجع بها على الثاني
مطلب استخدام رجلا مدة
باجرة وكسوة مجهولة ثم
أخرجه قبل اجرامه
مطلب له اخذ بقية مرصده
من متحصل الطاحونة

مطلب الاجارة تقع على
الحدود بتمامه والذرع وصف
لا تضر زيادته ولا نقصه

مطلب لا يصح ايجار لبعض
الشركاء في الغراس دون
البعض

مطلب لا يصح ايجار الارض
من غير رب الغراس

مطلب في اجارة اراض تيمارية
لغير الزراع مشاعة لدى
فاض شافعي

سلطانية فأجروا ذلك جميعه من زيد وعمر ولمدة سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض
شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت اغير الزداع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم
السيوع حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجر المثل وكتب بذلك حجة
افتي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة اخرى فهل يعمل
بمضمون المجتبى بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير
الى مؤذّب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه الى أن قارب الربع أخذه ابوه منه فرار من
أن يعطيه الخلاوة المرسومة ولم يشترط اجرا فهل يؤمر الوالد بتطبيب خاطر المؤذّب
(الجواب) يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في البرازية وصرح
في التتارخانية تقلا عن المحيط بانه عند عدم الاستتجار أصلا يجب اجر المثل وبمثلها افتي علامة
فلسطين الخير الرولى (سئل) في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع
زيد ابنه الصغير للرجل ايمعلمه القرآن ولم يذكرا مدة ولا اجرة فعلم الرجل الابن المزبور القرآن
بتمامه وطالب أباه باجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعى متعللا بان مادفعه
للرجل من خيسية وحلوى عند أوائل بعض السور المشهورة اجرة فهل يلزم زيدا اجرة مثل
التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بعماله (الجواب) نعم قال في الذخيرة ولا يجوز الاستتجار
على تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا تجب الاجرة على فعل الاحتساب والقوى في زماننا
على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التواني في الامور الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين
من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فانما كره اصحابنا ذلك لقوة حرصهم
على الحسبة ووفور عطائهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والاغنياء فكانوا مستغنيين
عن الاجرة نصاب الاحتساب من اخر الباب الثانى وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندى
في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع اهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده
وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده ودا سوه فجميع ما خرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلموا
البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم راغما بذروا بذرا أنفسهم ذخيرة من المزارعة من الفصل
العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لى أولائى أولائى ولا نبى ولم يسم شيئا من
الاجرة وختمه يجب على الامراجر المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعنى أربعين درهما
كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعيا أما اذا سمي أجر الزم
ماسمى لكن يأثم المستأجر والا جيران عقدا أقل من أربعين درهما المخالفة النص الا أن يهب
الاجير للمستأجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو بشرط أن يكون ثواب ما فوقه
لنفسه فلا يأثم صرة القماوى من الاجارة عن الحساوى أقول اعلم أن عادة كتب المذهب من
متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستتجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى
المتأخرون من مشايخ بلخ تعليم القرآن فجوزوا الاستتجار عليه وعلى ذلك في شروح الهداية
وغيرها بما تروى بالضرورة وهى خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال

مطلب يؤمر الوالد بتطبيب
خاطرا مؤذّب

مطلب رجل نصب نفسه
لتعليم القرآن العظيم له اجرة
المثل ما عدا الخيسية
والحلوى

مطلب الفتوى على جواز
الاجارة على تعليم القرآن
العظيم

مطلب زرعوا للمعلم أرضا
ببذرهم فالخارج كالمعلم لاله

مطلب قال للقارئ اختم
القرآن أولائى

تحقيق مهم في حكم الاستتجار
على التلاوة

وعدم الحرص على الدفع بطريق المحسبة يشغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحد أو يضيع القرآن فافتي المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستتجار على الاذان والامامة للعلامة المذكورة لانها من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة بالضرورة فان الضرورات تبیح المحظورات واتفقوا كلهم على عدم جواز الاستتجار على الحج لعدم الضرورة لان المحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده الى الأمر فحيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز الاجارة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على ان يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستتجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به الخ فالاستتجار على الطاعات مطلقا لا يصح عند اثبتنا الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والغياك والزهرى والحسن وابن سيرين وطاوس والشعبي والفضلي ثم ادعى في الاستدلال فراجعهم ولا شك أن التلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستتجار عليها لان الاستتجار يبيع المنافع وليس للتألي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولان الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فن استأجر رجلا ليضم له خقة ويهدي ثوابها الى روحه او روح أحد من امواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للتألي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لان شرط الثواب الا خلاص لله تعالى في العمل والمقارن بالاجرة انما يقرأ لاجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقرأ له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك حرفته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية معزيا للواقعات ويمنع القارئ للدين والادب والمعطى آمان وقال في الاختيار وجميع الفتاوى وأخذ شي للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة وقال في الوالدية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا لصلة القارئ لان ذلك يشبه استتجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اه ورايت التصريح ببطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرداني والخلاصة والبرازية فاذا كانت الوصية للقارئ لاجل قراءته باطلة لانها تشبه الاستتجار على التلاوة فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى متفقة على بطلان الاستتجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ لا ضرورة داعية الى الاستتجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلى وكثير من الكتب لو لم يقع لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجواز مورأوه حسنا اه ولا شك أن المنع من

الاستشجار على التلاوة لا هداية ثوابها الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على
التعليم على ان أصل المذهب المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة
المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة واحكامه لا فتوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز
مخالفين للمذهب المصرح ولو زالت الضرورة بأن انتظم امر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان
لهم فيه لم يسع أحد من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي ستوخت لهم الخروج
عن أصل المذهب فكيف يسوغ لأحد القول بجواز الاستشجار على التلاوة المجردة التي لم تدع
ضرورة أصلا الى جواز الاستشجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن
الحاوي قول شاذ مخالف للقول في المتن والنسوخ والفتاوى والمحاوي للزاهد في مشهور
نقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقول الزاهد في مخالفاته
وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط لله أعلم بحجته لما علمت من مخالفته لما في كتب المذهب
المشهور فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه أصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط
وان كان أصله للإمام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال مبسوط
شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فافظا هرا أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت
من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واردا بذلك لله أعلم
بثبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساء لمؤلا الأهل لمخالفته وقد سمعت استدلال صاحب الهداية
على المذهب بحديث اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا
بأنه لو ثبت فنصان أحدهما صحيح والآخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرهط الذين رقبوا الديغا
بالفاحة وأخذوا جعلافسأوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجرا
كتاب الله فعناه اذ ارقيتم به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض أصحابنا وقال ان الرقية
بالقرآن ليست بقربة أى لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها بيع
الثواب وأما قول صاحب الجوهره ان المختار جواز الاستشجار على تلاوة القرآن فهو مخالف
لكتب المذهب كما علمت والظاهر أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستشجار
على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلمه من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه كثير من
التأخرين كصاحب البصر والعلائي وبعض محشي الأشباه وقد أسمعتك نصوص المذهب
فزال الاشتباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء الغليل
وبل الغليل في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوى
في هذه المسئلة اربع رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه
الطريقة المحمدية وصرح بأن ذلك من البدع المحرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة
التأخرين الشيخ خير الدين في آخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء فرن فاوصى
انه اذا مات يقرأ له فلان وفلان سورة يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي
صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من

اجرة القرن فاجاب هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولورثة الموصى التصرف في بناء القرن يجري على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقارى يقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة وفي التتارخانية اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارى معيناً او لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فانهم اه والله تعالى اعلم اه ما في الخبرية من خصوصية كره ذلك في حاشيته على البحر حيث قال أقول المفتى به جواز الاخذ استحساناً على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التتارخانية الخ فهذا زبدة الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضاً مع قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهايل من الغناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الايتام ودق الطبول واغلاق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بجانب معشوقه بعد الغناء الهائم وثقل الثياب ويظهرون انواع الخلاعات والرقص بما يسمونه الكوشة والخبرية وغير ذلك ويهيج بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يأكلون الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سبباً في اجتماعهم على هذه المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدة الواطية في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبائح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للباس هذه الطريقة ويسمون انفسهم باهل الحقيقة ويحلمون الناس على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعودونه ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشئ ولم يفتع بماله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحلمون الاحاديث الشريفة على غير معانيها ومع هذا يعذون انفسهم علماء الشريعة وأرباب الطريقة والحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله (سئل) في مزرعة جارية في جهتي وقف وتيمار وفي مشد جاعة زراع يزرعونها في كل سنة هم ومن قبلهم ممن تلقوها عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتيمار من مدة تزيد على مائة سنة والان آجرها المتكلمون عليها من غير زراعتها دون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة كما يراها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤجر من زراعتها اصحاب مشدّها (الجواب) نعم (سئل) في رجل اسست أجر حانوت وقف من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة واستوفى منفعتها ودفع الاجر في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقفها وعطّلها مدة وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعماً أن له كذا قرشاً مرصداً عليها صرفه باذن الناظرين في تعمیرها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر

مطلب الاجارة من غير
الزراع اصحاب المشد غير
صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف
وعطّلها مدة تلزمه الاجرة

وأن له قفل الخانوت وتعطيها بلا اجرة حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة تعطيها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف في كل سنة قرشا وثلاث قرش بطريق الحكم فيما مضى من الزمان والآن يزعم الناظر أن أجر المثل في كل سنة ثلاثة قروش وهند تنكر ذلك قائلة ان ما تدفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا بينة لناظر فهل يكون القول له في ذلك وعلى الناظر اثبات ما ادعاه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة استأجرت دارا من مال كها فسكن عندها صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر ما سكن (الجواب) نعم والمسألة في التنوير من الاجارة الفاسدة (سئل) في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه اجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي (الجواب) نعم كما في البرازية والعلائي وفي الحارثي بر مزيج طت امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنيين وكانت تقاضي عليها بالاجرة فعليها اجرة المثل اهـ (سئل) في رجلين استأجرا بستان وقف مشتملا على غراس عنب وغيره تبع الارض مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساقاها على الغراس في المدة على العنب أصالة والباقى بالتبعية بسهم واحد من ألف سهم بحصة الوقف والباقى لهما نظير علم ما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة المزبورة لاجرة المثل وافية بمنفعتهم وبقية الثمرة في المدة ثبوتها شرعا وحكم بحصة كل من الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة وافية كما ذكر مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بختها وأفتد حكمه كما حنفى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انقساخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساقى في وجه الناظر في حادثة عدم انقساخها بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيتين وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند ورجلين لكل منهم حصصة معلومة استعملها الرجلان وحدها مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليها لهند أجر المثل لحصتها في المدة (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليها لهند أجر المثل لحصتها قول في هذا الجواب نظر فقد قدمنا أن المعد للاستغلال اذا استعمله غاصب يجب عليه اجرة المثل الا اذا كان تأويل ملك او عقد فلا يجب على الشريك لان له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غيره هذا المثل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمد أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغيبة صاحبه ثم جاء الآخر بطلب حصته ليس له ذلك وان كنت الدار معدة للاستغلال

مطلب القول للمختكر ان
ما يدفعه أجر المثل وعلى
الناظر اثبات الزيادة

مطلب لها طلب نصف
الاجرة ممن سكن معها
استأجرته بقدر ما سكن
مطلب طالبت بالاجرة فسكن
بعده يلزمه اجرة المثل

مطلب تصح اجارة البستان
والمساقاة على سهم من ألف
سهم اذا كانت الاجرة وافية
بذلك عند الشافعي رحمه
الله تعالى

مطلب في المعد للاستغلال
اذا سكنه أحد الشريكين
لا يلزمه اجرة
مطلب ليس للشريك اجرة
حصته

لان اندار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقعود ووضع الامتعة فيتعطل عليهما منافع ملكهما وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حانوت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معذرا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول الهامدي من الفصل ٣٢ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين (سئل) في مزرعة جارية في وقف برمنامفة أجر أحد متولى الوقف منها خمسة عشر قيراطا بدون اذن من متولى الوقف الآخر ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجاره اكثر من النصف غير جائز (الجواب) ايجاره حصه غيره بدون رضاه غير جائز اقول وكذا ايجار النصف غير جائز ايضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر انه لا ولاية له على اكثر من النصف ولم يجز المتولى الآخر ففسخ الاجارة في النصف وتبقى صحبة في نصفه لانه شيوخ طارى قال في الدر المختار واحترز بالاصلي عن الطارى فلا يفسد على الظاهر كان أجر في الكل ثم فسخ في البعض ثم قال وهو الحيلة في اجارة المشاع اه قنابل (سئل) في دارك مشتركة بين هند واختها وأخيها على سبيل الشبيوع آجرت هند حصتها المعلومه لا ختها فقط دون أخيها ولم يحكم بالاجارة حاكم يراها فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة (الجواب) نعم قال في الفصولين من الشبيوع ارض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجر وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لو باشر الموكل (سئل) في جمال له جمال معلومة معذرة للاستغلال غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجبال مطالبة باجرة مثلها مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب) حيث كانت معذرة للاستغلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجر مثل حصتهم في المدة المزبورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد خان معلوم جار في ملكه بالوجه الشرعي فأجر مخزناته لعمر ومدة معلومة باجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمر وأجر المخزن المزبور من بكر مدة معلومة تالية لمدة عمر والمزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد دارا من مالكها اجارة شرعية فهل لزيد أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن حداذا اوقصارا او طحانا (الجواب) نعم (سئل) في عقار لا يتام أجره اقمهم الوصى عليهم من آخر بدون اجر المثل بغش فاحش مدة معلومة وسكن به وانتفع فهل على المستأجر اجر مثله بالغاما بلغ (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره اجارة شرعية والآن قام المستأجر يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استئجاره يكون اقرارا بان لا ملك له في المأجور فتدفع دعواه (الجواب) نعم كما في جامع الفصولين

مطلب ايجاره حصه غيره بدون اذنه غير جائز
مطلب الحيلة في اجارة المشاع أن يؤثر الكل ثم يفسخ في البعض
مطلب أجر من أحد الشركاء لم يجز

مطلب غصب جمالا معذرة للاستغلال يلزمه اجر مثلها
مطلب سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام يلزمه اجر المثل
مطلب أجر مخزنات لزيد ثم أجره لعمر ومدة تالية لمدة زيد صحت الاجارة المضافة أيضا
مطلب للمستأجر أن يسكن غيره باجارة وغيرها
مطلب أجر الوصى عقار اليتيم بدون أجر المثل يلزم المستأجر أجر المثل

مطلب الاستئجار اقرار بان
لاملك له في المأجور

مطلب اذا اراد المستأجر
السفر فهو عذر في فسخ
الاجارة

مطلب استعكر ارضا ليبنى
فيما فات قبل أن يبنى انقصت
وليس لورثته البناء بدون
اذن الناظر

مطلب استأجر من النظارة
أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم اجرة مثل الارض
لجهة الوقف مادام أس بنائها
فائما فيها

مطلب استعكر ارض الوقف
للبناء ثم خرب البناء ولم يبق
أثره مضت المدة فلا يتولى
البناء لجهة الوقف

مطلب توافق مع أهل قرية
على أن يقوم بمصالحهم بكذا
من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف
الغراس مع الناظر على أن
يعمل فيه ويدفع كذا من
الدراهم الخ

والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخبير الرمي أيضا * (سئل) *
في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم
* (الجواب) * اذا اراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه أو لم يرد
كما في القنية وغيرها فان قال المستأجر اراد السفر وكذب الا جرحه حلف المستأجر على انه عزم
على السفر ذكره الكرخي والقنبري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية ما نصه فان قال
المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولا يتركه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا اراد السفر يقول للمستأجر
مع من ترد السفر فان قال مع فلان وفلان فالتقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل
استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وبعض مشايخنا قالوا التقاضي يحكم بزيه وثيابه
لان الزى والسماجة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه * (سئل) * في رجل
استأجر واستعكر قطعة ارض وقف سليخه من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة معلومة
محكوما بموتها من حاكم يراها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انقضت
الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض بدون اذن الناظر * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما بموتها من
حاكم يراها ثم آجرتا طبقة معلومة من الدار من واحد معين من النظار المرقومين المؤجرين فهل
تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى * (الجواب) * نعم لان الاجارة تملك المنفعة
والمستأجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تملك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة
فلا ترتفع الصحة كما في الاشياء والمنع والبرازية والخلاصة * (سئل) * في أرض جارية
في وقف اهلي مشغولة ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من
الدراهم معلوم يؤخذ لجهة الوقف بطريق الحكر عن الارض وهو أجر مثله اسم امتنع الجماعة
من دفع ذلك لجهة الوقف بدون وجه شرعي متلاني بان البناء خرب والحال أن أسه باق في
الارض وهي مشغولة به فهل عليهم اجر مثل الارض لجهة الوقف مادام أس بنائها قائما فيها
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا احتكر زيد قطعة أرض موقوفة من متوليها مدة
معلومة باجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها حوانيت لنفسه وتصرف فيها حتى انقضت
المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له اثر فيها بالكلية فمهر المتولى مكانه حوانيت
للوقف بمال الوقف فقام زيد يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي فهل حيث كان الامر كذا كر
يمنع من المعارضة في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد
على أن يقوم بقضاء مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة ذلك كذا من الدراهم اجرة
ولم يذكروا ذلك وقتا والحال أنه لو أراد زيد المشروع فيما ذكره حاله لم يقدر اعدام وجود المصالح
حين التوافق ثم باشر لهم زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصالح قريتهم ولم يدفوا له شيئا من
الاجرة ويريد مطالبتهم باجر مثله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان
أرضه مشغولة بغراس نصفه جارية لارضه في وقف اهلي تحت نظارة زيد ونصفه الآخر

في ملك عمرو فوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الغراس ويدفع عمرو عن
 جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير اجرة نصف
 الأرض الحاملة لخدمة عمرو من الغراس ولم يبين مقدار اجرة العمل ولا قدر اجرة نصف الأرض
 بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو المبلغ المذكور من الدراهم
 للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذ كر امدة للتوافق المذكور فكيف الحكم
 * (الجواب) * التوافق المذكور غير صحيح وزيد أجر مثل عمله الذي عمل على نصيب عمرو من
 الغراس وله طلب أجر مثل منابت نصف اشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمرو
 أن يحاسب زيد بما دفعه عن جهة الوقف باذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه
 والله تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد الناطر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق
 اجرة لان الشريك اذا عمل في المشترك لا أجر له وهنا نصف الغراس وان كان لجهة الوقف
 لكن زيد الناطر هو الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليتناقل * (سئل) *
 فيما اذا استخدم زيد عمرا في أعمال شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا اجرة وعمرو معروف
 بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله به فهل لعمرو طلب أجر مثل خدمته في المدة المزبورة
 * (الجواب) * نعم حيث كان معروفا بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كما في الاشياء
 وعبارتها من العن الثالث للعادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط الى أن قال وقال محمدان كان
 المصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للاظهار المعتاد
 وقال الزيلعي والفتاوى على قول محمد بن يونس صرة الفتاوى من الاجارات * (سئل) *
 في محترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف مع ذلك الحرفة من ناظره اجارة شرعية باجرة
 معلومة من الدراهم قبضها الناطر سلفا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة في الاجرة ومدة
 ثم حصل عذر منه عما عن الانتفاع به والجري على موجب العقد بنية المدة ويريد ان يفسخ
 الاجارة ومطالبة الناطر بما قبل بقية المدة من الاجرة المرقومة فهل لها ذلك * (الجواب) *
 نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخانية ولسان الحكم * (سئل) * فيما اذا أجر
 زيد التيماري جميع المائدة من قسم وعوائد عرفية وغيرها من عمرو ولمدة سنة لياخذ عمرو
 ذلك من فلاحى قرية التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو فلم يأخذ
 عمرو من ذلك سوى ثمانية اكيال من الخنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب الاجرة
 المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من الخنطة لزيد * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا استأجر زيد اراضى وقف من ناظره على الاراضى عشر تيماري فهل يكون العشر على
 جهة الوقف ولا يلزم زيد اشئ منه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في اراضى وقف معلومة
 لها قياة ماء تعطى لجماعة وجعلوا له قياة اخرى أجره له ماء من نهر يقر بها يزرعوا
 في الأرض زرعاً لانفسهم كل ذلك بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعى فطالب الان ناظر
 الوقف رفع يدهم عن الأرض وسلمها لجهة الوقف مع اجرة مائة قياة قياة زرعهم بهما فهل

مطلب استخدمه في أعمال
 شتى وكان معروفا بتعاطي
 الخدمة بالاجرة وقيام حاله
 بها لم أجر المثل

مطلب ان كان الصانع معروفا
 بهذه الصنعة وقيام حاله بها
 فالقول له أى في أنه لم يعمل
 متبرعا فله الاجر
 مطلب تفسخ الاجارة بالبعد
 المانع عن العمل
 مطلب اجارة المتحصل من
 التيمار باطالة
 مطلب عشر الاراضى
 التيمارية على جهة الوقف
 دون المستأجر
 مطلب عملوا قياة لأرض
 الوقف وررعوها فللناظر
 أخذ الأرض واجرة المثل

لناظر ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيمار لزيد
 يزعم زيد أن له جبر الناظر على أن يؤجره حصه الوقف من القرية المذكورة لكون أبي الناظر
 المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف والناظر الآن لا يرضى
 بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيمار * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد وأخويه البالغين فلاحه مشتملة على دار في قرية ومشتد مسكة في اراض
 ميرية ووقف فوضع زيد يد عايلها كاهات تنفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضى لنفسه
 ببذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للتسكمين عايلها ودفع مغارمها في مدة سنتين والآن
 قام أخواه يكافئونه بلا وجه شرعى اجرة مشد المسكة بقدر حصتها في المدة الزبورة فهل
 لا يلزمه ذلك والزرع له * (الجواب) * نعم * (سئل) * في متولى مسجد أجر قطعة منه
 لرجل ليبني فيها دارا من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع
 موقعه الشرعى ويهدم ما بنى * (الجواب) * نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى
 حيث لا ضرورة داعية لذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بأن احتاج الى العمارة الضرورية
 وليس هناك ما يعبره فقد اختلف فيه فالذى صرح به في الخلاصة الجواز وبه أفتى الخیر الرملى
 عن الناطقى حيث كان الناظر مصلا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذى
 مال اليه الطرسوسى فى انفع الوسائل عدم الجواز قائلا بأن المسجد اذا قيل بانه يؤجر منه قطعة
 للعمارة تؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان كان مسجدا
 تقام فيه الصلاة فاذا أوجريت بغير ضرورة أن يصير اصابا لأولسكنى الناس فكان التغير الى حالة
 ازرى من الحالة الاولى فالتصرف فى الاوقاف باعتبار الانظر لها لا باعتبار الادنى اه فحيث
 لا ضرورة فلا ايجار المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان
 لزيد فلاحه فتوافق مع عمرو أنه يشارفها معه وبذره لزيد فى الفلاحة كذا غرارة من الحطة
 نظيره مشارفنه ولم يذ كرامدة للمشارفة فزرع زيد ببذره فى ارضه وشارف عمرو الفلاحة معه
 بعض مدة فهل يكون الزرع لرب البذر وليس له عروفيه شئ وانما له أجر المثل مدة مشارفنه
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى مسنأجر فلاحه من زيد اسفع بهامدة الاجارة ثم حرثها
 بقره وعماله بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر تسلم فلاحته منه بعد انقضاء مدة الاجارة
 والمسنأجر يمنع من ذلك زاعما انه يستحق قيمة حرثه المذكور فهل ترفع يد المسنأجر عنها
 ولا عبرة بزعمه المذكور * (الجواب) * نعم ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة
 الحرث المذكور اذا لاقية للدافع والسكراب وصف فى الارض * (سئل) * فى رجل استأجر
 مزرعة تيمارية من تيمارها مدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة شرعية والا رقام ناظر وقف
 يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جارية فى وقفه فى غيبة المؤجر فدعى المستأجر الاستئجار
 وبرهن عايله وهو غير معروف بالحيلى وهل تندفع الحصومة عنه * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فى المؤجر اذا باع لدار مسنأجرة ولم يجر المسنأجر البسع وأراد المشتري اخراجه

مطلب لا يجبر ناظر الوقف
 على الايجار من التيمار

مطلب لا اجرة لمشد المسكة
 مطلب أجر قطعة من المسجد
 بلا ضرورة لا يصح ذلك

مطلب شارفه فى الفلاحة
 على أن يزرع له كذا لاشئ
 للمشارف من الزرع بل له أجر
 المثل مدة المشارفة

مطلب السكراب وصف فى
 الارض لا قيمة له

مطلب المسنأجر ليس بخصم
 لمن يدعى حقا

منها قبل تمام مدة اجارته فهل ليس للمشترى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا مات
مستأجر حائوت وقف في أثناء المدة عن ورثة وانقصت الاجارة بموته فاجرا لناطرا لحائوت
من زيد اجارة صحيحة فقام الورثة يعارضون زيد ازا عمن انهم احق بالاستئجار فهل يعنون
من المعارضة ولا عبرة بزعمهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه
مزارعة لعمرو على أن يزرعها عمرو وبقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فهل كذلك
فكيف الحكم * (الجواب) * المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل
على رب الأرض اجر لشركته فيه وعلى العامل اجر مثل نصف الأرض لصاحبها لفساد العقد
كما في التنوير * (سئل) * فيما اذا آجرنا طرف وقف اهلى أرض الوقف من زيد مدة معلومة
طويلة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي ثبت لديه حين العقد أن الاجرة المثل ثبوتنا شرعا
بالبيعة الشرعية وحكم بصحة الاجارة وعدم انقساخها بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى
شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة ويرزعم الناظر أن رجلا زاد في الاجرة وان له فسخ الاجارة
بالزيادة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول قدمنا أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة
فالمتى به أن للمتولى فسخها وان مشى في الاسعاف والخانية على خلافه فقد صح هذا القول
بلفظ الفتوى كما ذكرنا ولفظ الاصح ولفظ المختار فكل هو المعتمد به أفتى الخير الرملى بقى هنا
شيء وهو انه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما صحيحا بان كان
بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي
الحنفي نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة الطويلة بأن ادعى المتولى
مثلا فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بسخها وحكم أيضا في ذلك الوقت بأنها لا تفسخ
زيادة الاجرة في المستقبل فللحنفي نقض حكمه كما لو حكم بعدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر
اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا بد لصحة الحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها
الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى الفسخ ويجب المستأجر
أو ورثته بعده ويترافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فحينئذ
لا يكون للحنفي نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما قالوا في الحكم بالموجب أى
بأن يحكم الشافعي مثلا بصحة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكان من وجوبه عنده عدم
الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجب حكم بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض
في لجج البحر الرائق من كتاب القضاء * (سئل) * في مؤتب أطفال نصب نفسه لتعليم
القرآن العظيم بالاجرة فدفع له رجل اولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكرا
اجرة ولا مدة فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابوه اجرة ولا الحلوى المرسومة عند ختم
بعض السور ويريد المؤتب مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه وبالحلوى المذكورة فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم كما في التنوير والمنع وغيرها وقال صدر الشريعة الحلوى بفتح الحاء غير المعجزة
هدية تهدي الى المعلمين على رؤس بعض السور من القرآن سميت به لان العادة اهداء

مطلب ليس للمشترى اخراج
المستأجر قبل تمام المدة
مطلب اذا مات المستأجر
ليس ورثته احق بالاستئجار
مطلب دفع أرضه مع نصف
البذر مزارعة فالخارج بينهما
ولا اجر له لعماله في المشترك
مطلب فيما اذا حكم شافعي
بصحة الاجارة وعدم انقساخها
بزيادة الاجرة

مطلب مؤتب الاطفال له
اجر مثله والحلوى المرسومة

الحلاوى وهى لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اهـ * (سئل) * فى أرض جارية فى وقف أهلى
زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعها وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعى وليس له
فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعى ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبته
باجرة مثلها فى المدة المذكورة وضبطها وإيجارها باجر مثلها الجهة الوقف وفى ذلك مصلحة للجهة
الوقف فهل يسوغ للمناظر ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك حيث لم يكن الزارع فيها مشد
مسكة فان كان له مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها * (سئل) *
فيما اذا كان لزيد وعمرو مشد مسكة فى أرض جارية فى وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من
زراعتها كما يؤخذ من الاراضى والقرى فى نواحيها فاجر زيد نصف الارض المزبورة من عمرو
المرقوم مدة سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمرو وبذره وبقره ويريد زيد
أن يأخذ نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمرو مثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع
لعمرو الذى زرعه وعليه الجهة الوقف حصه من القسم الحاصل من الزرع * (الجواب) * نعم
أقول يعنى أن على الزارع القسم الموقوف فى تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذى زرعه
حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف
ومشد المسكة الذى يستحقه لا يصح ايجار له لانه عبارة عن الكراب وهو وصف فى الارض
تابع لها لا قيمة له كما مر * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو حمارا ليجل عليه جملا
معلوم المقدار الى مكان معين فى أثناء الطريق عبي الحمار وعجز عن المضى ولم يمكنه السير أصلا
فذهب وترك الحمار وضاع فهل لا ضمان على المستأجر * (الجواب) * نعم استأجر حمارا
الى بخارى فمضى فتركه فضايع لم يضمن فصولين ولو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب
المتاع معه فرض الحمار فى الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا
الحمار اذا عجز عن المضى فباعه المستأجر وأخذ منه وملك فى الطريق ان كان فى موضع
لا يصل الى الحماكم حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه لافى الحمار ولا فى ثمنه وان كان فى موضع يتقدر
على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعنى فهو ضامن للقيمة عمادية من اجارة الدواب
* (سئل) * فى المستأجر اذا ساق الدابة سوفا شديدا غيره عتاد وعنف فى السير حتى هلك
بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعى فهل يضمن قيمتها * (الجواب) * نعم قال فى الفتاوى العتابية
فان عنف فى السير ضمن اجماعا ومثله فى التتار خانية والعمادية وفتاوى مؤيد زاده * (سئل) *
فى مستأجر بيت من دار عمل فيه طوانا لسقفه وكنيتين وقريتين من الزجاج ومصبا فى حائطه
كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له قلع ما عمل به حيث لا يضر قلعه
* (الجواب) * نعم وفى تجريد البرهانى واذا حصص المستأجر الدار وفرشها بالآجر وركب
فيها بابا أو غلقا أو جعل مسمارا فى بابها واقربها الآجر وأراد المستأجر قلعه وذلك لا يضر قلعه
وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكنه يضمن لدرب الدار قيمة ذلك وقت تبر قيمته يوم يخته ضمان
عمادية من أحكام العمارة فى ملك الغير * (سئل) * فى يتيم استعمله رجل من أقربائه فى أعمال

مطلب زرع أرض الوقف
سنين وليس له مشد مسكة
ترفع يده عنها

مطلب لها مشد مسكة
فى أرض وقف فاجر أحدهما
نصف الارض من الآخر
لم يصح والزرع لزراعه وعليه
القسم للجهة الوقف

مطلب اذا عجز الحمار عن
المضى فتركه المستأجر
لا يضمن
مطلب عجز الحمار فتركه وترك
المتاع لا يضمن أيضا
مطلب عجز الحمار فباعه
لا يضمن

مطلب اذا عنف فى السير
حتى هلكت الدابة تضمن
قيمتها
مطلب فيما اذا عجز المستأجر
بلا اذن المؤجر

مطلب يتيم استعمله رجل
من أقربائه

مطالب اختلاف في القدر
المصروف على العمارة يرجع
الى أهل الصنعة

مطالب ركب جبرافي الطاحونة
المستأجرة

مطالب بنى المستأجر أو غرس

مطالب استأجر طاحونة
ثم أجرها من غيره وأذن له
بالعمارة الخ
مطالب سكن مع زوجته في
دار الوقف فالأجرة عليه
مطالب جاوز بالدابة الموضع
المشروط يضمن

مطالب ذهب الى مكان آخر
ولو أقصر أو أمسكها في بيته
يضمن

مطالب أجر أحدهما الخمار
المعد للاستغلال فليسريكه
أخذ أجرة حصته

مطالب اذا أجر الغناب
ما منافع مضمرة

شئ بلا اجارة ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من المكسوة والكفاية دون اجرة مثله بعين فاحش
ثم بلغ رشيدا وطلب من الرجل تسكيلة اجرة مثله فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم كما في البرازية
في نوع المنقرقات من الاجارة وبمثله افتى الخير الرملي * سئل * في دار مشتركة بطريق الملك
بين زيد وعمرو فصفين فعمرو زيد فيها عمارة باذن عمرو وأنفق فيها مبلغا ثم اختافا فقال زيد أنفقت
كذا وقال عمرو وكذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم؟ (الجواب) يرجع ذلك لأهل الصنعة
فان جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى زيد البينة
لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البرازية والفتاوى الخيرية من
الاجارة طحان ركب في الطاحونة جبرامن ماله وحديد او شيئا آخر ونحو ذلك قالوا ان فعل
ذلك بأمر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كالله أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان
فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان مركبا لا يمكن رفعه الا بضرر كان
لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمتنعه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء
أو غراسا ثم انقضت مدة الاجارة كان للأجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه
من الرفع وأعطاه القيمة اذ لم يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع عليه خانية من فصل ما تنقض
به الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة
أجرة طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست
له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال الكايرجع وهو المختار * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته
في دار وقف مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون أجر مثلها على الزوج؟ (الجواب) نعم
كما في البرازية والعلائي من النفقة وفي الحساوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف
بأهله وأولاده وخدمه فأجر المنزل عليه اه * (سئل) * في مستأجر حمار ليحمل عليه عنبا
من قرية كذا الى بلدة كذا فذهب بالحمار الى بلدة اخرى ابعد من الاولى ومن غير طريقها فوقع
الحمار في الطريق تحت الحمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه؟ (الجواب) نعم ذكر في
عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر
وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكر في شرح
الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب
في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر أقصر منه
أو أطول يضمن وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعارها له يضمن
والمالك المعتاد عقوو كذا هذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتعام المسائل فيها
* (سئل) * في حمارين معدين للاستغلال بين زيد وعمرو فصفين أجر زيد واحدا لمعيناتهما
من بكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وتبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم لان نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر غصب وفي شركة
المالك كل من شركاء الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمينها الوكالة كما في التنوير وغيره

والغاصب اذا أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدل الاستغلال فعلى المستأجر
المسعى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما ردت ما قبضه كذا في الاشياء من الغصب
قال العلامة الحموي هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع
الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة
اذا كان أقل من اجرة المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم
طبيعه له وأما على قول من لا يرى تضمين أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد
الا ما قبضه لعدم طبيعه الخ ومثله في حاشية يبرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين
الفتوى كما في الشروح * (سئل) * في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها
ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجنبي بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها
لصاحبها * (الجواب) * نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة أو مع عبد ربه
أو أجير برئ بخلاف الاجنبي بان كانت العارية موقته فضت مدتتها ثم بعثها مع الاجنبي
والا فالمستعير يملك الاداع من الاجنبي تنوير عن العمادية ومثله في شرح المنتقى وشرح التنوير
والمنع وفتاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمسئلة المستعير لما في العمادية ذكر في شرح عارية
الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع
لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اه أمسك المستأجر بعدمضي المدة
وتركه في دار غيره ضمن اذا الرقة عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته
عنه تضيق فتاوى مؤيد زاده أقول وفيه كلام سنذكره قريبا * (سئل) * في رجل استأجر
بهيما من صاحبه باجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فنام في الطريق ومقوده في يده فقطعه
انسان وأخذ البهيمة فهل لا ضمان على الرجل * (الجواب) * نعم وضعها المستعير بين يديه ونام
فاعداءه برأ ولوليام مضطجعا ضمن في الحضر والاداء لاصوليين من أنواع الضمانات من العارية
الموقته وقد علم مما مر أن نفع شرح الطحاوي أن حكم الاجارة والاعارة واحد * (سئل) *
في كحال متقن لحرفته أهل لها أمرته امرأة بعد اواة عينها الرمدة وكحلها فغصب الدور في عينها
ولم يغلط فزعمت انه ذهب ضوءها وأنه يضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لا ضمان عليه
* (الجواب) * نعم الكحال اذا غصب الدور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختان
الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن
فان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنائيات مجموع النوازل
لو قال رجل لكحال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات الخلاصة في
الحجاء صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرزية من الاجارات من نوع في الحجام والبرزاغ
صب الكحال الدور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجلان
انه اهل ورجلان انه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وان متوبه رجل وخطاه رجلان فالخطيئ
صائب ويضمن اه * (سئل) * في مستأجر دابة جمحت به ونفرت قهرا عليه ولا تعذمه

مطلب في كل موضع يضمن
في الاعارة يضمن في الاجارة
مطلب أمسكها بعدمضي
المدة
مطلب نام مستأجر الدابة
فسرقت

مطلب الكحال اذا غصب
الدور في عين الرجل

مطلب في مستأجر جمحت به
الدابة وضاعت لا يضمن

ولا تصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو كان يصلى
 في الصحراء فنزل عن الدابة فأمسكها فانفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يضيئها عمادة من ضمان
 المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آنفا * (سئل) * فيما اذا استأجر
 زيد من عمرو ببيعة أيجلها من مدينة كذا الى قرية في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وجائيا
 ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فجعلها وذهب بها الى قرية أبعد من قريته وأمسكها بعد
 اليوم الثاني المذكور اياها ولم يردّها حتى نطشها نور وجرحها وقت من الجراحة فهل يضمن
 قيمتها * (الجواب) * ذكر في التجريد البرهان ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على
 المالك وعلى الذي أجزأه قبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا
 كالعارية فان استأجرها من موضع الى المصّر ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر أن يأتي بها ذلك
 الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع
 وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادة
 من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثلها في الفصولين أول وفي جامع الفصولين أيضا رامزا
 الى اجناس الناطق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر رده
 لا على المستأجر وما لا اجل له كسياب ودابة فعلى المستأجر رده ثم مر من لا يجب على المستأجر رده
 بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكي عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولي
 الشافعي لئلا يأنه عقدة قصد به المنفعة بدل فلا يجب على العاقد رده بعد رفع اليد الخ اه
 ومقتضى هذا أن في المسئلة خلافا وأن المعتمد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول
 بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر
 فلا ضمان على المستأجر بالامساك بلا طلب وعلى هذا فساد كره عن التجريد من قوله وليس
 هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة
 يضمن في الاجارة وما لا فلا إلا أن يجعل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في
 الاجناس أو يجعل على الاعارة المطلقة أما المقيمة فقد مرّح في الفصولين في ضمان المستعير بأن
 العارية لو موقوفة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار
 وسواء توقفت نصا أو دلالة حتى أن من استعار قدوما يكسر خطبا فأمسكها ضمن اه وقال
 قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضيا ضمن في قولهم إذا أمسكها بعد المضى بلا إذن فصارت غاصبا
 بخلاف المستأجر بعد مضى المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع
 يصير به غاصبا اه * (سئل) * في مستأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلوما من الزرع فجعل
 أكثر منه وهي لا تطيق فعطبت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها * (الجواب) * نعم كافي
 التنوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز * (سئل) * فيمن استأجر رأس جدر ووقف من
 ناظره ليضع عليها جذوعا مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي حكم بصحتها
 بحوادثها الشرعية وكتب به حجة أفقي مفتي مذهبه بصحتها والعمل بضمونها فهل يعمل بضمونها

مطلب كل موضع يضمن في
 الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر
 رد الدابة بل على المؤجر
 قبضها من منزله الا اذا
 استأجرها من موضع كذا
 ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر
 ردّها الى ذلك الموضع

يجب مهم فيما ذ أمسك
 المستأجر الدابة بعد المدة
 ولم ردها

مطلب يضمن اذا عطبت
 بتجديدها لا تطيق
 مطلب استأجر رأس جدر
 مدة طويلة لدى شافعي
 مهاب استأجر علوه فنزل
 ايبنى عليه

بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم استأجره لعل منزل لبني عليه لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما فن المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فأجر صاحب العلو من رجل لبني عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة اخرى ان صاحب العلو اذا أراد أن يحدث في العلو شيئا قال أبو حنيفة ليس له ذلك اضر بالسفل أو لم يضر فاذا لم يملك صاحب العلو احداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو والسفل لواحد فانه تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف وان كان العلو والسفل لواحد محيط برها في الخيام من الاجارة * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمر الخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تعجيلها في العقد وقبضها الاجارة صحيحة ثم خدومه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المانع من جرة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل استأجر من زيد جملا ليجل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بنديّة مشارا اليها فركبها حتى وصل الى دمشق ويريد زيدا مطالبة بدراهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك * (الجواب) * نعم قال في البحر ولو كانت ثيابا أو عروضا والشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشر اليها فان اشارتهى كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل * (سئل) * في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا خراعى معى ولك نصف الثمرة فعمل فيها هل تكون اجارة فاسدة وله أجر مثل عمله * (الجواب) * نعم ولو قال اعمل معى في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجهما منه وفي وجوب الاجر خلاف والاشبهه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معى حتى افعلى في حقل كذا فاني جامع الفتاوى من الاجارة أقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة لجهالة المسمى أو عدمه فيجب لزوم أجر المثل بالغنا ما بلغ مطلقا لانه اذا تزوجه انما تزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد مناعن الاشباه وغيرها انه لو قال آجرتك دارى بنير شئى فهي اجارة فاسدة لا عارية أى فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا لا اجارة لا بد لها من بدل لانها بيع المانع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره لا اجارة له اجرة المثل لانه اجارة معنى كما قدمناه فاذا ائتم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كما في مسألتنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكما ما واحد وانما قيد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطالب الاجير في العادة منه اجرة ولانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غير هذا ما ظهر فتاؤه بما مان النظر * (سئل) * في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمرو فاصفة استعملها زيد مدة في غيبة شريكه عمرو يريد عمرو الآن مطالبة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك

مطلب يجب الاجر بتمكن
المستأجر من الانتفاع

مهمة كثيرة الوقوع اشترى
ثمرات ثم قال لا خراعى معى
ولك نصف الربح فهي اجارة
فاسدة

مطلب اعمل معى في كرمي
حتى ازوجك بنتي

مطلب اعمل معى حتى افعلى
في حقل كذا

مطلب استعمل اباريق قهوة
في غيبة شريكه لا اجرة عليه
ولو معدة للاستغلال

ولو كانت الأباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير إلا في المعدل للاستغلال إذا سكنه بتأويل ملك أو عقد اهـ فها هنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والفصولين * (سئل) * في رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له أجرة ولم يضرب له مدة ودأواه ويريد الطبيب أجرة مثله وما أنفق في ثمن الأدوية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية من الأجرة * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرها فلما رآها لم تعجبه ويريد زيد فسخ الأجرة بخيار الرؤية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في الكنز والتنوير من فسخ الأجرة وعبرة التنوير فسخ بخيار شرط أورؤية اهـ وتوضيحه في الدرر * (سئل) * في راعي بقر أجير مشترك بعث البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر اجنبي عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا ففقدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا قضيا ما يضمن الراعي * (الجواب) * نعم وذكر في الذخيرة والراعي أن يبعث الأغنام على يد غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله لأن الرق من الحفظ وله أن يحفظ بيده من في عياله فكان له الرق بيده من في عياله كالمودع فإذا هلك في حالة الرق كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما أن هلك بامرئ يمكن التعرض عنه يضمن كما لو رد نفسه وهلك في يده في حالة الرد وإن كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد نفسه وهلك في يده في حالة الرد بشرط أن يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا قضيا بما والا جير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه إذا لم يكن في عياله كان الرق بيده ويبدأ اجنبي سواء وليس له الرق بيد اجنبي فكذا بيده من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما إذا دفع زيد عمرو رجلا ليجاله من دمشق الى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة في أمناء الطريق خرج عليه قطاععه وأخذوا الجمل منه فهل يضمن عمرو والجمل * (الجواب) * نعم قال في العمادية فإن عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن وإن لم يكن مخوفا ويسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اهـ ومثله في جامع الفصولين * (سئل) * فيما إذا دفع زيد الى عمرو المسكارى أمتعة ليجالها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو وأن في الطريق لصوصا فلم يلتفت وصار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال ان الناس لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ماذا يضمن * (الجواب) * نعم استأجر جارا ليذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصا فلم يلتفت الى ذلك وذهب وأخذ اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافه وضامن لانه في الفصل الاوّل ليس بضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمادية من الفصل ٣٣ في انواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما إذا دفع زيد عمرو والقروى دواب له ليرعاه في محل الرعي ويحفظها على المعتاد بنفسه بأجرة معلومة فرعاه مدة ثم تركها

مطلب للطبيب اجرة مثله وما أنفق في ثمن الأدوية
مطلب فسخ الأجرة بخيار
شرط أورؤية

مطلب للراعي أن يبعث
مع غلامه أو ولده الكبير
الذي في عياله أو أجيره

مطلب لا يضمن الاجير
المشترك عمده

مطلب لو بعث مع صغير
لا يقدر على الحفظ أو اجنبي
أو ولده الكبير الذي ليس
في عياله ضمن
مطلب اذا عين المسكارى
الرفقة فذهب بلا رفقة
والطريق مخوف يضمن
مطلب أخبر أن في الطريق
لصوصا فلم يلتفت وسار يضمن

ترعى وحدها من غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما
 (الجواب) نعم قال في فصول العمدى وفي مختصر القدرى لاضمان على الاجير الخاص
 فيما تلف في يده ولا ما تلف في عمله معناه اذ لم يكن متعديا بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن
 اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منع والمتعدي
 هو الذى يفعل بالوديعة مالا يرضى به المودع عناية اه من الانقروى *(سئل)*
 فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف ارض بستان الوقف بعدما سافاه الناظر على الاشجار
 في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة ومسافة صحيحتين ثم مات المستأجر في اثناء المدة قبل
 ظهور الثمرة وعقد هاهل تنفسخ الاجارة وتبطل المسافة *(الجواب)* نعم *(سئل)*
 فيما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض
 اخرى ليس لها شرب من ذلك النهر بدونه اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع
 في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تبع
 للارض من كل وجه *(الجواب)* نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لان له
 نهاية معلومة فانه يمكن رعاية الجانبين اذا انقضت مدة الاجارة كما صرح به في البحر والمنع
 والاشياء وغيرها والشرب في اجارة يتبع الارض من كل وجه لان الانتفاع بالارض لا يتم
 بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كتاب الشرب
 وفي شرح الملتقى للعلافي من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع
 الارض والدار الا بذكر الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كما في الفتح اه
 وفي الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لأحد الشركاء في النهر الخاص أن يسوق شربه
 الى ارض له اخرى ليس لهافي ذلك شرب لانه اذا تقادم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله
 في المتون *(سئل)* في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى
 اجرة كل شهر فيه بحسابه لناظر الوقف آجره الناظر من عمر وزيادة معتبرة مدة سنة ابتداءها
 غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذى الحجة الذى كان زيد دفع اجرة بالتعاطى لناظره وزعم زيد
 أنه احق بقبول الزيادة المزبورة فهل لا عبرة بزعمه *(الجواب)* نعم حيث لم يكن مستأجرا
 تلك المدة المزبورة اقول صرح في الدر المختار في أو خراب الفسخ بجوار الاجارة بالتعاطى وفي
 الاشياء السكون في الاجارة رضى وقبول وتسامه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث
 لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الا أن براد المدة الثانية التي اجرها الناظر من عمره وعليه
 فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر الاول احق وقد توقفت فيما مر في
 أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل
 العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك ولم أر التصريح به في كلامهم فليراجع
 (سئل) فيما اذا استأجر زيد دابة عمره ليجل عليها كذا من الحنطة الى مكان كذا فجعل
 عليها أكثر من ذلك حديدا بدون اذن عمره فعطبت الدابة وماتت من ذلك ويريد عمرو

مطلب الاجير الخاص
لا يضمن الا بالتعدي

مطلب مات المستأجر في
أثناء المدة تنفسخ الاجارة
وتبطل المسافة

مطلب انقضت مدة الاجارة
والزرع بقل يترك الزرع الى
الادراك باجرة المثل
مطلب الشرب في الارض
يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه
الى ارض له اخرى

مطلب قصح الاجارة
بالتعاطى

مطلب هل الغرض على
المستأجر الاول لازم

مطلب حل حديدا بدل
الحنطة يضمن

أن يضمه قيمتها فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وإن استأجره ليحمل عليها حنطة أو شعير أو وزن معلوم فحمل عليها البناء أو جديداً بمثل ذلك الوزن يضمن لأن الحد يد والمالين يكون ادق لظهور الدابة عادة في رد المستأجر. (سئل) في رجل أحرق حصائد أرض مستعمارة بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار إلى الحنطة وأحرقها وكادت الرياح وقت الحراق يذهب مثلها بمثل تلك النار إلى الحنطة فهل يضمن مثلها لزيد حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعاً؟ (الجواب) نعم أحرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعمارة فأحرق شيئاً من أرض غيره لم يضمن إن لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم أنها لا تستقر في أرضه فيكون مباشراً شرح التنوير للعلائي من شئ الاجارة. (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو آلات لهو ولعب يسمونها بالمناسق والطاب والدك لاجل اللعب بهامدة معلومة فهل لا تصح الاجارة؟ (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فإن كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آله الله ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء أعدت للمعصية فبطل تقومها كالحجر والفتوى على قولها الكفر بالفساد فيما بين الناس اه والبيع والاجارة اخوان لان الاجارة بيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة لعسب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أي كالمزامير والطبل فإن كان الطبل لغير اللهو كطبل العزاة والعرس والقفالة يجوز كافي شرح الهداية للآقائي. (سئل) في مستأجر بستان من المتكلم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة أخرى وهو واضع يده على البستان من غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويمنع من تسليم البستان زاعماً أن له فيه قيمة وحرثاً في بعضه ويملك المؤجر شراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المهة الحالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة. (الجواب) نعم أقول اطلق في لزوم للمستأجر اجارة المثل عن المدة الحالية عن العقد وفيه تفصيل فان كان البستان وقفاً أو ايتيم أو أعذه مالكه للاستغلال يلزم المستأجر اجارته عن المدة المذكورة والا فان نقضاء المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضاً والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الحاشية استأجر داراً أو جاماً أو أرضاً شهراً فساكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدلاً للاستغلال نعم والا لا به يقتضي قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقضاء المالك وطالبه بالاجر فساكن يلزمه الاجر يسكنه بعده. (سئل) فيما إذا أجر زيد حانوته المعلوم من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فلزم زيد اديون لاربائها بآية بالينة الشرعية ولا مال له غير الحانوت ويريد فسخ الاجارة لبيعهها أو فاء دينه الثابتة عليه فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدر المختار وتفسخ بعذر لزوم دين سواء كان ثابتاً بعيان من الناس أو بيان أي بينة

مطلب أحرق حصائد أرض
فأحرق حنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة
اللهو

مطلب فيما إذا سكن المستأجر
بعد المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب للمؤجر بيع الحانوت
إذا لزمه دين ولا مال له غيره

أو اقرار والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة
المججلة تستغرق قيمتها اشياء اه ومثله في الملتقى وغيره (فروع) اذا قطع الأجر من أشجار
الضياح المستأجرة شجرة فلامستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل
١٤ في فسخ الاجارة بالعذر المستأجر اذا أخذ منه الجبابة الرتبة على الدور والحوائت يرجع
على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارات
باذن الآخر يرجع بما انفق وان لم يشترط الرجوع صريحاً وكذا القيم في التنوير والبالوعة
لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العماره لا صلاح ملكه وميانة داره عن الاختلال
فرضى بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها المصلحة المستأجرة حتى لو قال له الآخر ابن
تنوير واحد من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنوير لا يرجع قيم الوقف اذا انفق في عمارة لوقف
من ماله فان أشهد أنه انفق ليرجع فله الرجوع والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى لليتيم أو قضى
دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون متلطوعاً بشرط الرجوع أولاً والوارث كالموصى كذا
في الفصول من السابع * اجرة الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال ولا فعلى أبيه
وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجر الزوج على استئجار القابلة لانها
كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه قنية سئل الملامه الحانوقى فبين جعل له الواقف
السكنى هل له أن يؤجر واذا أجر هل تكون الاجرة له أم لا ردت فاجاب من له السكنى ليس له
أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا تجب حق المصلحة بل لانه بمنزلة
ضيف أخافه بخلاف الاجارة فانها تجب حق المستأجر وهو لم يشترط هذا ما قالوه وعلم منه
انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصباً باجارته وقد نصوا على أن الغاصب لو أجر المصوب تكون
الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق به او قال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير
ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجر تكون الاجرة له كما قدمنا اه وقد أفتى بذلك أيضاً الشيخ
اسماعيل الحائلي المفتى وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى
الآخر فله أن يتخذ له مفتاحاً آخر ولو أجره من غيره بغير إذن المالك جازاه قال في البحر الرائق
من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه
في الدار فاقتت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيه ما رآه المتاع فيجعله في ناحية الى أن يحضر
صاحبه ولا يترقب الفتح على اذن القاضي أخذاً مما في القنية اه ولو أن رجلين لا أحدهما بغل
والآخر بعير اشترى كاهل أن يؤجر ذلك فصار رزق الله تعالى من الاجري يكون بينهما كانت الشركة
فاسدة بحيث البرهاني ويقسم الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعير كما في بيع العين قسم
التمن على قيمة العين ولو تقبلا جولة بأجر معلوم ولم يؤجر البغل والبعير وحدهما الى البغل والبعير
الذين أضاعا فقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضموناً على قدر أجر مثلهما
بخلاف الاقل قاضي خان من الشركة الفاسدة اذا أقر المستأجر أن اسمه عارية له لان في عقد
الاجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافاً منه بان العاقد وكيل عن المقر في ذلك وحيث علم

مطلب اذا قطع المؤجر شجرة
مقصودة فلامستأجر حق

الفسخ

مطلب المستأجر أو الاكار
اذا أخذ منه الجبابة الرتبة

يرجع

مطلب اذا عمر المستأجر
بالاذن يرجع بلا شرط
الرجوع بخلاف التنوير
والبالوعة فلا بد فيه ما من
شرط الرجوع أيضاً

مطلب قيم الوقف اذا عمر من

ماله فان أشهد يرجع

مطلب اجرة الاديب
والختان في مال الصبي واجرة
القابلة على من دعاها

مطلب اذا أجر الوقف من له

السكنى أو من لم تصح توليته

هل الاجرة له أو للوقف

مطلب غاب المستأجر

ولم يسلم المفتاح

مطلب تقبلا جولة ولما

بغل وبعير

مطلب اذا أقر المستأجر

أن اسمه عارية

أنه وكيل فحقوق العقد من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن باشر العقد وهذا هو
المعتمد الذي عليه المتون والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وان صرح
بعضهم بان الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وصرحوا بان الوكيل لو باع وغاب ليس
للموكل قبض الثمن كما في البهر من فتاوى الكازروني وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر
حماما وقفاً من ناظره مدة ثم قبل مضي مدته استأجر جهات الوقف جميعها فمخض آخر ومن جملة
ذلك الحمام المذكور ثم ان مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام
جارية في ايجار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق حنفى فهل التصادق والحكم به مبطل
لا يجارده ثبت لا يجار من استأجر الجميع أم لا الجواب التصادق الصادر من المستأجر الاول
صحح نقضت به الاجارة الثانية والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الاسلام
الحنبلى الفول في ذلك على ما أفتى به سيدنا الشيخ واضع خطه اعلاه ففع الله تعالى به لومه
حيث حكم حنفى بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشدى بمسحة
الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطور في الكازروني من الاجارة
فراجعهم * آجر داره ويدت منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت مجمع الفتاوى
استأجر الحمامى حلاقاً ودلاً كالمحاق من دخل حمامه أو يدلكه لم يجز لانه لا يقدر ان يشرع
في العمل المعقود عليه في الحال كمن استأجر حلاقاً أو نساكاً للحمج أو النسيج ولا قطان له ولا غزل
له لا يجوز وكذا القزاز الذي يستخرج القز اعمامة الناس اذا هيأ حانوته واستأجر اجراء مدة
معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز والخياط هيأ دكانه ليعمل الخياطة للعمامة
والخفاف ونحوهم اذا استأجروا اجراء مدة معلومة لهذه الاعمال لم يجز لما مر والاصل
ان الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وتماهه في
الحاوى الزاهدى استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان الى منزله الى الليل فركبها
في الرجوع فعطبت لا يضمن استئجاراً للعادة في الركوب فيكون هذا اذا نادى له فاقبضه فأخذ
مقط * واذا اكرى داراً سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لا تكثرى
ان فرغتها اليوم والافهى عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما ينقل
متاعه عنها باجرة مثلها ونحوه عن محمد ملتقط الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له
وان استأجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المسئلة لا فرق بين
أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً خانية * استأجر امرأته للخدمة لا يجوز الا أن تكون أمة الغير
ولو استأجرت الزوج لخدمته جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل بزارة من نوع المنفقات
* أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنسخ الاجارة لا تنقله
الى مصرف آخر فلامتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجتدع عقد الاجارة مع الاول حاوى
الراهدى من فصل فيما تنسخ به الاجارة

(كتاب الاكراه)*

مطلب الاجارة بالتصادق
نصح

مطلب اجريتها ثم أجر الدار
لا آخر تصح
مطلب استأجر الحمامى
حلاقاً ودلاً كما

مطلب الاصل أن الاستئجار
على عمل في محل ليس عنده
لا يجوز

مطلب استأجر دابة للحميل
فركبها في الرجوع لا يضمن
مطلب قال للمستأجر بعد
انقضاء المدة فرغ الدار اليوم
والافهى في كل يوم بدرهم
يلزمه

مطلب استأجر ابنه البالغ
لا أجر له وبالعكس له الاجر
مطلب أجر ملكه ثم وقفه
تنسخ الاجارة

(كتاب الاكراه)

(سئل) * في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرر بامتلها حتى تبرئه من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه فأبرأه لذلك ومرضت بسبب الضرب المذكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح الابراء المزبور * (الجواب) * نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدرا للزوج على الضرب ذكره في الكنز في مسائل شتى * (سئل) * في ذي شوكة أضر زيدا وضربه ضربا شديدا وهدمه بالقتل على أنه يقرباً به كفيلاً ابن أخيه عمرو وبال قدره كذا بذمته لذى الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال انه ان لم يقرب ذلك له يوقع به القتل وهو قادر على الاتباع فأقر زيد بذلك خوفاً من ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار * (الجواب) * نعم لان المواضع التي تصح مع الاكراه تشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلوا كره بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجر فسبح أو هضي اه وقد أفتي بعدم صحة الكفالة كرها لعلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غاية ما هنا أن ما أفتي به في انشاء الكفالة وفي مسائلنا اقرار بالكفالة * (سئل) * في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدراً على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخمانية * (سئل) * فيما اذا فقد لهن أدمنة واتهمت زيدا لها وأكرهته وهذا دونه بالحكام وبإخبارهم بذلك الآن يقر لها مبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم يفعل ذلك وقعت به مائة دونه به لقد رتبها عليه وأن الحاكم ممن يأخذ بمجرد الكلام ويوصل الأذية لبقولها فدفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بذمته اقراراً كذا فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هند بما دفعه لها * (الجواب) * نعم ونقل هذه المسئلة في الخبرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره حاكم سياسة ذو شوكة بأن يرشهم من المبلغ وأخذ مستنداته بالهonor والغلبة بعد ما هدده بالحبس والوضع في الزنجير الحديد وغير ذلك مما يجب غما لعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال انه يفعل ذلك ان لم يرشهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الابراء غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه ابرؤه مديونة أو ابرؤه كفيل بنفسه أو مال لان البراءة لا تصح مع الهرل وكذلك لو كره الشفيع أن يسكت عن طالب الشفعة لا تبطل شفيعته اه * (سئل) * في رجل أقر لا آخر بمال بعد أن أكره على ذلك من ذي شوكة أكراهه معتبراً فهل لا يصح قراره * (الجواب) * نعم قال في الخبرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرهاً فقد أفتي به في المتأخرين بحكمته كذا في سرقة الظهيرية أشباه من من الاقرار * (سئل) * فيمن أجراً رضه بالا كراه المعترض ثم عا ويريد الان فسخ الاجارة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدرر الاول وهو محتمل الفسخ كبينه وشرائه

مطالب اکرمہ زوجہ با ضرب
حتی تبرئہ من مہرہا لم تصح
الہیۃ

مطالب أقرب بالكفالة مكرها
للبص

مطلب لا نصح الكفالة
مالا خرا

مطلب خوف زوجته
بالضرب حتى وهبته مهرها
لم تصح المبة

مطلب اتمته بسرقة
وخوفته بالحكام حتى
يقر لها بكذابه وباطل

مطلب أمره ذو شوكة حتى
أبرأ غرماءه بعدما هتده
بالجس والتنجير لا يصح
مطلب لا يصح مع الاكراه
الابرء ولا السكوت عن
الشفعة

مطلب لا یصح الاقرار مکرها
مطلب آجر ارضه مکرها
القضخ

واجارته وصلحه وإبرائه مديونه أو كفيه وهبته فانه اذا أكره على واحد منها باحد نوعي الا كراه
خير الفاعل بعد زوال الا كراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الا كراه مطلقا لعدم الرضى
والرضى شرط صحة هذه العقود ففسد بفواته الخ اه * (سئل) * في امرأة وكلت بعلمها
في بيع دارها بالا كراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة الآن أخذ الدار
ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم وفي السراجية
أكره على التوكيل فوكل لم يصح تنازخانية وفي فتاوى عطاء الله أفندي من الا كراه سؤال
تركى مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشد مسكة ارض لها بالا كراه المعتبر
شرعا فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أراضيه اذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو
على وجهين ان كان عقدا لا يبطله الهزل مثل الطلاق والنكاح والعناق جازا لعقد ولا يبطل
بالا كراه وان كان عقدا يبطله الهزل مثل البيع والشراء والابارة وغيرها فانه لا يجوز ويبطل
وسواء كان الا كراه بشئ يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضى من شرط صحة هذه العقود
والا كراه وان كان بالحبس والضرب فانه يفوت الرضى شرح الطحاوى للاسيدي بما في ثم قال
عطاء الله أفندي مانصه والتوكيل من العقود التي يبطلها الهزل ولا يصح واذا لم يصح فيكون
الزوج فضولي ما في فراغه قلها أن لا تجيزه وتأخذ أرضها أقول يستثنى التوكيل بالطلاق
والعناق فقد صرح في متن التنوير بحتمه مع الا كراه وقال في شرحه للعلائي وما في الاشباه
من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه اه وكذا قال في نهج النجاة انه أى في الاشباه
مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخامسة والبرزانية والمجتهبي والبحر وتبيين الكنز فيحمل ما في
الاشباه على اعتماده القياس لكن المعقول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس
هذا منها وعبارة الزيلعي في التبيين ولوأ كراه على التوكيل بالطلاق أو العناق فأوقع الوكيل
وقع استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الا كراه كالبيع
وأمثاله وجه الاستحسان أن الا كراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل
بمعقود مع الا كراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل
فقد تصرف الوكيل اه وحاصل العلة المذكورة أن الا كراه على البيع لما كان في حكم الشرط
الفساد لم يمنع انعقاده وانما أوجب فسادا لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل
حيث لا يفسد بالشروط الفاسدة فينقصد بالفساد مقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق
والعناق وغيرهما استحسانا وعلى هذا ما تقدم من التنازخانية وفتاوى عطاء الله أفندي
مبنى على القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع الا كراه فكذا التوكيل به
بخلاف نحو البيع فانه لا يصح مع الا كراه فلا يصح التوكيل به والا لزم أن يكون للوكيل منزلة
على الاصيل في باب الا كراه أما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تجرى علة
الاستحسان على اطلاقها فليتم هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح
مع الا كراه ومقتضى ما ذكرناه صحتها لان النكاح نفسه يصح الا كراه كالطلاق والعناق

مطلب في اقرار السارق
مكرها
مطلب لا يصح التوكيل
مكرها

مطلب اذا اكره على عقد
من العقود فهو على وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح
مع الا كراه

فكذا التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشباه وقال ولم أره منقولا اه وخالفه الخير الرملي في حاشيته على المنع وقال والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه أي فلا يصح لكن الخير الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البصر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصریحهم بأن الثلاث نصح مع الاكراه ثم ذكر ما قد مناه عن الزيلعي وغيره ثم قال فنظر الى دالة الاستحسان تجدها في النكاح فيكون حكمها واحدا تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الوجه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة ورهنت امرأة زيد دارها عند عمرو بطريق الاكراه المعتبر شرعا من زوجها زيد المزبور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كما في البزاية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو أشجار زيتون بالاكراه المعتبر شرعا وقصر في زيد ثمرة امدة ويريد عمرو الآن فسخ البيع والغاء وتضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الكنز شرحه للعيني ويثبت به أي بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض لفساد أي لاجل الفساد لكونه فاسدا لان مقتضى العقد الغاسد ثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال الزيلعي أي يثبت بالبيع أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسدا كسائر البياعات الفاسدة لان ركن البيع وهو الايجاب والقبول صدر من أهله مضافا الى محله الفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصريح العبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكا فاسدا عند القبض وبذلك صرح في كتب الاصول من بحث الموارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعا فاسدا نرجع الى زوائد المبيع بيعا فاسدا كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولوه تفصلة متولدة تضمن بالعدوى لا بدونه ولوهلك المبيع لا المنة ولله بائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولوه تفصلة غير متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولوهلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أي حنيفة ويمثلها زوائد الغصب ولوهلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يفترقان في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه ونقله عنه في البصر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمرة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا تفصيلها في الاكراه اعتمادا على ما ذكره في البيع الفاسد (سئل) فيما اذا باع زيد ثوره من عمرو بالاكراه المعتبر شرعا من بكر ومات الثور عند عمرو ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو أكره البائع على البيع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان

مطلب أ كرها زوجها على
رهن دارها لا يصح الرهن
مطلب الزوج سلطان زوجته
فيه تحقق منه الاكراه
مطلب أ كره على بيع زيتونه
فله تضمين المشتري قيمة الثمر
مطلب البيع مكرها يفيد
الملك عند القبض لانه بيع
فاسد

مطلب في زوائد المبيع بيعا
فاسدا

مطلب اذا هلك المبيع كرها
يضمن

مضمونا عليه بالقيمة ذكره الزياحي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرها * (سئل) *
 فيما إذا كان المكره غير قادر على ما هدد به هل يكون أكرها معتبرا أم لا * (الجواب) * شرط
 الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به كما في الملتقى وغيره * (سئل) * في جماعة من
 المسلمين شهدوا أن زيدا أكره عمرا وهتده بالقتل وكان قادرا على ايقاع ذلك وجهه على ابرأه
 من مال معلوم فأبرأه خوفا منه فكيف الحكم * (الجواب) * إذا كان الشهود المذكورون
 عدولا وزكاهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على مثله تقبل
 شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذ يصدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهنداري
 رحمه الله تعالى * (سئل) * في بكر بالغة منعها أبوها عن دارة دخول زوجها بها إلا أن تبيعه
 دارها التي كان باعها منها فيما مضى وأن تهب له أمتعة معلومة وضربها ففعلت حين لم تجد بدا
 من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينغذيها ولا هبتها * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك الخير الرملي
 رحمه الله تعالى * (سئل) * في رجل عليه دين لبيه طلب من الاب أن يبرئه منه فامتنع
 الاب فصوب نحوه بندقية بحرية وهتده بقتله بها أن لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحقق الاب
 من ايقاع ذلك أن لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل اذا ثبت ذلك فالأبراء غير صحيح وللأب مطالبة
 الابن بدينه * (الجواب) * نعم

* كتاب الحجر والمأذون *

* (سئل) * في رقيق محجور يخلو البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولاه
 مخير بين أن يجيزه أو يفسخه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عبد رقيق محجور به دابة
 وهو جار في ملك جماعة معلومين فهل يكون العبد وما به دة لمواليه المذكورين * (الجواب) *
 نعم الحجر ومنع عن التصرف قول لا فعل لا يصغر ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب
 للحجر في الحقيقة لانه مكافئ محتاج كامل الرأى كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له
 أن يتصرف لأجل حقه شرح الكنز للعيني * (سئل) * في رجل مسن معتوه في ذمته ديون
 لزوجاته وله أولاد صغار وكبار ولا وصى له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فأقر
 وهو بهذه الحالة أن جميع ما يعرف به وينسب اليه فهو لابنه فلان الصغير فهل يكون اقراره
 المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم حيث كان معتوها فقراره المزبور غير صحيح * العته
 اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه يشبه تارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين ذرر
 وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم يختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يصير
 ولا يشتم كما يفعل المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره
 الزياحي منع وتصرف الصبي والمعتوه أن كان نافعا كالاسلام والالتهاب صح بلا اذن وإن ضارا
 كالانلاق والعقاق لا وإن اذن به وليهما وما ترددين نفع وضركا لبيع والشراء توقف على
 الاذن فإن أذن لهما الوصى فهما في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط أن يهتلا البيع سالباً
 للملك والشراء جالباً تنوير من المأذون زاد الزياحي وأن يتصد الرمح ويعرف الغبن اليسير من

مطلب شرط الاكراه قدرة
 المكره على ايقاع ما هدد به

مطلب يصح الاكراه من غير
 السلطان

مطلب منعها أبوها عن
 الرفاق وضربها حتى باعته
 أو يبيعه لا يصح

مطلب أكره أباه على أن
 يبرئه من دينه لم يصح

كتاب الحجر والمأذون

مطلب اذا اشترى عبداً
 فولاه مخيرين أن يجيزه
 أو يفسخ

مطلب العبد وما به دة ملك
 لمولاه

مطلب في تفسير المعتوه
 وهو كالصبي العاقل
 مطلب تصرف الصبي
 والمعتوه ثلاثة أقسام

الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جملة حاله أي والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء
 كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلا غيب فاحش وأن الواحد فيها يسير فان ذلك ظاهر فمن
 لم يعرفه لا يكون عاقلا كصبي دفع إليه رجلا كعبا وأخذ به ثوبه فانه إذا فرح به ولم يعرف انه
 مغبون لا يصح تصرفه أصلا بخلاف ما إذا لم يعرف الغبن اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته
 فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلا عن الصبيان وبهذا التقرير اندفع
 ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش يختص بمخاطب التجار فيبغى أن لا يعتبر هذا الشرط
 اه فاعتمد بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أوضحناه في رد المحتار على
 الدر المختار * (سئل) في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق بقية الشهر فاذا أقر
 أورهن أو فرغ عن تيمار له في حالة افاقته هل يكون ذلك صحيحا منه * (الجواب) نعم لان
 المجنون في حالة افاقته كالعاقل كما صرح به الزيلعي وغيره * (سئل) في صغيرة يتيمة بلغت
 غير رشيدة سفهية مبذرة وثبت ذلك عليها بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر عليها
 ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خمس وعشرين سنة * (الجواب) حيث بلغت غير رشيدة
 لا يسلم اليها مالها حتى تبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لان المنع كان لرجاء
 التأديب فاذا بلغت ذلك السن ولم تنأدب انقطع عنها الرجاء غالباً ولا معنى للحجر بعده وعندهما
 لا يدفع اليها المال مالم يؤنس منها الرشد فحينئذ يدفع اليها مالها لانها بريئة انحجر على الحر بالسفاهة
 قال في التنوير وشرحه وعندهما يحجر على الحر بالسفاهة والغفلة به أي بقولهما يفتى صيانة لماله اه
 فتخلص من ذلك انها اذا بلغت غير رشيدة عند أي حنيقة لا يدفع اليها المال الى خمس
 وعشرين سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدها واذا حجر عليها بالسفاهة والغفلة فعندها لا يدفع
 اليها المال حتى يؤنس رشدها في الاول المفتى به قول الامام فانه قدمه في الملتقى والهداية
 وجزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المفتى به قولهما كما في التنوير أقول والتلخيص المفيد
 في مسألة من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام
 وهذا ليس بحجر لانه لا يرى الحرج على الحر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفه في هذه
 المدة وبعدها يسلم اليه ماله وان لم يصير رشيداً لانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب
 وأما عندها فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخاً ولا يجوز تصرفه فيه وهذه
 ثمة الخلاف وتظهر الثمرة أيضاً في ما لو دفع وصيه اليه المال بعدما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضر
 عندها لا عنده وظاهر المتن اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم
 باعتماد قولهما نعم صرح غيرهم بترجيح قولهما بحجة الحرج على الحر البالغ العاقل بسبب السفاهة
 والغفلة والدين فقد صرح في الحاشية في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستانى
 انه المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الا لزامى كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى
 عليه أصحاب المتن من أنه لا يحجر على الحر تصحيح التزامى بمعنى أن أصحاب المتن التزموا ذكر
 التصحيح وهم في الغالب يمشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له

مطلب من يحصل له صرع
 اذا تصرف في حال افاقته
 يصح
 مطلب فيمن بلغ غير رشيد

قوله في الاول أي في عدم
 دفع المال اليها حتى تبلغ
 خمساً وعشرين وقوله وفي
 الثاني أي صحة الحجر بسبب
 السفاهة وعدم الرشد والحاصل
 أن الخلاف بين الامام
 وصاحبيه في مسألتين
 احدهما أن من بلغ غير رشيد
 هل يمنع عنه ماله مدة معلومة
 أم لا فعنده مدته خمس
 وعشرون سنة وعندهما
 لا مدة معينة بل لا بد من
 استئناس الرشد وان صار
 شيخاً والثانية أن هذا المنع
 هل هو حجر حتى لا يصح
 تصرفاته في أثناء المدة أم غير
 حجر فذهب الامام الثاني
 ومذهبهما الاول والمفتى به
 في المسئلة الاولى قول الامام
 وفي الثانية قولهما اه منه
 تلخيص مفيد فيمن بلغ غير
 رشيد
 مطلب التصحيح الصريح
 يقدم على الالتزام

التراما وما مر عن الحاشية من أن التوى على قولهما تصحيح صريح فيجزم على الالتزام ثم اعلم
أنه ذكر في التتارخانية أنه لا خلاف عندهما في أن الحجر بسبب الدين يقتصر إلى القضاء واختلفا
في الحجر بالفساد والسفاهة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد يثبت بمجرد السفاهة اهـ ومثله
في الجوهرية حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا حجر عليه إلا بحجر الحماكم ولا ينقل
حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يحجره وأصلحه فيه يطلقه والنمرة فيما يباعه قبل حجر
القاضي يجوز عند الأول لا الثاني اهـ وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة
ما سرده في رد المختار على الدر المختار فاعتنمه * (سئل) * في يقيم بلغ رشيداً فطلب ماله من
أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت أنه بلغ رشيداً يؤمر
الوصي بتسليم ماله * (الجواب) * نعم أقول في حاشية المبيري على الأشباه قال في خزنة
الأكمل وإذا أدرك اليتيم لم يجعل يدفع ماله إليه ولكن ينأى ويجبره بشئ بدمشقي فان وجدته
مصلحاً دفع إليه ماله وإن كان ما جنى مفسداً أتى بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة
ثم يدفع إليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع إليه شيئاً من أمواله ويأذن له
بالتجارة لا اختبار عندنا فان أنس منه رشداً دفع إليه الباقي ورشدهما الاستقامة والاهتداء
في حفظ المال وأصلحه اهـ وفي المنع عن الحاشية يقيم أدرك مفسداً غير مصلح وهو في حجر
وصيه حجر عليه القاضي أولم يحجر فسأل وصيه أن يدفع إليه ماله فدفع إليه وضاع المال في يده
ضمن وصيه لأن دفع المال إليه مع علمه بأنه مضيع تضيع فيضمن ولودفع إليه وهو وصي مصلح
وأذن له في التجارة فضايع في يده لم يضمن اهـ فهذا كله يدل على أن علم الوصي بصلاحه
ورشده يكفي في جواز دفع المال إليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وأنه لو علم عدم رشده
لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشيد ببلوغه وأنكره الوصي لا يؤثر الوصي بتسليم المال إليه
مالم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع إليه
ماله وتصح تصرفاته أم لا يثبت رشده والذي يظهر لي الأول والآن ان كل من باع
لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الأشباه للسيد محمد أبي السعود عن الولوالجية
وكما يضمن بالدفع إليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولعله
محمول على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيداً مبدراً متلفاً له ثم بلغ ولم يظهر رشده أم لو كان
قبل البلوغ رشيداً غير سفيف فلا كلام لانه يجوز لدفع المال إليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما
لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضاً فيقتضى تعليل الحاشية المشار إليها أنه لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ
قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السفاهة من العوارض ومقتضاء أن الأصل الرشيد
وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يباع خمسا وعشرين سنة فقيدوا
ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فإنه يسلم إليه ماله ثم رأيت
في فتاوى العلامة شيخ الإسلام الشافعي سؤالاً فيمن بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشيد
أو السفاهة وهل لو دفع إليه ماله ثم ظهر مفسداً يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي

مطالب إذا بلغ اليتيم لم يجعل
يدفع ماله إليه
مطالب فيما ذابغ ولم يظهر
حاله

فالذي يرفع عنه الحجر شيان أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال فربما بلغ ولم يعلم من حاله سفيه ولا رشد كما هو في صورة السؤال اذ ادفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضي خان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفيه وقت الدفع ولانه بالسفيه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بحجر القاضي كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد تحرر أن اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند جرد الوصي له وعليه يحمل ما في تساوي العلامة الشاي أيضا حيث مثل فيمن بلغت وعليها وصى ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والافلاحتي يؤنس منها الرشد اه ونقله عنه في الخيرية وأقره ويتعين حمله على ما قلناه والا ناقض كلامه الاول وهذا في حاشية المنع الخير الرزالي ومناشي لم أرهم ذكره وهو أنه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهل مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديه في المنع وكأنهم لم يذكروا لظهوره وأما اذا بلغ رشيدا فطلب ماله فنعه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وملاحيته في نفسه بالاختبار فذلك لا يضمن المنع فاغتنم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى أبوه أو وصيه أنه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا بلغ عاقل فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرها أنه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول والا فجميع تصرفاته نافذة على القول المفتي به أقول أيضا وفي هذا أنا بيد لما قدمناه من أن الاصل الرشد واحترز بقوله على المفتي به عن قول محمد من أنه يثبت الحجر بمجرد السفيه وفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه يفتقر الى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يحجر على الحر البالغ ورأيت في فتاوى التمرناشي صاحب التنوير جوابا عن سؤال بمانصه مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ السفيه عاقل فجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول قال الزاهد في شرحه لان الحجر منه مقرر وليس بقضاء ولذا لم يوجد المقضي له والمقدم عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اه لكن قال في الحاشية من كتاب الحيطان الفتوى في الحجر على قول صاحبين فيكون هو المذهب المعول عليه فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام التمرناشي رحمه الله تعالى *(سئل)* في مديون معسر ثبت افلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجتزاء بما دون ذلك المسكن ويكلفه دائته الى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم واذا كان للمديون ثياب يابسها ويمكنه أن يبتزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه ويقضى الدين

مطالب اذا ثبت رشده
وطالب ماله فنعه الوصي ضمن

مطالب اذا بلغ فادعى أبوه
أو وصيه أنه سفيه محجور
لا يقبل

مطلب الفتوى في الحجر على
قول صاحبين

مطالب اذا ثبت اعساره
وليس له الامسكن واحد
بقدر كفايته لا يؤمر ببيع

بعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يابسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتري
بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت
فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف
والنطع في الشتاء واذا باع القاضى عندهما مال المديون لقضاء ديونه أو أمرا مئنه بالبيع
فان العهدة على المطلوب لا على القاضى وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كانون من حديد
يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية فتاوى الهندي وتسام فروع المسئلة في المنع
والخيرية من الجروهي شهيرة * (سئل) * في المديون الحاضر اذا كان له عروض وعقار
وامتنع عن أداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما القاضى للدين * (الجواب) * نعم ولا يبيع
القاضى عرضه وعقاره أى المديون وهذا عندنا في حنيقة خلافا لما أى لاني يوسف ومحمد
فان عندهما يبيع القاضى ذلك ويوفى الدين وبه أى بقولهما يفتى كما في الاختيار وغيره وقال
القاضى قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح
كما في صحيح الشيخ فاسم وفي تبين الكثرثم عندهما يبيع القاضى ببيع النقود لانها معدة للسلب
ولا ينتفع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان فضل شيء من الدين باع العروض لانها
قد تعدل للقلب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم ينف ثمنها باع العقار لان العقار
يعدل لاقتناء فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهذه احدي الروايتين عنهما
وقال بعضهم يبيع القاضى ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم ما لا يخشى عليه التلف
منها ثم يبيع العقار فالحاصل أن القاضى نصب قاطرا فيبغى له أن ينظر للمديون كما ينظر للدائن
فيبيع ما كان أنظرا اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتسامه في المنع * (سئل) *
فما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق لدى بيعة
شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق فطالب الوديعة من زيد بدون وجه شرعي فهل
ليس له ذلك والدفع المذكور جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا خلع زيد
المعترف بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة زوجته هند البكر البالغة من عصمته وعقد فكاكه
بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخر صداقها المعلوم وهو ممن يحتمل مثله فهل يكون الخلع صحيحا
ولا يقبل جهوده البلوغ بعد اقاربه مع احتمال حاله * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بكر
عاقلة مراقة رشيدة بلغت من السن اثنتي عشرة سنة باعت شيئا من مالها من أخويها ثمن
معلوم من الدراهم لدى جا كم شرعي وقالت في مجلس الحكم انا بالغة وهي بحال يحيض مثلها
والظاهر لا يكذبها وتسلم المشتريان المبيع وتصرف به نحو خمس سنين والا الآن قامت تقول انها
كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا يلغى الى انكارها * (الجواب) * نعم
أقر مرأى بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح
قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى
القاضى محمود السمرقندي أن مراقة أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال

مطلب لو كان له كانون من
حديد يباع ويتخذ من الطين
مطلب اذا امتنع المديون عن
اداء الدين وله عروض
وعقار يبيعه القاضى

مطلب أقاربه بالغ وخلع
زوجته صح ولا يقبل جهوده
البلوغ بعد ذلك

مطلب المراقة اذا أقاربه
بالغ يقبل قوله

القاضي بما إذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتمال فقال وماذا رأيت بعد
ما استنفذت فقال الماء فقال أي ماء فإن الماء يختلف قال المني فقال وما المني فقال آب
مردان كنه فرزند ازوتی بود قال علي من احتلت علي ابن أوعلي بنت أوعلي أتان فقال علي ابن
واسطي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الصغير لا قرار بالبلوغ من غير
حقيقة وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وإنما يقبل قوله بغير هذا
التفسير وكذا الجارية إذا أقوت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الساب
السادس ومثله في حاوي الزاهدي من باب الحجر والمأذون أقول المشهور في كتب المذهب
صحة لا قرار بالبلوغ من الغلام إذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ
الاسلام إن هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد أنه لو فعله القاضي فهو الأولي لكن نقل
الحجوي عن درر البصائر أنه يشترط لقبول قوله ما أن بيننا كيفية المرافعة حين السؤال عنها
وكذا قال في الشربلالية يعني وقد فسرها ما به علما بلوغ ما وليس عليهم ما عين اه وأقره في الدر
المختار والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط
أن يكون ممن يحتلم مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الحاشية صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصي
الميت قال ابن الفضل إن كان مراعاة ويحتلم قبل قوله وتجوز قسمته وإن كان مراعاة يعلم أن
مثله لا يحتلم لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهر أوتين بهذا أن بعد اثنتي عشرة
سنة إذا كان بحال لا يحتلم مثله إذا أقرب بالبلوغ لا يقبل اه (سئل) في مملوك محجور
أبق من سيده من مكة المشرفة وأصطحب رجلاً أتى به للشام وطلبه سيده منه فامتنع زاعماً
أن المملوك استأجره من جلالير كبه من مكة إلى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الأجرة له
فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مالا بدون
إذن سيدها وأتلفته وباعها سيدها ويريد أرباب الديون الدعوى عليهم سيدهم ومطالبة سيدها
فهل تؤاخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالا وأتلفه
يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لأن العبد من أهل الالتزام لكنه لا يظهر في حق
سيده فيؤاخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام بزازية من المأذون
(سئل) في عبد محجور تزوج امرأة وأقرب من لرجل كل ذلك بدون إذن من مولاه
ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته وبه ماله لسيده وتريد زوجته أخذته وطلبها من
المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له من المال المزبور بدون إذن السيد ولا وجه
شرعي فهل ليس له ما ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلما في التنوير ترتق نكاح
قن وأمة وكاتب ومذبروأم ولد على إجازة المولى فإن أجازته فذوان رقبته لاه وأما الأقرار
فلما فيه أيضاً من المحجور مع طلاق عبداً وأقراره في حق نفسه فقط لا سيده ولو أقرب مال آخر
إلى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن رقبته الحاضر بالمجاس قوس جلي
بندقية فيها رصاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود مكرهة ثم شهد

مطلب يشترط أن يكون ممن
يحتلم مثله

مطلب استأجر العبد جلاً
لا يلزم سيده

مطلب استقرض العبد المحجور
مالاً وأتلفه يؤاخذ به بعد
العتق والصبي لا يؤاخذ به
أصلاً

مطلب في عبد قتل جلاً
لا آخر
مطلب تشتري الدعوى على
العبد بحضور سيده

أهل الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشا فكيف الحكم في ذلك * (الجواب) * تشتترط
الدعوى على العبد بحضور سيده لأعلى السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبيد
لا تسمع الدعوى والشهادة عليه إلا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلف قال في الآخر
الاشياء من القول في ثمن المثل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه
فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوماج من كتاب المحرر واستهلك
العبد ما لا فانه يؤاخذ به في الحال محجورا أو ما ذونا اه وفي التتارخانية من الكفاية قد كرر
المحبوبي في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤاخذ به
في الحال فان كان له كسب يوفي ذلك من كسبه وان لم يكن تباع رقبته بدين الاستهلاك
الا أن يقضيه المولى اه وفي القنية من باب أمر الغير بالجنابة برمز بكر خواهر زاده عبد محجور
جنى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقة العبد تباع فيها على من اشتراه بخلاف
الجنابة على النفس اه وفي التتارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجنابة على
الآدمي وبين الجنابة على المال ففي الأقل خير المولى بين الدفع والغداء وفي الثاني خير بين
الدفع والبيع اه وفي الحاشي القديسي في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلا خطأ
واستهلك مال الآخر وحضر جميعا فانه يدفع الى ولي الجنابة ثم يتبعه الا تحريمه في دين
الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أولا بآبائه القاضي في المال الذي استهلكه فان حضر
ولي الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشك كل
عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال لما قال العلاني في شرح التنوير من المحرر ان الاصل فيه ذلك
لكن أخر لعتقه لقيام المانع فتأمل اه أقول يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه
المؤلف أول الباب عن شرح الكنزان الرقي ليس بسبب للمحرر في الحقيقة الخ وانما أخر
النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراد العلاني بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه
فامر عن السراج من أنه يؤاخذ به في الحال محجول على أن الاصل فيه ذلك وأن المؤاخذة
في نفس الامر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا التوفيق في غاية البعد
على أنه لا يتأتى في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة القنية والحاوي القديسي
لان الدفع من كسبه أو بيع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا فان المحرر انما يؤثر في الاقوال دون
الافعال ففي المتن المحرر منع نفاذ تصرف قولي فهو دليل على أن التصرف الفعلي ينفذ
في الحال وذلك كاستهلاكه فلا يتأخر الى العتق كما مر عن السراج وغيره ومثله في المنع عن
شرح ابن مالك وعزاه الخير الرملي الى النهاية والجوهرية والبرازية والخلصة والولوالجية ثم قال
والحاصل أن العقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمنان في الحال فيباع أو يفديه المولى اه
والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني وغيره من حمل
مضى البدائع على ما اذا طهر استهلكه باقراره لم يفي الغاية اذا كان الغصب ظاهرا يضمن
في الحال فيباع فيه ولو طهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال الفقيه اه ويؤيده ما قدمه

مطلب ما استهلكه العبد
يؤاخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنابة العبد
على الآدمي وجنابته على
المال

مطلب مهم فيما اذا استهلك
العبد ما لا

المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله اذا استهلك المحجور مال غيره عيانا
يؤاخذ به في المال فقوله عيانا أي بمعاينة الشهود احتراز عما اذا أقربه المحجور فاغتنم هذا
التحرير * (سئل) * في رجل دباغ متقن لحرفته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود
التي يدبغها ممن رغب في شرائها بمن المثل ويريد ببيعة أهل الحرفة الحجر عليه بذلك ومنعه من
تعاطيه فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم لأن سبب الحجر الصغر والجنون والرق وعند
الامام لا يحجر الا على ثلاث مفت ما جن وطيب جاهل ومكاره فلس * (سئل) * في الصبي
العاقل اذا باع من آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على اجازته
* (الجواب) * نعم اذا بلغ فأجازه فذوالله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن لصبي العاقل
يشبهه البالغ من حيث أنه عقل مميز ويشبهه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه
الخطاب وفي عقله قصور ولهذا ثبت للغير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل
في الضرر المحض وفي الدائر ينه ما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة
النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منه قدام وقفا على اجازة الولي لأن فيه
منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازه نفذ عندنا خلافا لفرقة لانه يتوقف
على اجازة وليه فصار وليا بنفسه منع من الماذون ومثله في الدرر والاصل عندنا أن العقد
يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل
الح فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي فعلى هذا يحمل ما هنا على
ما اذا كان له ولي ولم يجزه والابطال كما هو المفهوم من العمادية وغيرها أقول الذي يظهر لي انه
لا يبطل وان لم يكن للصبي المدكور ولي لأن المراد من قرهلم اذا كان له مجيز حالة العقد أي من
يقدر على امضاء العقد من ولي أو فاض فلو عقد الصبي عقدا ولا ولي له يتوقف لان له مجيزا وهو
القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية فاض وكان العقد قابلا للاجازة والا فهو باطل كذا كنت
افهم هذا المحل ثم راجعت فتحقق لي ذلك طبق ما كنت افهمه قال الامام الاسترغيني في كتابه
أحكام الصغار في مسائل النكاح ما نصه وفي فوائد صاحب المحيط رحمه الله تعالى صبية
زوجت نفسها من كفؤ وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي
فان كانت في موضع لم يكن فيه فاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية فاض تلك البلدة انعقد
ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية القاضي فانه لا انعقد
وقال بعض المتأخرين انعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح في انه ليس
المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعم القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا للاجازة
احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولي خاص لانه
لا مجيز له أي لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذا الانصاح اجازته ويدل عليه
أيضا تمام عبارة العمادية في بيان الاصل المدكور وذكر ذلك في جامع الفصولين أيضا
في الرابع والعشرين فقال بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه

مطالب دباغ متقن لحرفته
ليس لاهل حرفته الحجر عليه

تحرير مهم الاصل عندنا
ان العقد يتوقف اذا كان له
مجيز حالة له عقد والا فلا

في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزويج وكتابة قنه ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صيبا ولو بلغ قبل اجازة وليه فاجازة بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حررقه مجتأ أو دعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو تزوج قنه امرأة أو أعاد ماله محاباة فاحشة أو شري شيأ بأكثر من قيمته فاحشا أو عقد عقدا مما لو فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلية وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجز لها وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله لوقعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتناء اهـ وكتب الخير الرولى في حاشيته على قوله لو فعله وليه في صغره ما نسه يدخل في الولى القاضى فافهم اهـ فهذا صريح فيما قلناه أيضا وقد صرح بذلك أيضا في فتح القدير حيث ذكر الاصل المذكور ويؤيد به الذى قلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطابقا ولا بالولى اذ لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فضولى آخر أو ولى لعدم قدرة الولى على امضاءها اهـ فقوله بمن يقدر على امضاء العقد فادبه ان المراد من له ولاية امضاءه من ولى خاص أو فاض لا مطلق قابل سواء كان فضوليا أو وليا ولا مجرد وجود الولى سواء كان العقد قابلا للاجازه كالبيع بثمن المثل أو غير قابل كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتى هذا المحل بخط شيخ مشايخنا من لا على التركمانى على جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل ان يكون العقد قابلا للاجازه شرعا حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولا ولى لها من كفؤ وبمهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المواد وجود ولى يملك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثانى ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن الحنفية وقال انها تفيد أن المراد ما هو أعم منها ولم يحرر المقام وقد علمت تحريره دعوى الملك العلامة واه ليس المراد الاول لان كون العقد قابلا للاجازه لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولى خاص أو عام كالقاضى حتى لو لم يكن فى ولاية فاض كما وزوج الصغير نفسه فى دار الحرب مثلا بمهر المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلا للاجازه لكنه لا يجيز له وقت صدوره وليس المراد الثانى أيضا ان كان مراده الولى الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يشمل الفاضل بشرط أن يكون العقد قابلا للاجازه كما علمت وليس المراد أيضا ما هو أعم من الاحتمالين وليس فى كلام الحنفية ما يفيد به ما يدل على ما قررناه وعبارة الحنفية هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذى باشره فى الصغر فان كانت المرأة تزوجت بالآخر قبل اجازة الصبي جاز الثانى لانها تملك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان لنكاح الثانى بعد اجازة الصغير ينظر انه كان النكاح فى الصغر بمهر المثل أو بما يتغابن الناس فى مثله يجوز النكاح لانه كان موقوفا فيه فقد

قوله ما يصلح أى لفظا يصلح
الحنفية ذكره موصوفة لا مافية
هـ

بإجازة أهـ بي بعد البلوغ وإن كان بهر كثير لا يتغابن الناس فيه ولا صغير أب أوجده كذلك
لأنهما لم يكن النكاح عليه بهر كثير يتوقف عقد الصغير على إجازتها فينفذ بالإجازة بعد
البلوغ وإن لم يكن للصغير أب أوجده بإجازة النكاح الثاني من المرأة لأن عقد الصغير على هذا
الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الإجازة أهـ وقوله لم يتوقف أي وإن كان تحت ولاية فاضل لأنه
لا يملك تزويج الصغير بنين فأحش إلا الأب والجد فلا يملكه القاضي فيكون لا يحيزله
فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة وذلك في زواجر الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى
هذا قوله ولا يحيزله أي ما ليس له من يقدر على الإجازة بهل كما إذا كان تحت أي تحت رجل
حرة وزوجه الفضولي أمة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيمة في دار
الحرب إذا لم يكن سلطان ولا فاضل لا يتوقف لعدم المحيز الذي يقدر على الامضاء حالة العقد
لأن دار الحرب ليس بها مسلم له ولا يتحكم ليمكن تزويجه اليتيمة فكان كالمكان الذي في دار
الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه أيضا تعذر تزويج الصغار فيه الثلاثي لا عاصب لمن
فوقه باطلا حتى لو زال المانع بوث امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز لا ينفذ
أما إذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء أهـ وقوله أما إذا كان أي وجد
سلطان أو فاضل مريح أيضا فيما قلناه من أن مرادهم بالمحيز من له ولاية امضاء ذلك العقد
مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاغتنم هذا التعبير العديم النظير فأنك لا تكاد تجده
في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل غصب فرسا وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يجز المالك البيع
ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذي كان اشتراها به زاعما أن له ذلك ويريد الغاصب
دفع قيمته إليه يوم غصبها فهل للغاصب ذلك والقول له في ذلك *(الجواب)* نعم وفي التنوير
وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه أجماعا أهـ وفي شرحه للملائي عن البحر والقول للغاصب
بيمينه وفي القول لمن عن جامع الفصولين ولو ادعى أنه غصب أمته ولم يذ كر قيمتها سمع دعواه
ويؤمر برد الأمانة ولو هالكه فالقول في قدر القيمة للغاصب أهـ *(سئل)* في رجل غصب
قمح زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قمحه حيث لم ينقطع
المثل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك *(الجواب)* نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فمالك
بالحياران شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والثمن له وإن ضمن المشتري رجوع على الغاصب بالثمن
وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وإن باع ولم يسلم لا يضمن بزانية أو ثل كتاب الغصب
ومثله في فتاوى العلامة التمرناشي المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب
الا إذا كان في الوقف المغصوب بأن غصبه وقيمه أكثر وكان الثاني أملي من الأول
فإن الضمان على الثاني أقول قوله المغصوب نعم لا وقف وقوله بأن غصبه أي الغاصب الثاني
والحال أن قيمته أكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب الأول *(سئل)* في فرس

قوله في دار الحرب قيد لقوله
أومجنونة أو صغيرة يتيمة أهـ
منه

مطلب غصب فرسا وباعها
ومات عند المشتري ضمن

مطلب القول للغاصب
في القيمة

مطلب باعه للغاصب وسلمه
للمشتري فالمالك يضمن
أيها شاء

مطلب ولدت الفرس مع
الغاصب وتقصت قيمتها
ومات الولد يضمن غصاصة
فقط

مشاركة بطريق الملك بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد فأركبها البكر فركبها بكر الى مكان بعيد كل ذلك بدون اذن من عمرو وكانت حاملا فولدت مهورا عند بكر قبل انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك ومات المهور ويريد عمرو وتضمن زيد نقصان قيمة الفرس والمهر فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهور؟ (الجواب) نعم تضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنع بعد طلبه والمسئلة في الخيرية من الغصب وفي الانقروى عن العناية وان نقص الغصب في يد الغاصب ولم ينجبر بقصانه بوجه آخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل ان كانت جارية فاعورت أو فاهدة الشدين فانكسر ثديها أو في غير بدنه مثل ان كان عبدا محترفا فنسي الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه بالغصب وقد فات منه جزء وأما اذا كان قد انجبر بقصانه مثل ان ولدت المغصوبة عند الغاصب فردتها وفي قيمة الولد فواء بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافا لغيره وفي البزازية وان نقص المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فحينئذ ينجبر المالك بن تضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على أحد اه وفيها عرج الحمار للمغصوب في يد الغاصب ان كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يمشي أصلا ضمن القيمة كالقطع اه وفيها ضرب بقرة الغير فسقط وخيف تلفها فباعها من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب جارا غيره فعليه وضمن ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن حاوي الزاهدي من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان (سئل) في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل منه واستعملها مدة بدون عقر اجارة ولا استئجار ويريد الجبال مطالبة باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره من الغصب (سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب دار جارية في ملكه بيد هذا الحاضرة فأذنت لساكنها عمرو بتجوير حيطان بيوت فيها مع سقفيين فيها وبالصرف على ذلك من ماله ليحسبه من اجرتها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغائب ولا اذن ولا اجارة منه ثم حضر ورده ذلك ولم يجزه ولم يرض بدفع شيء لعمرو في نظير مصرفه ويريد عمرو قلع عمارته حيث لا يضر القلاع فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه أمر بالقلاع والرد وللمالك أن يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه انقصت الأرض به تنوير من الغصب ومثله في الملتقى والدرر والكنز وغيرها وفي مسائلنا البناء لم يكن على الأرض بل على السقف والحيطان والمحكم فيهما كذلك بدليل ما نقل في العمادية من أحكام العمارة في ملك الغير لو أن رجلا بنى على السقف الاعلى في دار امرأته وأمرها ثم أراد أن يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له أن يرفعه فان كان بنى بغير أمرها فله أن يرفعه ان كان لا يوجب رفعه ضررا في غير ما بنى قال والاصل أن من بنى في دار غيره بناء وأنفق في ذلك بأمر صاحبه كان البناء لصاحب الدار وللباني أن يرجع على صاحب الدار بما أنفق اه وقد ائتمى العلامة الخير الرملي كما في تناويه من الغصب برفع البناء حيث أمكن بلا ضرر فيمن بنى

مطلب نص المغصوب يرد
انغاصب ولم ينجبر نقصانه
بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلب فيما اذا عرج الحمار
المغصوب في يد الغاصب
مطلب اذا زال العيب يرجع
انغاصب بما ضمن

مطلب غصب جلاله معقة
لاستغلال يلزمه اجرة مثلها

مطلب بنى أو غرس في أرض
غيره بلا اذنه أمر بالقلاع والرد

مطلب بنى في دار امرأته
بأمرها فالبناء لها

مطلب غصب حنطة
وزرعها فالزرع له

مطلب هدم بيت نفسه
فانهدم بناء جاره لا يضمن
مطلب وجد في زرع دابة
فان ساقها بعد ما أخرجها
ضمن والا فلا

مطلب احترق حانوت فهدم
رجل داره لا يضمن صاحب
الحانوت

مطلب فيمن هدم حائط
غيره ضمن قيمته

مطلب الحائط لبس من
ذوات الامثال

مطلب اذا هدم حائط الوقف
أجبر على بنائه
مطلب تعلق رجل برجل
وخاصمه فسقط من المعلق
به شيء ضمنه

في ساحة غيره بغير أمره فراجعه * (سئل) * في امرأة دفعت لزید غرارة حنطة من مال زوجها عمرو في غيبته بدون إذن منه ولا وجه شرعي وزرع زيد الحنطة واستحصدت فهل تكون الحنطة ملكا لزيد ويضمن مثلها لعمرو * (الجواب) * نعم قال في الاختيار وإذا تغير المصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر منافعه ملكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شيهها أو قطيعها وطحن الحنطة وزرعها وخبز الدقيق وجعل الصقرانية والحديد سيفاً والبناء على ساحة وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن ونسج الغزل الخ ومثله في المتون والشروح والفتاوى وتعمام تفاريع المسئلة في العمادية * (سئل) * في رجل هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم في البرازية من الغصب هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اهـ * (سئل) * في رجل زرع دخل زرع عمرو فأخرجه عمرو عن الزرع وساقه وضربه بأحجار كثيرة تعذيات من ذلك ويريد زيد أن يضمن عمرا قيمته فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومن وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد أفسدت زرعها فحبسها فهلكت ضمن ولو أخرجها المختاراً به إذا أخرجها وساقها يضمن وان أخرجها ولم يسقها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير عمادية من جنابة الدواب والجنابة عليها وقد أفتى بمثله العلامة الرملي في باب الغصب عازياً المسئلة للخلاصة والبرازية * (سئل) * في حانوت استأجره زید ووضع فيها شبيها وحطباله وقد هبها فحترق الشيع ليلا بلا تعذ منه ولا من غيره وفي لزق الحانوت دار لعمرو فخاف عمرو من وصول النار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زيداً قيمة الحائط الذي هدمه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق عن داره فهو ضامن إذا لم يفعل بأمر السلطان عز نصره كما صرح بذلك في خزنة الفتاوى في كتاب الضمان * (سئل) * في حائط قديم فيه باب من حجر جاري في ملك زيد فهدم عمرو وهدمه بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد أن يأخذ النقص ويضمن عمراً قيمة نقصانه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم من هدم بيتاً ضمن قيمته مبنياً لا قيمة العرصة لأنها قائمة والغصب لا يجري في العقار جامع الفصولين وفي حاشية الاشباه للجهوي من الغصب قوله من هدم حائط غيره الخ أقول في شرح النقاية للملازمة فاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فللجار الخياران شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم من وجهه الك من وجهه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الهلاك وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يبيعه على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمن النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما اهـ أقول وهذا في غير الوقف كما في حاشية البيري أي فلو هدم حائط الوقف مسجداً أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فيمن استأجر داراً وقفاً فهدمها وجعلها طاحوناً أو فرناً فأجاب بأنه ينظر القاضي إن كان ما غيرها إليه أنفع وأكثر ريعاً أخذ منه الأجرة

وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع ولا ألزم بهدمه واعادته الى الصفة الاولى بعد تعزيره بما يلحق بحاله اه وتماه في رد المختار (سئل) فيمن تعلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء فضاع هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من انواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين أقول وينبغي أن يكون القول للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أذكر السقوط أصلا لم يبرهن الآخر وكتب المؤلف فروعاً في غير هذا المحل وهي في أجناس الناطق الغصب عبارة عن إيقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أمام من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره ولم يمكنه من أخذ ماله لم يمكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال عن المالك يضمن وفي مبسوط الاسديجاني إذا حال بين رجل وأملا كة حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول ضمن وفي المختلغات القديمة إذا وقف بحسب دالية رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلكت لا يضمن وأوضع من هذا إذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدمت في أول الجفيس الذي قبل هذا عن الاميون ما يخالف هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرعاً فثعه انسان حتى فسد زرعها لا يضمن وكذا ذكر في العدة وفي فوائد عمى نظام الدين ختم ماء ارز آخر حتى هلك الارز هل يضمن أجاب شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبد المجيد وكان استأذنه يضمن فصول العمادية في ٣٣ في انواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع أن نقيدهم سألنا بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط تأمل وأما لو قتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجها القول بالضمان فيه أنه لما قتله فقد أزال يد مالكه عنه وصار يسيده حكما فإذا تركه حتى تلف يضمنه تأمل (سئل) فيما إذا كان لزيد أرض زرعها بنفسه ولا يدفعها مزارعة فزرعها عمرو بذره حنطة بلا إذن مالكها المزبور واستقصى الزرع فهل الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس في أرض آخر بدون إذنه ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا حرق زيد أرضاً موقوفة ليزرعها بأذن ناظر الوقف فعمد عمرو بزرعها بدون إذن الساطر ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك وقلعه لا يضر بالوقف فهل يؤمر عمرو بقلعه (الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه بدون إذنه ولا وجه شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه (الجواب) نعم (سئل) في رجل زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلا إذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك ويريد زيد تكايف الرجل قلع زرع المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث لم يدرك الزرع فللمالك الأرض أن يأمر العاصب بقلعه ولو أنى فله الك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو الغاصب وللمالك تضمينه فقصان أرضه ان وقصت الأرض بزراعتها

مطالب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن

مطلب له أرض غير معدة للاستغلال بل يزرعها بنفسه فزرعها غيره بلا إذنه فالزرع للزارع

مطلب غرس في أرض غيره يؤمر بالقلع

مطلب زرع في أرض موقوفة يؤمر بقلعه حيث لا يصير بالوقف

كأنى جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه
فإن أبى بقلعه بنفسه وقبل الذبأت بخير صاحب الأرض أن شاء تركها تنبت فيأمره بقلعه
وان شاء أعطاه ما زاد البذر فتقوم ببذوره ببذر غيره له حق القاع ويغرم وغيره ببذوره فيضمن
فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاقل أصح منع من الغصب
وذكره العلائي باختصار مفيد * (سئل) * في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة
آخر فعمد زيد وزرعها في مدة معلومة واستغلها كل ذلك بدون إذن من متولى الأرض ولا يمن له
المشد ولم تكن الأرض في اجارته في المدة المرقومة ويريد الناطر مطالبة زيد باجرة مثل الأرض
المزبورة مدة زرعها واستتم له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين
عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه بحصته من الخارج أو اجرة زرعها دراهم وإن قلنا لا نرفع يده
عنها مادام مزارع يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المألوف كافي فتساويه من المزارعة أقول
الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد على المزارع فإن سؤاؤه هكذا سئل عن
الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليهم أو له يدسابقة في مزارعها بالحصصة
المعهودة فيها إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصصة فهل لمزارعها أن يطالبه بحصته
من الخارج أو باجرة زرعها دراهم أجاب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصصة
أو بالاجرة لو كمل السلطان أو لمتولى الوقف لو كانت الأرض وقفا وليس للمزارع وصاحب
المسكة مطالبة بشئ من ذلك لأنه لاحق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فإنه يخفى على
كثيرين * (سئل) * في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها
عمرو واستغلها قام عمرو يطالب المزارع بحصته من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام
الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخسار للمزارع وعليه أجر مثل الأرض * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا كان لزيد أرض من جملة أراضي قرية معدة للأرض للزراعة والعرف
في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع من الزرع الشتوى فزرع عمرو والأرض
المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه العرف من الزرع * (الجواب) * نعم
قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فإن اقتسموا الغلة أنصافا أو أرباعا
اعتبروا إلا بالخارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصصة أو الأجر بكل
حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحادى والثلاثين ومن زرع أرض غيره
بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم رمز لفتاوى القاضى ظهير الدين زرع
الأكارسنيين بعدهضى مدة المزارعة جواب الكتاب أنه لا يكون مزارعة فالزرع كله للأكار
وعليه تصدق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بخارى وقيل تكون مزارعة
وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان ربهامن لا يزرع بنفسه ويدفعها لمزارعة فذلك
على المزارعة فرب الأرض حصصة على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحل على هذا ولم يعلم وقت
الزراعة أنه زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فإن من أجر أرض غيره

مطلب مهم في أرض وقف
مشد مسكتها لرجل زرعها
آخر لا إذن فعليه اجرتها
للمتولى لا لصاحب المشد

مطلب غصب أرض معدة
للاستغلال فعليه اجرتها
ان لم يكن في القرية عرف الخ
مطلب زرع أرض غيره
بلا إذنه يعتبر العرف

بلاذنه ولم يجزها و قد زرعه المستأجر فالزراع كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الارض
معدة الا في الوقف تجب فيه الحصة أو الاجر بأى جهة زرعه أو سكها أعدت للزراعة أولا
وعلى هذا استقرتوى عامة المتأخرين اه وحاصله أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الاول
انه اذا زرع ارض غيره بلا امره لا يكون غصبا بل يحل على المزارعة وحصة رب الارض ما جرى
عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب انه يكون غاصبا والزراع
كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره واجرمثل عمله ويمكن حل هذا على ما اذا لم يكن عرف
في اخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث انه يكون مزارعة اذا كان
صاحبها أعدها للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لانه يكون قرينة
على ان الزارع انما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها
بنفسه يكون الزارع غاصبا والزراع كله له وقوله لكن انما يحل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة
فما اذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الارض
انما يتم اذا لم يعرف انه يزرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ويوافق هذا ما قاله في
الميزانية من المزارعة قال القاضي وعندى أنها ان معدة للزراعة وحصة العامل معلومة عند
أهل تلك الناحية جازا مستحسانا وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة اذا لم يقرب أنه يزرعها
لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة ويأخذ من ذلك فحينئذ تكون غصبا
والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا لو زرعه بتأويل بأن استأجر أرضا لغير المؤجر ولم يجزها
بها و زرعه المستأجر لا تكون مزارعة لانه يزرعها بتأويل الاجارة اه ويؤيده ما في غصب
الذخيرة قالوا في المدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه
بطريق الدلالة وقد كره في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تجعل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل
ملك اه لكن المشهور هو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم
والمعد للاستغلال الا اذا سكن المعد للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب
الاجارة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة مانصه وفي الاشباه
ادعى نازل الخان ودخل الحمام وساكن المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب
قلت فكذا مال اليتيم على المفتى به فتنبه اه وقول الفصولين الا في الوقف تجب فيه الحصة
ان كان ثمة عرف في أخذها مزارعة بحصة معلومة والا فالاجر وقوله بأى جهة أى سواء كان
غاصبا أولا و ذكر في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه
ولفظا هرجه على ما اذا لم يكن عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف لقولهم يفتى بما هو أنفع
للووقف فالجواب أن من زرع أرض غيره بلاذنه ولو على وجه الغصب فان كانت الارض
ملكه او عدها ربها للزراعة اعتبر العرف في الحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدها للايجار
فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها لربها والا فان انتفعت فعليه النقصان والا فلا شيء عليه
وان كانت وقف فان كان ثمة عرف وكان أنفع اعتبر والا فالجر المثل وكذا لو كانت مال يتيم

فـ
على هذا الحاصل المفيد
في مسألة من زرع أرض غيره
بلاذنه

أوسلطانية فاغتنم هذا التحرير المفرد الجامع بين كلامهم المبدد * (سئل) * في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زيد عليه واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المزبورة فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة * (سئل) * في حانوت ملك بين شريكين سكنها أحدهما مدة بدون اجارة ولا اجرة وهي معدة للاستغلال فهل لاجرة عليه لشريكه * (الجواب) * قال في العمادية في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات بيت أو حانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن به أو يملك الملك اه وبذلك حصل الجواب وذكر قبيله مانصه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغية صاحبه ثم جاء الآخر يطالب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل السكك اذ لو لم تجعل كذلك يبيع كل واحد من الدخول والقعود ووضع الامتعة فيتعامل عليه ما منافع ما سكنها وانه لا يجوز واذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه * (سئل) * في طاحونة ماء مشتركة بين بالغين ویتيم لكل حصه معلومة فيها استعمالها البالغان بالطحن بها مدة بلا اجارة ولا اجرة حتى بلغ الیتيم رشيدا فطال بها الآن باجرة مثل حصته مدة استعمالها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في ثمر معدة لحزن الغلال بالاجرة بين یتيم وبالغ اجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصه الیتيم من الاجرة لوليه أم لا اجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصه الیتيم كما أفتى به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى أعلم اه ومثله في التمرناشيه من الشركة * (سئل) * في حانوت معدة لصنع الاثواب جارية في وقف أهلى وضع زيد فيها بعض آلة الصنع كالمدق والحلة وغيرهما وعطل الحانوت مدة بدون اجارة ولا اجرة ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد باجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * منافع الغصب غير مضمونة استوفاه أو عطلها فانها غير مضمونة عندنا الا أن يكون المغصوب وقفا أو مال یتيم أو معدا للاستغلال الخ تنوير من الغصب أقول ومثله في الدرر والعجب من الشر بن لالى حيث قال في حاشية الدرر وایمظرفيما الوعطل اه فانه يفيد انه لم يره مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاه أو عطلها * (سئل) * في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه حصه أخويه * (الجواب) * نعم قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لان ضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب استوفاه أو عطلها غير مضمونة الا أن تكون وقفا

مطلب غصب أرض معدة للاستغلال يجب الاجر

مطلب سكن أحد الشريكين في الحانوت المعد للاستغلال لا يلزمه اجر

مطلب طاحونة مشتركة بين یتيم وغيره استعمالها الشريك للیتيم اجرة حصته مطلب طاحونة مشتركة بين یتيم وغيره استعمالها الشريك للیتيم اجرة حصته مطلب اذا عطل الحانوت مدة يلزمه الاجر

أموال قيم أو معدة للاستغلال إذا سكن بتأويل ملك أو عقد * (سئل) * في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين يتيمن وبالعين سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لحصة اليتيمين ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لحصة اليتيمين في المدة * (الجواب) * يلزمهم ذلك أقول الضمير في سكنوا عائد على الباعين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال اليتيم ملحق بالوقف كما مر عن الخير الرمي وأما قول التنوير إذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمعدلة للاستغلال فقط كما أفاده شارحه العلائي ويبدأ سابقا * (سئل) * في دار جارية في وقف أهلي للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيد في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعي ولم يدفع لهما شيئا من اجرتها وهل تلزمه اجرة مثل حصته ما مدة سكناه فيها * (الجواب) * نعم في الاشياء من كتاب الغصب الوقف إذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضا ومثله في البرازية وصور المسائل والبحر والقنية وافتى به خاتمة المحققين الخير الرمي وكذلك غيره ممن يعتمد على افتائه * (سئل) * في جماعة سكنهم فاطر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمهم لجهة الوقف اجرة المثل مدة سكناهم * (الجواب) * نعم قال في العمدية وفي الفتاوى متولى الوقف إذا سكن دار الوقف بغير اجر ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة المناخرين ان عليه اجرا المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ابدى الظلمة وقطعا لا اطاع الفاسدة وعليه الفتوى اه ومثله في جامع الفصولين والرحيمية * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك الزوجة واهلها مدة سنين بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة لهم * (الجواب) * حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا لا تسام ولا معدة للاستغلال لا يلزمه اجرة في تلك المدة المزبورة والله تعالى اعلم وان نقص المصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فحينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على احد بزازية * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن تركة فهل تؤخذ اجرة الدار من التركة او من الزوجة * (الجواب) * تؤخذ اجرة الدار من تركة الرجل لان الزوجة لان الرجل متبع والزوجة تابعة والاجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اه وفي وصايا التنوير اه الرجل زوجته الخ * (سئل) * فمين غصب أرضا وبني فيها أو غرس وقيمة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمتها أم يؤمر بالقلع * (الجواب) * أجاب شيخ الاسلام على أفندي مغنى الروم أنه يؤمر بقلع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سداب الظلم والغصب وان كان في المسئلة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السموود رحمه الله تعالى وفي القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا

مطلب تجب الاجرة لحصة اليتيم

مطلب سكن احد المستحقين في دار الوقف بالغلبة تلزمه اجرة

مطلب أسكنهم الناظر بلا اجرة فعليه اجرة المثل

مطلب غصب دار أو سكنها لا يلزمه اجرة

مطلب سكن دار اليتيم أو الوقف بأهله وأتباعه فأجر المثل عليه

مطلب تؤخذ الاجرة من المتبوع

مطلب فيما ذاقه المصوب عند الغاصب

مطلب فيما اذا كانت قيمة البناء أو الغراس أكثر من قيمة الارض المصوبة

أو غرس شجرة كذلك أمر الغاصب بالقلع أي قلع البناء أو الشجر والرد أي رد الأرض فارغة إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض وقال الكرخي أنه لا يؤثر به حيثئذ ويضمن القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه أفق بعض المتأخرين كصدر الإسلام وأنه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشياخنا فانهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب كما في العمادة من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع الضمانات أم وفي هامش لا تقروى مانصه ولا يفتى بقول الكرخي صرح به أبو السعود العمادى وقال في نور العين يقول الحقيير عدم انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخلاصة وعمامة المتون ولكن اختيار في شروح الهداية وغيره يقول الكرخي ولعل الاقل قياس والثاني استحسن وهو الاولى لما ذكره الامام قاضى خان في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين أن يملك الآخر بقيمة ونظائره كثيرة كدابة ابتلعت لؤلؤة فلو قيمة اللؤلؤة أكثر فليملك الدابة وكدابة ادخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها الا بكسر القدر فلو قيمتها أكثر من قيمته فليملكها أن يملكه بتميمه اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب بأن فعل ذلك في هذه المسائل أمراض طرأى لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري مقصود والذي أفق به المولى على أفندى هو الاولى والاخرى في هذا الزمان لغلبة أهل الظلم والغاصبين ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزيلعي أى ليس لذى عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجواز كما يقال صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ولان الأرض باقية على ملكه اذ لم تصرف مستملكة ولا مغصوبة حقيقة ولا وجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب فيؤثر به تغيرها وردّها الى مالكها كما اذا شغل ظرف غيره بالطعام ثم ذكر ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما أفق به المولى أبو السعود (سئل) في رجل مشترك بين زيد وعمرو وبخه عمرو وبدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعى ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه فهل له ذلك (الجواب) نعم في الأصح قال في العمادة في الفصل ٣٣ ومن ذبح شاة غيره فمالكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها وغرمه النقصان وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاقل أصح اه ومثله في التنوير من الغصب (سئل) فيما اذا غصب زيد شجرة زيتون لعمرو وقلعه أو غرسها في ملكه فنبئت وأدركت فهل تكون الشجرة المزبورة لزيد ولصاحبها عمرو بقيمتها (الجواب) نعم ويلزم الغاصب التعزير الا لائق بحاله الرادع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب نالة صغيرة فغرسها في ملكه فأدركت في أرضه فله صاحب النالة قيمة النالة ولا سبيل له على النخلة عندنا لانها صارت تبع للأرض ولو غصب نالة ولم تزد فان لم تنبت فلا شك أنها ترد على المالك وان نبئت ولم تزد ينبغي أن ترد على المغصوب منه أيضا لانه وضع المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الإسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى

مطلب من ذبح شاة غيره
فمالكها بالخيار

مطلب غصب شجرة صغيرة
وغرسها في أرضه

عمادية في ٣٣ ومثله في الفصولين والتسالة صغار الغل قاموس * (سئل) * في رجل عمد
الى كرم آخر وقطع أشجاره ظلما وعدوانا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة ما قطعه
فأثم في أرضه * (الجواب) * نعم كما أفنى به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض
وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما كذا الزرع عمادية وفيها أيضا قطع أشجار كرم
إنسان يضمن القيمة لا أنه أنطف غير المثلي وطريق معرفة ذلك أنه يقوم الكرم مع الأشجار
النسابة ويقوم مقطوع الأشجار بفضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار
أن شاء دفع الأشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك الأشجار ورفع
من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه حصة الباقي وذكر الفقيه أبو الليث في فتاواه
مسئلة قطع الأشجار كذا ثم قال وإن كانت قيمة الأشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء
فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار بالنسابة ألقا مثلا ويدون الأشجار سبعائة
كانت قيمة الأشجار فائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فإن شاء المالك دفع له الأشجار
المقطوعة وضمنه قيمتها فائمة وهي ثلثمائة وإن شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فإن كانت
قيمتها مقطوعة مائة مثلا ورفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها فائمة وهو مائة وإن كانت
قيمتها مقطوعة وفائمة سواء واختار أمسا كما فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفصاف
والحوربلة المملعة فإن قيمته فائمة وقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعة بخلاف شجر الكرم ونحوه
فإن قيمته فائمة أصلا لثمره أكثر من قيمته مقطوعة لا يصلح الاحتياط هذا ما ظهر لي في بيان هذا
المقام فتأمل * (سئل) * فيما اذا وضع زيد يده على كرم غناب لم يرو وتصرف بعبه بطريق
الغصب ولم يدفع لعمرو ومنه شيئا ثم رد الكرم لعمرو وامتنع من رد مثل الغناب الذي تصرف به فهل
عليه رده لعمرو حيث لم يقطع المثل * (الجواب) * نعم زوائد الغصب مطلقا أي سواء كانت
متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة كالولد والتمر لا تضمن إلا بالاعتدى أو المنع بعد الطلب
لأنها أمانة وحكمها هذا درر من الغصب ومثله في التنوير وغيره والغناب مثلي كما في العمادية
ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فإن كان السعر في المكان الذي التقيا
مثل لسعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ من المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل
فالملك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب وإن شاء انتظر ولو كانت
القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب أن شاء أعطى مثله في مكان الخصومة وإن شاء
أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين
سواء كان للمغصوب منه أو يطالب به بالمثل خاتبة في الغصب من الفصل الاقل المغصوب لو فائما
بأخذه ماله كما لم يألوا في كل الوجوه إلا أن كانت بلدة الخصومة أقل من قيمة بلدة الغصب
فحينئذ للمالك خياران ثلاث رضى به أو انتظر وأخذ قيمته مكان الغصب يوم الخصومة تجميع
الغصوين * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمرو والاخوين غراس غناب وزيتون قائم في أرض
وقت بالوجه الشرعي وهو جار في ماله كما أنه مدين فغاب زيد فهو ثمان مدين فنصرف عمرو بجميع

مطلب قطع اشجار غيره
لجومه قيمتها فائمة وعمره

ثمر الغراس المذكور لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا وجه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه
بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر أم لا ما تصرف به من حصته أخيه زيد من
التمر المزبور (الجواب) نعم لأن الغنم مثلي كما في عامة الفتاوى خلافاً لفوائد صاحب
المحيط كما في العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله كما في الخيرية ويجب المثل في المثل
كالمكمل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الأسواق بالاتفاوت بين اجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك
فهو قيمى ثم المثل قد يكون مصنوعاً بحيث تخرجه الصنعة عن المثالية بحمله نادراً بالنسبة
الى أصله كالقمصة والقدر والابريق يكون قيمياً وقد يكون مصنوعاً بحيث لا تخرجه عن المثالية
لبقاء كثرته وعدم تفاوته كالدرهم والدنانير المصروبة درر من الغصب كل ما يكال او يوزن
وليس في تبعضه مضرة به في غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز والبيض
والفلوس ونحوها وذو كسر الا سلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكيلاً مثلياً
ولا كل موزون انما المثل من المكيلات والموزونات ما هي متقاربة أما ما هو متفاوت فليس
بمثلي فكانت المكيلات والموزونات والعدديات سواء عمادية وذو كسر الا سلام في الجامع
أن اللحم من ذوات الامثال والكثيرى والمشمس والخوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي
متقارب وفي شرح القدورى وثمار الخيل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه
الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلاً بمثل فأما بقية الثمار فكل نوع من الشجر جنس واحد والغنم
مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر في عامة الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط
وأحاله الى زيادات الفقيه أبي النيث أن العنب من ذوات القيم وفي الفتاوى الحل والعصير
مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والنورة والقطن والصوف وغزله والتبن وجميع انواعه
مثلي وفي اللحم اختلاف والكنان والابريسم والنحاس والصفر والرماس والحديد والحناء
والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والمجد مثلي وفي موضع آخر انه قيمى وأما الماء ففي رواية
أنه من ذوات الامثال وفي فوائد صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة
وأبي يوسف والكاغد مثلي والرقمان والسفرجل والقثاء والبطيخ مما تتفاوت أحاده فتكون
من ذوات القيم وكل موزونين اذا اختلطاً بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد
من أن يكون مثلياً ويصير من ذوات القيم والسرقين من ذوات القيم وكذا الحطب وأوراق
الشجر كلها والبسط والحصر والبوارى والادم والصرم والجلود كلها قيميات كالثياب والابرة
والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز الدلم فيه
ولا استنقراضها أما الرياحين اليابسة التي تسكال وتوزن فهو مضمون بالمثل عند استهلاكها
فيجوز السلم والقرض فيهما من فصول العمادى الفهم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي
حاوى الزاهدى اللبن مثلي خيرية من الدهوى الزيت مثلي خيرية من البيع الفاسد الزيتون
مثلي خيرية قبيلى الا قاله الغزل المصبوغ من ذوات الامثال ينمية الدهر أقول قال صدر الشريعة

مطلب الغنم مثلي وكذا
الزيتون مثلي مكمل مضمون
بمثله
مطلب يجب المثل في المثلي
مطلب في تعريف المثلي

مطلب اللحم والكثيرى
والمشمس والخوخ مثليات

مطلب ثمار الخيل كلها
جنس واحد
مطلب الغنم مثلي وكذا
الزبيب

مطلب الخيل والدقيق
والنخالة والجص والنورة
والقطن والصوف وغزله
والتبن مثليات

مطلب وكذا الكنان
والابريسم والنحاس والصفر
والرماس والحناء والوسمة
والرياحين اليابسة
مطلب الماء والكاغد مثلي

رحمه الله تعالى اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكييل والموزون والعددى المتقارب
مثليا مع أن كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقنينة والقدر ونحوهما فاقول
ليس المراد بالوزن في مثلاً ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبنياً على الكيل والوزن
أو العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء قفيز ب درهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت
وحيداً يذكر مثلاً وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت كالقنينة والقدر لا يكون مثلاً
ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلس
وكل ذلك مثلي اذا عرفت هذا عرفت حكم الموزونات وكل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع
بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج
الى ذلك فيما يجده المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات
القيم وما ذكر من الكيل واخواته فبنى على هذا انه ومقتضى هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت
مثلي كثوب كرباس نسج من غزل واحد فن اختلف ذراعاً من ذلك الثوب يضمه بمثله من ذلك
الثوب أو من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثله يقال اذا كانت
الشقة مشتملة على عدة أثواب يضمن كل ثوب منها بثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها
نسجاً أو غزلاً يعتد به أى من حيث الرغبة أو الثمن حتى يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال
كل ذراع من هذا الثوب بكذا فهذا مثلي أيضاً لان المدار على عدم التفاوت لا على خصوص
كون ذلك الشيء مكيلاً او موزوناً أو عددياً متقارباً ولذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود
التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب فليس بخارج عن المثليات
الثلاثة التي ذكرناها لان المراد بالعددي المتقارب ما ليس مكيلاً ولا موزوناً مما لا تتفاوت
أفرادها فان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتته بالصنعة مع انه موزون
فكذلك نحو الكرباس قلت المراد أن الدبس مثلاً لا يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا الدبس
المطبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر طبخ في قدر آخر أما اجزاء ذلك الدبس الواحد
المطبوخ كله جملة في قدر واحد لا تتفاوت بين اجزائه فن اختلف من ذلك الدبس رطلاً مثلاً
يضمنه برطل من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا ذكر في العمادة ما حاصله أن الصابون قيمى
لان الدهن في هذا الصابون قد يكون اقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بان كانا من دق
واحد يضمن مثله وعلى هذا فانه نقله الشيخ اسماعيل الحائك مفتى دمشق في كتاب السلم
من فتاواه عن فتاوى الصيرفية من أن في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما بما ذكرناه
عن العمادة والله تعالى اعلم فاغتنم هذا التحرير المنير * (سئل) * في رجل له غراس توت
مشاق آجرة من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه وتصرف زيد بورق التوت في بعض
المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من الورق وافته طاعه
من الآجرة التي دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم لان
اوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما عرج بذلك في العمادة * (سئل) * في رجل أخذ

مطلب الرمان والسفرجل
والقضاء والبطيخ قبي
مطلب الفحم مثلي وكذا
الدهن والزيت والزيتون
والغزل المصبوغ
تحرير مهم في بيان المثلي من
القيمي
قوله ليس المراد الخ أى
لان ما يوزن عند البيع
قد يكون فيه تفاوت بين
أبعاضه كالأواني من النحاس
والحلي ونحو ذلك فانه اذا كان
انه من رطل مثلاً لا يكون
كل واحد منهما مثلياً تأمل اه
منه

مطلب اجر غراس توت
مشاق

مطلب اوراق الاشجار كلها
من ذوات القيم

مطلب الماء قيمي على الاصح
مطلب السرقين قيمين

مطلب الزيت مثلي

مطلب اختلافا في عين
المغصوب أو وصفته أو قيمته
فالقول للغاصب بيمينه

مطلب تقبل بينة المالك
أن القطن المغصوب قدره
كذا

مطلب باع المودع الشعير
يلزمه مثله

مطلب منعه من الانتفاع
بالحصان المشترك في نوبة
حتى هلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته
في داره فربطها في بستانه
ضمن

مطلب قاذ الممزق قريبا من
كرم الغير ضمن ما أ تلف

مطلب حرق البقرة
المشتركة بلاذن شريكه
ضمن

مطلب اتهمه بسرقة فقتله
الحاكم

في سفره من زيد قربتين مملوءتين من الماء وتصرف بهما وبأشبههما بلاوجه شرعي في مكان يعز
الماء فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما؟ (الجواب) نعم يلزمه قيمة القربتين وما بينهما يوم
أخذهما والماء قيمي على الاصح خيرية من الاجارة؟ (سئل) فيما اذا كان لزيد ذبل دواب
أخذها لالقائه في أرضه لا صلاحها واستكثر رعيها ووضعها في بيت عمر وتصرف عمر وفيه
وأطفه بدون وجه شرعي فهل يضمن قيمته لزيد؟ (الجواب) نعم لان السرقين من ذوات
القيم كالفنص عليه في العمانية؟ (سئل) في رجل غصب زيتا معلوم القدر للجماعة وتصرف
فيه بلاذن منهم ولاوجه شرعي فهل يلزمه مثل الزيت له؟ حيث لم يتقطع المثل
؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) في الغاصب اذا جاء بالحمار المغصوب وقال ان المغصوب
هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب بيمينه في ذلك؟ (الجواب) نعم
قال في متفرقات غصب البزارة جاء الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل
غيره فالقول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المغصوب أو وصفته أو قيمته فالقول قول الغاصب
مع يمينه تناوخانية من الفصل الثاني في الغصب؟ (سئل) فيما اذا كان لزيد قطن معلوم
قائم في أراضي قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفا به لنفسهما بلاوجه شرعي وبزعمان
أنه بلغ قنطارين ونصف قنطار ولزيد بينة عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفا به من قطن زيد
ثمانية قنطاريين فهل تقبل بينة زيد ويقضي بموجبها بالطريق الشرعي ويلزمها لزيد مثل القطن
؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر وقدر معلوما من الشعير وغاب
زيد فباع عمر والشعير بلاذن زيد ولاوجه شرعي وتعذر رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد
ولم يجز البيع وطالب عمر برده مثل شعيره والمثل لم يتقطع فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم
؟ (سئل) في حصان مشترك بين زيد وعمر ولكل منهما حصته معلومة فيه وهو عند عمرو
فطلبه زيد منه مرارا لينتفع به في نوبة فمنعه منه ظلما مع قدرته على تسليمه له وبقي عنده اباما
حتى هلك ويريد زيد تضمين عمر وقيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك
؟ (الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبة فمنعه منه ظلما كما في التنوير من الوديعة
؟ (سئل) فيما اذا كان لزيد مهرة دفعها لعمرو وليعلقها ويربطها في داره على أن يكون له ثلاثة
قراريط منها فخالف عمرو وربطها في بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرقت من البستان ويريد
زيد أن يضمنه قيمة نصيبه من المهرة فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) في راعي
معز قاذها قريبا من كرم آخر وسبها فيه عمدا فأ تلفت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي
؟ (الجواب) حيث قاذها الراعي قريبا من الكرم المذكور بحيث لو شاءت تساوت منه
ضمن الراعي ذلك كما في الفصول العمانية في أنواع الضمانات وجامع الفصولين نقلا عن فتاوى
العتابي؟ (سئل) في بقرة مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهي عند زيد فأخذها عمرو
وحرقها ساعدا أيام بدون اذن شريكه زيد ولاوجه شرعي فرضت وماتت بسبب ذلك
فهل يضمن عمرو نصيب شريكه منها؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) في رجل اتهم آخر

بسرقه متاع فاشتكى عليه لجاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية فقتل
المتهم المذكور بدون وجه شرعي وللمتهم ورثة يريدون أن يقتصوا من الساعي المزبور
فهل ليس لهم ذلك؟ (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان بين زيد وعمرو شركة
فتقاسما ما واقتضى كل منهما عن الآخر فاشترى زيد على عمرو عند ماكم سياسة مع وجود
القاضي في البلد بعد قوله ان اشتريت عليك وغرمت شيئا فأنا قائم به فغرم عمرو بسبب
ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي؟ (الجواب) له الرجوع به على الساعي
على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما صرح به في جواهر الفتاوى والمسئلة في الكتب
شبهية وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصره منع للولاة من تضمين السعاة وبالله التوفيق ورجل
سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فلم يظلم أن يأخذ قدر الخسران
من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من مشايخنا
أن على الساعي ضمان ماله كسعايته وجعلوه بمنزلة المودع اذا دل السارق على سرقة الوديعة
حيث لا أموال المسلمين وذكر الامام عمرو والحلي أن كان السلطان معروفا بالظلم بصادر بسبب
سعايته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لا حاجة الى هذا
التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بموجب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه
وان كان المذكور في النوازل عن أبي القاسم الصفار أن لشيء عليه في الدنيا وأثما عليه وزر
في العقبي اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لا ضمان
على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للمجد والفتوى على قول محمد في زماننا
زجر المم ومبيانة لأموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان
بمن يؤذيه ولا يدفع بلارفع الى السلطان أو بمن يباشر الفسق ولا يمنع بنهيه أو قال لسلطان
قد يغرم وقد لا يغرم انه وجد كذا فغرمه شيئا لا يضمن ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية
ضمن وكذا يضمن لوسعي بغير حق عند محمد زجره أي للساعي وبه يقتضى وفي الخانية ولوسعي
رجل الى سلطان ظالم وقال ان لفلان مالا كثيرا أو انه وجد مالا أو أصاب ميراثا أو قال عنده
مال فلان الغائب أو انه يريد العبور باهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الاسباب
كان ذلك سعياموجبا للضمان اذا كان كاذبا فيمأل وان كان صادقا فيمأل الا انه لا يكون
متظلم ولا محتسبا في ذلك فكذلك ولو قال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا
اه وفي العدة من قال عند السلطان ان لفلان فرسا جيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ
فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبد
غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي منع
الفتاوى وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخبر المكاس الذي يأخذ المكاس من التجار وغيرهم
بأن شخصا اشترى الشيء الفلاني أو أخفى الشيء الفلاني فحضر اليه وأخذ منه المكاس
هل يضمن ما أخذه المكاس أولا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذه المكاس حيث أخذه بأخباره

مطالب في ضمان الساعي

مطلب لوسعي بغير حق
يضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا
يطالب بعد العتق
مطلب يضمن الذي أخبر
المكاس

مطلب ما اشكرو عليه
من الضرب قد يتنه على
الحاكم لا على الشاكي

وفيهما سئل عن الحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه بالضرب الا لم يشكاه اخر له على سرقة اتهمه بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي هل دنته على من شكاه أو على الحاكم فأجاب دنته على الحاكم اه قال في المنع وفي القنية راقما النجم الاثمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأني بقائه فضرب المشكوة عليه فكسر سنه أو يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهرب وتصور جدار السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قيل أتفتي بالضمنان في مسألة الهرب قال لا ولومات المشكوة عليه بضرب القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه فادر فسعاية لا تقضي اليه غالبا اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن السعاية في الاموال خلاف اصول أصحابنا الخ اه (فائدة) في الحماوى قوم الدلال المتاع للخرانة السلطانية أو للامراء بما لا يتغابن فيه فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخير الرولى على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها من غصب الولوالجية رجل انتقد دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهد خطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلانه لم يعمل ما أمراه

(كتاب الشفعة)

(سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه أرضا وبناء وهي ملاصقة لدار هند وتريد هند بيع دارها فاذا باعها هل يسوغ لزيد أخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي *(الجواب)* نعم *(سئل)* في دار مشتركة بين زيد وعمرو وأرضا وبناء فاشتري بكر من زيد حصته المألومة منها بثمان مائة درهم مشار اليه بمقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشير اليها وجهل قدرها وضعت في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو أخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره *(سئل)* فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجماعة بطريق الملك لهند ربعها ولهم الباقي فباعوا حصتهم من الدار من زيد بثمان مائة درهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور علمها بالمبيع ونزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا ببيع حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بنزعم المشتري ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في عقار بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذه بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم أثلاثا على قدر رؤسهم *(الجواب)* نعم *(سئل)* في دار وقطعت أرض جاريات في ملك زيد وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصة فيها فباعت اختان وابن عمها حصتهم من ذلك لاختها بثمان مائة درهم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليلط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم *(الجواب)* نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخيرية من الشفعة فراجعها

مطلب اذا قوم الدلال المتاع للسلطان بغين فاحش يضمن تمام القيمة مطلب لا ضمان على الصير في اذا أخطأ في النقد ولا أجر له

(كتاب الشفعة)

مطلب ثبتت الشفعة بالجوار

مطلب جهالة الثمن تمنع الشفعة مطلب لا يسقط حق الشفع ببقوله قبل البيع أنا ببيع حصتي مطلب الشفعة على قدر الرؤس مطلب اذا اشترى أحدا لشركاء فهو في الشفعة كواحد منهم

أقول وذكر الشافعية في التنوير أيضا في باب ما ثبتت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي
وثبت لمن شري أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل
بالشراء شريكا وللدار شريك آخر فلا شفعة ولو هو وشريكا وللدار جارا فلا شفعة للبصار
مع وجوده أه وبيان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها
من أحد شريكيه فاشتراها منه لنفسه بالأصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث
الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جارا فقط
فلا شفعة له لأن المشتري خليط فيقدم على الجار وذكروا أيضا في القنية فقال اشترى الجار
دارا وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لانهما شفعيان قال ابن الشحنة
فعله وكذا المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمت أثلاثا
أورابع فأربعاء ثم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري كاهل الجار كان نصفها له بالشفعة والنصف
بالشراء وتماه في رد المختار * (سئل) * في إذا كان لزيد بيت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد
بيته بثمن معلوم من أجنبي فهل لعمر وأخذه بمنل الثمن بشفعة الجوار * (الجواب) * نعم
وانما قيدنا بمنله لقول الفقهاء الشفعة هي تملك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه بمنله لومثليا
والافقيته كما في شرح التنوير للعلائي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء بمنلي يأخذ بمنله
وفي القيني القيمة أه * (سئل) * في عمارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند فباع زيد
حصته المعلومة منها من بكر ثمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة الخليط فهل
لا شفعة في البناء * (الجواب) * نعم لا شفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما وفي فتاوى
اللافي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه
شفعة أولا أجاب لا شفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتون
وغيرها * (سئل) * في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لبناء دارم لوكة لزيد قائم في أرض
وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له * (الجواب) * نعم والبناء
والخل لا يستحق بهما الشفعة عني على الكنز وفي الوهبانية وما في بناء شفعة لا ولا به *
وأم القرى بالعكس بعض يقرر أي لا شفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع
* (سئل) * في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لدار جارية في وقف أهل قام المستحق
الساكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له * (الجواب) *
نعم وفي التبديد لا شفعة في الوقف ولا بجواره شرح الجمع لابن مالك من الشفعة ومثله في التنوير
* (سئل) * فيما إذا كان لزيد واخوته مشد مسكة في أرض وقف سليخة ففرغ اخوته عن
نصيبهم من ذلك فجرو وأجاز المتولي ذلك ونزع زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط
حقه منها لى بينة شرعية ثم أراد الآن أخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفيعته
* (الجواب) * نعم قال في المنع وبطلها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم

مطلب يأخذ الشفيع بمنل
الثن لومثليا والافقيته

مطلب لا شفعة في البناء

مطلب البناء لا تستحق به
الشفعة

مطلب لا شفعة في الوقف
ولا بجواره

مطلب لا شفعة في مشد
المسكة

مطلب تسقط الشفعة
بالاسقاط عند البيع لا قبله

مطلب فيما لو بني المشتري
في الدار المشفوعة

مطلب من لم يطلب عد
عدا

مطلب فيما لو اراد الشفيع
أن يأخذ البعض ويترك
البعض

قوله وقال بعضهم على
اطلاقه أي قول الاصل
يكون على شفعة مطلق غير
مقيد بما فيه القائل الاول
من الحمل على ما اذا كان بعد
طلب الموائبة وطلب الاشهاد
لكن في القول بالاطلاق
قول الزيلعي ان شرط صحتها
أن يطلب الكل فانه يدل على
انه لو طلب البعض لا يفي
على شفعة فيترجى بذلك
قول القائل الاول بالحمل
المذكور وهذا الحمل يؤيد
ما وقفاه بين كلامي
الحسانية والزيلعي اه منه
مطلب اذا لم يطلب بعد علمه
طلب موائبة واشهاد بطلت
شفعته

لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم
لانه لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه * (سئل) * فيما اذا بني المشتري في الدار
المشفوعة هل يأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء أو يكلف المشتري قاعه ويأخذ الارض فارغة
أم لا * (الجواب) * نعم له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طالب الشفعة
ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين لو بني المشتري وغرس أو يكلف الشفيع
المشتري قاعها أي البناء والغرس * (سئل) * في قطعة ارض مشتركة بين زيد وجماعة
فباع أحدهم حصته المعلومة منها من اجنبي وحين علم زيد بالبيع تملك المبيع بالشفعة
فورا بمنزل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب البقية من الشركاء ذلك فهل لزيد
ذلك ومن لم يطلب عدما * (الجواب) * نعم كما في الخيرية * (سئل) * في الشفيع
اذا اراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ولو اراد الشفيع
أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الا برضى المشتري لانه يلحقه ضرر بتفريق
الشفعة عليه ولوجعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لاعراضه ويقسم
بين الباقيين على عدد رؤوسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضرا والآخر غائبا فطلب الحاضر
الشفعة في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعته لانه يستحق الكل
والقسمة للزوجة فاذا ترك في شيء فيها وجد الاعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا ينجز
وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتهم ولو طلب أحدهما الكل
والآخر النصف بطل حق من طالب النصف وللآخر أن يأخذ الكل أو يترك وليس له
أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعي أقول وفي صورة السؤال لا تبطل الشفعة لما في الحسانية
قال للمشتري سلم لي نصفها فأني المشتري لا تبطل شفعته في الصحيح لان طالب تسليم النصف
لا يكون تسليمها اه أي لا يكون تسليمها مسقطا لشفعته لكن مقتضى قول الزيلعي فاذا ترك
في شيء فيها وجد الاعراض فيه الخ سقوطها وكتبت في رد المحتار التوفيق بأن الظاهر
أن المراد انه لو اراد أخذ البعض بعد طلب الموائبة والاشهاد لا تسقط أما لو طلب البعض
ابتداء تسقط شفعته فلا ينافي ما ذكره الزيلعي من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائي
بعد مسائل الحيل واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفعة ما فعه وفي التارخانية واذا كان
المشتري واحدا والباقي اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع انه ليس له أن يأخذه
هل يكون على شفعة ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب
الموائبة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على اطلاقه
اه قلت يؤيد الاول ما قدمه الشارح قبيل باب الطالب عن الزيلعي من أن شرط صحتها أن
يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبه * (سئل) * فيما اذا لم يطلب
الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع طلب موائبة واشهاد وضعت أربع سنوات والآن قام بطلبها
بعد علمه وتركه الطالبين المذكورين فهل بطلت شفعته * (الجواب) * نعم وتبطل الشفعة

بترك طلب المواثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما مر وترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا لا تشهد عند طلب المواثبة لانه غير لازم كما مر فتدبر شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يبطلها وفي الدرر وبطلها ترك طلب المواثبة أو ترك الاشهاد عليه أي على طلب المواثبة قادر عليها اه ففي مسائل التنازل يطلبها في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها وأيضاً ترك الطالبين المزبورين وكل ذلك مما يبطلها أقول عبارة الدرر مخالفة لعبارة شرح الملتقى واعلم ان الشفيع يطلب ثلاث مرات * الاولى حين علمه بالبيع فوراً ويسمى طلب مواثبة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كما في الهداية وغيرها وما في الدرر سهو كما أوضحه في الشرنبلالية نعم يشهد فيه مخافة الجحود قال القهستاني يجب الطلب وان لم يكن عنده أحد ثلاثاً تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من الملف عند الحاجة كما في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اه وللمرة الثانية أن يطلبها عند البائع لو لعقار في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العقار ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كما في النهاية وظاهر كلامهم أن الاشهاد هنا شرط لكن قال في الخاتمة انما يسمى الثاني طلب الاشهاد لا لكون الاشهاد شرطاً بل ليكسبه اثبات الطلب عند جهود الخصم اه ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طلب المواثبة كفاء وقام الطالبين كما ذكره العلامة * وللمرة الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى طلب تملك وخصومة وهل له مدة يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاء لقوله في التنوير وتستقر بالاشهاد وتلك بالاخذ بالتراضي أو برضاء القاضي وهما ما فائدة ينبغي التنبيه عليه ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبكر اذا استثمرت فسكتت ثم علمت أن الاب زوجهما من ولان مع ردها اه وبه أفتي العلامة التمراشي رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة * (سئل) * في الشفيع اذا طلب الشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة ثم ترك طلب الخصومة والتمليك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته * (الجواب) * نعم أقول يعني اذا أخره بعد الطالبين الاولين وما أفتي به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يفتي كما في الدرر عن الهداية والكافي وبه أفتي المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزه زاده ومشي عليه في التنوير قال العلائي في شرحه وقيل يفتي بقول محمدان أخره شهر ابلاغاً وبطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلما دفعه برفعه بقاضي ليأمره بالاخذ والترك اه وظاهر كلام العلامة في اعتماد الاول وهو خلاف ما يتضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجعه والقائل بأن الفتوى على قول محمد هو شيخ الاسلام وقاضي خان في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومشي عليه في متن الوقاية والمقاة والذخيرة والمغني وفي الشرنبلالية عن البرهان انه أصح ما يفتي به قال يعني اه اصح من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحيط والحلاصة والمضمرات

طلب في كيفية طلب
الشفيع الشفعة

مضب اذا سكت الشفيع
لا تبطل شفيعته ما لم يعلم
المشتري والتمن
طلب فيما اذا ترك طلب
الخصومة أكثر من شهر

وغيرها ثم قال نقداً شكك في الهداية والكافي اهـ وقال في شرح المجمع وفي الجامع الخساني
 القنوي اليوم على قول محمد بن تغلب أحوال الناس في قصد الاضرار اهـ وبه ظهر أن افتاءهم
 بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان ونظائره كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير فقد شاهدت
 غير مرة من جاء يطالب به عدة سنين قصد الاضرار المشتري بعد ما هم وبني وطعمه في غلاء
 السعر وما من من امكان رفعه لا تقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل أحد يقدر على
 المرافعة فلا جرم كان سدهذا الباب أسلم والله تعالى أعلم * (سئل) في الشفيع اذا ساوم
 الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته * (الجواب) نعم تبطل بالمساومة بغير اوجارة
 كما ذكره في الملتقى * (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو والغائب واخوتهما بطريق
 الارث عن أبيهم فباع زيد حصته فيهما من اخوته الحاضرين ثم حضر عمرو والغائب وطلب
 المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل لذلك ويقضى له بها * (الجواب) نعم اذا حضر
 وطلب مستوفياً شرط الطلب بحكم لا بحقه حيث لم يوجد منه مستقط له خيرية لو كان الخليط
 في المبيع غائباً يقضى بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب
 فلا يؤثر حق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها منع عن شرح المجمع
 * (سئل) في أبي الصغير هل له طلب الشفعة لغير بوجهه الشرعي * (الجواب) نعم
 وفي الاصل الوصي يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في لوازمه كالاب والجد الخ أدب
 الاوصياء وفي أحكام الصغار لا امام الاستروشنى ثم اذا وجبت الشفعة لغيره فالذي يقوم
 بالطلب بالاخذ من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أو أبيه
 ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفيعته اذا أدرك
 فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختار رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان
 أولاً يجوز وطلب الثاني والحيلة في ذلك أن يقول طلبتها الشفعة والخيار فاذا كان له أحد
 من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان بطلت حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة
 اذا سلم الاب أو الوصي ومن بعدهما شفعة الصغير مع تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 حتى لو بلغ الصغير لا يكون له اخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير صحيح عند
 أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير
 مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتتمام فروع المسئلة فيها * (سئل) في عمار معلوم مشترك
 بطريق الملك بين زيد وأبى تام لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العمار من
 أجنبي فمن معلوم من الدراهم ثم بلغ الاب تام رشيداً ولم يكن لهم حين البيع جد ولا وصي
 فهل لهم الشفعة بشرطها الشرعي * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان لیتيم اخ
 وصى عليه وحصة معلومة في دار جار بغيرها في مال امه واخوته ورجل غائب لكل حصة
 معلومة فيما أرضا وبناء وباع وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصي فوراً له بالبيع

مطلب تبطل الشفعة
 بالمساومة بغير اوجارة
 مطلب اذا حضر الغائب
 وطلب الشفعة قضى له
 بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة
 للصغير

مطلب اد ابلاغ الیتیم له طلب
 الشفعة

مطلب الارصى طلب الشفعة
 للصغير

مطلب اختلاف الشفيع
والمشتري في قدر الثمن قدمت
بينة الشفيع

مطلب له طلب التملك بعد
الطالبين

مطلب اذا اخبرتها بيعت
بكذا فسلم ثم ظهر انه باقل له
الشفعة

مطلب الشفعة لا تختص
بالدار

مطلب اذا بيعت الدار
لشريك لا شفعة للجار

مطلب اذا سلم الشريك كان
للجار الطاب

وتملك المبيع للقيم بالشفعة بمثل الثمن لما رأى فيه المصلحة للقيم وبقية الشركاء لم يطلبوا فهل
للوصى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن
فقال المشتري بمائة وثمانين قرشا والشفيع يقول بمائة وخمسين قرشا والثمن منقود والدار
مقبوضة وأقام كل منهما البينة على دعواه فهل تكون بينة الشفيع أحق * (الجواب) * نعم
وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود صدق المشتري بيمينه
لانه منكر ولا يمتنعان وان برهننا فالشفيع أحق لان بيئته ملزمة شرح التنوير للعلائي
وأوضحه في المنع والدرر والمسئلة في المترن أقول ولعل فائدة التقييد بقد الثمن كونه اختلافا
مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون
الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيد * (سئل) * في دار بيعت فلما علم الجار بالمبيع
أشهد عليه فوراً بينة شرعية وهو عندها أنه تملكها بالشفعة فهل ثبت له الاخذ بشفعة الجوار
أم لا * (الجواب) * اذا طلب الجار المذكور عند القاضي الدار المذكورة طلب خصومة
وتملك بعد ما طلبها طالب موثبة وطالب تقرير وانتهاد بالوجه الشرعي ثبت له الاخذ بشفعة
الجوار * (سئل) * في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق اخبر أنها بيعت بأربعة عشر قرشا
فسلم الشفعة لاستنكار غنم علم أنها بيعت بأقل ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجهه
الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قيل للشفيع أنها بيعت بالف فسلم ثم ظهر أنها بيعت
بأقل أو بغير أو شعير أو قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما بطلها * (سئل) *
هل الشفعة تختص بالدار أم لا * (الجواب) * لا تختص بالدار قال في المنع شرطها أن يكون
المحل عقاراً سفلاً كان أو علواً الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير المنقول
فدخل الكرم والرحى والبئر والهوان لم يكن طريقة في السفل وخرج الشجر والبناء فانه من
منقول لا شفعة فيه الا بقبعية العقارات انتهى * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وحمد
منافعة فباع حمد نصفها من شريكه زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل
لا شفعة للجار مع وجود الشريك * (الجواب) * نعم وتثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك
في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها تثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق
اخصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب من نهر لا تجري فيه السفن وان لا يكون الطريق
نافذاً أي بعد ما تسلمها تثبت لجار ملاصق ولو ذمياً أو مأذوناً أو مكاناً درر * (سئل) *
في دار معلومة جار نصفها في ملك زيد وربعها لعمرو وربعها لآخر لكر أرضاً وبناء فباع زيد
وعمر ونصفها من أجنبي فسلم بكر وأسقط حقه من الشفعة وطالب الجار الملاصق الشفعة
وأشهد بينة فوراً علمه بالمبيع على البائع عند الدار وهي بيده أنه تملك المبيع بشفعة الجوار
ثم طلبها طلب تملك وخصومة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول في شرح المجمع لابن ملك أعلم
أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما ثبت للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلبها حين سمع
المبيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة

فلا شفاعة له اه وشاهد في الذخيرة

(كتاب القصة)

(سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومة
 ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة
 وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تتبدل فهل له ذلك (الجواب) * نعم
 (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمر ولكل منهم حصصة معلومة
 فيها فبني زيد وهند فيها بناء بالآلات منها ما تقوم به بعدهما وامتنع عمرو من دفع ما يخص
 حصته من ثمن الآلات وكلفتها وطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء
 في نصيبهما فيها والا هدم (الجواب) * نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون إذن من عمرو
 وخرج البناء في نصيبهما فيها والا يهدم وتدفع الآلات لهما والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب
 قارئ الهداية بقوله اذ لم يجزوا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وغرس بقى
 وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وضمن ما نقصت الارض بذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة فيهم ايتام لهم وصى وخلف تركة مشتملة على اعيان
 ودين على رجل فاقسم الورثة مع الوصي الا اعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين
 للأيتام والاعيان لهم ثم ظهر المديون معسر فهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) * نعم
 الدين على وجهين اما على الميت أوله فان له واقتسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين
 لاحدهم فسدت وان اقتسموا الدين بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة
 الا اعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدين كلهم
 أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة
 صحت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكك ولم يقل على أن لا يرجع فسدت
 لأن يقضوا دونه بزارية من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها (سئل) *
 في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصص
 لكثيرة منتفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الا آخر منتفعا بحصته على
 لوجه المذكور فطلب ذو الكثیر المذكور قسمة حصته فهل يجب الى ذلك (الجواب) * نعم
 يجب ذو الكثیر الى ذلك حيث الحال ما ذكرنا في الملتقى وان انتفع كل من الشركاء بنصيبه
 بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون
 البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح اهـ ومثله في كثير من المعبرات
 (سئل) * في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وطلب
 زيد المهايأة مع عمرو في سكنها بان يسكن فيها مدة بحسب حصته ويسكن عمرو وأيضاً مدة
 مثله فأبى عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل ينتهيان فيها على الوجه المذكور ويجبر الا تي
 (الجواب) * نعم قال في الحسانية قبيل كتاب الاقرار المهايأة في الاموال المشتركة التي
 يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت

مطلب له قسمة حصته من
الاراضى والغراسات
مطلب فيمن بنى فى الدار
بلاذن شريكه ثم طلب
القسمة

مطلب فيمن بنى في الدار
بلاذن شريكه ثم طاب
القسمه

مطلب ان خرج البناء في
نصيبه فيها والا اهدم

مطلب في قصة التركة
المشتملة على اعيان ودين

مطلب اذا طاب ذوالكثير
القسمه وكان ينفع بحسنه
بحاب

مطلب له المأية في الدار الغير
القابلة للقسمه ويجبر الابي
مطلب لا يشترط للمأية
ذكر المدة ولا تبطل بالموت
ولكل نفعها ولو لا عذر

مطلب لا يشترط للمهاجرة
ذكر المدة ولا تبطل بالموت
ولمكل نقضها ولو لا عذر

ولیکل نقضها ولود لاعذر

أحدهما ونفرد أحدهما بتقضيها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا نفرد أحدهما بتقضيها إلا بعذر أو بطلب قسمة عينها هذا إذا كانت المهايأة بغير أمر القاضى فان كانت بحكم الحاكم لا نفرد أحدهما بتقضيها ما لم يصطلاحا وتجاوزا المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنسين إلا أن في الجنس الواحد كالدائر الواحد لوتها ما باقة نفسها زمانا ثمرا أو سنة أو يوما أو شهرا مكلنا بان يسكن هذا طائفة من الدار والآخر الطائفة الأخرى أو نزرع أحدهما هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على كل حال وإن طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان وأبى الآخر فان القاضى يجبره وإن طلب المهايأة من حيث المكان روى الكرخى عن أبي حنيفة أن القاضى لا يجبر وفى الجنس الواحد كالدائر والأرض إذا تهايا على أن يسكن هذا هذه الدار والآخر نزرع هذه الأرض أو فى الحمام والدائر على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجره إن تهايا بتراضيهما جاز وإن طلب أحدهما وأبى الآخر لا يجبر القاضى اه وتعام ذلك فيها أقول لم يمترض للمهايأة فى المأجور وهى واقعة القتوى سئلت عن رأيت فى مجموعة شيخ مشايخنا السايحاني بخطه مانصه فى مستأجر حصة من عقار يريد التهايو لزوما على المالك أو المستأجر الآخر ليس له ذلك كما أفاده الخبر الرملى وأفاده فى التتارخانية أن تهايو المستأجرين صحيح غير لازم وإن شرط على المؤجر أن لا أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فسد العقد اه مارأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايو المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر بعد عقار شاذما على مذهب من يراه صحيح ولكن لا يكون على طريق الجبر والزموم إذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسخ المهايأة ولو بلا عذروه وموافق لما مر عن ظاهر الرواية فى المهايأة فى الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلًا عن الفتاوى الهندية فى الاجارات ما هو صريح فى جواز المهايأة فى حمام مشترك بين رجلين أحدهما حصته من ثلث وحكم بذلك كما فتهيا المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى اعلم (سئل) فى امته معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقسمة مشتركة بين زيد وورثة عمر والبالغين مناصفة يريد زيد قسمة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت فتنفع كل منهم بنصيبه فهل يجاب زيد الى ذلك (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضى جاز والله تعالى أعلم وفى الجامع الصغير يقسم كل شئ بين رجلين من صنف واحد إذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت الى إباء الآخر بزيادة الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضى ويقسم طولًا وعرضًا إذا كان بالرضى ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضى خلاصة ومثله فى البرازية (سئل) فى اخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعادتهم واحدة تلقوا عن أبيهم غراسا وغيره فاخذوا فى الاكتساب والاهل كل على قدر استطاعته وأنشأوا ليجلهم غراسا آخر

مطلب تجوز المهايأة فى الجنس الواحد وفى الجنسين

مطلب يجبر الآبى على المهايأة من حيث الزمان دور المكان

مطلب فى المهايأة فى المأجور

مطلب فى قسمة الاجناس المختلفة

ثم اقساموا الغراسين المزبورين بعدموت أبيهم قسمة صحيحة شرعية [في صحتهم وسلاهم] وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعدموت أبيهم مختص بهما يقتضي انهما الغراسان له ونزعمان أن القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة؟ (الجواب) نعم اذا اقدم على الاقسام اعترافا بان المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة كما في الخيرية ونقل الملائي عن الحانية اقساموا دارا أو أرضا ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو نخلا زعم انه بناء وفرضه لم تقبل بينته أقول كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقساما للتركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل هذا الشيء المعين له ان كان قال في صغيرى يقبل وان مطلقا لا اه أى لان دعوى الجهل هنا مما لا ينفى والتناقض في موضع الخفاء عفو؟ (سئل) فيما اذا كان لزيد ديون على جماعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة ليكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطله؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) فيما اذا كان لجماعة مجرى ماء معلوم يجري الى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه من فرض قديم الى طالع آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخارج وينقسم اقسام ما معلوم يطالع أحدها الى طالع آخر وينقسم الى فرضين أحدهما لدار زيد فبني زيد الدار المزبورة مسجد الله تعالى ويريد قسمة حصة المسجد المذكور من مجرى الطالع الكبير وأن يحريها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها ويعارضه في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل يجاب زيد الى ذلك وينع المعارض له؟ (الجواب) نعم واذا كان قناة أو نهرا أو بئرا أو عينا وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والقناة على الشركة ولو كان انهارا أو آبارا أرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون والأراضي محيط البرهاني من القسمة وفي النوازل كرم بين اربعة نفر وتحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الاربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه ماء يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة يمنعونه منه فان اراد أن يسوق في المجرى المشترك فله منعه وان اراد أن يسوق في مجرى خاص له لم يكن لهم أن يمنعوه اذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب أقول في دلالة هذه النقول على ما ذكره في الحكم نظر ظاهر أماما في المحيط فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القناة أو النهر أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم المحل والبئر والرحى لان فيها ضررا أى لان ذلك غير قابل للقسمة لانه لا يبقى مننقابه بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أرض متفرقة لها آبارا وعيون متعددة قسمت الأراضي مع الآبار والعيون بأن يجعل لكل أرض بئر خاص وأماما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الأرض المشتركة لان الماء الذي يريد سوقه هو ماء الحائط بدليل اخر عبارة النوازل فاذا كان شرب ذلك الحائط من نهر ذلك

مطلب الاقدام على الاقسام
اعتراف بأن المقسوم مشترك

مطلب دعوى الجهل باطله

مطلب قسمة الورثة الديون
باطلة
مطلب في قسمة الماء من
للطالع

الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى الكرم المشترك وانما به اجراء
في مجراه الخاص به والمسئلة المسؤل عنها انما هي قسمة الماء من المطالع فنقول الذي يظهر
من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب
الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه مجري يسمى بسطا وهو مقسم
من اربعة وعشرين قيراطا قسما ما تسمى فروضا ينزل فيها الماء على قدر الحصص من ذلك
الماء كل قيراط يسمى اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث
كذلك لكن الطالع الاول يكون اصبعه اكبر من اصابع الثاني وكذا الثاني اكبر من
الثالث وهكذا الا اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الاول مثلاً يكون كل اصبع
من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فنزل اصبع من الطالع الثاني وأراد أخذها من
الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا باحداث فرض جديد في البحر المسمى
بسطا من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين اصحاب المياه فيرجع الامر
الى قسمة نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون اذن الشركاء لانه
قصر في المشترك ولانه قد تقدم انه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب
وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهراً أو ينصب عليه رحي الارحى وضع في ملكه
بأن يكون حافظاً للنهر وبطنه ملكاً له كما ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفاً
في المشترك بل في خالص ملكه وحده فلا يمكن أخذ ما يخصه بلاحداث شيء في البسط
فله ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعيد كتابة هذا المحل
فأجبت عنها كذلك وصورتها في طالع فيه بسط مقسم فروضاً منها فرض ينزل منه الماء
الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد
والآخر لجيرانه ويريد زيد قسمة حصته من الساقية المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الحجرة
حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا احداث فعل في شيء مشترك ليكون حافظاً للساقية من
حائطه المملوك له ولا يخفى انه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال
ما صورته سئل فيما اذا كان لرجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع
يصل منه الماء الى منزلة في دمنه مختصة به من جملة فروض مستحقها في طالع بقرب منزله
يصل اليه الماء من طوابع أخر أعلى منه وأقرب الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه
فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبع من الطوابع المذكورة التي فوق المقسم
المذكور ويخرجه من مجراه القديم والا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو
الاصبع الا من الطالع والمقسم الذي يجري منه ولا يخرجه ولا يجريه من الطوابع التي فوقه
لاختلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك متعدياً لاخذها أكثر من حقه على ان الوضع القديم
لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه محمد بن هلال عني عنهما (سئل) فيما اذا كان
لجماعة دار بيدهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمة

مطلب حادثة الفتوى في
قسمة ماء الطالع

مطلب في قسمة التركة اذا
كان فيهم غائب

بينهم وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونهم سالمهم وفيهم غائب وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها فهل تقسم وينصب القاضي قابضا للغائب * (الجواب) * نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم ونصب وصي أو وصي ليقبض حصة الغائب والصبي ملتقى من القسمة ومثله في التنوير وغيره من المتنون أقول هذا إذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكرنا أصلها الشراء فلا يقسم إذا كانت فيهم غائب والفرق أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي بخلاف الشركاء في الشراء ثم لو كان أصلها الميراث فجري فيهم الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع ولو كان أصلها الشراء فجري فيها الميراث بأن مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فيظفر في ذلك إلى الأول كما في الولوالجية والخانية هذا المختص ما حترناه في رد المختار على الدر المختار * (سئل) * في جماعة لهم بن معلوم مثالثة يريدون قسمته بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة * (الجواب) * نعم شريكان بينهما غيب أراد قسمته تجوز قسمته بالوزن بالقبان وبالميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمته بالشريعة أيضا لقلة التفاوت وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن أما بالقبان أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريعة لأنها مجازفة وقسمة التبن بالأجال ذكر في التوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لانه ليس بوزني خانية من فصل قسمة الاب والوصي أقول الشريعة بالشين المعجمة والجيم شيء من سبغ يحمل فيه البطيخ ونحوه كما في القاموس * (سئل) * في دار مشتملة على ساحة سماوية وثلاث مساكن منها مسكن جار في وقف يزومسكنان في ملك زيد يريد ناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة فهل تكون قسمة الساحة بينهما نصين * (الجواب) * نعم وذويت من دار كذا بيوت في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يديهم والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهم ما حال كونهم ما نه قبل لا استوائهم في استعمالها وهو المورثين أو الوصي وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منع من دعوى الرجلين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال مانصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة بينهما مناصفة وإذا طلبا القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يدانسان عشرة أبيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه أقول قد منا في كتاب الدعوى تفصيلا وكلامهما في هذه المسئلة فراجع * (سئل) * فيما إذا ادعى أحد متقاسمي دار أن من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد إقامة بينة شرعية على ذلك وقسمته على قدر نصيبهما فهل تقبل * (الجواب) * نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسمة أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما أصابه في يد صاحبه وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق إلا بحجة اه ومثله في التنوير والكنز والتدوير والوقاية والملتقى وغيرها وعبارة الوقاية وشرحها الصدر الشريعة فان أقر

مطلب الوزن لا تجزئ قسمته بدون الوزن

في مطلب قسمته ساحة الدار مطلب ذويت في دار كذا بيوت في حق ساحتها

مطلب فيما إذا اقترابا لاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة

أحد المقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق إلا بحجة
قالوا لا نه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق إلا بالينة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه
للتناقض وفي الميسوط وقتاوى قاضي خان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل
المقاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك
الاقرار عند ظهور الحق له ومثله في الدرر باوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط
انما تسمع اذا لم يقرب بالاستيفاء أما اذا اقرب بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى
الغصب فيثبت دعواه له ولعل ما في الخانية فيما اذا باشر القسمة بنفسه وأقر
بالاستيفاء حيث صدر المسألة بقوله رجلان اقتسما وما في المتن فيما اذا اقتسما وأقرب بالاستيفاء
معتمد في القسمة على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً فتمل فربما يفيد التوفيق لو أن ما في
الخانية رواية وما في المتن رواية أخرى وبديل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ
فعل اصحاب المتن مشوا على هذه الرواية وانت على علم بان ما في المتن مقدم على ما في
الفتاوى بل ذكر الحموي في حاشية الاشياء من كتاب الجبر ما في المتن والشروح ولو بطريق
المفهوم مقدم على ما في الفتاوى له وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عصبه
فالولاية للام مانصه المتن موضوعا لبيان الفتوى له (سئل) في كرم مشترك بطريق
الملك بين زيد وعمر واقتسما بينهما نصفين بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد
الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت للشرعي ولم يقرب بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك
(الجواب) اذا ظهر غبن في القسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند
الكل وان كانت بالتراضي اختلف رافيه اذ القسمة بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي فصح
في الكافي والامام قاضي خان سماع دعوى الغبن في القسمة بالتراضي وصح في الخلاصة
وفي شرح أدب القاضي الامام الاسيحي عدم سماعها قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش
في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه في منحة بعد من نقل الخلاف
والصحح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضي خان وبه جزاء اصحاب المتن وصححه اصحاب
الشروح وبه اقيت مرارا له فيسوغ لزيد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها
المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذ لم يقرب بالاستيفاء أو البراءة أما اذا اقرب بالاستيفاء
لوا البراءة أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كما ذكر في نقد الفتاوى كما أنه لا تقوى
في فتاواه من القسمة (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٨ هـ فيما اذا تقاسم اثنان باع
أحدهما نصيبه بحضور خصمه وتصديقه على صحة البيع وانه لا مطعن له فيه ثم ادعى غبنا
فاحشا في القسمة وأنه الآن اطلع عليه وأرله أربعة قرارات أخذ اثنين وبقى اثنان في يد
صاحبه فهل تسمع دعواه أولا (الجواب) قال في المحيط البرهاني التناقض فيما طريقه
اخفاء عفو لا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها وبنقة
عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها ثلاثا قبل الخلع قبل بينتها وان صارت متناذرة

قوله الا اذا ادعى الغصب
اي ادعى ان شريكه غصب
منه بعد القسمة شيئا من حقه
الذي خرج له بالقسمة تسمع
لا به لا تناقض حيث لا نل
اقر بالاستيفاء لا تناقض
دعوى الغصب بعده له منه
معطى ما في المتن مقدم
على ما في الفتاوى

معطى اذا ظهر غبن فاحش
في القسمة ولم يقرب بالاستيفاء
بعضها

معطى تقاسم دار شيوخ
احدنا حصته بحصور
الا حرم ادعى الاخر غبنا
في حاشي القسمة

مطلب التناقض في موضع

احد هـ

في دعوى الطلقات الثلاث بالانقضاء على الخلع وانما كن كذلك لار الزوج ينقرد بالايقاع
ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فجعل التناقض فيه عفوا اه فني
هذه المسئلة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا لطريقه الخفاء
أولا مقتضى ما في القضية نعم وتسمع دعواه فانه قال رافرا الى فتاوى برهان قسما أرضاء مشتركة
واقتر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن
فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ اه واقتصر على ما ذكر وأما عدم اقراره
بالاستيفاء فقد قال في التنوير وشرحه ولو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فان كانت
بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد
فوجب نقضها بخلاف التصحيح الخلاصة وتسمع دعواه بذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان اقربه
لا تسمع دعوى الغلط والغبن انتفاضا الا اذا ادعى الغصب قسم دعواه اه وفيه في شرح
المجمع والخسانية وغيرهما في التنوير وشرحه أيضا ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئا وقع
في نصيب صاحبه وقد كان اقربا لاستيفاء ولم يقربه لم يصدق الا ببرهان او اقرار الخصم أو تكوله
عن اليمين ولا تناقض لانه اعتمد على فعل اليمين ثم ظهر غلطه اه فتلخص من ذلك انه حيث
ادعى الغبن فاحش وأن حصته اربعة قراريط وأن ما أخذه من ذلك نحو قيراطين والباقى
بقي يخصصه تسمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التفحص والتقدير
عليه ما في الاعتبار وبالله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض
مما طريقه الخفاء نعم تقدم الخلاف فيما اذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما اقربا بالاستيفاء هل تسمع
دعواه وبرهانه أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المآون لا حاجة الى كون التناقض هـ ا
مما طريقه الخفاء فمأمل والله تعالى أعلم (سئل) في بستان كبير قابل للقسمة مشترك
بين وقفين مناصفة مشتمل على قطع اراض مختلفة بالجودة والرداءة بقيمة عشرة اذرع من
جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب الآخر واجرة لردية تعدل نصف اجرة الجيدة
ويريد كل ناظرى الوقفين المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر
يجاب ان الى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين من الردية (الجواب) نعم
قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الاصل واذا كانت الدارين ورثة فاقسموها
وفضلوا بعضهما على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل جائز وصورته
اذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة اذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من
الجانب الآخر اما لاجل البناء او المعنى من المعنى فاقسموا على ان يكون لاحدهما هذه العشرة
ولا آخر عشر من هذه القسمة جائزة فاكتمل فيما بالمعادلة من حيث المعنى وهو المالية عند
تعذر اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذراعان اه وعليك بها فان فيها فوائد متعلقة بهذا
المعنى (سئل) في دار مشتركة بين زيد وامرأتين اثلاثا فاقسموها فقسمة شرعية فوقع
في نصيب زيد فضل بناء يريد زيد أن يرد عليه ما بدله دراهم من عنده بدون رضى منهما ولا تعذر

مطلب اذا كان الذراع من
جانب يعدل ذراعين من
جانب آخر قسم كذلك

تسوية وتريد المرأتان أن يكون عوضه من الأرض ولا ترضيان بالدرهم فهل لما ذلك
 (الجواب) * نعم ولا يدخل درهم ليست من التركة في القسمة الأبرضا هم صورته دارين
 جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء
 دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فانه يجعل عوض البناء من الأرض ولا يكاف
 الذي وقع البناء في نصيبه أن رد بازاء البناء من الدراهم الا اذا قعدت في حينئذ للقاضي ذلك لان
 القسمة من حقوق المالك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس
 بمشترك درر من القسمة * (سئل) * فيما اذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما
 نصفين يمران فيه الى دارهما ويريد زيد قسمته وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فيه ضرر لا يقسم
 (الجواب) * نعم ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البرازية اقترى من
 القسمة وتمايم تعاريف المسئلة فيه * (سئل) * فيما اذا كان مسيل ماء مشترك بين زيد
 وعمرو فأراد زيد قسمته وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا مات زيد عن بنت وأخ شقيق وخلف يتا ورابع غيطة حور ورابع جوزة وحصه
 معلومة من غراس كرمين فتوافقا وتراضيا لدى بيعة شرعية على أن يكون البيت للاخ وبقيته
 ما ذكر للبنات نظير حصه كل منهما من التركة بطريق القسمة وقد لم الاخ البيت وتسلمت
 البنت الباقي وتصرف كل منهما بما خرج له مدة والا أن تريد البنت فغن القسمة بدون وجه
 شرعي فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * حيث اقتسم ذلك بالتراضي والوجه الشرعي
 ليس لها ذلك اذ القسمة بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي * (سئل) * في دار صغيرة تقبل
 القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيما ولا يرضيان بالبيع
 والشراء فقال لهما ما أن تستأجريا حصتي أو تؤاجريا حصتي أو يسكن كل منا وحده
 في الدار مدة بحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجهها من الاوجه الثلاثة
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في معصرة معدة لعصر الزيت مشتملة على عودين يعصر
 بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئرين يوضع فيهما الزيت وهي مشتركة
 بين زيد وجماعة لزيد منها النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعي
 وهي قابلة للقسمة لا تضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) * نعم لا يقسم
 الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل
 واحد بعد انقصة موضع يعمل فيه وان كان فيقسم خزنة الفتاوى ومثله في الخلاصة والبرازية
 * (سئل) * في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها جبراً بدون
 رضى الباقين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يجاب طالب
 القسمة اليها * (الجواب) * اذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب
 القسمة لذلك ونقلها ما تقدم * (سئل) * في بستان مشترك أربعة أرباعاً أرضاً وغراساً بين اوقاف
 أربعة لكل وقف ناظر يريد ناظر احد الاوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه وافرازه وهو قابل

مطلب لا تدخل الدراهم
 في القسمة بدون رضاهم
 اذا اعتذر

مطلب لا يقسم الطريق
 حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

مطلب القسمة بالتراضي
 آكد منها بقضاء القاضي
 مطلب دار لا تقبل القسمة
 بأمر القاضي الشركاء بوجه
 من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة
 القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دبس
 صغيرة

مطلب في قسمة بستان
 مشترك بين اوقاف أربعة

للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك حظ ومصلحة للوقف فهل يجاب الناظر المذكور
الى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف
مشارك بين زيد وجهة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من
الغراس وافراره والغراس قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة
لا تبدل فهل يجاب الناظر الى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في دار مشتركة بين هند وجهة وقف لجهة الوقف ربعها وله ديار قيمها ويريد ناظر الوقف قسمة
حصة الوقف وافرارها من حصة الملك والدار قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك
مصلحة للوقف فهل يجاب الى ذلك * (الجواب) * نعم لان قسمة الوقف من الملك جائزة
كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة ويفرز
الوقف من الملك ويحكم بحكمته ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة الخ * (سئل) * في بستان
معلوم مشترك بين جهتي وقفين أهليين لأحد عشر قراريط والباقي للوقف الآخر
ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريدان قسمة البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمة
وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك
* (الجواب) * نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر اذا كان فيه
مصلحة أجاب اذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كان تحت ناظر واحد يرفع الامر
الى الحاكم فينصب قيا قاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونحو عبارته ولو أراد الواقفان أن
يقسما ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اهـ
وفيه من فصل المشاع ولو قسم الشريك كان وأدخلا في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو
الواقف جاز ويصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهم
وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نفع بعض الوقف وحصة الوقف وقف
وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اهـ أقول قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله
فان كان المعطى هو الواقف فممكن ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله
انه اذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم تبقى ملكا له
لان للوقف شروطا وكل ما لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد ذلك كما قالوا فيما
لو اشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم
بمقابلته عين كذراع من أرض مثلاً لو كانت بمقابلته وصف كالجودة والحسن فلا قال المؤلف
رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفوا أرضاً ثم مات أحدهما
وطالب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما
عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضاً عما اذا طالب
المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم أن يقسموا الدين الموقوف لان القسمة انما تكون
في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا والمذهب وبعضهم يجوز ذلك وأجاب عما اذا

مطلب في قسمة الغراس
المشارك بين ملك ووقف
مطلب في قسمة الدار
المشاركة بين وقف وملك
مطلب قسمة الوقف من
الملك جائزة
مطلب في قسمة الوقف من
الوقف

مطلب فيما اذا احتاجت
قسمة الوقف من الملك الى
دراهم للتعديل

انهدمت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبى الآخر قبوله الاقراض ان أمكن
قسمة أبان لم تخرج الى كسرو شق قسمة بطلب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم
الا بالتراضي والجدر القاعة لا تهدم الا بالتراضي اهـ (سئل) * في دار مشتركة بين زيد
وعمر ومائة فاقسماها قسمة افرار أو أقاما جدارا بين القسمين وفي الدار بالوعة في مقيم زيد
والميزاب خرج في مقيم عمر ويسكب منه ماء المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن
ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط
التسيل في البالوعة في القسمة لدى بينة شرعية فهل ليس لزيد ذلك * (الجواب) * نعم
والمسئلة في التنوير وجمع البحرين * (سئل) * فيما اذا كان جماعة وزيد ومند دار مشتركة
بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد ومند نصفها اقسماها مناصفة ولزيد ومند مسيل في حصه
الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف
* (الجواب) * حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فسخت كما في التنوير
وغيره * (سئل) * في عمار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريةه وأقاربه طلب
واحد منهم قسمة قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في دار معلومة مشتركة بين جماعة بهاريق الملك فطلب ذوا القليل الذي لا يبقى منتفعا بحصته
بعد القسمة قسمة حصته وأقراره فهل لا تقسم بطلب ذى القليل الذي لا ينتفع * (الجواب) *
نعم لانه متعنت في طلب القسمة والقاضي يجيب الممتنع بالرد كما مر جوابه * (سئل) *
في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التهايو والتناوب هل تكون جائزة
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربعها
والجماعة الباقي فطلب زيد القسمة وتوافق الجماعة معه على ذلك وينزع الجماعة أن اجرة
القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون اجرة القسام على عدد الرؤس * (الجواب) * نعم
وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاء
قال في تصحيح القدوري قال الاسبيعي في الصحيح قول أبي حنيفة وعليه مشى النسفي والمجوبى
وغيرهما اهـ ومثله في شرح الماتني للعلائي نقلا عن المصنرات وعليه اقتصر صاحب التنوير
عنه افتى غير واحد أقول قال في الهداية وعنه انها على الطالب دون الممتنع لغيره ومضرة
الممتنع اهـ وظاهره اعتمادها على الجميع على عدد الرؤس مطلقا وبالاطلاق صرح في الدر
المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة
القسام والطريق اذا اختلفوا فيه ملتقط من الديات * (سئل) * في دار فيها ملك زيد
ومثناه العروا قسما قسمة شرعية وقال زيد بنى حائطها جازا بيننا ولا كل منهما حريم أجنبيات
عن الآخر وكيف الحكم * (الجواب) * اذا كان أحدهما يؤذى الآخر ويطاع عليه في حال
لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصته
بقوله القاضي للصحة كما في ٣٤ من فصول العمادى * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن

مطلب اقسما ولا أحدهما
مسيل في حصه الآخر
مطلب لا يقسم الوقف قسمة
تملك
مطلب لا تقسم الدار بطلب
ذى القليل
مطلب تجوز قسمة الوقف
قسمة مهايأة

مطلب اجرة القسام على
عدد الرؤس

مطلب أربعة أشياء على
عدد الرؤس

مطلب بناء الحائط بين
اثنين على قدر الحصص

مطلب اقتسموا الدار وادعى
أحدهم دين في التركة تسع
دعواه

مطلب اذا ظهر دين في
التركة ترد القسمة

قوله أو بالف مرسله أي
مطلقة وهي غير الوصية
المقيدة كالوصية بالثلث
أو بعين من أعيان التركة
مطلب له أن يعزل من التركة
شيأ للدين ويقسم الباقي
مطلب أجاز الغريم قسمة
الورثة قبل قضاء الدين له
نقضها

مطلب اذا ضمن ما على الميت
برضى الغريم وشرط براءة
الميت مع ويصير حواله
مطلب الحيلة لتقسيم تركة فيها
دين على الميت
مطلب قسمة الدين قبل قبضه
لا تجوز

زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصى له وخلف دار فقط انقسموها بينهم بلا وصاية على القاصر
والحال أن للزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به وأثبتته فهل تصح دعواها وتقتض
القسمة ولا تصح * (الجواب) نعم أقول في الخانية أرض ميراث بين قوم اقتسموها وتفاوضوا
واشتري أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البينة بدين على الأب كانت القسمة والشراء باطلة
وكذا اذا اشتراه غير الوارث اه واحترز بدعوى الدين عن دعوى العين فانها لا تسمع لان
الاقدام على الاقتسام اعترف بأن المقسوم مشترك كما ترأوا نزل هذا الباب * (سئل) *
فيم اذا اقتسمت الورثة تركة مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة ما يفي
بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤخره عن قضاء الدين * (الجواب) نعم في قسمة الهداية
اذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين محيط او غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لانه
يمنع المالك فيمنع التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شائعاً ولأن القسمة مؤخره عن
قضاء الدين لحق الميت حتى لا يمنع رد القسمة برضى الغرماء الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين
فاذا قسمت حصة من جازلانه لا حاجة الى نقض القسمة في ايفاء حقوقهم عادية في ٢٨ ظهر دين
أو وصية بالثلث أو بالف مرسله أو وارث آخر بعد القسمة ترد بزيادة من الثلث رجل مات
وترك الميت دين لغائب فان القاضى لا يقسم شيئاً من أجناس التركة وان كان الدين أقل
من التركة وسألو من القاضى أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة
في انقياس لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك
واقتسموا الميراث فذلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا الدين من حصصهم
وكذا لو لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا أن يقضوا
الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال أو وصية بمنزلة لدين خانية
من فصل فيما يدخل في القسمة والمسئلة مبسوطه في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء
وحواشيه وفي فتاوى الاتقوى أيضاً أقول كتبت في رد المختار ما نصه تمتة أجاز الغريم قسمة
الورثة قبل قضاء الدين له فنقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم الا أن
يكون بشرط براءة الميت لانها تصير حواله فيقتل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الحيلة
لتقسيم تركة فيها دين كما بسط في البرازية وغيرها * (سئل) * فيما اذا كان لرجل دين
شرعي بذمة جماعة مشترك بينهم فاقسموا بينهم قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير
جائزة * (الجواب) نعم وقسمة الدين لا تجوز لانها لا تحقق قبل القبض لان القسمة افرار
والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الا فراراً ولو ألجئنا من الفصل الاول من القسمة قسمة
الدين قبل قبضه باطلة علاني من الصلح قبل فصل التنازع قسمة الدين حال كونه في الذمة
لا تصح دررنا وخرص كتاب الصلح * (سئل) * في دارمة تركة بين هند وجماعة فقتسموها
في غيبة هند بدون وكالة عنهم ولا اجازة منها فهل تكون القسمة المزبورة غير صحيحة * (الجواب)

نعم وفي المنع عن الحانية اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضى وفي الورثة صغيراً وغائباً
 أو شريكاً لميت لا نصح الا باجازة الغائب أو ولي الصغير أو اجازة الصبي بمد البلوغ أو باجازة
 القاضى قبل ذلك اه وفي الحامى الزاهد من القسمة (ثم قم) أرض قسمت بين الشركاء
 وفيهم شريك غائب فلما وقف عليهم قال لا أرض لغبن فاحش فيهم سهم أذن لحرثه في زراعة
 نصيبه لا يكون هذا أرضي بذلك القسمة بمد مارد (قب) أرض قسمت فلم يررض أحد الشركاء
 بنصيبه ثم زرعه بمد ذلك لم يعترفان القسمة ترد بالرد اه طفل وبالع اقسماً شيئاً ثم بلغ الطفل
 وقصر في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجارة لتلك القسمة جواهر الفتاوى من القسمة
 * (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم المهايأة
 مع الباقين في سكناها في الزمان بقدر حصته وهل يتهايئون على الوجه المذكور ويجبر الآتي
 * (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهايأة ويجبر عليها في دار واحدة يسكن هذا
 بعضها وهذا منها وهذا علوما وهذا أسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر وهذا شهر وأوله
 الاجارة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدها القسمة فيما يحتملها بطلت المهايأة
 لا بلغية القسمة حتى لو اختلفت قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لم يجبر
 واحد منهما على بيع نصيبه تارخانية من الفصل الثالث من القسمة * (سئل) في معز
 من تركة بن زيد وعمرو مناصفة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وافراره واذا قسمت ينتفع
 كل بنصيبه بعدها فهل يجاب زد الى ذلك * (الجواب) نعم واجمع اصحابنا ان التركة
 اذا كانت جنساً واحداً كالغنم والابل والبقر والخنطة والشعير والخياب المروية والمروية
 والدار الواحدة التي تحتل القسمة اذا طلب أحدها القسمة وأبى الآخر فان القاضى يقسم بينهم
 خلاصة من الفصل الاول من القسمة ومثله في البرازية * (سئل) فيما اذا اشترى زيد
 وعمرو مقداراً من البن نصفين واقتسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه
 شيئاً يدعوه غلطاً وقد أقرب بالاستيفاء وعمرو ينكر ولا بينة لزيد فهل لا يصدق الابحجة
 * (الجواب) نعم لا يصدق الابحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره * (سئل)
 في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهدم بعض أبينتها واحتاجت
 الى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك ما بلغها معلوماً من
 الدراهم من مالها مصرف المنزل وتريد المرأة أن تؤجر الدار وتأخذ نصف ما أفقت في البناء
 من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) نعم دار بين شريكين
 انهدمت فقال أحدهما بنيتها وأبى الآخر فان القاضى يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رحي
 أو حمام أو شيء لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء ان يبني ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أفقت في
 البناء من الغلة خانية من فصل قسمة الوحي والاب وفي الاشياء من القسمة المشتركة اذا انهدم
 فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع اه أقول أسقط
 من كلام الاشياء شيئاً لا بد منه وهو قوله ايرجع بما أفقت لو بأمر قاضٍ والافقية البناء وقت

مطلب اقتسام الدار في غيبة
 الشريك لا نصح
 مطلب اذا حضر الغائب
 فلم يررض بالقسمة ثم زرعه
 نصيبه لا يكون رضی
 مطلب القسمة ترد بالرد
 مطلب طفل وبالع تقاسمها
 شيئاً ثم بلغ وقصر الخ
 مطلب تجوز المهايأة ويجبر
 الآتي عليها

مطلب لا يجبر على بيع
 نصيبه
 مطلب في قسمة المعز المشتركة

مطلب أقرب بالاستيفاء
 ثم ادعى الغلط لا يصدق
 الابحجة

مطلب في المشترك اذا انهدم
 وأبى أحدهما العمارة

البناء اه كذا عزاه للاشياء في آخر قسمة الدر المختار ونظامه ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله

ونخذ منفقاً بالاذن منه كماكم * ونخذ قيمة ان لا وهذا المحزر

أي خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والافخذ قيمة البناء وأصل المسئلة مذكور في الذخيرة في السفلى اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفلى بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفلى من مالك لتصل لتفعل فاذا بناء باذن القاضى أو أمر شريكه يرجع بما أنفق والافقية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفلى من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتفويته حقه استحق وليصل صاحب العلوان فعه اه ونقل ابن الشحنة هذا التفصيل في الجرد أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم شموله للسفلى والجدار وغيرهما لا يقسم والله تعالى أعلم وسيأتى تمام ذلك فى كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

(سئل) فى قطع أراضى جاريات فى ملك جماعة لكل حصه معلومه فيها يريد أحدهم جمع نصيبه منها فى مكان واحد وبقيه الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة؟ (الجواب) نعم واذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطالب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جازت القسمة وان قال أحدهم للقاضى اجمع نصيبى من الدارين أو الارضين فى دار واحدة وأنى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضى كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم فى دار واحدة ولا فى أرض واحدة وقال صاحب الرأى الى القاضى ان رأى الجمع جمع والا فلا خانية من القسمة

(فصل فى الغرامات الواردة على القرى ونحوها)

(سئل) فى مزرعة معلومة جارية فى جهتي وقف ونيما بقرب قرية كذا غير تابعة للقرية وللزراعة زراعى وزرعونها فى كل سنة ويدفعون ماعليها للجهة الوقف والتميار رهم ساكنون فى القرية المزبورة ويدفعون مع أهلها ما ينوبها من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التى فيها أو لا فإن قام أهل القرية المزبورة يكافون زراعى المزرعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال المزرعة فى حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك؟ (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تكليف الزراعى المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العامرى المفتى الشافعى

(سئل) فيما اذا كان لجماعة معلوم من مائة فاطنين بدو شق شدة مسكة أراضى معلومة من أراضى قرية وقف لكل واحد أفدنة معلومة منها يدفع ماعليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما يسبب من الافدنة والآن قام أهل القرية المزبورة يكافون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين أنهم صرفوه على

مطلب فى السفلى اذا انهدم

مطلب لا تجمع حصه الاراضى فى أرض واحدة بل ارضى الباقي

فصل فى الغرامات الواردة على القرى ونحوها

مطلب ليس لأهل القرية ادخال المزرعة الخارجة عن قريتهم فى غرامات قريتهم
مطلب مؤنة الضيف على المضيف

الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالى القرية ذلك ومؤنة الضيف
على المضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم (سئل) في قروى عمرىاله
لنفسه بيوتا أحسنها فى أرض سليخة لزيق بيوت القرية فقام أهل القرية يكلفونه بلاوجه
شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليهم شئ من العوارض فى دفتر
تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذاك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لذمين قاطنين بدمشق املاك فى قرية
من قراها ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسوة أهالى القرية
والآن قام أهالى القرية المزبورة بكانون الذميين بلاوجه شرعى الى السكنى معهم فى القرية
ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذميين بما ذكر
ولا يلزمهم السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهما ساكنان بدمشق
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله أملاك فى قرية
من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لانبوب الرجل
المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل فى ذلك انه لا يلزم
أحد بشئ من ذلك شرعا ولحاكم الشرعى رفع ذلك ومنعه فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان
لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد
الرؤس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل فى ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولا يمكن
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره هذا التعليل الخير الرملى فى فتاويه ومن لم يكن
ساكنافى القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة بتحصين الابدان شئ لان بدنه ليس
فى القرية المزبورة قال الامام الجليل فخر الدين قاضى خان فى فتاواه المشهورة فى كتاب القسمة
أهل قرية غرمهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على
عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك
لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانها
مؤنة الرأس ولا شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهبجروفه ومثله فى قسمة
الذخيرة والتارخانية وكذا فى التجنيس وفتاوى الفقروى ولولو الجمية والاشباه وغيرها من
الكتيبات المعتبرة النعمانية (سئل) فى قرية يزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها
غراس ومسكة مسكة ويرد على تلك القرية كاف وأعشار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم
فيها وماذا يفعل فى ذلك شرعا (الجواب) ما أصاب تلك الاراضى من مال وقف أو قسم
شرعى يجب عليهم دفعه للوقف أو العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما أصابهم
منه بعد زرع جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف
الواردين عليهم فلا يلزمهم من كافتهم شئ لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره
مما يؤخذ ظلما وغرامة فمن تمكن من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على

هذه اب ليس لاهل القرية
اخذ عوارض على البيوت
المحدثة

مطلب ليس لاهل القرية
أن يجبروا من خرج من
قرية على ان يعود اليها
مطلب فى غرامات القرى
ما كان لحفظ الاملاك فعلى
قدر الملك الخ
مطلب من لم يكن ساكنا
فى القرية لا يلزمه غرامة
الانفس
مطلب ما كان لتحصين
الابدان لا يدخل فيه
النساء والصبيان

دفعه من غير ضرر يلحقه أعظم منه فليدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه
لا تبريره واحكامه واذ لم يمكن ذلك فما كان من التخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك
من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع أهل القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر
الملك وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين بالقرية دون
أهل القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤس ورؤسهم ليست في القرية حتى تحصن بذلك بل يجب
عليهم ما يرد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان
لانه لا يتعرض لهم كذا أفنى به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من
المعتبرات حتى قالوا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور ولا يقسق حيث عدل
وان كان الاخذ بالاخذ ظالما هكذا ذكره مجال ولم أر أحدا تعرض للتفصيل غير المرحوم
والدي على افندي العمادى فانه كتب على سؤال روع اليه في ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة
بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم الملاك منها على حسب أملاكهم سواء كانوا قاطنين بها
أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤسهم من عدد النساء والصبيان
فالقاعدة انه اذا قلنا القرية عن اضافة للملاك اليها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين
فقط فتبقى من قبيل بيوت التركان والاكراد والعربان فلا يترزع عليهم الا ما يطلبه السلطان
دام ملكه كالعوارض والصرصار والقيام بالضيف بحسب ما عندهم الاعلاف الدواب
كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم قطة لا يزرعون ولا يشتغلون ويوزع عليهم أيضا جريمة
ما يتممون به من القتل أو عدم مدافعة ليلا أو نهارا وكذا لسرقة اذا جرت وابها بدون قدرة على
دفعها عنهم وكذا ما يأخذه الوالى من المشاهرة كل شهر يوزع على رؤس أهل القرية الرجال
منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبن والشعير والدجاج والحطب والذخيرة فهو
على الملاك جميعا بحسب أملاكهم اللهم أصلح ولاية امورنا ووفقهم للعدل وعلى الاسلام توفيقا
والله الهادى وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم أقول حاصله ان ما يؤخذ من القرى ان كان
يؤخذ منهم لا باعتبار أملاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالأعراب والاكراد ممن
لا عقار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملاكهم كالتبن والشعير والحطب فهو
على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتخصيص
الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو الدراهم لتخصيص الاملاك
وأخذ نحو التبن والشعير لتخصيص الرؤس على أن غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا
الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف
الوالى رأبه عمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان حفظه الله تعالى
الواردين باو امرأ ونواهي وأمثال ذلك كله يأخذه من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ
في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لاعوانه وحواشييه من أعيان البلدة
وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد دفن القرية وتارة يقسمونه على قهرا حرق اشرب

مطلب من تولى قسمة
الغرامات فعدل فهو مأجور
مطلب في بيان ما يخص
الابدان وما يخص الاملاك
من أغرامات

قوله بحسب أملاكهم أى
يؤخذ منهم بقدر أملاكهم
لا على قدر الرؤس اه منه

بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه
سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً وكذا يجعلون منها شيئاً على رقاب الرجال الساكنين في القرية
الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذي هو أحد الأقوال الثلاثة المارة عن الحسانية
في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لأنها لا تخص
الأبدان ولا الأملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة إلى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من
جريمة القتل والمخاصمات والمنازعات إنما هو لحفظ الأبدان لتركم النصر ووقف النزاع كما تؤخذ
الدية من عاقلة القاتل وما يؤخذ لأجل العساكر التي يبعثها الأمير إلى بعض القرى لدفع
الآعراب وللصوص عن زروعهم ومواشيهم إنما هو لحفظ الأملاك ولكن هذا كله يؤخذ
زائداً على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها فحيث جهل الحال ولم يعلم
أن ذلك لحفظ أبدان أو أملاك أو علم أنه مجرد ظلم فالتناسب العمل بأحد القولين الآخرين
وهو أن ذلك كله على الرأس أو على الأملاك وقد ذكرنا في خاتمة القول بقسمة الغرامات على
قدرا الأملاك أو لا وعادته أنه يبدأ بماله والأشهر كما ذكره في خطبة فتساواه فيكون هو الأربح
وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على الفدان أو على ساعات
الشرب والله تعالى أعلم

(كتاب المزارعة)

لواحد	لا آخر
أرض وبقر	عمل وبذر

فاسد

لواحد	لا آخر
أرض وبذر	بقرو عمل

جائز

لواحد	لا آخر
أرض فقط	عمل وبقر وبذر

جائز

لواحد	لا آخر
أرض وعمل	بقرو وبذر

فاسد

لواحد	لا آخر
بذر فقط	أرض وعمل وبقر

فاسد

لواحد	لا آخر
عمل فقط	أرض وبقر وبذر

جائز

لواحد	لا آخر
بقر فقط	أرض وبذر وعمل

فاسد

(كتاب المزارعة)

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة * والارض والبذر هذا الجائز الكامل
وما عدا ذى الثلاث اللات قد ذكرت * فغير جائز اذ حكمها باطل

أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكروهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذى ثلاث كلها قبلت

والبذر مع بقراً ولا كذا بقراً * لا غير او مع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الاربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة
أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والخصر في هذه السبعة مبنى على أن بعض الاربعة من
واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضهم من واحد والباقي منهم أفهى أكثر من سبعة كما لا يخفى
وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين

وكذا في الخلاصة بعد ذكره الاوجه السبعة وعلى هذا واخذ رجلان أرض رجل مزارعة على أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالمزارعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه أجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحدا فكذا إذا كان اثنين اهـ أى كل وجه لا يجوز إذا كان المزارع واحدا لا يجوز إذا كان اثنين ففيها إذا كان البذر من واحد والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان الباقى من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الأرض فيها من ثلث والبقر والعمل من ثلث ومنه ما في الحنانية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عدت في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لواحد والأرض لثان والبقر لثالث والعمل لرابع أو البذر والبقر لواحد والأرض لثان والعمل لثالث وتتمام الكلام فيه فراجع وجه ذلك بناء على ما مر من الضابط أنه إذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان الباقى من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما إذا كان بعض الأربعة من أحدهما والباقى منهما أو كان كل واحد منهما بعضها والباقى منهما ولم أر لذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك نقال دفع أرضه مزارعة إلى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا تفسد والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر عمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الأرض إذا استوفى منافعه الخ وذكر ذلك أيضا في متن التنوير في هذه الصورة الأرض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما أو علل فسادها بأن فيها شرط الإعارة في المزارعة أى إعارة نصف الأرض للعامل كما في الحنانية وكأنها إعارة ابتداء ثم تصير إجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا أوجبوا على العامل أجر نصف الأرض فتأمل والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثيرا في زماننا من كون العمل من واحد والأرض من آخر والبقر والبذر منهما الوجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرملي لذلك ضابطا فقال قال في البرازية ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين اهـ وبه تستخرج الأحكام مثلا إذا كان البذر مشتركا والباقى من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان البذر من اثنين وكذا إذا كان الكل مشتركا الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكر بل هي كما قد ناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما إذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لما ذكره فلعل في نسخ البرازية تحريفا من الكاتب بدليل سياق الكلام على أنه لا يطرد في الصورة الأخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فإن البذر فيها من رب الأرض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب الأرض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكان ذكر في البرازية أيضا قبيل الفصل الثاني أنه سئل نجم الأئمة لو كان من جانبه الأرض والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور أي جاز قال نعم لانه لو شرط كلا الثورين على أى واحد كان جائزا فكذا إذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط أن ما يجوز إذا كان من أى واحد منهما يجوز إذا كان مشتركا منهما لكن ذكر

بعده ما يخالفه وهو أنه لو كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما فان شرطاً العمل على غير صاحب الأرض فسدت لأن فيه إغارة الأرض وإن شرطاً علمه على أن الخارج أنصافاً جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الأرض أو من الآخر تكون من الصور الثلاث الجائزة فعلم أنه لم يطرد لهذه المسئلة ضابط يحصر مسائلها والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو ليزرع فيها باطنياً على بقر زيد ببذره وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكرا مدة وتوافقاً على أن يكون لعمرو ثلث الخارج فزرع عمرو الأرض وعمل عليها مدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة وعمرو واجرة المثل في مدة عمله * (الجواب) * نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والأرض وعليه لعمرو واجرة المثل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الأول عدم ذكر المدة وهو شرط كافٍ للمتنق والكنز والتنوير وغيرها من المتون وإن قال في المجتبى أنها تصح بلا ذكر المدة وعليه الفتوى والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الأرض وإذا فسدت المزارعة فالحكم فيها أن الخارج لرب البذر لأنه غناء له ولا يخرج من عمله أو أرضه لا تعذر رد عينها في قيمتها ولا يزداد على ما شرط عندهما خلافاً لمحمد فعنده له أجر مثله بالغما ما بلغ كفاً في شرح المتنق لا لعلائي أقول وذوكر في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جوازها بالإيمان المدة وتقع على أول زرع يخرج واحد أو به أخذ الفقيه وعليه الفتوى وإنما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول عندهم اهـ لكن قال في الخانية بعد ذكره ذلك والفتوى على جواب الكتاب أي من أنه شرط قال في الشرنبلالية فقد تعارض ما عليه الفتوى اهـ لكن حيث صحح كل من القوانين لا يعدل عما عليه المتون لكونها الموضوع لنقل المذهب إلا أن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل وفي جامع الفصولين وأكثر مشايخ بلج جوزوها على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فصع بلا بيان المدة كالمعاملة إلا أنه لا يخلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم إذا زرع الواحد يتقدم ويؤخر شهر أو زيادة بخلاف المعاملة اهـ لكن قوله جوزوها على أول السنة ينفي الجهالة لأن المراد أول وقت زرع فيه أكثر الناس في تلك القرية فلا ينظر إلى التقديم والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لأنهم لا يذكرون المدة أصلاً تأمل * (سئل) * في المزارعة الصحيحة إذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء البذر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدرر ويحبر العامل أن أبي لا رب البذر قبل القاءه وبعده يجبر * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لمزارعة لعمرو على أن يزرعها بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فهل على هذا فهل تفسد والخارج بينهما بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض اجرة لعمله في المشترك وعلى العامل أجر مثل نصف الأرض إذا استوفى منافعتها * (الجواب) * نعم كما في العمادية بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة * (سئل) * فيما إذا دفع زيد

مطلب إذا فسدت المزارعة
فالخارج لرب البذر
مطلب ذكر المدة شرط في
المزارعة

مطلب إذا امتنع رب البذر
عن العمل قبل القاء البذر
لا يجبر
مطلب أرض من واحد
ويقر وعمل من آخر وبذر منها
فاسدة

خطة وشعر العرو ليزرعها في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين ففعل عمرو ذلك فهل
المزارعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه لعمرو واجرة مثل بقره وأرضه وعمله لا يزاد على المسمى
(الجواب) نعم كما في التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في أربعة *(سئل)*
فيما إذا دفع زيد بذره وأرضه وبقره لعمرو على أن يزرع الأرض في مدة معلومة ويجعل له ربع
الخارج وحصلت غلة ويمتنع عمرو الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ اجرة مثله
فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخارج *(الجواب)* حيث كان العمل من واحد
والباقي من واحد فالمزارعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة له من الخارج وليس له أخذ
اجرة مثله *(سئل)* في رجل دفع لزيد أرضا وبذر مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرها
فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا بد لك لما
فهل يكون القول لرب الأرض مع يمينه لانه ينكر زيادة الاجر *(الجواب)* نعم رجل دفع
أرضاً وبذر مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الأرض زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف
الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع يمينه لانه ينكر
زيادة الاجر ولا يتعالفان عندنا لان فائدة الحلف الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ
وأيهما أقام البينة قبلت وان أقام البينة يقضى بينة المزارع لانها تثبت الزيادة وان اختلفا
قبل الزرع تحالفوا وراذا المزارعة ويبدأ بيمين المزارع وأيهما نكل يقضى عليه وأيهما أقام
البينة قبلت خانية من المزارعة من فصل اختلاف العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومثله
في القول لمن وتعارض البيّنات للبغدادى نفلا عنها *(سئل)* في أرض من جملة أراضي
قرية معدة الأرض للمزارعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الثلث
من الزرع الشتوى والربع من الصيف لصاحبها يأخذ منه فزرع عمرو الأرض المزبورة خطة
بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فليزيد الثلث من الزرع المذكور *(الجواب)*
نعم زرع أرض رجل بلا أمره طال به بحصة الأرض فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف
أو بالثلث ونحوه وجب ذلك على كل من التنوير من آخر المزارعة فقلنا عن جواهر الفتاوى
ومثله في العمادية من أواخر الفصل ٣٩ أقول وقد منّا في كتاب الغصب تحرير هذه المسئلة
(سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو أرضاً وبقره وقمحا ليزرعها في الأرض وشرط زيد دفع بذره
والخارج الموطف من غلة البذر المذكور وسابق فهو بينهما نصفين فهل المزارعة باطلة والخارج
لصاحب البذر ولعمرو واجرة مثل عمله *(الجواب)* نعم قال في التنوير فتبطل ان شرط لاحدهما
قفران مسماة أو ما يخرج من موضع معين أو دفع رب البذر بذره أو دفع الخارج الموطف
وتصيف الباقي اهـ *(سئل)* فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة صحيحة لعمرو وبذرت الزرع
ثم مات رب الأرض وانزع بقل فهل تترك الأرض في المزارع حتى يستحصل ولو ورثة أخذ
حصنهم *(الجواب)* نعم كما في التنوير والمنق والبرجندى وغيرها *(سئل)* فيما إذا دفع
زيد أرضه وبقره لعمرو على أن يزرع عمر الأرض ببذره وربع الخارج لعمرو وباقيه لزيد

مطلب سهم واحد والباقي
من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد
والباقي من آخر صحيحة
مطلب فيما اذا اختلف العامل
مع رب الأرض في قدر
المشروطة له

مطلب فمن زرع أرض غيره
بلا أمره

مطلب تبطل اذا شرط رب
البذر دفع بذره والخارج
الموطف

مطلب اذا مات رب الأرض
والزرع بقل تبقى المزارعة

وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ونبت الزرع ومات زيد عن ورثة فهل تكون هذه
المزراعة فاسدة والخارج كله له ورثه البذر وعليه لورثة زيد أجرة مثل أرضه * (الجواب) *
نعم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره له ورثه وعنه فمما على بقدر زيد بالربع فلم يعمل
عمرو في الأرض شيئاً أصلاً من سقي وغيره بعد ما زرع عمرو الأرض فهل لا يستحق شيئاً
* (الجواب) * نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد ما زرع من التشذيب والسقي وغيره
أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئاً
خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية بلفظ لا يستحق بدون ينبغي وتتمام
المسائل فيها وفي الخاتمة فليكن بما أقول والتشذيب بالثين والذال المجتنبين أملاح الأشجار
* (سئل) * في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المعتاد من السقي وغيره في المزارعة الصحيحة
حتى هلك الزرع فهل يضمن * (الجواب) * نعم يضمن لوجوب العمل عليه كما صرح بذلك
في مزارعة التنوير * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه له ورثه وعنه فمما على أن يزرعها ببذر زيد وبقره
ولم يذ كرامته وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمرو والعامل ويكون له ربع الخارج
فلم يحرث عمرو الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحصد ما فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لزيد
وله ورثه مثل عمله * (الجواب) * نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل
كان مفسد للعقد في ظاهر الرواية لأن هذه الأعمال تكون بعد الإدراك وانتهاء العقد وما كان
بعد انتهاء العقد إذا شرط على العامل يكون مفسداً ولو أن العامل حصد الزرع وداس وجمع
من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع وعند أبي حنيفة إذا شرط هذه
الأعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد لكن إذا لم يشترط
يكون عليه ما وان شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى حطاباً في المصر لا يجب على
البائع أن يجعله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على
العامل في المعاملة فسد الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله
على العامل شرط عليه أم لا لا يعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح
في ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان إذا استفتى عن هذه المسئلة يقول
فيه عرف ظاهره من أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون
الحصاد على العامل عرفاً فلو أخره وتغافل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البجلي يضمن ذلك
وقال الفقيه أبو الليث إذا أخر تأخيراً فاحشاً لا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامناً ولا فلا هذا
إذا شرط هذه الأعمال على العامل وإن شرط شيئاً من ذلك على صاحب الأرض فسد العقد
عند الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط أقول تلخص من هذا أن الصحيح صحة
اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والماضي وأما عدم العمل بالشرط فإنه
لا يقتضي الفساد بقى الفساد في مسألة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف التصحيح
كما قدمناه فتنبه * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه الحاملة لغراس إلى عمرو على أن يزرع

مطلب اشترط كون المغارم
على رب الأرض

قوله التشذيب من التشذيب
وهو بالشين والذال المجتنبين
محركة قطع الشجر أو قشره
والمسناة وبقية الكلال
وشذب الشجر التي ما عليه
من الأغصان حتى يبدو
وشذب عنه ذب والتشذيب
الطرود وأصلاح الجذع
قاموس اه منه
مطلب في المزارع إذا لم يعمل
في الأرض شيئاً

مطلب إذا قصر في العمل
حتى هلك الزرع يضمن
مطلب شرط الحصاد والدياس
والتذرية على العامل ففسد
مطلب شري حطاباً في المصر
فجعله على البائع

مطلب من أراد أن لا يتعطل
فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه

مطلب دفع أرضه مزارعة
ومساقاة

عمرو في الأرض المزبورة حنطة وشعير على بقر زيد في مدة معلومة وتوافقا على أن ما يخرج من
الزرع يكون ربه له ورواها في لزيد مزارعة صحيحة بعد ما ساقاه على جزء معلوم من ثمرة الغراس
المزبور في المدة المزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة
والثمرة في المدة المزبورة فهل يستحق عمرو الحصة المجهولة له فيها؟ (الجواب) نعم أقول
انما تكون المزارعة صحيحة حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو وانما عمل
فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع أرضا ونخلها لزراعتها المزارع على أن يقوم على
النخل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر أن كان البذر من المزارع فسدت
المزارعة والمعاملة لانه صفة في صفتين وان كان من رب الأرض جاز كلاهما لانه اجبره
وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك هذه الأرض تزرعها به بذرك
وأدفع اليك ما فيها من النخل معاملة جازمطلقا خلاصة من المزارعة؟ (سئل) في الزرع
المشترك بين رجلين سوية بينهما اذا تناثر منه شيء على الأرض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر
فنبت فهل يكون بينهما؟ (الجواب) نعم يكون بينهما كأصله واذا رفع المزارع الزرع من
الأرض وتناثر منه شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينهما وبين رب الأرض على قدر
نصيبهما ثم يصدق الا كانه نصيبه وفي النوازل ويستحب للاكراه أن يتصدق بالفضل من نصيبه
وان نبت بسقي رب الأرض فهو له فان كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والافلاشي عليه
وان سقاه أجنبي كان متطوعا والزرع بين التوارعين ورب الأرض على ما شرطت ارضانية في
٣٦ من المزارعة فان كان نبت بماء المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشركة السابقة بزارية في الثالث
من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخسانية؟ (سئل) *
في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بذرها سوية على بقرهما ولم يتعرضا للتبن فهل
يكون التبن بينهما تبع للبذر؟ (الجواب) نعم قلل العلاتي في شرح المتن وان لم يتعرضا
للتبن فهو بينهما تبع للحب وقيل لرب البذر لانه نماء بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح
الاول وظاهر البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرها ترجيح الثاني فتبصر اهـ والمسألة المسؤلة
عنها اتفاقية أقول أي لان البذر فيها مشترك والخلاف فيما اذا كان البذر من أحدهما
كما يفيد التعليق؟ (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره له عمرو وليرعها على بقر زيد بمن
الخارج فعلم عمرو في ذلك مدة والآن ترك العمل ويطالب زيد باجرة عمله في المدة فهل ليس له
ذلك ويجبر على المضي؟ (الجواب) نعم واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل
ان لم يخرج شيء في الصحة ويجبر من أي على المضي الا رب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده
يجبر در شرح التنوير من المزارعة وأيضا من عمل في المشترك لا يستحق الاجرة كما صرحوا به
في الاجارة؟ (سئل) فيما اذا كان البذر من واحد والأرض والعمل والبقر من آخر فهل
تكون المزارعة فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه اجرة مثل العامل واجرة الأرض
؟ (الجواب) ذكر في المداية روايتين وذكرها أيضا الصدر الشهيد في رواية الخارج

مطلب ما ثبت مما تناثر من
الزرع المشترك فهو بينهما
كأصله

مطلب يجبر العامل على
المضي
مطلب من عمل في المشترك
لا يستحق الاجرة
مطلب فيما اذا كان البذر
من واحد والآخر

لصاحب البذر وعليه اجرة مثل الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض
وعليه رد مثل البذر ويصير كأنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله
بارضه والاصح كما في المنع والزيلعي هو الوجه الاول وجعلوا في المتون عليه المعول وهل يطيب
له الفضل قال تاج الشريعة يرفع مقدار بذره ما غرم من أجره مثل العامل والارض ويتصدق
بالفضل والله سبحانه أعلم (سئل) في بذر مشترك بين رجل وأخواته البالغات وزوجة
أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في ارضه لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع
فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع مثل حصته من البذر المذكور (الجواب) نعم
لأنه غاصب كما صرح به في البزاية في الفصل الرابع من المزارعة وقد أفتى به العلامة الخير
الرملي مع نقله عبارة البزاية تمامها فراجعها أقول والذي في البزاية ذكرته في رد المحتار بقول
خاتمة بفرع مهم يقع كثيرا ذكره في التتارخانية وغيرها مات رجل وترك أولاد أصغارا وكبارا
وامرأة والكبار منها أو من غيرها فحرث الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير
كما هو المعتاد والأولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد بهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت
واحد وينفقون من ذلك جلة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوها من
بذر مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا أو اذن الوصي لو صغارا فالقسمة مشتركة وان من بذر
أنفسهم أو بذر مشترك بلاذن فالقمة للزارعين اهـ (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه لجماعة
قرويين يزرعونها في مدة كذا ببذرهم وعملهم على بقدرهم بأن يكون له ربع الخارج ولهم الباقي
مزارعة صحيحة فزرعوها وحصدوا الزرع ويريدون نقله جميعه قبل قسمته الى أراضي قريتهم
الخارجة عن أرض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك
(الجواب) نعم وتقدم مثله في العشر والخارج بنقله عن المحيط السرخسي (سئل) فيما
اذا كان لرجلين أرض وبذر مشترك بينهما فدفعا ذلك لجماعة على أن يزرعوا الارض
ببذرهما المذكور على بقدرهما في مدة معلومة ومهما خرج يكون ربه للجماعة وباقيه للرجلين فهل
تكون المزارعة المرفوعة صحيحة ولهم الربع المذكور (الجواب) حيث كان العمل فقط
من الجماعة والباقي من الرجلين فالمزارعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة دفعت أرضها المملوكة الى رجل ليغرس فيها غراسا معلوما وضربا لذلك
مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون الممارسة صحيحة على ما شرط
(الجواب) نعم وفي الحسانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع
اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازا هـ والله في كثير من
الكتب فتمسحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدهم ووجه فسادها بذلك انه ليس
لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسيأتي تمام الكلام
على هذه المسئلة في آخر المساقاة

مطلب زرع بذر مشترك
بلاذن فالخارج له وعليه
رد مثل حصته الشركاء

مطلب ليس للمزارع نقل
الزرع الى أرض أخرى قبل
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضا
وبذرا وبفرا الى جماعة بعملهم
صحت المزارعة
مطلب في الممارسة

(سئل) في غراس بستان جارتله في ملك جماعة فعمل رجل منهم في اثنتي عشرة يوم حتى
أتمو يريد مطالبة بقية الجماعة بمحسته من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لا شيء له
من ذلك *(الجواب)* نعم أما عدم استحقاقه الأجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير
وشرحه المنع من الأجرة الفاسدة ولو استأجره تحمل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئاً
لشريكه إلا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر وأما عدم استحقاقه حصة من الثمرة
فلأنه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المنع عن المجتبى وأفقي
به الرمي أقول وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة أو إجارة بينه وبين شريكه والافلا أمر أظهر
(سئل) في غراس كرم جاري في وقف على هذا الناطرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض
جارية في وقف آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا بسهم من مائة سهم
لجهة الوقف والساقى له نظير عمله وليس في ذلك خطأ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش
على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة *(الجواب)* نعم قال في الدر المختار من كتاب
الإجارة مانعه وإفاد فساد ما يقع كثيراً من أخذ كرم الوقف أو اليتيم مساقاة فيستأجر أرضه
الخالية من الأشجار بمبلغ كثير ويساقى على أشجاره بسهم من ألف سهم فالخطأ ظاهر
في الإجارة لاني المساقاة فساد المساقاة بالاولى لأن كلامها عقد على حدة اهـ
(سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوع من جلته غراس توت لا ينتفع بسوى
ورق لا لاجل طعمه الذود جارات جميع الغراس في ملك زيد وثلاثه مع جميع أرض البستان
في وقف اهلى وفي تواجرو مساقاة زيد المزبور من فاطر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ
ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويتصرف بها لنفسه بدون وجه شرعي
زاعماً أنها تكون له لكون شجرها في مساقاته فهل تكون القضبان له ولجهة الوقف بحسب
الحصص ولا عبرة بزعمه *(الجواب)* نعم لأن المساقاة دفع الشجر والكرم الى من يصلحه
بجزء معلوم من ثمره كما في الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمره كما هو ظاهر وبمثلها أفقي مفتي
الشافعية الشيخ أحمد الغزالي أقول المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيتناول الرطبة وغيرها
كما في القهستاني ولذا كان المراد بالشجر ما يعم الثمر وغيره كالخورد والصفصاف وان قال في الدر
المختار لم أره فقد رأيت أنه مقول في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه الى السقي
والحفظ حتى لو لم يحق لا يجوز اهـ وفيها أيضاً معاملة الغيطة لاجل السعف والخطب جائزة
كمعاملة أشجار الخلاف اهـ والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوفاق ونوع من الصفصاف
فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا حيث كانت هي المتصورة من عقد
المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالثمر أو الورق فلا يجوز له أخذ شيء من أجزاء الشجرة
لما في البرازية أيضاً ولا يحل له أن يكسر شيئاً من الأغصان والقضبان والدعائم والعريش لطبخ
القدر ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة إلا باذن المالك لأنه من أشجار المالك ولا يعم
الضعيف من الثمر إلا بانه مشترك اهـ ففي مسألتنا حيث كانت المساقاة على أشجار

مطلب لأجر لمن عمل في
المشترك

مطلب مساقاة الشريك
لا تصح

مطلب مساقاة كرم الوقف
على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب تصح المساقاة على
شجر التوت لاجل الورق

مطلب المراد من الثمرة
ما يتولد من الشجرة

مطلب تجوز المساقاة على
الشجر الذي لا يثمر كالخورد

والصفصاف

مطلب لا يحل للعامل كسر
شيء من الأعصان للطبخ لأنها

للملك

التوت لاجل الورق لا يحل له قطع شيء من القضبان لكونها ملكا لصاحب الاشجار وعدم ورود العقد عليهم ساقا منهم * (سئل) * في بستان جارية تملكه ارضا وغراسا في وقف وفي تواجر زيد ومساقاة من الباظر بحصة من ثمرته لزيد وعمل زيد على الشجرة وقبل انتهاء مدة الاجارة برز بعض الثمرة بعمله بدون باقية ما يريد أخذ ما سيبرز من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله الاخذ مما برز بعمله فقط * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان معلوم مشتمل على غراس زينة ونخل وعنب وغيرها جارية في تواجر زيد ومساقاة في مدة معلومة على جزء معلوم من غراس لزيد فعمل زيد على اشجار حتى أثمر أكثره في المدة وانقضت المدة ولم يثمر فيها شجر الزينة ولا عقد منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء فيما لم يبرز في المدة وله أجر مثله * (الجواب) * نعم قال في الخانية ولو اشترط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تخرعها جازلا لم يتيقن بفوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينه ما على ما شرط وان تأخر عن تلك المدة فللعامل أجره مثل عمله فيما عمل اه أقول قال في الخلاصة بعد هذا وهذا اذا اخرجت شيئا في المدة المضروبة مما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل لا يرغب في مثله في المعاملة ان تسدوان تتابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه فليتنبه له * (سئل) * فيما اذا عمل زيد المساقاة على غراس الوقف حتى أثمر شجر الزينة في آخر المدة وناظر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولزيد بينة شرعية انه أثمر قبل انقضاء المدة فهل تقبل بينته وتكون المساقاة على الشرط * (الجواب) * اذا ثبت انه خرج في المدة المسماة فعلى الشرط المسمى لصحة العقد ونقلها ما تقدم عن الخانية * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف ارضي الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد مساقاة على الغراس القائم في الاراضي في المدة المزبورة اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انقضت مدة التواجر والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف * (الجواب) * نعم أقول لا كنه له أجر مثله ان كان عمل كما تقدم آتيا عن الخانية * (سئل) * فيما اذا انقضت مدة المساقاة والثمر في وهل يترك على الشجر بلا أجر حتى يدرك * (الجواب) * نعم كما في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا عمل المساقاة على الاشجار المساقاة عليها اجزاء معلوم من ثمرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثة والتمرنى وتريد الورثة القيام عليه حتى يدرك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة * (الجواب) * نعم وان مات العامل فلورثته ان تقوم عليه وان كره صاحب الارض درر مثله في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا برزت ثمرة الاشجار المساقاة عليها قبيل انتهاء المدة بمثل العامل ويرد مالك الاشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * اذا انقضت مدة المساقاة والخارج بسرها خضر فلا عامل أن يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرط والله تعالى أعلم قال في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت

مطلب لا يحل له أن يطعم
الضيف من أثمر الابالادن
لا به مشترك
مطلب له أخذ ما برز من الثمر
في المدة بعمله دون ما برز بعدها
بلا عمله

مطلب ليس للمساقاة شيء فيما
لم يبرز في المدة وله أجر مثله
ان كان عمل فيه

مطلب انما يصح المساقاة
اذا خرج من الثمرة في المدة
ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب اذا ثبت خروج الثمر
في المدة فهو على الشرط
المسمى

مطلب اذا برزت الثمرة بعد
انتهاء المدة والثمر للوقف

مطلب اذا برزت الثمرة في
المدة ثم انقضت المدة والثمر
في يترك على الشجر بلا أجر

مطلب مات العامل في المدة
فلورثته أن يعر موامقاه
مطلب انقضت المدة والثمر
أخذ من فللعامل أن يعمل بلا
أجر حتى يبلغ الثمر

مدتها أي مدة المساقاة فالحيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما
على المساواة لان في الامر بالجذاد قبل الادراك اضرازا بها والضرر مدفوع كما مر اه ومثله
في التنوير والهداية والمجوهرة وغيرها * (سئل) * فيما اذا آجر زيد أرض بستانه الجارية
في ملكه من عمر وبعد مساقاه على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد
المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها شيئا وتصرف عمر وبالثمره المزبورة لنفسه
ويريد زيد الآن تضمينه قيمة الثمرة في القيمي والمثلي حيث انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة
المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * ان كانت الثمرة مدركة أي قد انتهت لا تصح كالمزارعة
لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا أثر للعمل بعد التناهي لان جوارده قبل التناهي للحاجة على
خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو قبل جاز
فان استحصده وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كالمزارعة والاصل كما في الخلاصة
ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النمو والزيادة صححت وان عقدت على ما تناهى عظمه
وصار بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الاثمار
عن حد الزيادة اذا بلغت وأثمرت اه ومثل ما في الخلاصة في البرازية * (سئل) * فيما اذا
استأجر رجلان أرض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد مساقاهما على اشجاره القائمة بها
اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انه فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي فهل تفسخ المساقاة أم لا
* (الجواب) * اذا فسخت الاجارة لا تفسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله
نعالي أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي والاشجار
مملوكة للمساقي ليس له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعي بأن يكون العامل خائفا في الثمرة
اه ونقله عنها في نهج النجاة وفي فتاوى الحانوتي من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة
بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية
نص انه اذا فسخت الاجارة لا تفسخ المساقاة اه بقي اذا فسخت المساقاة تفسخ الاجارة لان
الاجارة حينئذ تكون لغير رب الغراس كما يؤخذ من كلامهم أقول وجه الفرق أن من شروط
الاجارة كون الأرض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر
أن المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطا لصحة الاجارة
في الأرض المشتملة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكا
للمستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غير مستأجر
أصلا فلا يضره عدم صحة الاجارة السابقة بقي ان انفساخ الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد
المساقاة من أصله لما قلنا أما لو كان عقد المساقاة صحيحا ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم تخرج الثمرة
في مدة المساقاة أو تقايلا عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا يفسخ عقد الاجارة لانه يغتفر
في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشيوخ الطاري لا يفسد عقد الاجارة
مع ان اجارة المشاع ابتداء لا تصح فتأمل * (سئل) * في رجل أجر أرض كرمه لا يخرجه

مطلب ان كانت الثمرة
مدركة وقت عقد المساقاة
لا تصح المساقاة

مطلب اذا فسخت الاجارة
لا تفسخ المساقاة
مطلب اذا كان العامل خائفا
في الثمرة تفسخ المساقاة
مطلب لا يلزم من عدم صحة
الاجارة عدم صحة المساقاة

مخرجهم يبطل عقد المساقاة
بالموت ولكن حكمه باق

ما تساقيا على الغراس القائم في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل
تنفسخ الاجارة بموته وتبطل المساقاة* (الجواب) نعم أقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت
لكنه يبقى حكما دافعا للضرر بل صرح في شرح المجمع بان قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان
لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بقاؤه حكما فلا ينافي تصريح المتون بالبطلان بالموت
ولذا قال في التنوير والمقتضى بعد تصريحهما بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره
الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثته الدافع اه فقد جعلوا حكم العقد
باقيا وان كان قد بطل ونظيره ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك
الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصد كما ذكرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت
في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كون الثمر ناضجا والظاهر انه احتراز عما اذا كان
قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل بروزها وكان
قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر انه لا شيء له أصلا لا حكما ولا ديانة وان قالوا في المزارعة
لو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كرب العامل في الارض فلا شيء له لكرابه حكما اذ لا قيمة
لله افع ويسترضى ديانة قيفتي بأن يوفيه أجره مثله لغيره كما في الدر المختار وانما قلنا لا شيء له هنا
لانه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضا ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه اه
وعلمه الزيلعي بأنه فيملز كان مقرورا من جهة رب الارض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك
هنا لان الموت يأتي بدون اختياره اه واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فلا سنة
الاولى قد علم حكمها وبطل العقد في السنين الآتية لان الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلا
ثم رأيت في جامع الفصولين قال مات رب الارض والزرع بقل فالمزارع أن يعمل الى أن يدرك
فيقسم بينه وبين ورثته بها على الشرط ولا أجر عليه للارض وينتقض العقد فيما بقي من السنين
اه ومثله في الخانية وهذا وان كان في المزارعة لكن المساقاة اختتم ولذا قال في التنوير وشرحه
وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطها يمكن هنا اه فاغتنم هذا التحرير المفيد* (سئل)*
في غراس مشتمل على شمس وفتاح وغيرها قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محتكرة
مشارك بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو وهذا بكل منهم حصص معلومة فيه فساقى زيد
على حصته شريكه عمرا المرقوم بحجر منها فعمل عمرو على ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة
ولا أجر لعمرو والخارج بقدر ملكهم* (الجواب) نعم قال في المنع ولودفع النخل والشجر
الى شريكه مساقاة لم يجز ولا أجر له ان عمل والخارج بقدر ملكه كما لان استئجار شريكه على العمل
في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اه وقد أفتى بعدم جواز مساقاة
الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه أقول وصرح بالمسألة أيضا في التتارخانية
كما ذكرته في رد المحتار وكتبت فيه ما مورثه قيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض
وبذر منها تصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجع على
معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اه* (سئل)* فيما اذا كان لزيد ثلث اغراس كرم عنب

مطلب اذا مات أحدهما قبل
بروز الثمرة لا شيء للعامل

مطلب اذا كان عقد المساقاة
على أكثر من سنة ومات
أحدهما

مطلب لا تصح مساقاة
الشريك لشريكه ولا أجر له
بخلاف المزارعة

تحرير مهم في المساقاة على
الغراس المشترك مع اجنبي

فساقى عليه عمار في مدة معلومة بجزء معلوم من ثمره وعمر وغير شريك في غراس الكرم المزبور
 فهل تكون المساقاة المزبورة صحيحة * (الجواب) نعم وأفتى بذلك العلامة الخیر الرملی معللاً
 منقولاً عن الغزى أقول هذه المسألة من تفقهاات الشيخ محمد الغزى التمرناشى ذكرها في فتاواه
 بحنا حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه مشاعاً مساقاة فهل يصح فأجاب بأن الفتوى
 في المساقاة على قولها ومقتضاها صحة المساقاة لئلا يكون لغيره كورة لانها يجيزان اجارة المشاع والمساقاة
 كذلك اهـ ووقع نظيره للعلامة الخیر الرملی في عاشية الملح فقال لوساقى أحد الشريكين على
 نصيبه أجنبياً بلا إذن الآخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهران مذهبنا كذلك لان
 المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبها
 فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعنى التمرناشى أجاب بأنها تصح
 عندهما كما تقدمت به والله تعالى الحمد والمثمة اهـ كلام الرملی وحاصله أن مساقاة الشريك
 لشريكه في الغراس لا تصح أما مساقاته لأجنبي فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد
 فساقى آخر على بعض منه شائع لان اجارة المشاع تصح عند الصاحبين فكذلك مساقاته لان
 المفتى به في المساقاة قولها وانما لم يصح مساقاة الشريك مع ان اجارة المشاع من الشريك تصح
 اتفاقاً لما مر في السؤال قبله أن المساقاة لو صحت معه لزم منه استئجار الشريك على العمل
 في المشترك ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة استئجار العامل على حصة من الثمرة
 وإذا كانت الاشجار مشتركة بين الساقى والعامل يكون العامل قد استأجر على العمل
 في المشترك فلا يستحق اجرة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكتهما هذا وقد بحثت
 في رد المحتار بحثاً مفيداً فيما ذكره التمرناشى والخیر الرملی تفقهاونصه أقول فيه بحث لان
 معنى الاجارة وان كان راجحاً في المساقاة كما قدمنا اهـ فقال لكن الاجارة فيها من جانب العامل
 لا الشجر لان استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر بجزء من الخسار
 ولا شيوع في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر
 على انه ذكر في التتارخانية في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه اذا دفع النخيل معاملة
 الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف النخيل معاملة
 لا يجوز اهـ فان كان المراد أن النخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم
 الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل
 وان كان المراد أن النخيل مشترك ودفع احدهما لأجنبي فالامراةظهرتین ما قلناه وثبت
 أن مساقاة الشريك لأجنبي ولو باذن الشريك لا تصح كما ساقاة أحد الشريكين للآخر هذا
 ما ظهره من انفساء والله تعالى أعلم اهـ ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المساقاة في المشاع
 لا تصح مطلقاً سواء كان الساقى شريكاً ولا لعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استئجار
 الشريك للعمل في المشترك فاذا ذكره التمرناشى والرملی مخالفين لمقول وما علل به معلول فاعنتم
 تحرير هذه المعصية والحمد لله رب العالمين * (سئل) في حصص من بساتين معلومة جارية

مطالب في مساقاة المشاع

مع غراسها في وقف أهل وفي تواجر زيد ومساقاته من ناظر وقفها مدة معلومة بأجرة معلومة
عنها وبجزء معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاة شرعية بين ثم أجزيد المأجور
الزبور من عمرو مدة تستوعب مدته وتساقيا على حصة الغراس المذكور في المدة بجزء معلوم
من الثمرة كالأولى وعمل عمرو على الغراس حتى أتم بعمله في سنة حتى انقضت ومات عمرو
ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم يأذن له ناظر الوقف أن يساقى من شاء فلن تكون الثمرة
الحاصلة من عمل عمرو (الجواب) تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث
لم يأذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال في النظم الوهابي

مطلب ليس للمساقى أن
يساقى غيره بلا إذن من
المالك

وما للمساقى أن يساقى غيره * وان أذن المولى له ليس يكر

قال في البزاية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيت فدفع الى آخر
فان خارج المالك الخيل وللعامل أجر مثله على العامل الاول اه أقول ومثله في الذخيرة
والتارخانية بزيادة بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهي قوله بالغاماطع ولا أجر
للاول لانه لا يملك الدفع اذ هو يجب الشراكة في مال الغير وعمل الثاني غيره مضاف اليه لان
العقد الاول لم يتناوله ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رأس الخيل لا يضمن
وان من عمل الاخير في أمر يخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب الخيل العامل الثاني لا الاول
وان هلك من عمله في أمر لم يخالف فيه أمر الاول فلو لب الخيل أن يضمن أيا شاء وللأخير ان ضمنه
الرجوع على الاول اه وبه أفتى العلامة قاسم وقوله عن عدة كتب قنقه لذلك فانه خفي على
كثيرين (سئل) في أرض جارية في وقف حاملة اغراس جارية الأرض في تواجر زيد
والغراس في مساقاته وما أذن له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فآجر ما في تواجره من
عمرو مدة تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه
في المدة الزبورة بحصة معلومة من الثمرة حسب ما هو مأذوره بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة
شرعيين فهل تكون الاجارة والمساقاة صحيحتين (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
كان بستان لزيد مشتمل على اشجار زيتون وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة
شرعية في مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية
أقول تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع (سئل) في مسنة بين أرضين احدهما
أرفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارها فقول لمن من أصحاب الأرضين
(الجواب) قال في الخانية مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسنة
اشجار لا يعرف غارها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الأرض
السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول
صاحب الأرض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كان الاشجار له لم يقيم الاخر
بينه وان كانت الأرض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت المسنة وماء ايرسا
من الاشجار بينهما قاضى خان من فصل المعاملة فظهر بما ذكر الجواب والله تعالى أعلم بالصواب

مطلب ساقى ما في مساقاته
بإذن جاز

مطلب مسنة بين أرضين
عليها اشجار الح

ومثله في البرازية من كتاب القسمة وفيها من فصل المعاملة نهريينهما ادعيا أشجاره النسابة في منقته ان علم الغراس فهي له والا ان في موضع خاص لأحدهما فللمالك وان في مشترك فينبها اه (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مسافة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المسافة فادعى عمرو حصة معلومة في بعض الغراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والمكية في شئ من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) نعم كما أفنى بذلك الحانوتي والكارزوني وصورة ذلك الجواب استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي في القبط لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقض واذالم تصح الدعوى لا تسمع البينة لما في الفصل السابع من الفصول انه لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى آجر نفسه مني ليهمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى أنه ليس ملكه اه (سئل) في جنيته مستهجلة على غراس جار مع أرضها في ملك هند فآجرت نصفها من زيد ونصفها من عمرو وساقتهما على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم آجر زيد نصفه من بكر وساقاه على نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور في مدة الاجارة وعمل على نصف الشجر واستغل ثمرته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاته غير صحيحة والثمرة الحاصلة من عمل بكر له ودعواه له أجر المثل وعليه لها أجرة مثل الارض (الجواب) نعم أقول فيه نظري وجهين الاول ما مر من أن مسافة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قدمنا من أن أجرة العامل الثاني على العامل الاول فأجرة بكرهنا على عمرو ولا على هند لانه لم يجربينه وبينهما عقد حتى يلزمها الاجرة عند فساد وانما جرى بينها وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليه أجره أيضا فتدبر (سئل) فيما اذا مات الناطر بعد عدة هذه مسافة شرعية على أشجار الوقف مع زيد فهل لا تبطل المسافة بموت الناطر (الجواب) نعم (سئل) في كرم غيب جار في وقف وفي تواجر جماعة ومساقاتهم من ناطر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم في سنة معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أغمر لأبجلهم فهل حيث لم يعملوا أصلا كما ذكر تكون الثمرة المزبورة كلها لجهة الوقف دونهم (الجواب) نعم أقول المراد بالعمل ما يشمل الحفظ قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها الى عمل سوى الحفظ ان كانت بحال لو لم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لا تجوزا المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى الفضلي يجوز دفع شجر الجوز معاملة وللعامل حصة من الثمر لانه يحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج الى أحدهما لا يجوز اه ومثله في البرازية (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها لعمرو وأذن له أن يغرس فيها ما أحب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما سيغرسه النصف منه لزيد تابع لأرضه والنصف الآخر لعمرو ونظير غرسه فغرس عمرو في الارض غراسا في المدة

مطلب نهريينهما ادعيا اشجارا والنسابة في منقته

مطلب ساقى على جميع الاشجار ثم ادعى ملك بعضها لا تسمع

مطلب لا تبطل المسافة بموت الناطر

مطلب اذالم يهمل المساقى نسألا يستحق شيئا من الثمرة

مطلب المراد بالعمل ما يشمل الحفظ

على الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عرو والنصف المزبور
 * (الجواب) نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة بشرط لها ففي الخانية رجل دفع
 الى رجل ارضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من
 الغراس والثمار يكون بينهما بآراء ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح
 في فسادها بعدمه الخ خيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومسألة المغارسة
 في مساقاة الدرر والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام عليها في الخانية أقول ولم يذكر
 ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الارض ان شاء غرم نصف
 قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه اه وبيان ذلك فيهما من الفصل الخامس * (سئل)
 فيما اذا اذن ناظر وقف أهلي لزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متنوعا على أن يكون له
 الثلث ولجهة الوقف الثلثان ولم يعين لذلك مدة فغرس زيد في الارض غراسا متنوعا وعمل
 عليه عدة سنين فهل يكون ذلك معاملة فاسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس واجرمثله
 * (الجواب) نعم وقد أفق بمثل هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا
 والشجر لما لك الارض وعليه للغراس أجره عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضي خان اه وللشيخ
 أيضا تنوي مفصلة بخصوص أرض الوقف فراجعها فانها مفيدة أقول وقد حقق المسئلة الشيخ
 خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال واذا كان الفاسد لعدم ضرب المدة ينبغي ان يكون
 الثمر والغرس لرب الارض وللاخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت بأشترط بعض
 الارض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدة المعينة لانه ليس لادراكها
 مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اه وحاصل الكلام في هذه
 المسئلة أن تصريح قاضي خان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه شرط ففسد بدونه
 وما في شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم النقييد بذكر المدة محمول على
 هذا اذ لا منافاة بينهما اذ غايته أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت ان مسألة المغارسية
 ذكرها في كتاب المساقاة فيقتضي أنها منها وقد صرح في متن التنوير بأن بيان المدة ليس
 بشرط في المساقاة وتقع على أول ثم يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثمر
 ويحوى كالرطوبة مما لا درا كه وقت معلوم ولذا على العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله للعلم
 بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع غراسا في أرض
 لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينهما فسدان لم يذكر أعواما معلومة اه فهذا صريح
 في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لان الشجرة اذا بلغت أو ان الاثمار
 يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ ذلك
 لانه لا يعلم انها تثمر في هذا العام أو بعده بعام آخر أو باكثر وكذلك لو دفع اليه أرضا يغرسها
 فيكون ذكر المدة فيها شرط بالاولى فهذا هو دليل المسألة الخبير الرملي من تصريحهم بذكر المدة
 من أنه شرط لصحتها ويؤيده أيضا ما في التتارخانية والذخيرة دفع الى ابن له أرضا يغرس فيها

مطلب في صحة المغارسة
 اذا ضرب لها مدة معلومة

مهمة فيما اذا انقضت مدة
 المغارسة كيف يفعل

تحرير مهم في عدم صحة
 المغارسة اذا لم يصرح
 لها مدة

غراسا على أن الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة
سواء فاراد الورثة أن يكلفوه قطع الاشجار كلها ليقسموا الارض فان كانت الارض تحتل
القسمه قسمت وما وقع في نصيب غيره كان قلعه وتسوية الارض مالم يصطلحوا وان لم تحتل
القسمه يؤمر الغارس بقطع الكل مالم يصطلحوا اه فهذا أيضا صريح في فسادها لعدم ذكر
المدة فيكون شرط اذ لو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرط انه فيه له والنصف الآخر بينه
وبين بقية الورثة فلا يكون بقطع الكل بل يكلف بقطع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة
تفيد أن المغارسة حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغارس لا للدافع وهو خلاف
ما قاله الرملي وتبعه عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الخبير الرملي هذه المسألة على مسألة
ما اذا كان الفساد باشتراط نصف الارض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضا بيضاء مدة
معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح والتمرو لغرس لرب الارض تبع الارضه
وللاخر قيمة غرسه يوم الغرس وأجر مثل علمه اه فقد جعلوا الغراس هذا لرب الارض
في الفرق بينهما قلت قد عللوا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية انه قد صار العامل مشتركا
نصف الارض بالغراس المجهول فيفسد المقدم فاذا زرعه في الارض بأمر صاحبها فكأن
صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا ومستمرا لكا بالعلق فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه
أما اذا كان الفساد لعدم ذكر المدة لا لا اشتراط نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشتركا
بل هو مستأجر للارض بنصف الخارج فهو انظر المزارعة اذا أخذ العامل أرضا ليزرعها
ببذره وكان عقد المزارعة فسادا فقد صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الارض
ولا يخفى أن الغراس كالبذر من حيث انه منفعة الارض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج
وان مسألة المغارسة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكانهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها
من العمل على الثمر عند بلوغ الغراس الاثمار ثم لم وحيث كان الغراس للغارس فينبغي
أن يلزمه أجر مثل الارض كما في المزارعة هذا ما ظهر لفهمي القاصر في تحرير هذه المسألة
والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ❀ (سئل) ❀ في رجل غرس في أرض زيد
بغراس من زيد بأمره فهل يكون الغراس لزيد ❀ (الجواب) ❀ نعم وفي جامع الفقه للعتابي
الا كما اذا غرس في أرض الدافع بأمره فان كان الغراس للدافع فلا شجار له وان كان الغراس
للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك وللا كما عليه قيمة الغراس وان قال اغرسها ولم يكن لي
فغرسها بغراس من عنده فهو للغارس ولرب الارض أن يأخذها بالقلع قبل الربيع ولو قال
اغرسها على ان الغراس والثمار بينهما فهو كما قال ولو قال الا كما كانت غراسي وقال صاحب
الارض كانت غراسي غرسها بأمرى فالقول لرب الارض في ملكية الغراس ولا شيء عليه
لغراس الابينة ولو غرس على حافة نهري قرية تالفة فطاعت والغارس في عياله رجل أو خادم له
فقال الشجرة لي لاني في عيالي وخادمي فان كانت التسالة للغارس فهي له وان كانت للرجل
والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فاشجرة لصاحب التسالة وان لم يعمل له مثل هذا العمل

فوائد مهمة في الغرس
بأرض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذنه بالقلع أي
له أن يكلفه قلعه من أرضه
قبل أوانه اه منه

ولم يغرسها بأذنه فهي لغارسها وعليه قيمة التالة لربها اذ يملكها بالقيمة واذا الوقع تالة انسان
وغرسها وربها فهي للغارس وعليه قيمتها يوم قلعها عمادية من الفصل ٣٤ * (سئل) *
فيما اذا كان لزيد أرض جارية في ملكه فاذا نزعها عن يده وجعلها لغرس فيها وجعل لغرسها فغرسها
ولم يغرس عمرو فيها شيئا بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الاذن المزبور فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم لان الاذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعمارية شرح
التنوير للعلائي من باب عزل الوكيل الاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والاجازة
بحر تحت قوله وان استأذنها الولي فسكتت أو ضحكت والتوكيل من العقود المجازة من الجانبين
كما في الاشياء من أحكام العقود الاذن بمنزلة العمارية خيرية من العمارية والمغارساة المزبورة
فاسدة لعدم ذكر المدة أقول ظاهره أنه لو صرح في المدة في هذه الصورة لا تكون لازمة
فله الرجوع لما ذكره من أن الاذن توكيل وهذا اذا كان اذا مجردا أما لو كان عقداً بان قال له
مثلاً خذ أرضي هذه واغرس فيها كذا على أن الخارج بيننا نصفين مثلاً ورضي الآخر
ليس له الرجوع لان المغارساة المذكورة اما مساقاة أو مزارعة وقد ذكر في البرازية وغيرها
أن المزارعة صفتها انها لازمة من قبل من لا بذره فلا تفسخ بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر
قبل القاء البذر في الأرض فذلك التفسخ بلا عذر حذرنا عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها
لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه فعلى كل منهما ليس لصاحب الأرض
هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لا بعده ان قلنا انها مزارعة وان قلنا
انها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما مطلقاً هذا ما ظهر لي فتأمل * (سئل) * في أرض جارية
في وقف اذن ناظره لرجل أن يغرس في الأرض المزبورة غراساً على حصة معلومة ثم مات
الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراساً أصلاً وتولى النظر غيره ويريد أن يغرسها بمال الوقف
لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول الكلام فيه
كالكلام في الذي قبله

(باب مشد المسكة)

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله
تعالى ومما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أفندي العمادى سقى
ضميحه صوب النعمان العمادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف
وقع بين النوازل بمسكة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك انهما لفظان متغايران
معنى وحكما أما المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحراثة في أرض الغير من المسكة المنة وهي
ما تمسك به فكان المتسلم للأرض المأذون له من صاحبها في الحراثة صار له مسكة يتمسك بها
في الحراثة فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فعناها عمل الحراثة
نفسها وحكمها أنها تقوم فتملك وتباع وتورث فلو فسخ الرجل أرضه مثلاً وباع الفلاحة التي فسخها
لزيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم

مطلب فيمن أذن لغيره أن
يغرس في أرضه ثم رجع عن
الاذن قبل الغرس
مطلب الاذن توكيل

باب مشد المسكة
مطلب في الفرق بين الفلاحة
والمسكة

الارض ويمنع زيدا من حرثها ولا يبق له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين اطلاق
 الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي أو مشدتي ويريد معنى
 واحد وهو استحقاق الحرث فلا يسوغ فيه التعرض للمعروض له كما اذا كان لزيد مسكة فلاحة
 في أرض الغير وقد فلع بها فلاحة متقدمة ثم انه فرغ عن الفلاحة لغيره فتسلم عمرو والارض
 وزرعها فلا يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه
 أقول في القاموس الفلاحة الحراثة فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله
 انها متقدمة لان الكراب كما في القاموس اثاره الارض لزرها أي شقها وتهيتها له فهو وصف
 غير متقوم في نفسه كما مر غيره مرة فلا يباع ولا يورث وان كان المراد بها الكردار يصح ذلك
 وان كان بعيدا والكردار كما في المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والأشجار والكبس
 اذا كبسه من تراب نقله من مكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة
 فيه لانه نقل اه وفي الغناوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف ما نصه وقف الكردار
 بدون وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الارض وقد ذكرناه والكردار
 تراب يكبس في الارض ثم يغرس فيه الأشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبسا
 بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيوع من شرحه
 على التتوير ما نصه وفي معنى المفتي للمصنف معزيا للولول الجية عمارة في أرض رجل بيعت
 فان بناء أو أشجار اجاز وان كرابا أو كرى أنهار ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجز
 قلت ومفاده أن بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعله الآن فراغا كالوظف فليحذر اه
 كلام العلائي وهو صريح في أن المسكة غير متقدمة وانها كراب الارض ونحوه مما ليس بمال
 فهي أعم من الحراثة والظاهر أنها تطلق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى الاول تكون
 في الاراضى السليخة والمعنى الثاني تكون في نحو البساتين وتسمى في زماننا بالقيمة وهي
 كبس الارض واثارتها مع عمارة الجدران المحيطة بالبستان ويد في داخله يسمى خياوجرن لمعل
 الشمس وقامة مجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات الحراثة وبعض
 المزدريات من اصول الرطبة وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها تباع وتورث وكما أنها
 سميت قيمة لكونها أعيانا متقدمة لا مجرد وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت له بانقدمية
 لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها ويدفع الى المتكلم عليها ما عليها من أجرة مثل أو من
 عشر أو خراج فله استمساك بها مادام حيا وكذا بعد موته فتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني
 وان كانت بالمعنى الاول تدفع أرضها الى ابنه محبانا فان لم يكن له ابن فالى بنته الى آخر ما سيأتى
 وأما ما في القنية ونقله المؤلف عن الحاوى الزاهدى بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة
 في الارض السلطانية والملاك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة
 اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قدميته حاوى الزاهدى اه فالمراد به الاعيان المتقدمة
 لا مجرد الامر المعنوى لما علمت من عدم صحته بعبه يدل على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة

مطلب في تعريف الكراب
والكردار

مطلب الكردار

تحرير مهم تحقيق معنى
المسكة والقيمة والجدك
والخلو والمرصد

مطلب القيمة

في الكردارأي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه ثقل اه وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية
بقوله انما تجب الشيعة في الاراضي التي تملك رقابها حتى ان الاراضي التي حازها الامام ليت
المال ودفعها الى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والاشجار فلو بيعت هذه الاراضي
فبيعها باطل وبيع الكردار اذا كان معلوما يجوز ولكن لا يشفع فيه من النهاية شرح الهداية
في باب ما تجب فيه الشيعة وما لا تجب اه فالمراد به ايضا ما ذكرنا من الاعيان الموجودة
فقوله اذا كان معلوما احتراز عما اذا جهل المشتري وهذا الكردار يوجد في زمنا أيضا
في الحوانيت ويسمى جدكاه وهو ما يبنى المستأجر في الحوانيت من ماله لنفسه وما يضعه فيها
من الات الصناعة ونحو ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أولن باعه ذلك
ويثبت له بذلك حق القرار مادام يدفع أجرة مثل الحوانيت خالية عن جدكه وقد ذكر في
الظهيرية في أواخر كتاب الدعاوى والبيئات أنواع الكردارات من كردار الحمام وكردار العطار
وكردار الكرم وكردار كذا وكذا ويان كيفية كتابتها في صل البيع فراجعها وقد يخص الجدك
بما ثبت في الحوانيت على وجه القرار مما لا ينقل ولا يجوز كالبناء والاغلاق ونحو ذلك وهذا
يسميه الفقهاء سكنى قال في التجنيس رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر
مركبا بمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحانوت ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته
عشرة ليس له أن يرد على البائع لان العيب في غير المشتري ولصاحب الحانوت أن يكلف
المشتري رفع السكنى وان كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل السادس
عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له
بالسكنى فأمره بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بثمنه
ولا ينقصانه اه وهو غير المخلو الذي هو عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافا لمن زعم انه هو
واستدل بذلك على جواز بيع المخلو فانه استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة
بملوكة كما أوضحه العلامة الشيرازي في رسالة خاصة لكن اذا كان هذا الجدك المسمى
بالسكنى قائما في أرض وقف فهو من قبيل مسئلة البناء أو الغرس في الأرض المحتكرة لصاحبه
الاستبقاء بأجرة مثل الأرض حيث لا ضرر على الوقف وان أبي الناظر نظر اللجانين على
ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف تبعا للخيار الرمي وقدمنا الكلام عليه في كتاب
الاجارات ولا ينافية ما في التجنيس من أن لصاحب الحانوت أن يكلفه روجه لان ذلك
في الحانوت الملك بقرينة ما في الفصولين والفرق أن الملك قد يمنع صاحبه عن ايجاره ويريد
أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعدل لا يجار فانه ليس للناظر الا أن
يؤجره فإيجاره من ذي اليد بأجرة مثله أولى من ايجاره من أجنبي لما فيه من النظر للوقف
ولذي اليد والمراد بأجرة المثل أن ينظر به كم يستأجر اذا كان خاليا عن ذلك الجدك بلا زيادة
ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة للأجرة التي يرضاها الاكثر ولكن هذا قل أن
يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجدك بأقل من أجرة مثله بغبن فاحش

مطلب الجدك

مطلب الخلو

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حانوت مثلاً وبأذن له المتولى بعمارة أو مرمة من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجعولة يمكن تعميده أو مرمة بها فيعمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الأجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك بأذن القاضي أو أن يحكم به حنبلي أو لا قدمنا الكلام عليه في كتاب الوقف فراجعوه ولا شك أن هذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة لها لأنها أعمال الوقف وما أنفقته المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة ولا بيعه لذلك الدين لأن الدين لا يجوز بيعه نعم إذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل آخر بأذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بلاذن الناظر يرى الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشيء منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره بلاذنه كما سيأتي في المداينات إن شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه غافلون ولكن أكثر ما يقع عند تغت الناطر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض صاحب المرصد جميع مرصده سرا بلاذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لاحق له في ذلك المرصد وإنما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في صك المرصد عارية وهذه الحيلة تنفع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يرى الوقف عن الدين المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لأنه صار متبرعاً بمادفع فلم يبق له شيء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واتخاذ كراهة هذه المسائل في هذا المحل لما سببه ظاهرة وخلاوة عامة الكتب عن بيانها على هذا الوجه والحمد لله رب العالمين * (سئل) في أراضى قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف وميرى تحت تكلم زيد المفوض إليه جميع أمور الميرى المتعلقة به من قبل السلطان عز نصره لكل من الجهات حصّة معلومة فيها بالوجه الشرعى وعشر كاملها تحت تكلم زيد المزبور أيضاً ولرجل مشد مسكة في أرض معلومة من جملة أراضىها فرغ منه لا خرف هل يكون الفراغ موقوفاً على اذن زيد ونظار الأوقاف المزبورة * (الجواب) نعم وسئل أبو السعود العمادى عن تصرف في أرض عشرية وفوضها إلى قريبه غير الابن وابن الابن أو إلى أجنبي بغير اذن صاحب الأرض فتصرف المفوض اليه فيها زماناً ثم مات المفوض فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من المتصرف ويفوضها إلى من شاء فأجاب له ذلك لأن التفويض متى وقع بلاذن صاحب الأرض لا تزول الأرض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب البحر سئلنا عن رجل في تصرفه أرض ميرية وفوض حق تصرفه إلى ابنه بغير اذن صاحب الأرض وتسلمها إليه وزرعها وحرثها زماناً ثم مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها إلى الغير بناء على أنه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فأجبنا إليه أنه لا يجوز له ذلك لأن تفويضه إياها إلى الغير بغير اذن صاحب الأرض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض

مطلب المرصد

مطلب الفراغ موقوف على اذن الناظر ونظار الأوقاف قوله غير الابن وابن الابن انما قيد به لأنه إذا فوضها لأحد هاتين مات تنتقل إليه إلى الابن أو ابن الابن بحكم الحقيقة من الغيوان ثم يصح التفويض في حال الحياة وأما غيرها من الأطراف ففيه تفصيل سيأتى في المسائل المعترية اهـ منه

مطلب التفويض بلاذن صاحب الأرض لا يزيلها عن يد المفوض قوله وزرعها وحرثها قيد به لأنه لو عطلها ثلاث سنين كان لصاحب الأرض أن يعطيها إلى الغير لأن المتصرف بها بها سقط حق تصرفه بها بسبب تعطيلها في يد ابنه كما سيأتى اهـ منه

مطلب إذا تصرف في الأرض الميرية عشر سنين ثبت له حق إقراره لا تؤخذ من يده

الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخانية كذا في خزنة المفتين اهـ
وفيه الاراضي الميرية عوارى في يد الرعايا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام
من البرازية سئل شيخ الاسلام ابو السعد عن هذه المسئلة فاجاب بأن هذه التصرفات كلها
تصح باذن السلطان اعني لا تكون الاراضي الميرية ملكا لاحد الا بتملك السلطان له واما من
كان في تصرفه أرض منها فليس له الا تفويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى
لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر كونه نائباً عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده مراجعه
ان رتبته اهـ (سئل) * في أراضي وقف معلومة تتواردها عليهم طائفة بعد اخرى يزرعونها
في كل سنة ويدفعون ما عليهم الجهة الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها
كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآن تزعم طائفة
منهم أن لهم فيها كدارا فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في قطعة أرض سليخة جارية في وقف برأجرها الناطر لزيد مدة معلومة باجرة معلومة
وقدمت المدة المذكورة وليس له فيها كدار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم
بحق القرار أصلا والآن يزعم أن له فيها مشد مسكة بمجرد كونه يزرعها على الوجه المذكور
وان لم يكن له فيها كدار ويمتنع من تسليمها له بغير وجه شرعي فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبرة
بزعمه (الجواب) * نعم أقول مشد المسكة لا يتوقف على وجود الكدار المذكور بل مشد
المسكة في الاغلب يكون في الاراضي السليخة الخالية من البناء والاشجار ويكون بمجرد كبر
الارض وكري أنها راعا مع القدمية كما علم مما قررناه أول الباب ومما سيأتي ولذا تراهم يلجئون
بانه لا يورث ولا يباع ولو كان كدارا كان عينا قائمة ثورث وتباع فأملى * (سئل) *
فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف ففرغ عنها الحمر وصدق متولى الوقف على
الفراغ وأجاز له والآن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز
المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمود دون غيره * (الجواب) *
نعم لان تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها
كما في البحر وصرحة الفتاوى وبالله أفتى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم * (سئل) *
في أرض معلومة مساحتها كذا فدانان من فدان قرية معلومة جارية في جهتي وقف وميرى جار
مشد مسكة الارض وغراسها القائم بها في تصرف وملك زيد بالتأقي عن أبيه المتصرف قبله
بالوجه الشرعي ومضى لتصرفها مدة مديدة وهما دفعا على الارض لجهة الوقف والميرى
في المدة بلامعارض والآن قام جماعة من زراع القرية يعارضون زيدا في الارض المزبورة
بلاوجه شرعي زاعمين ان مساحتها تزيد على قدر ما بيده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده
عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه
* (الجواب) * حيث كان مشد مسكتها في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم نزاعها
من يده وقد أفتى بئله علامة نالسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف الى أن قال

مطلب الاراضي الميرية
عوارى في يد الرعايا

مطلب من كان في تصرفه
أرض منها ليس له الا تفويض
حق تصرفه الى الغير بالاذن
من نائب السلطان

مطلب استأجر أرض وقف
سليخة مدة وصار يزرعها
لا يثبت له مشد مسكة بمجرد
ذلك

مطلب المعتبر الفراغ الصادر
من المتولى دون غيره

مطلب ليس لهم مسح أراضي
القرية ليأخذوا شيئا مما
تصرفه

ان ذلك وان كان زائدا فقد يكون له في رأي المتكلم على الوقف والاصل الصحة اهـ (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة ولعمرو أيضا مشد مسكة في أرض وقف
 سليخة فدفع زيد أرضه لعمرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنتين
 وصدر ذلك كله بدون اذن من متولى وقف الارضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعى ويريد زيد
 استرداد أرضه من عمرو وورث أرضه له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطع
 أراض من قرية جاريات بكما لها في وقف بزوفى مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ
 رجل من الجماعة عن مشد مسكة له لزيد فاجاز العشرى فراغه ولم يجره فاطر الوقف فهل يكون
 الفراغ المذكور وقفا على اجازة فاطر الوقف المزبور لا على اجازة العشرى * (الجواب) * نعم *
 (سئل) * فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكة في قطع أراضى وقف سليخة بالتراضى
 واجازة متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيد الآن الرجوع عن الفراغ واسترداد الاراضى
 متعللا بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشد يساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك
 ولا عبرة بتعلله والفراغ المزبور صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مزرعة معلومة
 مشتركة مع قساة مائها المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطلت القناة ودرثت
 واحتاجت للتعزيز والتعمير وتعطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة
 وتعين المصلحة في ايجارها من زرعها ويحرقها ويحرق قناتها ويعزلها ويصرف في ذلك مبلغا من
 الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليها لعدم مال حاصل في الوقفين يبنى بذلك وعدم من يرغب
 في استجبارها مدة مستقبلة بأجرة مجهلة تصرف على ذلك فاجرهما المتولون على الوقفين من
 رجلين معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضى القضاة أنها أجرة المثل
 وحكم بحكمها في حادثة الزيادة وأذن المولون للمستأجرين بحرق المزرعة وكبسها بالتراب
 ونسويتها حتى تصير قابلة للزراعة ويكون لها حق القرار فيها المبرعنه بالمسكة وبالفراش
 والبناء فيها ليكون ما يفرسانه وينبئانه ملكا لها وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته
 بالوجه الشرعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم
 بالوجه الشرعى في أرض مبرية وله فيها مشد مسكة في أراض معلومة ففرغ عن مشد مسكة
 الاراضى المرقومة لعمرو وباعه نصف الغراس المزبور بعبا باقا شرعا بمن معلوم من الدراهم
 وأجاز المتكلم عليها الفراغ المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد الثبوت
 الشرعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مزرعة تيمارية ملاصقة لأراضى قرية وقف
 ولاها لى القرية مشد مسكة قديمة في أراضى المزرعة فاجرها تيمارها من أجنبي فهل تكون
 الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * تؤجر لصاحب مشد مسكتها بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره
 الا اذا أنى ذلك أقول وبذلك أفتى الشيخ اسماعيل أيضا * (سئل) * في ذى مسكة في أرض
 وقف تركها ثلاث سنوات اختار منه بدون عذر شرعى فهل سقطت مسكته * (الجواب) *
 سقط حقه بالترك المذكور كما أفتى به الخير الرملى أقول وبمثلله أفتى للمرحوم الشيخ اسماعيل

مطلب تقابضا أرضين بدون
 اذن المتولى لم تصح
 مطلب يتوقف الفراغ على
 اذن متولى الوقف لا على
 اذن العشرى
 مطلب فرغ باذن المتولى
 ثم أراد الرجوع متعللا بأن
 العوض فيه غبن فاحش ليس
 له ذلك

مطلب في مزرعة معطلة
 أجزها المتولون وأذنوا بصرف
 مرصدا على قناتها وبكبس
 أرضها والغرس والبناء فيها
 يصح

مطلب باع نصف غراسه
 وفرغ عن مشد مسكته باذن
 المتكلم على الارض يصح

مطلب لا يصح الايجار لغير
 صاحب المسكة
 مطلب سقط حقه من
 المسكة بتركها ثلاث سنين

ويأتى مثله عن المدروضات * (سئل) * في مستأجر أرض وقف وتيمار وله فيها مشة مسكة غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن ولم يضر الغراس المزبورة بالأرض مع اطلاع ناظر الوقف والتيمارى على ذلك ورضاهما به فهل يجوز له ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح به في البصر عن القنية وعبارته وفي القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة اذا لم يضر بالأرض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحمل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس والحائط من ترابها لوجود الاذن في مثلها اه بحرم كتاب الوقف عند تولى ولا يملك الوقف * (سئل) * فيما اذا كان لوقف جامع أرض سليخة معطلة غير صالحة للزراعة فأذن متولى الوقف لزيد بجرنها واصلاحها وكبسها وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كاه في ست سنوات حتى مات المتولى وتولى الوقف غيره ويريد رفع زيد عنها بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له حق القرار فيها تبقى بيده بأجر مثلها أو بأن يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور * (سئل) * في رجل له مشة مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته أنه ملك المشدة لزوجه ومات عنها ورده الناظر ذلك ولم ير ضه فهل يكون التملك غير صحيح والناظر تفويض المشدة لمن شاء * (الجواب) نعم * (سئل) * في قرية جارية بتمامها في وقف بزوعليها عشرة لجهة الميرى تحت تكلم تيمارى وجماعة في ارضها مشة مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن مشة مسكة لزيد الاهل لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا تتوقف صحة الفراغ على اذن صاحب التيمار * (الجواب) * نعم لان التيمارى ليس له شئ في الارض حتى يتصرف فيها وانما يتصرف في الارض الموقوفة بتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم أقول وبذلك أفتى أيضا المرحوم الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق كما في فتاواه * (سئل) * في اراضى وقف معلومات جار ثلثها في مشة مسكة زيد وثلثها في مشة مسكة عمرو ويريد عمرو أن يمسحها فاذا خرج ما يزيد اكثر من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث كان كل منهما متصرفا في حصته الجارية في مشة مسكته فعليه دفع ما يخصها لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو باقصة بحسبها ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه شرعى أقول هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقرر بأن حصته الثلثان فان أقرب ذلك يكون اقرارا بأنه لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فينزع الزائد من يده عملا باقراره حيث ادعاه الاخر هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كانت مزرعة سليخة في وقف أهلى تحت نظارة رجل من مستحقها وفي تواجر زيد منه مدة معلومة باجرة معلومة واستوفى زيد منفعتها في المدة واستأجرها عمرو من الناظر المذكور مدة اخرى معلومة بأجرة معلومة والا تبنى ادعى أن لزيد المستأجر السابق المزبورها مشة مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور بموجب صلح صدر لى قاض حنبلى حكم بصحة وقف

مطلب صاحب المسكة له
الغرس بلا صريح الاذن

مطلب حرث ارضا معطلة
واصلها باذن المتولى ست
سنين صار له فيها حق القرار

مطلب لا يصح تملك المشدة
لزوجه بلا اذن الناظر

مطلب لا يتوقف صحة فراغ
الوقف على اذن العشرى

مطلب ليس له مسح الارض
وأخذ الزائد مما في تصرف
شريكه

مطلب في وقف المسكة

المسكة على مذهبه ثم أنفذه ما حكم حنفي بناء على صحته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة وبكون الحكم غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصك المزبور حيث كان الحال ما ذكره (الجواب) * حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفي لذلك غير واقع وموقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبا أفتى بذلك مقتيهم ناقلا ذلك عن كتبهم المعتبرة بما ملخصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي الموقوفة كاللزعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحيها رجل باذن الامام وحرثها وكسبها بالتراب وصار يؤدى خراجها ويزرعها حتى يساغ له التصرف في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل مجتهد فيه أصلا حتى انه اذا حكم مخالفا لرأيه نفذ على أحد القولين وان كان المفتي به خلافاه كفي التنوير والملتقى وغيرهما من المعتبرات في المذهب النعماني ففي الملتقى والفضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتي ومثله في التنوير والمجمع والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه ما نقلوه في المنون وغيرها بما نصه واذا رفع اليه حكم فاض أمضاه الا ما خالف كتابا بأوسنة أو اجاعا حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمد ادي وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه في مشد المسكة ونصه في جماعة فرغوا لزيد عن مشد مسكة لهم في قطع أراضي وقف بدون اذن المتكلم على الاراضي المذكورة فهل يصح الغرغ المذكور وان لم يأذنوا وقد حكم الحنبلي بالصحة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف المساجد ونحوها سواء اذن المتكلم على ذلك أم لم يأذن بل للناظر ايجارها وصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم كتبه الفقير محمد المفتي الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشد مسكة في مزرعة جارية في تيمار وأوقاف ففرغ عنها لهرو وبكر فراغا شرعيا لعمرو والثلاث وليكر الثلاثان وصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن من المتكلمين على المزرعة حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) * حيث حكم ما كرم يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه الشرعية يعمل بمضمونها الحجة المزبورة بعد ثبوته شرعا أقول مقتضى ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير وافق مذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل (سئل) * فيما اذا كان لزيد وأخوين مشد مسكة في ارض وقف سليخة جارية في تواجهم من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة ثم مات الاخوان في اثناء المدة لا عن ولد فهل تنفسخ الاجارة في حصتها ودفع أَرْض

مطلب المسكة عند الحنابلة
لا تكون في الاراضي
الموقوفة

مطلب لا يصح الفراغ في
الاوقاف عند الحنابلة

مطلب في حكم الحنبلي بصحة
الفراغ بدون اذن المتكلم

مطلب اذا مات صاحب
المسكة لا عن ولد يدفعها
الناظر ان اراد

الوقف ان يزرعها باجرة المثل مفوض الى ناظر وقفها ولا تورث * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد مشتم مسكة في اراضي وقف سليخة ليس له فيها بناء ولا اشجار فبات
 عن غير ولد أصلاً ففوضها متولى الوقف لابنه الا هل لذلك التقادير على الزراعة وأداء اجرة
 المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زاعماً انه يرثها فهل اراضي
 الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتفويض المذكور صحيح * (الجواب) * نعم أقول هذا
 التفويض في حكم الاجبار وقد قالوا ليس للمتولى أن يورثه وحيثما في ما يؤيد ما قلنا * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد مشتم مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن وفوض المتولى المشتم
 المزبور له على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا موقعه الشرعي * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشتم مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن زوجة وابن منها
 مات عن امه المزبورة وعن ابن عم عصبية ففوض ناظر الوقف عشرة قراريط منها للزوجة
 المزبورة واربعة عشر قيراطاً منها لابن العم وأذن لهما في زراعة الارض ودفع اجرة مثلها للوقف
 وهما قادران على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض والاذن حظ
 ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحاً * (الجواب) * نعم أقول سيأتي عن المعروضات
 أن الام احق بالترجيح اليها من الغير لكن بثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطابو * (سئل) *
 في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وخلف غراساً قائماً بالوجه الشرعي في أرض وقف
 مشغولة كل باب به ويريد الذكور الاختصاص بالارض والتصرف بها وحدهم دون الاناث
 وان كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس لذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه
 الشرعي * (الجواب) * ليس لذكور ذلك وحدهم دون الاناث وتنع الاجارة للجميع بحسب
 حصصهم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشتم مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها
 الاربعة غراس حور بالمهمة مات زيد عن ابنين قادرين على الزراعة وعلى دفع ما عيها لجهة
 الوقف فهل تبقى الارض بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير * (الجواب) * الابنان
 أحق بالارض من غيرها * (سئل) * في رجل مات لاهن ولد أصلاً وخلف مشتم مسكة
 في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيماري لابن أخى الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على
 الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحاً * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في نظير هذه الصورة اذا ووجهها لاجني قادر وليس للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحاً
 ويمنع الورثة من معارضته * (الجواب) * نعم أقول سيأتي عن المعروضات انه عند عدم الابن
 تعطى الارض للميت ثم للاخ لا ب ثم للاخت ثم لاب ثم لاهن فتنبه * (سئل) * في مشتم
 المسكة هل يرثه انثاء أولاً * (الجواب) * الحمد لله ما هم بالصواب هذه المسئلة على تفصيل
 ان كان في الارض تراب لمورث أو سراقين أو غراس فانهم يرثون منه لان التراب ملك وكذا
 السرقين والغراس قال العلاني في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة خلافاً للائمة الثلاثة
 بيع السرطين بالكسر معرب سركين بالفتح الروث وفي الشربلالية والبرجسدي جميع

مطلب ففوض المشتم متولى
 الوقف لابنه القادر على
 الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض لابن
 الميت على وجه الاحقية
 مطلب مات الابن عن ام
 وابن عم ففوض المتولى لهما
 يصح

مطلب مات عن اولاد ذكور
 واناث وله غراس في ارض
 وقف تؤجر من الكل لاهن
 الذكور فقط
 مطلب اننا الميت أحق
 بالمسكة من غيرها

مطلب مات لاهن ولد
 فوجهها التيماري لابن أخى
 الميت يصح
 مطلب مات لاهن وله فوجهها
 لاجني يصح

مطلب في مشتم المسكة هل
 يرثه انثاء أولاً

ما سوى الانسان لانه ينتفع به لاستيكتار الريح من غير كراهة من السلف وان كان نجسا
والانتفاع كالبيع في الحكم اه فحيث جازيعة يكون مملوكا له وملكه يرثه ورثته ذكورا
واناثا وافتى المرحوم والده على افندي العمادى رحمه الله تعالى بانها ترث في المسكة اذا كان
في الارض غراس وان لم يكن في الارض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وانما حرثها وساواها
وجعلها قابلية للزراعة وثبت له بذلك حق القرار المبرع عنه بمسكة المسكة فاني واني وعي لم نفت
بذلك وما رأيت أحدا من أجدادي أقتوا بآرثهن لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أولا
فان كان الاقل يرثه جميع ورثته ذكورا واناثا وان كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكورا ولا انثى
وأما عدم اقتداءى بآرثهن فلما ظم عندي من الشبهة قياسا على ارث الولا فان النساء لا يرثن
في الولا لانه حق مجرد والنساء لسن من أهل الجهاد وكذلك المسكة حق مجرد والنساء لسن
من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبدا فأعتقته أو جاهدت فاسترقت أسيرافأعتقته
فأدامت فلها ولاؤه لانها تأهلت لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك اذا فرغ لها رجل
عن مشد مسكته أو حرثت واستحققت مسكة بطريق شرعي لانها تأهلت لذلك وصارت من
أهل الحرث والكبس هذا ملاح في خاطري والله سبحانه الموفق للصواب ❖ وسئل والده
رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لأم وعن اخت لأم وأولاد
اخت وخلف تركه ومن جاتها مسكة أراض فيها غراس وبناء له وأرض موقوفة تابعة لذلك
فمن يحتص بذلك ومن يرثه ❖ (الجواب) ❖ تقسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك
سهم واحد للبنت سبعة أسهم فرضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترث البنت المرقومة مع أمها
جميع الغراس والبناء ومسكة الارض الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للام سهم واحد
والباقي للبنت وأما الاراضى الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف ❖ وسئل المرحوم الشيخ
اسماعيل في رجل بقربة سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من اراضى
الخاص خمس عشرة سنة بأذن صاحبه ودفع المرتب وله اخت قامت الآن تعارضه
في الاراضى الموقوفة متعلقة بأن الاراضى قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنهما
جميعا وأن الاراضى تكون ميراثا عنه لهما فهل الاراضى الخاصة السلطانية لا تورث ❖ أجاب
الاراضى السلطانية اراضى بيت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى
امرها اليه الى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء
والغراس فهو مال لا يرثه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه أقول وقد أفتى الشيخ
اسماعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب ❖ ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت
ويده مشد مسكة في أرض تيمارية فأفتى بأنة المال لابن فقط وبأنها لا تورث ❖ وفي موضع
في رجل مات عن اولاد انثى وله مشد مسكة اراضى وقف سلاخ فأفتى بأن المتولى أن يوجهها
لمن اراد ❖ وفي موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مشد مسكة ارض وقف وغراسا
فأفتى في بعض الارض فسلم المتولى الارض السليخة للاخ فقط فأفتى بأن المتولى ذلك وللبنتين

مطلب اذا مات عن مشد
مسكة فيها غراس تكون
لورثته على قدر فروضهم

مطالب الاراضى السلطانية
لا تورث ولا حظ للنساء فيها

ثلثا الفراس * وفي موضع فيمن له مشد مسكة ارض تيمارية فبات عن ولد ذ كرفقوضها
السباهي لا خرفا فتى بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما مروا حاصله انه ان كانت الارض مشغولة
بملك الميت توجه لورثته تبعا للملك اذ وضع الملك كان بحق لان الميت كان له حق القرار
ففي توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم ابقاء لما وضع بحق على أصله وأما لو وجهت
لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك لان من وجهته له قد لا يرضى بابقاء ذلك
في ارضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الارض مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه
الفارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في ذلك * وقدم في الباب
الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضمونها انه اذا كان للميت اشجار ومشد مسكة
في ارض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت
في جانب من الارض كالسبينة والجداول الخ فراجع * وقدم ترانغا في هذا الباب
في كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذ ك كان أحق بالتوجيه له من غيره وهو المصطلح عليه
الآن في جميع الاراضي السلطانية والوقف فيوجهها المتكلم عليها لابن حبان بطريق
الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها بشئ يأخذ المتكلم على الارض من
البنت ويسمى ذلك بالطابو والطابو كلمة تركية أوفارسية معناها الصك الذي يكتب فيه
التوجيه وكان ما يأخذ هو اجرة على كتابة ذلك الصك فسمى باسمه أو هو اجرة مجعلة عن
الارض فالبنت لها حق التوجيه لكن بالطابو بخلاف نحو ابن العم فانه لا حق له بل المتكلم
مخير بين التوجيه له أو لاجنبي ثم رأيت العلائي ذ ك في شرحه على الملتقي من باب الخراج
نحو ذلك فقال تنتقل لابن ولا تعطى البنت حصه وان لم يترك لئسابل بنتا لا يعطىها ويعطى
صاحب التيماران أراد * وفي سنة ٩٥٨ هـ في مثل هذه الاراضي التي تحجب وتفتح بعمل وكلفة
دراهم فعلى تقدير أن تعطى للغير بالطابو فالبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرنه
أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لكن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيوتى بجاءة
ليس لهم غرض فاي مقدار قدروا له ما يوجب تعطيه البنات ويأخذن الارض اه * هـ
وقد ذ ك المؤلف نحو ورقتين ونصف فتاوى ومسائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة
العثمانية بالفاظ تركية أكثرها غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكأنيها مبذية على أوامر
سلطانية لان التصرف في الاراضي السلطانية لحضرة السلطان عز نصره فله أن يأذن
بتوجيهها على طريق خاص فلا تجوز مخالفتها ما لم يخالف الشرع الشريف فأردت أن اذ ك
زيدتها بعبارة عربية بعدما عثر على رجل موثق به عارف بالفتن * وصورته هذا ما وجد
مكتوبا في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان
أحمد (المعروضات المتعلقة بمواد الاراضي في تاريخ سنة ١٠١٨ ثمانية عشر وألف) *
مشد مسكة الاراضي المحلولة عن المتوفى عند عدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد فلاخيه
من أب فان لم يوجد فلاخته الساكنة فيها فان لم توجد فلاخيه فان لم يوجد فلاخيه وإيس لغير

مطلب اذا كان في مشد
المسكة شجرتان كبيرتان
في وسط الارض تنتقل
للورثة

مسائل مهمة متعلقة بمشد
مسكة الاراضي

هؤلاء من اقاربه حق في اخذ مشد المسكة بالطابو * ماتت المرأة عن ابن توجه الارض
 السليخة لابنها فقط * اذامات الذمي لا توجه لولده المسلم * اذامات الشريك أوفرغ عن
 حصته لا جنبي باذن المتكلم في الاراضي الميرية كان للشريك الا تخرج حق الطلب * لا يبطل
 حق الطلب الى خمس سنين * اذا غاب من له المشد وعطل الارض ثلاث سنين فامتنع
 محير في توجيه الارض لقريب الغائب ممن له حق الطابو ولا جنبي وليس هذا مثل الموت
 أقول أي لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن يوجهها المتكلم لا حد لا خيار له
 بل تنتقل للابن مجانا كما يأتي قريبا * اذا وجه المتكلم أراضي الصغار لا جنبي لهم أخذها
 بعد البلوغ الى عشر سنين * لا يعتبر التفويض من غير اذن صاحب الارض * أخذ العشر
 والرسم في سنين متعددة لا يكون اذا قبل لا بد من الاذن صريحا أقول سيأتي نظيره وهذا
 مخالف لما أفتي به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من أن أخذ المتولي والتماري المرتب
 على الارض اذن في التصرف فتنبه لذلك * اذن أحد الشركاء في التيماري يكفي في تفويض
 المزرعة * المتصرفون في مزرعة بعد دفع حصائدهم اذا أراد غيرهم أن يرعى مواشيه
 وأخذوا منهم دراهم فلصاحب الارض أن يمنعهم من الرعي * الاراضي المتروكة التي
 في تصرفات بعض اهل القرى من غير زراعة اذا أراد بعض الناس أن يتخذوا فيها طريقا
 وممرالدوابهم ليس لهم ذلك جبرا وليس لصاحب الارض أن يأخذ منهم دراهم ويأذن لهم بذلك
 * يأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطابو * اذا غاب المتصرف في المزرعة فحدث
 رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهي ثم حضر المتصرف له رفع ذلك البناء * اذا لم يوجد
 واحد من المذكورين ممن له حق المشد عن المتوفي فامتنع على الاراضي يوجه ذلك لمن يريد
 وليس له أن يوجه ذلك لنفسه أو لابنه لو رود الامر السلطاني بذلك * اذامات من له المشد
 عن بنت وامتنعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها وطلب أخواله المتوفي لابوين أو لاب أن
 يأخذوه باعطاء الطابو لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجه لمن اراد أقول يؤخذ من هذا أن من له حق
 الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن المتنع
 موجودا فان الاخ رقبته بعد البنت كما مر أقول هذه المعروضات فحيث لم تكن البنت موجودة
 ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وامتنعت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة
 الاجنبي فالخيار للمتكلم ان شاء وجهه له او غيره والله تعالى أعلم * الارض تنتقل من الام
 لابنها مجانا لكن الى عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبناتها حق الطابو * ارض الاخت
 لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الارض محير أقول علم من هاتين المسألتين ان ما مر أقول هذه
 المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان الميت رجلا
 أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدها حق الاخذ وانما يعطى لابنها مجانا وان وجد
 والا فغيره والاجنبي سواء في وجهه صاحب الارض المتكلم عليها لمن اراد ويؤيده قوله فيما مر
 ماتت المرأة عن ابن توجه الارض لابنها فقط فقوله فقط يشعر بان ارض المرأة لا يستحقها

غير ابنها عند عدمه والله تعالى أعلم * ليس لاولاد الم حق الطابو اذا مات من له المشة
وفي ذمته دين لا يرى اول غيره لا يباع المشة لذلك وليس لاحد ان يقول أنا وفي الدين واخذ
المشة ولو بيع أو أخذه أحد أو في الدين ثم طلبه الابن يأخذه مجانا * الارض المحلولة
في قرية لو اعطاها صاحبها لاهالي قرية اخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من أهل
القرية يأخذها ان لم تمض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشركاء من السباهية
والزعماء اذا فوض أحدهم فليس لغيره معارضته أقول لم يكن من لم يأذن له مشاركة الآدن
في أخذ المشر من الارض المفوضة كما سيأتي ليس لابن الابن حق الطابو أقول سيأتي
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في انتقال المشة اليه الا أن يقال انه مثله
في الانتقال اليه مجانا والمراد عما هنا انه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل * مزرعة
الصغير أو الاسير لو تعطلت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطابو * المزرعة لا يصح
أن تكون بدل صلح * تفويض أهل المزرعة لا عبرة به * مزرعة في تصرف زيد اذا عاها عمرو
ودفع زيد مقداراً من الدراهم وصالحه على ذلك من غير أن يكون عشرة من السباهية لا يصح
* الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه لا يسقط * عرض أحد الشركاء
حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان فوض لأجنبي فليس للشريك
أن يدفع ما دفعه الأجنبي ويأخذ الارض * اذا قلح رجل بفاسه غيضة بغير إذن السباهي
والزعم وجعلها مزرعة فالسباهي يأخذ من رجل مقداراً من الدراهم ويفوضها اليه هذا
اولي * اذا مات العبد عن غير تفويض لا تقتل الارض لمولاه ويعطيه السباهي لمن أراد *
متولى وقف لو أعطى الاراضي بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلامتولى حالاً أن يقول كل لي
مثل الطابو والا اعطيه لغيرك * مزرعة القاصر اذا فوضها وليه لرجل فبات القاصر قبل
البلوغ فليس للسباهي ان يأخذها من محلول القاصر والتفويض الاول نافذ * عمل رجل
أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن يفوض السباهي الارض للغير فنها تنقل للابن
مجانا اذا وجه وكيل السباهي المزرعة المحلولة بنقصان فاحش ليس للسباهي أن يكل الى مثل
الطابو واذا كان ذلك في أرض الوقف فلامتولى أن يستكمل مثل أجر مثله * اذا غلب الماء
على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انجلى عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف بها لصاحب الارض
المحلولة أن يعطيها لابنه أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر أقول تقدم قبل
هذا أنه ممنوع من أخذها لنفسه أو لابنه للأمر السلطاني بذلك الا أن يفرق بانه هنا بزيادة على
مثل الطابو فتأمل * رجل تحت يده أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا احدث فيها بناء
فللمتولى أن يأخذ اجر المثل عن العرصة أقول افتى بمثله الشيخ اسماعيل فيمن له بناء دار
في قرية ميرية بانه يلزمه اجرة المثل فراجع * المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ
أحدهم حصته لأجنبي فليس للشريك الآخر أن يدفع ما دفعه الأجنبي ويأخذها أقول
سيأتي ان الشريك أحق بنصيب شريكه في المشة اذا دفع ما دفعه الغير الا ان يفرق بين

الطاحون والمشتة قنابل * ليس لوصي الصغير ان يخرج مزرعة الصغير لاجنبى ما لم يكن فيه تقع * للوصي تفويض المزرعة لاجل الصغير ابوالسعود من فتاويه * لزيد واخيه عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعتا فاعطاها المتكلم لبكر الاجنبى واراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخليط قبل مضي خمس سنين فليس لعمرو ذلك المرحوم يحى المنقارى أقول هذا مخالف ايضا للمناسبات من أن الشريك أحق من الغير إلا أن يجاب بأن الحق هنا للبنة بن فلا ينتقل للشريك وأن امتنعنا اذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم * مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعته بالطابو وأعطت الرسم للسباهى وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا من السباهى الرسم الذى قبضه من هند عبد الرحيم افندى * نقل زيد حصاده لاجل الدياس الى موضع الدياس فاحترق الحصاد بالكلية ولم يبق له أثر والسباهى أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم افندى * مزرعة في تصرف زيد فتعدى عمرو وزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المثل من عمرو والجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السباهى وقت أخذ عشره لو حكم جاكما بمقدار شئ يجوز ذلك أبو السعود افندى * هذا آخر ما قصدت ذكره مما عثر به لى من اتق به ثم اعلم انى قد رأيت بها مش نسختى الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحيت الحاقها بما ذكره المؤلف ان غرابتها ايضا كثيرة للفائدة وهذه صورتها * اذا لم تكن الارض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت وجدت بيد الزارع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم فى الاصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ابداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضى اراضى مملكة وميرية اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كأبيه ويدفع ما عليها للمتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطابو بما يدفعه الغير اما من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروغ له بدل الفراغ ثم وجه المتكلم ذلك للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا لشرع الشريف والتصرف بلاذن المتكلم باطل والمدفوع اجرة مجعلة واذا اعطى القاضى حجة فى البيع والشراء أو غير ذلك فهو باطله أبو السعود * من له المشتة اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاخيه لاب فان لم يكن فلاخته الساكنة فيها فان لم تكن فلاخيه فان لم يكن فلاقمه وايس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشتى معروضات أقول مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ بما نادون طابو والتقييد بكون الاخ لاب احتراز عن الاخ لام فقط وعدم التقييد بذلك فى الاخت بعيد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذا مات أحد الشريكين فى المشتة أو فوض للغير فلا آخر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع مادفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يبطل الحق الى خمس سنين معروضات أقول تقدم ما يخالف هذا وقد منا

الجواب عنه فتأمل * الأرض المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو
معروضات * إذا ذهب من له المشد إلى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب
الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول
قد منابيان الفرق ثم إن قوله وصاحب الأرض مخير الخ مخالف لقوله في المسئلة قبله يأخذها
المتصرف بالطابو فإنه يقتضي أنه وإن سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من غيره لكن يأخذها
بالطابو لا بما لا يكون صاحب الأرض قد استحقته فتأمل * بنعطيل أرض الصغار لا يكون
مستحقا للطابو ولو أعطى للغير فلو لم يأخذها إلى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا
مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم * إذا قسم
من له المشد الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهما مقدارا منها بدون إذن صاحب الأرض على
وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة إذا مات عن أولاد غيرها لهم أخذ
حصتهم منها معروضات * إذا أعطى زيد وعمر ولاختها حين زواجهما مقدارا من أرضهما
ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتعا من دفع الطابو لصاحب الأرض
وتعلا لباثهما أعطيا الأرض لما لا إذن صاحب الأرض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى
الأرض ممنوعة معروضات * أهل البلد وإذا اشتوا في مكان أن كان الرسم موجودا في الدفتر
يؤخذ عن المكان والأفان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والأفلا معروضات إذا سلم الفارغ
الأرض بلا إذن صاحب الأرض وتصرف بها المفروغ له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر
لصاحب الأرض من غير إذن صريح منه وأعطاه تمسك بذلك ومات المفروغ له بلا ولد وأراد
الفارغ التصرف بها وأبى صاحب الأرض إلا بالطابو الجديد فالفارغ ذلك ولا عبرة لا بآئه
عبد الله أفندي أقول هذا صريح في أن قبض صاحب الأرض العشر ليس ادناني التصرف
وتقدم أيضا في المسائل السابقة مثله وأنه مخالف لما أفتي به الشيخ اسماعيل * فاصر ليس له
مال وله مشد مسكة أرض سليخة وأراد وصيه تفويضه لزيد باذن صاحب الأرض لضرورة
النفقة فللوصي ذلك عبد الله أفندي * بعد انتقال مشد مسكة أرض سليخة من زيد إلى ابنه
القاصر إذا قوض وصي القاصر ذلك أمرو باذن صاحب الأرض ثم باع القاصر وأراد أخذها
من عمر وله ذلك وفي هذه الصورة إذا تعطل عمرو بأنه مضي بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن
لا يسلمها للبالغ ليس له ذلك معروضات أقول الظاهر أن هذا فيما إذا كان التفويض بلا ضرورة
بقرينة ما قبله تأمل * إذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لزيد ولم يمكن الزرع فيها
وأراد صاحبها بعد انقطاع الماء تفويضها للغير إذا لم يحض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس
لصاحب الأرض ذلك معروضات أقول وجهه أنه في حال غلبة الماء إذا ترك الزرع لا يسقط
حقه ولو مضى ثلاثون سنة كما مر فلا تزول يد المتصرف عنها لأنه معذور وكذا لو ترك زرعها
بعد انقطاع الماء أقل من ثلاث سنين فله التصرف بها وليس لصاحب الأرض المتكلم عليها
تفويضها للغير المتصرف لأن الترك بلا عذر أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد

والله تعالى أعلم * اذا تعلل التيماري بعد تفويض المزرعة المحلولة لزيد عن عمرو بأنه لم يرها
قبل التفويض وزعم انه يفوضها بالزيادة ل بكر ليس له ذلك معروضات * اذا وكل من له المشتد
أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الأرض التفويض للغير معروضات * فرغ زيد لعمرو
عن مشد مسكته في أرض سليخة باذن بعض الشركاء في التيمار دون بعض ليس لمن لم يأذن
المعارضة غايته له أخذ ما يخصه من العشر معروضات * اذا ترك من له المشتد الزراعة سنة
أوسنتين ليس لصاحب الأرض التفويض للغير واذا ترك ثلاث سنين لصاحب الأرض
التفويض للغير معروضات أقول يستثنى أرض الصغار كما رقبها والله تعالى أعلم * اذا غاب
من له المشتد بلا وكيل أحد للتيماري التفويض للغير بالطابوا اذا كانت الغيبة ثلاث سنين
او أكثر معروضات * من له المشتد اذامات بلا ولد ذكر فوجه صاحب الأرض للغير مع طلب
بندي المنوفي بالطابو قبل مرور ست سنين فاذا دفعها مادفعه الغير بلا زيادة ضرر كان لها
الأخذ معروضات * اذامات من له المشتد بلا ولد ذكر وخلف قاصرة فعرض ذلك صاحب
الأرض على وصي القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذه لها وأذن بدفعه للغير فوجهه لعمرو ثم أراد
الوصي أن يدفع مادفعه عمرو من الطابو من مال القاصرة وبأخذ الأرض للقاصرة فله ذلك
معروضات * اذا فوض من له المشتد لزيد باذن الشرع بلا اذن صاحب الأرض بعوض لم يقبضه
ومات قبل قبضه بلا ولد وأراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات *
اذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الأرض المحلول في زمانه ولم يعلم انها محلول يكون الاعطاء
للملتزم الجديد معروضات * المزرعة كما تنتقل الى الابن تنتقل الى ابن الابن معروضات *
اذا مات من له المشتد عن ابن تنتقل الى ابنه مجانباً لاطابو سواء كان الابن صغيراً أو كبيراً وسواء
كانت معدة للزراعة أو للحشيش معروضات أقول فائدة هذا التعميم دفع ما يتوهم وهو أنه
انما تنتقل الى الصغير اذا لم تكن محتاجة للعمل كالمعدة للحشيش فنبه على انها تنتقل اليه
وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة والله تعالى أعلم * أرض الذمي لا تنتقل الى ابنه المسلم
معروضات * اذامات بلا ولد بعد القاء البذر في مشد مسكته ونبت الزرع وفوض صاحب
الأرض المشتد لعمرو يتصرف ورثة زيد بالأرض الى ادراك الزرع باجرة المثل لعمرو معروضات
* اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكه أرض سليخة بلا معرفة صاحب الأرض وسلمها لعمرو
ونهاه عن أخذ التمسك من صاحب الأرض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمرو تمسكاً قبل تسليم
البديل بلا اذنه ثم مات عمرو بلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالأول بناء على عدم الاذن
بالتمسك وأن التفويض ليس بمعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أبي السعود *
اذا وجه التيماري الأرض المحدودة لزيد على أن مقدراً أفدتتها كذا على وجه التحين تم منع
زيد من التصرف بما أراد على التحين وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات * ليس
الأخ لاوين أحق من الأخ لاب في الطابو في مشد مسكة الأرض السليخة والعبرة في ذلك
للأب لا للأمام معروضات * اذا ترك من له المشتد وطنه وتوطن في غير بلده فصاحب الأرض

ما مورد توجيهها لغير حالها * اذا وجه المتكلم الارض المحلولة لعمرو بموجب تمسك وختم وزرع
فيها اربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الاول يزعم انه يحلف عمرا على أن التمسك والختم
لم يكونا بعد العزل ليس ليكر ذلك بحسب القانون معروضات * اذا مات من له المشد
عن قاصر وكانت الارض ارض كرم فوجهها صاحبها لعمرو وبالطابو فخرس فيها عمر وكروما ومضى
تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الارض فكلف عمر ابقاع الغراس بمباشرة صاحب الارض
له ذلك معروضات * من له المشد اذا مات عن زوجة حامل لا يتقدر المتكلم على توجيهه
لغير قبل ظهور الحمل معروضات * هذا آخر ما رأيت بهامش نسختي الدر المختار وكونه معرب
من ألفاظ تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لركاكتها
والله تعالى أعلم

كتاب الذبائح
مطلب تحل ذبيحة النصراني
مطلقا

(كتاب الذبائح)

(سئل) في ذبيحة الذمي الكتابي هل تحل مطلقا ولا * (الجواب) * تحل ذبيحة الكتابي
لان من شرطها كون الذابح صاحب ملة انتوحيد حقيقة كالمسلم او دعوى كالكثاني ولانه
مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منا كتحته فصارك كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكتابي
بين أن يكون ذميا يهوديا ونصرانيا حريا او عربيا او تغليبا لا طلاق قوله تعالى وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البصري رحمه الله تعالى في صحيحه قال
ابن عباس رضي الله تعالى عنهم اطعامهم ذبائحهم ولأن طاق الطعام غير المذكي يحل من أي
كافر كان بالاجماع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا اذا لم يسمع من الكتابي انه سمي غير الله
تعالى كالمسيح والعزير وأما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهدل لغير الله به وهو كالمسلم
في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون اسرا يلبس وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح
اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه افتى الجهد في الاسرائيلي وشرط
في المستصفي حل مناسكتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فانه قال ويجب
أن لا ياكلوا ذبائح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير اله ولا يتزوجوا نساءهم
لكن في مبسوط شمس الاثمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة اولا ومقتضى
الدلائل واطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذاني في فتاواه والاولى أن لا ياكل ذبيحتهم
ولا يترقح منهم الاضروة كما حققه الكمال بن الهمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين
الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام فالعلامة قاسم في رسائله قال الامام ومن
دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر
رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكذب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعترفون
باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم
أن نزعم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبضمهم يحرم الانخير ملزم ولا نعلم في هذا خبرا فن
جعلته ايمودية والنصرانية يحكمه حكم واحد اه بحروفه * (سئل)* في الكبدة والطحال

مطلب الكبدة والطحال
طاهران حلالان

هل هما طاهران قبل الغسل أولا * (الجواب) * الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخف وصل جازت صلاته كما صرح بذلك قاضي خان في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف وهما حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال اه وهو يكسر الطاء والمكروه تحريرا من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نكحها بعضهم بقوله

إذا ما ذكيت شاة فكلمها * سوى سبع ففيهن الوبال

ففاء ثم خاء ثم غين * وذال ثم ميمان ودال

أقول وقد كنت فظمتها بقولي

ان الذي من الشاة يحرم * يجمعه حروف فخذ مدغم

* (سئل) * في العقيقة كيف حكمها وكيف تفعل * (الجواب) * قال في السراج الوهاج في كتاب الاضحية ما نصه مسألة العقيقة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي ان يذبح شاة اذا آتى على الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم اذا أراد ان يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لانه انما شرع للسرور وبالمولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا يكون فيه دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة من العيوب لانه اراقة دم شرعا كالاضحية ولو قدم يوم النذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز الا ان يوم السابع أفضل والمستحب أن يفصل لجهها ولا يكسر عظمها تفاؤلا بسلامة أعضاء الولد ويأكل ويطعم ويتصدق اه وفي فصول العلماء المسمى بالكرامية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبي اوىة قول عند ذبحه اللهم هذه عقيقة ابني فان دمها بدمه ولحمها بلحمه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعلى القابلة فخذها ويطنج جميعها ثم يتصدق بها ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر ثم قال ورأيت في شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار واقتصار على بعض المقتضود مع التصرف في بعض العبارة وذكرته هاهنا لانه من فضائل الاعمال قال ووقتها بعد تمام الولادة الى البلوغ فلا يجزى قبلها وذبحها في اليوم السابع يست والاولى فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالبكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولو ولد له لا حسبت الذبيحة من صبيحته ويست أن يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كأحكام الاضحية الا أنه يست طبخها ومجلىتها ولا بحلاوة أخلاق المولود وحل لحمها مطبوخا لا تقراء ولا بأس بندهم اليها وتعطى القابلة رجلا الامر عليه الصلاة والسلام فاطمة رضى الله عنها باعطاها

مطلب المكروه تحريرا من الشاة سبعة أشياء

مطلب في حكم العقيقة وكيفيتها

قوله ابني فان هكذا في النسخ ولعل صوابه ابني فلان تأمل اه معجزة

قوله حسبت الذبيحة هكذا في النسخ ولعل صوابه حسبت السبعة وليعزراه معجزة

اياها والي في أولي ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويسن عن الذ كرشاتان مستويتان وعن
الاثني واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله
والله اكبر اللهم لك واليك عقيقة فلان لخبر ورد ويكره لطنخ رأس المولود من دمها ويندب
تسمية المذبح للمولود نسيسة أو ذبيحة عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن انه
صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يجب الله العقوق وفي رواية لا أحب لله العقوق اه
نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النفساتين وبالله تعالى التوفيق والمعوذ
وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والمجد لله رب العالمين أقول هذا
وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحظروا الأباحة وذكر مسائل منها ماقتها استطرادية غير مسؤل
عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فأحييت تأخير السكلى الى ذلك المحل لتكون
كالفاكهة بعد الطعام

(كتاب الشرب)

كتاب الشرب

مطلب له فرض في الطالع
غيره رجل يعاد كما كان

(سئل) في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء
مستعمل على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعق فرض يجرى بركة زيد وفرضان
لسبيل كل ذلك من قديم الزمان عمد رجل الآن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه
في القديم بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى أصلاً ويريد زيد اعادتهما كما كانا عليه قديماً بعد
ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في أرض لرجل لها حق
شرب معلوم يجرى اليها الماء من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد زيد الآن
أن لا يجرى الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه *(الجواب)* نعم
واذا كان لرجل أرض ولا تحرف فيها نهراً فاردب الأرض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له
ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب *(سئل)* فيما إذا أجرى زيد الماء في أرضه
أجراً لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدي الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره
الموضوع في أرضه فهل يضمن *(الجواب)* حيث أجراه كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم
ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدي الى أرض الجار قال هذه
المسئلة على وجوه ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض
جاره كان ضامناً وان كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدي الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره
بالسكروا الاحكام ولم يفعل كان ضامناً وتكون هذه بمنزلة الاشهاد على الحائض المأثل وان لم تقدم
اليه حتى تعدي لم يضمن وان كانت أرضه صعيداً وأرض جاره فبوطا يعلم انه اذا سقى أرضه
يتعدي الى أرض جاره كان ضامناً ويؤمر بوضع المسناة عمادية من الفصل ٣٣ في انواع الضمانات
وتقام فروع المسئلة فيها ومثله في العصولين *(سئل)* فيما اذا اختص جماعة في شرب
بينهم فهل يقسم على قدر اراضيهم *(الجواب)* نعم يقسم بينهم على قدر اراضيهم والمسئلة
في المتقى والتنوير من الشرب أقول وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقادم كافي البرازية

مطلب ليس له منع اجراء
الماء في أرضه ويبقى القديم
على قدمه
مطلب فيما اذا أجرى الماء
الى أرضه فتعدي الى أرض
جاره واتلف زرع

مطلب اذا اختصوا في
الشرب يقسم على قدر
أراضيهم

فلو علمت يبقى القديم على قدمه * (سئل) * فيما إذا كان لبستان وقف حق شرب قديم
من نهر قديم مشترك عليه من الأسفل طواحين دورانه ثمانية ولا يمكن سقي البستان
إلا بالسكر ونظار وقته متصرفون بشربه بالسكر من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض
لا يعرف إلا هكذا من القديم والآن قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان
بالسكر ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديماً على
الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه ويمنع المعارض في ذلك * (الجواب) * نعم كتبه الفقير
محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب كما به المرحوم أجاب والله سبحانه الموفق
للصواب * (صورة دعوى) * وردت من طرف محافظ الشام وحكم الشرع سنة ١١٤٦
مذكور في وقف الأموى مصر في الصريح أنه فتوح غير سدود ودعى واضعوا اليد عليه
أنه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أزيد من ثمانمائة سنة
فأذكر أهل عريل وجود الماشية وقدمها وأنها محدثة أحدثها ما دق أغام من خمس وعشرين
سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بنية الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك
اكتبوا لنا الجواب مفصلاً (الجواب) الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان
والى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال
بالحدوث من خمس وعشرين سنة فإن تاريخ مدعى القدم أسبق قال في الخلاصة إذا تنازع
اثان في عين لا يخلو ما أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث ادعاء ملكا بينهما
أو ميراثا أو شراء من واحد أو من اثنين أو خاتار يخاو أحدا أو لم يؤثر خا أو خاتار يخاو أحدهما
أسبق فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجحما لله تعالى يقضى لاسبقة تاريخا أه ومثله
في البرازية والبحر والتوزيع وصدور الشريعة والمثلتي والدرر وغيرها وفي الرحمة سئل في جماعة
يهود يجرى ماء بساتين بعض المسلمين من نهر قديم في أرض بيدهم يريدون أن يمنعوا إجراء
الماء منها إلى تلك البساتين هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي
لا يحفظ أقرانه وراء هذا الوقف كيف كان كافي العمادية يبقى القديم على قدمه ويثبت أيضا
حق الإجراء بأبواب الجرى من غير دعوى الملك بالبيعة العادلة ويقضى به لصاحبه
كما في الزيلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الأشياء في تصرف الإمام بالرعية منوط بالمصلحة
تنبيه إذا كان فعل الإمام مبنيا على مصلحة فيماتة لائق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعا
إلا إذا وافقها فان خالفها لا ينفذ ولهذا قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراب من باب أحياء
الموات وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف أه وفي العمادية
في آخرها من تحت ما يحكم به الحال ما فقه فيما إذا كان لرجل نهر في أرض رجل أو ميراث
في دار رجل فاختلغا في ذلك وأفكر صاحب الأرض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعلى
المدعى البينة أن له حق التسبيل لأجراء الماء فيه إلا إذا كان الماء جاريا زمان الخصومة فيثبت
القول قوله صاحب الماء وكذلك إذا لم يكن زمان الخصومة إلا أنه يعلم أنه كان يجرى الماء

مطلب إذا كان السكر قديماً
يبقى على قدمه وليس لأرباب
الطواحين منعه

مطلب في الاختلاف في قدم
الجرى وحدوثه

مطلب يقضى للاسبق
تاريخا

مطلب حد القديم الذي
لا يحفظ الاقران وراء هذا
الوقت كيف كان

مطلب القديم يبقى على قدمه
مطلب لا يخرج شئ من
يد أحد إلا بحق ثابت معروف
مطلب له نهر أو ميراث في
أرض رجل فاختلغا الخ

الى أرض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب
التنوير وتصح دعوى الشرب بغير أرض استحسنانا اه ثم أرسلت صورة الدعوى ومكتوب
فيها ما صورته أبرز المدعون حجة متعلقة بذوى ماصية محدثة وضمنها فتوى من أحد افتدى
المهنداري بأن بينة الحدوث مقدمة والحجة واصله اليكم فالمرجو تمييز ذلك وكتابة الجواب
(الجواب) الحمد لله في الحجة المرسله لم يذكر المدعى ولا المدعى عليه تاريخاً أصلاً من الطرفين
وأما مسئلتنا فذكر فيها أن ذا اليد أرخ من ثمانية سنة والمدعى عليهم من خمسة وعشرين
سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبزاية وغيرهما انه اذا أرخا يقضى بهما لاسببهما تاريخاً قال
في البحر والحاصل أن سبق التاريخ ارجح من الكل ومثله في فصول العمادى وإيضاح الحجة
المرسله الحال شاهد بالحدوث فانه ذكر فيها وانه وجد ثقباً خروفاً وغيره مستدير
ولا مستو ولا هو كهم سائر المواضع وأيضاً المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده
فلم يوجد فيه وأيضاً ليس له أرض أصلاً يسبق بها الماء المذكور فكل ذلك شاهد بأنها حادثة
والفتوى بنيت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والقدم من دون تاريخ فقيمها خلاف قال
في الحاوى له كيف في طريق العساقمة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبها انه قديم وأقاما
البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها ثابت ولاية النقص وقال رامزا الى بيم القول في هذا
قول المدعى بالقدم اه وذكر العلائق في شرح الملتقى عن ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادى
أن بينة القدم في البناء أولى من بينة الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المتبعة
في هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب انندى
الفرقورى مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها
فيما اذا كان سبيل ماء معلوم مستمد من نهر معلوم مفتوحاً غير مسدود وفائض ماء السبيل
المذكور يسبق به أراضي بساتين معلومة من الزمن القديم بموجب تمسكات شرعية وأدعى
أصحاب النهر المزبور أن مجرى السبيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساتين المزبورة
يدعون انه قديم فهل تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة
أصحاب البساتين التى تسقى أراضيها من فائض ماء السبيل المزبور أولاً الجواب تقدم بينة
القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة فى ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب
ذلك ويبقى ذلك بيد المدعين المزبورين الموصى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن
والله تعالى أعلم أقول قدّمنا الكلام فى كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم
وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث فى البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد
المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهى أن الخلاف انما هو فيما اذا كان الاختلاف فى مجرد
أن ذلك الشئ قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما اذا ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا
الشئ ملكى أو حقى من سنة كذا وادعاه آخر كذلك من سنة كذا فانه لا خلاف فى ترجيح
الاسبق تاريخاً على ما جزم به فى كثير من الكتب فتنبه * (سئل) * فى نهر كبير يجرى على

مطلب تصح دعوى الشرب
بغير أرض

مطلب اذا أرخا يقضى
للاسبق تاريخاً

مطلب بينة الحدوث والقدم
بدون تاريخ فيم الخلاف

مطلب الاختلاف فى ترجيح
بينة الحدوث أو القدم انما
هو فيما اذا لم يورخا

مطلب ليس له أن يبنى بيتاً
على حافة نهر

حافة بيوت بمخالفة دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان
وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقي منه العامة من القديم
ويريد رجل من أهل البيوت أن يبنى على النهر المربور بناء ويجهله يتأويده خله إلى داره بدون
وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة هذه ليس
للرجل ذلك؟ (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى تقديم على قدمه (سئل) في نهر
قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وبساطنه بسط قديم مبني بالحجارة فيه لكل من
القريتين مقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب القريتين واضع يده على حقه
المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلامعارض ولا منازع
والآن عمد أهل إحدى القريتين فقيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهل القرية الثانية
من أخذ حقهم من الماء المذكور إلى أن يبرزوا لهم سندا أو جهة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم
(الجواب) وضع اليد والتصرف جهة قاطعة ولا يكلف ذو اليد إلى إظهار سند يشهد له
بذلك مع وضع يده فيجعل بوضع يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم ويمنع المعارض لهم
في ذلك ويبقى القديم على قدمه حيث الحال ماذكر والله سبحانه العليم (سئل)
فيما إذا كان له بركة ماء في دارها يجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسد زيد
الفائض وامتنع من فتحه إلا أن تكسب هذه بركته فهل لا يلزمها ذلك؟ (الجواب) حيث
كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد بتكسب البركة
أيضا لعدم جبر الإنسان على إصلاح ملكه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين
في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لدى بنية
شرعية فهل يسقط؟ (الجواب) نعم قال صاحب المسيل أبطلت حق من المسيل فان كان له
حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل
بالإبطال رسائل الزينية من رسالة ما يسقط من الحقوق بالاسقاط ومثله في الاشباه
(سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبور تحت تولية زيد
بالوجه الشرعي فاجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض لعروا يسوق الشرب
إلى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة؟ (الجواب) لا تصح اجارة الشرب
وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرها وفي التتارخانية من الفصل الخامس
في بيع الشرب قال محمد في الأصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فانه لا يجوز
وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبوجهة وأستاذ أبو بكر البلخي وغيرها من المشايخ
لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوز واذا باعه أو آجره مع الأرض فهو جائز ويدخل
الشرب في البيع تبع للأرض ألا يرى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعها ولا تدخل
مقصودا اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد حق شرب معلوم من نهر فباع الشرب وحده
بدون أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز؟ (الجواب) نعم وكذا صح بيع الشرب تبعا

للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجوز في أخرى
وهو اختيار مشايخ بخارى للجهالة وفي الخانية من الشرب رجل اشترى شربا بغير أرض
وفي تلك القرية تباع المياه بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشرب
أن يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب
الارض فلو أنه باع الماء بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال
الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا أن يميز البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك
الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على وجوده ألا ترى أنه لو باع الارض
والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث
وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك
البائع الاول قال رضى الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم
البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب وحده وان كان
لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقد جرت
العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا فاسدا يملك
بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب
بعبد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى
عبدا بمينة أو دم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ منع الغفار من البيع الفاسد * (سئل) *
في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتاج المجرى الى الكرى الضروري
فكره البعض وصرف على ذلك مبالغاه معلوما من الدراهم وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد
الرجوع على الآبي بما اتفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم
قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فكرهه على أهله
لما بينا ثم قيل يجبر الآبي وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم
بالرجوع على الآبي بما اتفق فيه اذا كان بأمر القاضي المخ وجزم الزيلعي بالرجوع بحصته
من المؤنة اذا كان بأمر القاضي واختاره في الهداية حيث أخره مع دليله قال في الخانية من
فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر عشرة فسادونها أو عليه
قرية واحدة يغني ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق العشرة
فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الاربعين
فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار
أى الاقوال شاء اهـ وفي شرح الكتر للعيني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر
الكائنين من اعلاه أى على النهر عند أى حنيقة حتى اذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه
مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركاء لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه
لبسبيل ما فضل من مائه لئلا تغرق أرضه وله أنه للعاجلة الى سقى الارض ولم يبق له حاجة

مطلب فيما اذا اشترى
الشرب وحده ثم باعه بعد
القبض

مطلب ببيع الشرب وحده
فاسد فيملك بالقبض لا باطل

قوله قال أى قاضى خان رحمه
الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية المخ أى
ولو كان ذلك بيع المردوم
من كل وجه لما كان أحد
يقول مجرازه وحيث وجدت
الرواية بجوازه وأخذها
بعض المشايخ علم أنه ليس
من بيع المردوم من كل وجه
فلا يكون باطلا اهـ منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص
باذن القاضي يرجع على
الآبي

مطلب كرى النهر الخاص
على أهله

مطلب في بيان النهر الخاص
مطلب اذا جاوز الكرى نهر
رجل تسقط عنه المؤنة

فلا يجب عليه كمن له حق تسهيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسهيل الماء فيه ثم فترع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برى الرجل من الكرى لما ذكرنا اه وفي التنازلية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند أبي حنيفة الصحيح انه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح جانبي النهر اه ومثله في البرازية والذخيرة وغيرها وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا دار رجل قيل انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه ما لانه لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسهيل اذ لولا لغرقت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظما عليه قري يشربون منه فبلغوا باب الكرى فوهة نهري قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أراضي قريتهم اه (سئل) في مجرى أو ساخ ينصب فيه أو ساخ بيوت جماعة من محلات من أهل الى اسفله واحتاج الى التعزيل فقام أهل مجرى أو ساخ الاعلى يكلفون بعض أهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه أو ساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لأهالي محلة أو ساخ الاعلى ذلك (الجواب) نعم أقول ههنا فائدة نبهت عليها في رد المحتار وهي أن نهر الاوساخ يخالف نهر الشرب من حيث أن نهر الاوساخ اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أهلاه فكما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشارك من هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤنة ويشاركه جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أو ساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الآخر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أو ساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الأرض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا الى شيء من النهر ما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخل فيها جميع من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه ويبقى على من بعده وهكذا في كان في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لا حياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم وثم على عكس نهر الاوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب ومنه (سئل) فيما اذا كان لأهالي محلة مساقيط على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من أو ساخ المساقيط المذكورة فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ من النهر المذكور على أصحاب المساقيط المذكورة دون أهل النهر (الجواب) نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا حدث بعض أهل المحلة مساقيط على النهر المذكور بغير اذن

مطلب لا ترفع مؤنة الكرى
بمجاورة الفوهة وانما ترفع
بمجاورة الارض
مطلب الطريق الخاص
في سكة غير نافذة اذا احتج
الى اصلاحه

مطلب في الفرق بين نهر
الشرب ونهر الاوساخ اذا
احتاجا الى الكرى والتعزيل

أهل النهر المرقوم ويطلب أهل النهر أصحاب المسايط المحدثه بسدّها عن النهر فهل يسوغ لهم
مطالبتهم بذلك *(الجواب)* الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعي كنيه الفقير علاء
الدين في عنه *(سئل)* في نهر كبير يمتد من أعين يشرب منه أهالي قرى بعضها من جهة
أسفله يجرى لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين يقل ماء النهر
الكبير فيسكر أهالي القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى أنهرهم الخاصة
فيسقوا أراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجرى الى أهالي الاسفل الا قليلا جدا
ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعللين بأنهم يفعلون السكر
المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم بقي ويترك على قدمه وان خالف
الشرعية المطهرة فهل لا أهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزيلوا السكر
ليستقي أهالي القرى الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك
بدون اذنهم ورضاهم *(الجواب)* ليس لا أهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي
الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى يرووا كما ذكره الامام المعظم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء
وذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من
السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم لا أهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجزى على المتأخرين
فانه لا يلزم من رضى المتقدمين رضى المتأخرين فلم تأخر من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى
من السكر في باطن النهر المشترك حتى يستقي أهالي الاسفل أراضيهم فانه يبدأ بهم حتى يرووا
كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتمدة والله تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ
اسماعيل مفتي دمشق الشام عفي عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بما حاصله
ان لم يكن لأهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلاهالي القرية العليا حبس
جميع ماء النهر الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لأهل القرية السفلى ان شاؤوا وان كان
لأهل القرية السفلى حق شرب من النهر المربور فلايس لأهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن
أهالي القرية السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا أقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
أهل اسفل النهر امرأ على أهل الاعلى حتى يرووا كما في الربيع وغيره والله تعالى أعلم أقول
وأفتي بذلك الحير الرمل في خصوص نهر دمشق المسمى بيردى وهذا هو المذكور في المتون
كالهداية والملتقى وذكر القهستاني وتبعه العلافي في شرح الملتقى عن شيخ الاسلام
انه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي اذا لم يصططحو ولم ينتفعوا بلاسكر
فيسكر كل في نوبته وينبغي الافتاء بهذا ان لزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه ربما يشرب
أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر ذروع أهل الاعلى مع أن لهم حق في النهر تأمل (فائدة)
رأيت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي
ما حاصله لا أشك في نهر بردا في دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بأرضه والعين التي يجرى

مطلب ليس لأهالي الاعلى
أن يسكروا النهر على أهالي
الاسفل وان كان يفعل من
قديم
مطلب لا عبرة للقديم المخالف
للشرع القويم

مطلب نهر بردا في دمشق
غير مملوك لاحد

الماء فيه منها اباحة وهو الظاهر وما كانت مملوكة لا كفار وانتقلت عنهم الى المسلمين
وأيا ما كان فليس ملكا لحد وبقيت انهارها الظاهر انها كذلك وأنها متقدمة ويحتمل
حدوثها بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان بانخراق في موات فليس بمملوك وما كان بحفر
فان قصده حائره الاباحة فكذلك أو نفسه فلك له لكن لا يعلمه الا ان هو ولا ورثته فهو لعموم
المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا ببيعة بخلاف الاملاك
المنقلة الى بيت المال التي يبيع منها ويعطي نفسها فان هذه الانهار تنفعها عام دائم للمسلمين
فلم يجز تقويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جعل الحلال هل هي بانخراق
أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضا اهـ ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقديقال ان ما كان
مباحا لعموم المسلمين لا ينال في دخوله في الملك والذي يظهر أن حفرة بردا وبقيت الانهار الستة
المتشعبة منه غير مملوكة لاحد وأما مياهها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الاحراز
وانما لاهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة منه منها أوقاف
ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربابها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح
أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقوقها حين البيع
والشراء والاجارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار
من أحد من العلماء وهذا كدليل الملكية بسبق اليد والاول واستمرار ذلك
الى زماننا فلا يحل لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعي ولا أن يحدث
في أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل
دخوله في المقاسم والى كوى الملوكة أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كافى القهستانى
ولذا كان كربه على أصحاب المقاسم لا من بيت المال ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن
مفتى طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يمر في واد قديم يسمى ذلك النهر
بالعامى يشرب منه أراض وبساتين ومزارع وقرى تحوى خلقا كثيرا ليس لملك الاراضى
والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضى على عليان من جهة منبع الماء وسفلى
تحتها وهكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرها ولا يمكن السقي منه الا بدواليب
يدبرها الماء كالرحى لتسغله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل ناحية
في وسطه سدا بالمون والاحجار وفتحوا فيه كوى على قدر الدواليب الممكنة وجعلوا بين كل
سد من مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الأسفل لا يضر بالسدا الأعلى
فهل اذا أراد أحد من أهل تلك الاراضى أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا يسد النهر
ليتمكن بذلك من نصب دولاب ياخذ به الماء الى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للأعلى منه
أو المساوى ضرر بعمد دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا أفقونا
مأجورين الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون
مشتركا اشتراكا خاصا بأهل تلك الاراضى فلا يجوز لاحد منهم حينئذ احدث شئ فيه

قوله فما كان بانخراق في
موات أى ما كان انخرق
بنفسه وجرى في أرض موات
بلا حفر من أحد اهـ

مطلب سؤال في خصوص
نهر العامى

الابرضى الجميع سواء اضر ذلك بأحد من الشركاء او لم يضر لان البناء واقع في بطن النهر
المشترك وبعض الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الابرضى بقية الشركاء سواء
تضرروا او لم يتضرروا وهذا بخلاف ما اذا اراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي
أو دولابا في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد
من أهله بان يتغير الماء عن سفته ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك واما أن يكون مشتركا
اشتراكا عامين جميع الناس فيمتنع احداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال
قاضي خان في كتاب الشرب ان أبا يوسف سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو يرتوي
منه أهلها بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب في هذا
النهر فذكرى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم
قال ان كان هذا النهر الحداث يضر بأهل مرو ضررا ينافي ما لهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان
عن ذلك وكذا الكل أحد أن يمنع من ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة
رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردري المياه ثلاثة الاقل في غاية العموم كالانهار العظام مثل
دجلة وسيمون وجميعون ليست بمملوكة لأحد فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب
الطاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرفة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامة
فان اضر منع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء هو والله
العليم وكتبه محمد المفتي بطرابلس الشام عفي عنه * (سئل) في بركة ماء قائمة البناء في دار
زيد يجري مافاض منها بحق شرعي في يجري الى طالع قائم البناء في دار عمرو وينقسم الماء
شطين احدهما لدار عمرو والاخر لدار بكر ويريد بكر أن يأخذ من الماء شطرة المختص به
من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخالفة والمعادلة ممكنة وليس في
ذلك ضرر على عمرو وينتفع كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ بكر ذلك * (الجواب) نعم أقول
قدما في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع * (سئل) فيما اذا كان لزيد ورجلين
طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو فتهدم الطالع وصار الماء يجري الى أرض دار عمرو
وحيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطالب عمرو منهم اصلاح الطالع فهل يجب
الى ذلك * (الجواب) نعم قال في البرازية من الشرب نهر في أرض قوم فانبثق وخرب بعض
الارضى لملاك الاراضى مطالبة ارباب النهر باصلاح النهر دون عمارة الاراضى * (سئل) *
في ماء مشترك بين قرية ميرية ومزرعة وقف للقرية الثمان وللزراعة الثلاث فترك اصحاب
المزرعة زراعتها وماء هامة ثلاث سنوات فسقى زراع القرية المزبورة اراضيهم بالماء المزبور
في المدة المذكورة قام المتكلم على المزرعة يزعم أن زراع القرية يضمون حصة المزرعة
من الشرب في المدة المرقومة فهل لاضمان عليهم * (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولا يضمن
من سقى من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال
عن الخلاصة * وفي الوهبانية

مطلب ماء النهر العظيم حق
العامة ولكل أحد منهم
رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء

مطلب اذا تهدم الطالع وأضر
بجيران الجار له مطالبته
باصلاحه

قوله فانبثق يقال بئق الماء
بئقا ففتح بئق خرق الشط أو
السكر وانبثق هو اذا جرى
بنفسه من غير فجر والبئق
بالفتح والكسر الاسم مغرب
اه منه

مطلب لا يضمن من سقى من
شرب غيره بغير اذنه

وساق بشرب الغير ليس بضامن * وضمنه بعض ومما ترأظهر

(سئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضي وبنوتا كثيرة بحق قديم شرعي بلامعارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها جرو واحد وميزان يصيب منها ماء النهر ويدبر أحدهما الحجر المزبور وهما مفتوحان من قديم الزمان بلامعارض ثم قل ماء النهر فصار مستأجرا للطاحونة يستأجر الميزابين بامر صاحبها بدون وجه شرعي فقل انحدار الماء في الماصية جدا وصار لا يبلغ ربع انحداره وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد المذكور ووقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزاب المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد وعمرو بركتان يجري اليهما الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتاج طريق الماء من أعلاه الى التعمير فهل يكون تعميره عليهما *(الجواب)* نعم أول أفق شيوخ مشايخنا السائقين فيما اذا كان ماء البركة لمجاعة لاحدهم ثلثه وللآخر النصف وللآخر السدس بأن كلفته على قدر الحصص لقول الاشياء الغرم بالغنم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتخصيص الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في نهري سقي بساتين وقرى انهدم جانب منه واحتاج الى التعمير فأجاب تعميره على اربابه جميعا على حسب حقوقهم من اعلاه اه لكن ينبغى أن يقال من أسفله بدل قوله من اعلاه لان من كان من جهة اعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من كان من جهة اسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى ارض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد ارضه كما مر فتدبر في هنا شئ وهو ما اذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة رجل آخر واحتاج اصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب الفاضل يغرر الثلث *(سئل)* في نهري مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقى اراضيهم بحسب نصيبهم منه اراد أحد الشركاء أن يسوق نسيبه من النهر المرقوم بلا رضاهم الى ارض له اخرى ليس لها من النهر المزبور حتى شرب فهل ليس له ذلك الا برضى بقية الشركاء *(الجواب)* نعم كما في التنوير والملتقى ومثله في الزيلعي *(سئل)* فيما اذا كان لزيد دار في رفاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقيط الدار ومساقيط أهل الرفاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر بكثرة ما اجمع فيها من اوساخ المساقيط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ على زيد وبقيمة اصحاب المساقيط *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل سقى ارضه سقيا معتادا وفي الارض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير صنع ويزعم جاره أن الماء افسد له حنطة في الارض المرقومة وأن الرجل يضمنها فهل لا ضمان عليه

مطلب ليس للطمان أن يفعل ما يقلل الماء على أهل الماصية

مطلب لما بركة ان فالعمارة عليها
مطلب كلفة ماء البركة على قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب الفاضل من كلفة العمارة
مطلب ليس له أن يسوق شرب أرضه الى أرض له اخرى لا شرب لها من النهر المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه اوساخه وأوساخ أهل الرفاق مؤنة التعزيل عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا معتادا وفيها ثقب لا يوقف عليه لا يضمن ما أطفأ الماء في أرض جاره

(الجواب) نعم وفي فوائد الفقيه أبي جعفر سئل عن سقي أرضه وفيها ثقب يضرب أرض جاره ويفسد زرعه ولا يوقف على ذلك قال سيده سبيل الحائط المائل انه يتقدم عليه فما اضر بعد التقديم يضمن كالحائط المائل عمادية من انواع الضمانات *(سئل)* فيما اذا كان لزيد بركة ماء في داره يجري فائضها الى طالع قديم في طرف الدار ثم منه الى بركة في دار عمرو وعمرو متصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حدير يريده المزبور الا ان فتحه واجراء قدره معلوم من ماء الطالع الى مطبخ في داره متدعيان له وعمرو ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه *(الجواب)* يعمل بتصرف عمرو المذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعدم مضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

(كتاب المدائنات)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه ومات قبل اداء الدين ولم يخلف شيئاً وله قدر استحقاق في وقف اهلي تناوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لا خرو يريده صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعمان له حبسها وبيعها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد بركة جماعة مبلغ دين من الدراهم وعمرو يذمتهم دين أيضاً فأخذ زيد منهم قدر ما من دينه الخاص به ويريد عمرو منسأركنه في ذلك بلا كفالة من زيد لذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحبسوا مديونهم فهل لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد *(الجواب)* لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمدائنات نقلاً عن مجمع الفتاوى من باب أدب القاضي وعن مشتمل الاحكام في القضاء *(سئل)* فيما اذا كان لزيد وعمرو بركة بكرة درهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركته فيما قبض فهل له ذلك *(الجواب)* للدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه ان شاء او اتبع التعريم كافي صلح التوزيع فيسوغ له وذلك *(سئل)* فيما اذا كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما ولي بكر بركة زيد أيضاً دين آخر خاص به فدفع زيد لهما بمبلغ معلوم من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك ويرغم بكر أن له اخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا كان على ذمي دينان معلوماً القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والاخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدر ما معلوم من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو وعن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو وعن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين تقع للمديون

مطلب اذا كان في الطالع ثقب مسدود من قديم ليس لاحرفه

مطلب ليس للدائن حبس استحقاق المديون الميت في الوقف

مطلب أخذ بض دينه ليس للدائن الاخر مشاركته فيما أخذ مطلب من عليه ديون له أن يقدم من اراد ويؤخر من اراد

مطلب الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه مطلب اذا عين المديون أن مادفعه من الدين المشترك صح تعينه

فهل يكون القول للذي المديون في ذلك يمينه * (الجواب) نعم يكون القول قول المديون
لانه المالك وهو ادرى بجهة التملك كذا في الاشياء والعقارات وغيرهما من المعنويات قال يري
زاده القول للمالك في جهة التملك أي بالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته
كما في العادة الا فيما اذا كان عليه ألف ممن متاع وألف كغاله فجاء بألف يؤديه عن كمالته
وأبي الطالب الاخذ الا منها للطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض ولم يقل شيئا فلم يؤدى
أن يجعل المقبوض عنهما شاء لان له في التعيين فائدة فيعتبره يمينه تحصيلاً للفائدة كذا
في شرح الزيادات ولم يتعرض لما فيه القول للمديون قال في شرح الطحاوي الاختلاف متى وقع
بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صقته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين
مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستأجر دفعت عن الدين وقال الآخر عن الاجرة فالقول
قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانصه
فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى أنه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه
وجوه من الديون فأدى شيئاً ثم ادعى أنه من وجه كذا لانه المالك فكان اعرف بجهة التملك
اه وأجاب قارئ العداية بانه اذا عين المديون أحد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان
أحدهما رهن او كميل والاخر لا أو أحدهما قرض والاخر عن مبيع صح التعيين وان كان
جنسا واحداً لا يصح التعيين اه والله تعالى أعلم * (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو دراهم
ليدفعها عن ذمته لعمرو نظير أجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها لي عن ذمة خالد فظير دين لي
بذمته واختلغا في ذلك ولا بينة فهل القول قول الدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع * (الجواب)
نعم * (سئل) فيما اذا استدان زيد مبلغاً معلوماً من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن
معلوم وبعد ما تسلم زيد الفروة من عمرو وتم عقد البيع استردتها عمرو منه وأخذها بدون وجه
شرعي ويريد زيد استردادها وأخذها من عمرو بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) نعم
* (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم بمراجعة شرعية الى أجل
معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد مدة سنين بلامعاملة
وفي كل سنة يدفع لعمرو قدر ما من الدراهم معلوماً الا أن يمتنع عمرو من احتساب ما دفعه له زيد
في السنين المذكورة من أصل الدين بدون وجه شرعي راعياً أن الدين مال يتم تحت وصايته
وأن ذلك ربح الدين ولم يصدربينهما معاملة ومبايعة شرعية في السنين المرقومة أصلاً فهل
يحسب ما دفعه زيد لعمرو في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمرو والمذكور
* (الجواب) نعم رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلاً وأخذ فللمستقرض
أن يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى من السكالة * (سئل) فيما اذا استدان زيد
من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وابتاع منه خنجر بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد الى
أجل معلوم وصار زيد يدفع لعمرو وفي كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده
أكثر من سنين يريد دفع التسعة المذكورة لعمرو في كل شهر من السنين حتى استوفى عمرو

مطلب القول قول المديون
لانه المالك وهو ادرى بجهة
التملك

مطلب ما يكون القول فيه
للمديون
مطلب القول قول الدافع
لانه أعلم بجهة الدفع

مطلب استدان مبلغاً من
رجل واشترى أيضاً منه فروة
ثم تارعا فيها بعد تمام العقد
والتسليم

مطلب اذا دفع المراجعة
بلامبايعة تحسب من أصل
الدين ولو كان ليتم

مطلب أخذ المراجعة بلا
مبايعة ثم مات فللمديون
أن يحسبها من أصل الدين

عن الخنجر من زيد ومبلغا آخر مرابحة بلا معاملة شرعية ومات عمرو عن ورثة وله وصي يمنع من احتساب ما دفعه زيد لعمرو زائد على الثمن المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائد على الثمن * (الجواب) * له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفق بذلك الفهامة ابن نجيم بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور رباً محض مضمون بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقاً فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القضية من الكراهية من باب فيما يتعلق بالحبس في الأموال حملاً بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا هل هي مكروهة وذكرة البقال في تفسيره أن عند محمد تكملة وعند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما ادباغ ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشتري من المديون شيئاً بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيعه من المديون بثلاثة عشر إلى سنة فيقع التحرز عن الحرام قاضي خان من فصل فيما يكون فراراً عن الربا من كتاب البيوع وفيه حيل أخرى فراجعها أقول مئة مضاه ان يصح أن يحتمل جعل العشرة ثلاثة عشر وفي الدر المختار في آداب القرض ما نصه قلت وفي معروفات المفتي أبو السعود ولو أذن زيد العشرة بأني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا بعد أن ورد الأمر السلطاني وفتوى شيخ الإسلام بان لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه فاجاب يعزري ويحبس الى أن تظهر ثبوته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع اه ما في الدر المختار فقد أفاد ورود الأمر السلطاني والافتاء بناء عليه بان لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا السنيحاني بأن هناك فتوى أخرى بان لا تعطى العشرة بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكأني ورد أمر آخر بذلك بعد الأمر الأول لكن قد مر في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبق بعد موته وقد مرنا تحقيق المسألة ثمه فراجعوه وعلى فرض بقاء حكم امره بعدم موته الى الآن او ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا ابد الله تعالى بنصره فأنما يحبس المخالف ويعزري لمخالفته الأمر السلطاني لا لفساد المبايعة فانه لو أقرض مائة درهم مثلاً وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهما بعقد شرعي صح البيع وان كانت تلك السلعة تساوي درهما واحداً لان النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور لا ترى انه يصح عقد البيع بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الالهي وان أثم وما ذاك الا لان النهي لا يقتضي الفساد كالصلاة في الأرض المغصوبة يصح مع الاثم كما تقر في كتب الأصول اذا علمت ذلك فنقول المفتي أبي السعود ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع يفيد أن ما حصله المقرض من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف لا رضى المستقرض رحمه الله المقرض وهو مشكل

مطلب ما تناوله ربحاً بلا حيلة
شرعية رباً محض

مطلب لا بأس بالبيع
التي يفعلها الناس للتحرز
عن الربا

مطلب ورد أمر بان لا تعطى
العشرة بأزيد من عشرة
ونصف

وقوله لكان يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أي وإن كان ذلك بالتراضي اشد اشد كالألماعلت
فان بيع الساعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن والالم يستحق شيئا فتأمل ذلك فاني لم أجده
جوابا شافيا والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد بذمة عمر ومبلغ دين معلوم
من الدراهم فربحه عليها الى سنة ثم بعد ما ربحه بعشرين يوما مات عمر المديون فحل الدين
ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا * (الجواب) * قال في القنية جواب
المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباعدة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام
قبل له أفتى بهذا قال نعم كذا في الانقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا
أبو السعود والخانوقى والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة
اذ اظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فربحوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى
اجتمع عليهم مال قبل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين
باق في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما ربحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم
على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم وليوجد
وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسألة نظير ما في القنية قال برزنجي ليكر خواهر زاده
كأن يطلب التكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه
ستون دينارا ثم تبين انه قد أخذه فلا شيء له لان المباعدة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا
ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كأن وجهه أن المستقرض لم يشتر الساعة بثمن غال
الا في مقابلة الاجل في القرض فان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابله شيء من الثمن الا أنهم
اعتبروه مالا هنا لكونه مقابلا لزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحل كان اخذه بلا عوض وفيه
شبهة الربا وشبهة الربا ملحق بالحققة فاذامات وحل الاجل سقط عنه من ثمن الساعة وتقدر
ما بقي منه وكذا اذا تبين أن لادين أصلا كما في مسألة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف
المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبدا بألف على انه كاتب مثلا فظهر بخلافه فان له رده
وان امتنع الرقعة رجع بالنقصان في الاصح والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا استدان
زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل
حلول أجله فهل يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام * (الجواب) *
نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبمثله أفتى مفتي الروم أبو السعود
افندي ولو كان الدين مؤجلا نقضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاء المديون
اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزن محمول على ما اذا كانت
الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدانق في المائة يسير يجرى بين الوزنين وقدر
الدرهم والدرهمين لا يجرى واختلف في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم
في المائة كثير ردة على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب ربحوه على المراجعة
الساقط لا تلزمهم الثانية

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى عن الايام
مطلب قضى الدين قبل حلول
الاجل يجبر على القبول

مطلب اعطاء المديون اكثر
مما عليه وزنا الخ

بالزيادة ترد الزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة واعطاه الزيادة اختيارا هل تحل
 الزيادة للقايض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة او صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم
 الدافع والقايض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع صحاحا يضره
 التبعض وعلم الدافع والقايض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة خاتمة من
 الصرف أقول هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة أما اذا كانت مشروطة فهي رباح محض
 لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وان أبرأ عنها مادامت قائمة لأن الربا
 لا يسقط بالأبراء لوجوب رده حقا للشرع نعم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقطت كسبسطه في الاشياء
 عن القنية * (سئل) فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل
 القرض الشرعي وابتاع عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم ووجّل الى أجل معلوم ويريد
 زيدا الآن أخذ مبلغ القرض حالا وأبرأ ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك * (الجواب) نعم
 * (سئل) في رجل باع آخر قمشة معلومة بثمن معلوم تسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم
 المشتري المبيع ودفع للبائع قسما واحدا من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وترك
 وعليه ديون لجماعة فهل لا تحل بقية الاقساط بموته * (الجواب) نعم قال في البرازية من
 البيوع من نوع في التأجيل مانعه بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل اه
 وفي البحر قبيل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدلي
 الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفيع ثمن المبيع بعد
 الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاجل لا يحل قبل وقته لا بموت المديون ولو حكما بالحق
 مرتد ابدار الحرب ولا يحل بموت الدائن اشياء من القول في الدين وفي شرح المجمع لومات البائع
 لا يبطل الاجل ولومات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل أن يتجر فيؤدي من ثمن المال
 فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذا في البحر في شرح
 قوله وصح بثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت
 من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل * (سئل) فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا
 معلوما من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له
 بلاوجه شرعي زاعما انها كانت اراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا
 ولا عبرة بزعمه * (الجواب) نعم والاجل في القرض باطل خلافا لمالك وابن أبي ليلى لان
 القرض اعارة لوجود معنى الاعارة فيه وهو التسليط على الانتفاع بالعين مع الرد والاجل
 في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت لازمة قبل مضي الاجل
 فتضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز محيط السرخسي من باب القروض والديون
 التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وضمان المستهلكات وثمن البياعات صحح يبرى عن
 الذخيرة من المدائن ونقلها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض
 * (سئل) فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه

مطلب الربا لا يسقط بالأبراء
 مادام قائما

مطلب اذا أبرأه من ثمن
 السلعة له أخذ القرض حالا

مطلب بموت البائع لا يحل
 الثمن وبموت المشتري يحل

مطلب بموت البائع لا يحل
 الثمن وبموت المشتري يحل

مطلب تأجيل الدين على
 ثلاثة اوجه

مطلب الاجل لا يحل قبل
 وقته لا بموت المديون

مطلب الاجل في القرض
 باطل

منها ثم ماتت عن ورثة قسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالبته بالباقي وأخذوا منه حال فهل لهم ذلك؟ (الجواب) نعم لأنه قرض قال في الآشياء من المدائنات كل دين أجله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة الأولى القرض الحاه وديومات المقرض فأجل القرض وارثه فالظاهر أنه لا يصح قنية في باب ما يتعلق بالأجل في القروض من كذاب المدائنات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالزيادة وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق إلا نرى أنه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صح فاعدية في الدعوى في أوائله فتاوى الفقهاء من كذاب المدائنات أقول أي والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بموت المرأة تأمل (سئل) فيما إذا كان زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن دقيق كان ابتاعه عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لدى يئنة شرعية ويريد زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حال فهل يكون التقسيط المذكور لازما وليس له طلبه حالا؟ (الجواب) نعم كل دين أجله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة ليست هذه منها (سئل) في امرأة قضت دين رجل لدائنه بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك؟ (الجواب) نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقضى له من غير أن يدخل في ملك المقضى عنه ألا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المدائنات من العصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما وقضى دين غيره بغير أمره أه أقول ويأتي قريبا في أول كتاب الرهن نقل آخر في هذه المسألة (سئل) فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا له على حانوت وقف صرفه بأذن متولى الوقف في تغييرها للضرورة بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمرو والمبلغ لبقى له مرصدا كما كان زيد وصدر ذلك بدون إذن من المتولى ويريد عمرو مطالبة الأب والرجوع بنظر المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك؟ (الجواب) نعم لأن من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المديون لما في العمادية أيضا من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره أه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخص المصارى ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويرد ردة مثلها فهل له ذلك؟ (الجواب) الديون تقضى بامثالها والله تعالى أعلم في البرازية من أواخر البيوع في نوع الكساد والرواج اشترى بالنقد الرائج وتقا بضاوتها يلا إلى أن قال ولو كانت تروج لكن انتمس فتمتها لا يفسد أي المبيع وليس له الا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أن يطالبه

مطلب مات المقرض فأجل القرض وارثه لا يصح
مطلب أجل الورثة المهر على الزوج لا يصح

مطلب إذا قسط البائع ثمن المبيع ثم رجع عن التقسيط ليس له الرجوع

مطلب قضى دين غيره بغير أمره ليس له الرجوع

مطلب المتبرع لا يرجع بما تبرع به
مطلب دفع مرصدا خريدون اذن المتولى ليس له الرجوع على أحد

مطلب رخصت مصارى القرض يرد مثلها

بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعني يطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خـ وصا والقروض تقضى بأمثالها اهـ * (سئل) *
 فيما اذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمرو أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس له رجوع على زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بنظير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك * (الجواب) * حيث ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يسوغ للابن الرجوع بما آذاه والله تعالى أعلم والمسألة في الاشباه من قاعدة لا عبرة بالظن البين خطأ ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه الخ وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه اذا دفع شيئاً بناءً على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر اهـ * (سئل) * فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بذمة عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمراً فامتنع ويريد الرجل طلب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جازاً شابه من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة التمر تاشي كما هو مذکور في فتاويه من البيع * (سئل) * فيما اذا قال ذمي لمثله ادفع عني لفلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على فدفع المأمور لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الأمر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي كفاية عصام قال أقض فلاناً عني أو الذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل له الرجوع فيكون اقراراً بانه عليه وإن قال أقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور شريكاً أو خليطاً أي جرت العادة بينهما أن وكيل الأمر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الأمر شراء ولو قرضاً ثم يعطيه الأمر له أو في عيال الأمر أو الأمر في عيال المأمور يرجع وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عندنا خلافاً للشافعي ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه ان قال ادفع أو أقض قضاءً وان قال ادفع ولم يقل قضاءً يرجع جلاً على الأمر بالاداء وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا بزيادة من الوكالة من نوع في المأمور بدفع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المدائنت وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اهـ وتتمام التفاريع فيها وفي البرازية أيضاً ومثله في الخانية من الكفاية والعمادية والفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير * (سئل) * فيما اذا مات المديون عن تركة مشتملة على مواش وأمتعة وله ورثة يكلفون الدائن بأخذ عين التركة المزبورة بدلاً عن دينه وهو لا يرضى إلا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بثمن مثل الدين ويوفي منه * (الجواب) * نعم اذا المديون تقضى بأمثالها فاتباع التركة بمثل الدين ويوفي منه إلا اذا اراد الورثة ابقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلهم ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل قبض من آخر عدة دنانير ديناً له عليه وقضى بها ديناً عليه لزيد فرد زيدا منها ديناراً على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذکور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال

مطلب القروض تقضى بأمثالها
 مطلب ظن ان عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما أدى
 مطلب لا عبرة بالظن البين خطأ

مطلب بيع الدين لا يجوز

مطلب في المأمور بدفع الدين

مطلب دفع دين غيره بطريق القضاء عنه ليس للدافع ولاية الاسترداد من المدفوع اليه

مطلب لا يكلف الدائن بأخذ عين التركة بل تباع ويوفي

مطلب للوارث أخذ التركة ودفع مثل الدين من ماله
 مطلب رد عليه غيره ديناً رده على غيره الآخر

في البحر في خيار العيب تحت قول الماتن ولوباع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا
اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردها عليه بغير
قضاء فله أن يردّها على الاقل اه أخذ دراهمه من عليه وانتقدّها الباقه ثم وجد به ضم ازيوفا
لا ضمان على الناقد وترد على الدافع وان انكر الدافع أن يكون ذامد فوعه فالقول قول القابض
مع يمينه كما سيجي في القول لمن لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقتر باستيفاء حقه او الجهاد
فان كان أقتر لا يرجع ان انكر الدافع أن يكون ذاهوكذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية
فتاوى الاثري من كتاب المداينات أقول وقد منّا تمام الكلام على هذه المسألة عن الامام
الطرسوسي في خيار البيوع فراجع (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ من
التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح
وان كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا
ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل
بالترك عمادة في الفصل ٨ للمديون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق
الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء وبقيت القبالة في يد الورثة فللمديون طلبها منهم
ان كانت الكاغدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه او من ورثته
اذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفها وبيان قدر المال
المكتوب فيها حاوي الزاهدي ومثله في القنية من المداينات * أخذ من دينه دينار فوجده
زائفا فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدراهم اذا اخذه من دينه فوجده
زائفا فجعله في البصل أو نحوه ليروج ليس له الرد كما لو داوى عيب مشربه ليس له الرد حاوي
الزاهدي من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا ليميز
الجيد من الرديء ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قولهم جميعا لان
الاخذ للتحويل لا للاقتضاء * دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينفذه فهلك
في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطلب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفقه وان لم يرج
فردّه على ففعل فلم يرج فله الرد استحسنانا لاقياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل
بخلاف مالوباع عبدا أو جارية فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نفقت
والا فردّها على فعرضها فليس له أن يردّها اه الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشباه من
المداينات عن الزيلعي والخانية وفيها من قاعدة التسابع تابع قال المديون تركت الاجل
أو أبطلته أو جمعت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخانية وغيرها * اذا أتلّف الدائن
عينا من مال المديون ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلام قصاصه ان مثليا
أو قيميا على المختار برازية من بيع الوفاء * هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المديون
لأثباته وتسميته أم لا أجاب قارئ الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لأثباته
للاطالبة والله تعالى أعلم

مطلب لضمان على الناقد
وترد على الدافع
مطلب صالح الوارث وفي
اتركة ديون على الناس
مطلب تملك الدين من غير
من عليه الدين لا يصح
مطلب فان الوارث تركت
حتى لا يبطل لان الملك
لا يبطل بالتترك
مطلب اذا قضى الدين فله
طلب التمسك ان كانت
الورقة له
قوله القبالة الخ القبيل الكفيل
والجمع قبل وقبلاء ومن تقبل
شيئا وكتب عليه بذلك كتابا
فاسم ذلك الكتاب المكتوب
القبالة مغرب اه منه
مطلب جعل الدين ارفى الروث
أو الدرهم في البصل ونحوه
ليروج ليس له الرد
مطلب أعطى المقرض مالا
ليقبله ويأخذ منه قرضه فهلك
هلك على المستقرض
مطلب أعطى الى الدائن
حقه زائفا وقال أنفقه وان
لم يرج فعلى ففعل له الرد
استحسنانا
مطلب الاجل حق المديون
فله أن يسقطه
مطلب فيما اذا أتلّف الدائن
شيئا من مال المديون تسمع
الدعوى في الدين المؤجل
لأثباته لا للطالبة

(كتاب الرهن)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية نحاس قيمتها اكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم ان عمرار رهنا عند بكر وسلمها له بد من استدانه منه بلا اذن من زيد ولا وجه شرعي وهاكيت عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وضمن بأعارته واداعه واجارته واستخدامه وتعديته كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير أقول حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دونه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر رجع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن انفعه ول الحمدانية قال المؤلف في العمدة لاصدر الشهيد رجل ارتهن من امرأة دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضمنت الجيران له فجاءت الراهنة وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني أن يطالبها بشئ لأنه تبرع بدون أمرها ولا يطلب من المرتهن الا قول لأنه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا ما ليس بواجب *(سئل)* فيما اذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تهمته ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة *(الجواب)* نعم كما في المتون *(سئل)* في امرأة رهن عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش استدانته منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشا باكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتفتك المرتنة الرهن بقرش *(الجواب)* نعم قال في البرازية وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فزاد قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يقتسكه الراهن بدعوى ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من القروش مرهون بربع الدين وقد بقي من القروش ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اه *(سئل)* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما يساوي قدر الدين ثم حل الاجل ودفع له زيد دينه وطالب رهنه فادعى عمرو أنه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه الى الراهن *(الجواب)* نعم قال العيني في شرح الكنز فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضا من الدين لانه تبين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكازروني *(سئل)* في الرهن اذا فقد عند المرتهن بدون تعد ولا تقصير في الحفظ وقيمتها أكثر من الدين فهل يهلك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه *(الجواب)* نعم الحكم كما ذكر والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف

مطلب المرتهن اذا رهن الرهن بلا اذن الراهن ضمنه

مطلب الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا اذنه وضمن له الجيران لا يرجع على أحد

مطلب اذا سرق الرهن يسقط الدين ولا تضمن الزيادة

مطلب اذا نقص الرهن قدرا أو وصفا عند المرتهن سقط من الدين بقدره

مطلب اذا استوفى الدين وادعى هلاك الرهن يرد الدين

مطلب اذا هلك الرهن فالقول قول المرتهن في قيمته

في الرهن اختلغا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح
 التكملة اه أقول كتبت في رد المختار على الدر المختار في هذا المحل ما نصه صورة المسألة
 ما في الخانية وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتهن بخمسة مائة فان كان الرهن قائما
 يساوي ألفا تخالفوا وترادوا ولو هالك فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد
 الاتقاني ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن
 الآن يبرهن الراهن لانه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي هنا شيء وهو أن ظاهر كلام
 المؤلف أن المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى الهلاك وان لم يبرهن على
 ذلك وهو مخالف لما في الخيرية حيث سئل عن الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل
 يضمن قيمته بالغة ما بلغت فاجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار
 والدرر والغرر اه وعجالة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا ومثله في الدرر
 وشرح الجمع المملوك والذي حرره في رد المختار أن هذا غير صحيح لانه مذهب الامام مالك
 وأما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في الصورتين مضمون
 بالاقول من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب في الرهن
 اذا ذهب وفي ما شئته على الدرر عن الحقائق شرح الفسفية وبه أفتى ابن الشلي والتمرتاشي
 وغيرهم وكذا في الفتاوى الرحيمية أفتى بذلك تبع الشيخ الشرنبلالي وقال ان ما أفتى به الرملي
 مخالف للمذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي
 عكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسألة والرد على الخير الرملي والتنوير والدرر وتصريح صاحب
 الحقائق بأن هذا مذهب مالك وأما عندنا فيصدق ويسقط من الدين بقدره والباقى لا ضمان
 عليه اه وان المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك بلا برهان مطلقا
 * (سئل) فيما اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول
 للراهن بيمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا * (الجواب) القول للراهن بيمينه في عدم
 الرد دون المرتهن لانه مضمون والحالة هذه والمسألة في التنازع خانية وقتساوى قارى الهداية
 والاقروى وغيرها والله سبحانه أعلم وفي فتاوى ابن الشلي من الرهن لا يقبل قول المرتهن
 في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بد له من اقامة بينة على ذلك اه أقول قد ألف
 العلامة الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة أيضا سماها الاقتناع في الراهن والمرتهن
 اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكرا الضياع وقد تردد في جواب الحكم فيها فقال قد يجاب بأن
 القول للراهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن
 ولا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يجمل على ما اذا اختلفا في الرد والهلاك لأن سياق كلام
 المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرح حوايا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في رد المرتهن وأنه أمانة
 في يده وبأن كل أمين ادعى ايه الالامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته
 فن دعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى

قوله ولو اتفقا لانه لما قال
 ان الرهن وقع على خمسمائة
 من الالف اعترف بسقوط
 خمسمائة من الالف وصار
 منكر اسقوط الباقى فكان
 القول له بهذه صورة الاختلاف
 في قدر الدين الذي وقع به
 الرهن اه منه
 مطلب اذا ادعى المرتهن
 هلاك الرهن ولم يبرهن هل
 يضمن ما زاد على قدر الدين

مطلب فيما اذا ادعى المرتهن
 رد الرهن الى الراهن لا يقبل
 قوله

المترهن هلاك الرهن عنده وأنكره الراهن فان القول للمترهن يمينه لانه أمين كالمودع والمستعير
مع أن الراهن منكره كلام الشربلالي ملخصا وحاصله أنه يصدق في دعواه رد الرهن على
راهنه لانه أمانة وحكم الأمانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره
من الامانات لان الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق وينتفى عنه الضمان وأما بقية الامانات
فليست مضمونة فلهذا يصدق نعم ألحقوا الرهن بالأمانة وجعلوه مثلها من حيث أنه يضمن
جميع قيمته بالتعدي وأما قوله وبعارض كلام المعراج الخ فجوابه ظاهر أيضا لان المترهن
إذا ادعى هلاك الرهن عنده انما يكون القول قوله يمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر
الدين لان الزائد أمانة من كل وجه فيصدق يمينه كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه أما قدر
الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط دينه بتقابله فصار قدر الدين من الرهن مضمونا عليه فكيف
يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان مثلها لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه
وأما إذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى الرد فقط
فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو هلك سقط من الدين وتقدره فاذا ادعى
رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان من نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة
أو العارية فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهلاك كما مر فلم يكن فافيا بدعواه الضمان
عن نفسه والذي في فتاوى قارئ الهداية نصه سئل عن المترهن إذا ادعى رد العين المرهونة
وكذبه الرهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات
لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه اه ومثله ما مر في كلام المؤلف عن
ابن الشلبي والتاخرانية وغيرهما ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذکور في المعراج
فلزم اتباع المنقول كيف وهو المعقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد
على الدين فان كان زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتمحضها أمانة غيره مضمونة فيكون القول
قوله فيها سواء ادعى الرد فقط أو الرد والهلاك بعده عند الراهن فتأمل هذا ما يصير المولى
تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدار المختار (سئل) فيما اذا رهن زيد داره المملوكة
عند عمرو بن شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك رهن زيد الدار المزبورة ثانيا عند بكر بن
اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فلك الرهن الاول فهل يعتبر الرهن الاول ولا يعتبر الثاني
(الجواب) نعم قال في الحاوي الزاهدي راجع لبرخا وراهزاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه
للمترهن الاول وأخذه بغير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى الاول
دينه لا يكون للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن اه وفي فتاوى
العلامة الشيخ اسماعيل اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح (سئل) فيما اذا رهن
زيد داره عند عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما لهما بن شرعي معلوم اكل منهما فهل يكون الرهن
صحيحا وكله رهن من كل منهما (الجواب) نعم كما في التنوير من باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز
أقول أي يصير كله محبوسا بين كل واحد منهما لا أن نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذاك

مطلب اذا رهن داره عند
زيد ثم رهنها عند عمرو ولا يصح
الثاني
مطلب اذا ثبت الرهن الاول
فالثاني غير صحيح
مطلب رهن عند رجلين
فكله رهن من كل منهما

مطلب بيع بستان بيع وفاء
فهو في حكم الرهن وغرته
تصير رهنا أيضا

مطلب اذا باع بغير فاحش
وعلم البائع بالغبن ووعده
بفسخ البيع ان رد الثمن فهو
رهن

مطلب بيع الوفاء منزل منزلة
الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن
الرهن من المرتن فلا أجر
مطلب باع داره بيع وفاء
ثم استأجرها لا تلزم الاجرة

مطلب باعته داره ببيع وفاء
ثم اجر الدار من زوج البائعة
فاذا بطل الرهن والاجرة لها

قال ابن الكمال * (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو ببيع وفاء بثمان فيه غبن فاحش على انه ان رد زيد الثمن لعمر بركة المبيع وتسلم عمرو والمبيع وأثمرت أشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزبور حكمة حكم الرهن فالثمرة الحاصلة من البستان تابعة لاصلها * (الجواب) * حيث كان بثمان فيه غبن فاحش يكون البيع المذكور حكمة حكم الرهن ونماء الرهن كالولد والثمر واللين والصوف للراهن وهورهن مع الاصل كما صرح بالاول في البزارية والخيرية والحاي الزاهدي وغيرها وبالثاني في التنوير وغيره من الاعتبار والله الموفق * (سئل) * في رجل باع آخر عقارا بثمان معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق المبيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري هدد الى البائع بعده انه ان اوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بينة شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والراهن حضر البائع نظير الثمن للمشتري ومطلب رد المبيع له فهل يجب ان يرد ذلك وتقبل البينة * (الجواب) * نعم لان البيع اذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط ان يعلم البائع بالغبن وقت البيع كما في الحاي الزاهدي عن بكر خا واهرزاده * (سئل) * فيما اذا كان لزيد قطعتا أرض معلومتان حاملتان لغراس جارح الارضين في ملكه فباعهما من عمرو ببيع وفاء منزلا منزلة الرهن بثمان معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو المبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكر على زيد بالأجرة فهل لأجرة لعمره على زيد ولا تصح الحوالة * (الجواب) * نعم لان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لثمن طعام بينهما فلا أجر له كراهن استأجر الرهن من المرتن فانه لا أجر له لثمنه بملكه اه وفي الخيرية ولا تصح الاجارة ولا تجب فيها الاجرة على المقتى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام ابو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثمان معلوم ببيع وفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الاجرة فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتن لا تجب الاجرة اه ثم نقل الخيرا الرهن الى عن البزارية ما يوافقه وأفتى بذلك غير مرة والكل في فتاواه المشهورة وأما الحوالة فتدق في البحر الرائق وأما شرائط المحال به فان يكون دينه لازما ولا تصح ببذل مال الكتابة فالا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة المحال عليه من دين قيد به الحوالة بان كان الدين من مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة ونقل الخيرا الرهن الى رجة الله أن الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اه فعلم بما اقترروا وسطا أن الاجرة المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة باعت دارها من رجل ببيع وفاء منزلا منزلة الرهن ثم ان الرجل أجرها با ذنها من بعلها بأجرة معلومة قبضها الرجل ويزعم أن الاجرة له فهل تكون الاجرة للراهن المزبورة وبطل الرهن * (الجواب) * نعم والمسألة في الخلاصة والحانية من الرهن أجر المرتن الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلة

للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومجدرجهما الله تعالى كالتعصيب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وإن أجر بئام الرهن بطل الرهن والاجرا لراهن بزازية ومثله في الذخيرة * (سئل) * في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعدما دفع الثمن للبائع وتوافق مع المشتري على أنه يردّله المبيع اذا ردّله نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من ردّ نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤثر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم عليه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو بدين استدانه منه وقال عمرو ان لم أعطك دينك الى وقت كذا فلهي بيع لك بمالك على ثم أجر عمرو والدار من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطلة فيرجع زيد بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الرهن اذا أجر المرهون بغير اذن المرتهن فهل تكون الاجارة باطلة وللمرتهن أن يعيده في الرهن * (الجواب) * نعم قال في الحاشية وان أجرها بغير اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة وللمرتهن أن يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفصل ٣١ وكذلك لو أجره الرهن بغير اذن المرتهن لا يجوز وللمرتهن أن يبطل الاجارة * (سئل) * فيما اذا استأجر المرتهن الدار المرهونة من راعها فهل يبطل الرهن * (الجواب) * نعم قال في البرازية في أواخر الرهن وفي العتائية استأجر المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اه وفي الحاشية ولو ارتهن رجل دابة بدين له على الرهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الرهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه * (سئل) * فيما اذا رهن زيد عند عمرو وعدة معروفة بدين استدانه منه رهنا شرعيا مسلما ثم معار من زيد فباع الرهن المعز المربورة من بكر وسلمها له وتلفت عنده وذلك بدون اذن من المرتهن ولا وجه شرعي ويرد عمرو وأن يضمن بكر اقيمتها تكون رهنا عنده فهل أجره وذلك * (الجواب) * نعم والرهن اذا باع الرهن وسلم فالمرتهن الخيار ان شاء ضمن الرهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز المبيع وأخذ الثمن وهذا اشارة الى أن البيع من الرهن موقوف من رهن خزنة الفتاوى وكذا في منية الماتى انقروى قال العلائى والرهن ان ألقه أجنبي أى غير الرهن فالمرتهن يضمنه أى المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده وأما ضماؤه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق ويلغى اه وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان الخ وفي هذه الحادثة المتلف للمعز أجنبي والمرتهن يضمنه قيمته لانه محبوس بحقه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا باع زيد الرهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها رهن وذلك بدون اذن من المرتهن ولا اجارة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم حيث لم يجز المرتهن البيع ولا قضى الرهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء مبرا الى فكالك

مطلب اذا امتنع البائع وفاء
من ردّ الثمن يؤثر ببيع الرهن
وقضاء الدين من ثمنه
مطلب رهن عنده داره وقال
أن لم أعطك دينك الى وقت
كذا فهى بيع لك بالدين
لا يصح

مطلب الرهن اذا اجرا المرهون
بلا اذن المرتهن فالاجارة
باطلة
مطلب اذا استأجر المرتهن
الرهن يبطل الرهن

رهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كافي التنوير والله تعالى أعلم وتوقف بيع الراهن
 رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار غنه رهنا وان لم يجز وقسم
 لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فلك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا
 اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للاملائي ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به
 الرملي أقول كتبت في رد المحتار ان الاصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه
 كافي حاشية المنع عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كما ذكره المحوى وغيره عن التجنيس
 وفي جامع الفصولين بتخير مشتري رهون ومأجور ولو علمه عندها وعند أبي يوسف بتخير
 جاهلا لا عالما وظاهر الرواية قولها اه قال الخير الرملي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح
 وعليه الفتوى كافي الولوالجية * (سئل) * فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه
 بدون اذن الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الراهن أداء الدين للورثة ورفع
 يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم يبيع الراهن الرهن موقوف على اجازة
 المرتهن كما ان بيع المرتهن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان أجاز جازوا لا وله أن يبطله
 ويعيده رهنا ولو ملك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الا اجازة بعد وللراهن أن يضمن أيها شاء
 ذكره القهستاني شرح الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير
 اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البيعة على
 الرهن قبلت بيئته خانية من أوائل الاجازة وفي مسئلتنا باع المرتهن ومات ولم يجز الراهن
 فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن أخذه ورفع يد المشتري * (سئل) * في رهن طلب
 رهنه من المرتهن لبيعه ثم يدفعه للمرتهن ولديون أخرى عليه لمجاعة آخرين والحال أن ثمن
 الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن ذلك * (الجواب) * نعم ولا يكلف مرتهن
 معه رهنه تمكن الراهن من بيعه لا يقضى دينه بثمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض
 دينه شرح التنوير للعلائي * (سئل) * في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المعدة
 للاستغلال مدة معلومة وقام يطالبه الراهن باجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل ليس للراهن
 ذلك * (الجواب) * نعم قال المحوى في حاشيته على الاشياء من الغصب قوله السكنى بتأويل
 عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كافي اجازة البرازية في نوع المتفرقات ومقصود المصنف
 من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا توجب اجرا قال في القنية رهن
 دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها
 المالك فسكنها المرتهن اه * (سئل) * في قسامة مشتملة على عقد وقين وسرقين رهنها زيد
 عند عمر ودين استدان منه رهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) *
 نعم وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه
 بيع المعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع أشباه من
 أقول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة وجاز بيع السرقين عندنا خلافا

مطلب الراهن اذا باع الرهن
 وسلم فالمرتحن بالخيار

مطلب مشتري الرهن اذا لم يعلم
 انه رهن له رفع الامر الى
 القاضي ليفسخ البيع

مطلب في المرتحن اذا باع الرهن
 بلا اذن الراهن

مطلب ليس للراهن ج
المرتحن على دفع الرهن لبي

مطلب المرتحن اذا سكن ال
المرهونة لا يلزم أجر

مطلب رهن القامة صحيح
مطلب ما قبل البيع قبلي
الرهن الا في أربعة

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصد غير صحيح

مطلب استعار دار ورهنها
لا تباع الا برضى المعير

مطلب في الرهن المستعار

مطلب فيما اذا سرق بعض
الرهن المستعار

مطلب اعارة أمتعة معلومة
ليرهنها ثم مضت المدة له طلب
الامتعة منه

للائمة الثلاثة والانتفاع كالبيع ملحق وشرحه للعلاء من الحظر والا باحة قوله وجاز بيع
السرقين وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربيع فكان ما لا منع والرهن
هو حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاءه منه تنوير والقائمة الكفاية وقم البيت قما من باب
قتل كنسه فهو قائم مصباح واجاب المؤلف ايضا بصحة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد
وقصيلة وسرقين والمزدرعات القائمة اصولها في البستان أقول وفيه نظر بالنسبة
الى المزدرعات فان رهن الغراس والزرع بدون الارض فاسد كما سيأتى * سئل * في رجل له
مبلغ من الدراهم مرصد على دار وقف رهنه عند عمرو بن استدان منه فهل يكون الرهن
المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم اذا الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المزبور دين
على الوقف ليس بمال وقد ذكر علماء وناجحهم الله تعالى انه لا يثبت في حلقه انه لا مال له
وله دين على غلس او على ملي غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه
حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا سلمه وقبضه المرتحن قال الله تعالى فرهان مقبوضة وبالله
التوفيق * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من امة
دارها ورهنها عند عمرو بنه وغاب زيد فقام عمرو ويكلف ام زيد بيع دارها ليستوفي دينه من
بئها وهي لا ترضى بيعها فهل لا يجبر على البيع * (الجواب) * نعم قال في التنوير وشرحه من
التصرف في الرهن ولو مات مستعيره فملاسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضى المعير
لانه ملكه اه وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا ليرهنه فرهنه واستحق الدين
هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس عليه ام المستعير أم للرهن بيع الرهن فأجاب لا يجبر المعير
على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للرهن بيعها الا برضى مالكها وانما له حبسها
حتى يستوفي دينه واجاب قارئ الهداية ايضا عن سؤال آخر بان المعير أن يطالب المستعير
بخلاص الرهن ويحبسه به الى أن يفلأ الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتحن ويأخذ الرهن
ويرجع بما دفع على المستعير * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة
ليرهنها عند عمرو فرهنها عنده بدين استدان منه الى أجل ثم حل الاجل ودفع لعمرو بعض
الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تعذره ولا تقصير في الحفظ وقيمة جميع الرهن
مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن ويجب للزوجة المعيرة على
زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين * (الجواب) * نعم قال في الكنز وشرحه للعيني من باب
التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما قيد وهاك الثوب المرهون عند المرتحن صار
مستوفيا لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذي هلك للمعير على المستعير لانه سقط
الدين عن الراهن فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر
المضمون والباقي امانة اه ومثله في التنوير والملتقى وغيرهما من المتون * (سئل) * فيما اذا
استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة مدة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم
ومضت مدة العارية ويريد عمرو طلب الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك * (الجواب) *

نعم وأفتى بذلك الخير الرملي كما في فتاواه من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا رحمه الله تعالى * (سئل) في المعير إذا ادعى أنه عار زيدا أمتعة معلومة ليرهنها عند عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا يثبت لهما فالقول لمن * (الجواب) إذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو في ما يحمله على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان الحكم ومثله في البدائع معلل بأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتمتع وفي القول لمن عن فتاوى قارئ الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المعير لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها اهـ والعارية هي تملك المنافع مجانا كما في التنوير وغيره ومن المقرر أن الملك اعرف بجهة التملك * (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو داره المعلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لمضي مدة معلومة ومضت المدة المزبورة ويريد عمرو الآن أخذ الرهن من بكر فهل له ذلك * (الجواب) الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمسئلة في الاشياء وبذلك أفتى الخير الرملي أقول هذا ظاهر إذا كان التوقيت للرهن أما لو كان المؤقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد أيضا نظرا الى أن المستعير لا يملك رهنه زائدا على المدة فيكون الرهن موقتا أيضا لم أره فليراجع والظاهر الفساد وإذا أنكر المرتهن توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما مر في السؤال السابق آنفا والظاهر أن القول للمرتهن إذا أنكر العارية وادعى أنه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبه من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من أنه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن اجبر عليه اهـ ولا يخافه ما في الذخيرة من أنه لو استعاره ليرهنه بدنه فرهنه الى سنة فلم يعير طلبه منه وان اعلم انه يرهنه الى سنة اهـ لان الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا في تأجيل العارية تأمل * (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدنه استدانه وقسمه منه رهنا شرعيا مسلما بيد المرتهن ثم اثمرت الكروم عند المرتهن فاحكم الثمار * (الجواب) حكمها ما ذكره علماؤنا رحمه الله تعالى من أن نساء الرهن كالثمر والولد والابن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله كما في التنوير والملتقى وغيرها وذكر العلائي عن مجمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا اهـ وإذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعها أو يأذن له بالبيع كما في المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبرة البرازية ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالابن والثمرة وكذا انفس الرهن إذا كان مما يخاف عليه الفساد باعه باذن القاضي ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضي ضمن اهـ وزاد في المحيط ان كان المالك غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه وان كان بعيدا من القاضي والمالك

مطلب اذا اختلف المستعير مع المعير في التقييد والاطلاق فالقول للمعير بيمينه

مطلب الاجل في الرهن يفسده

مطلب رهن كروما فثمر فاحكم الثمرة

وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصيره أذوا من جهة المالك
 بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الأرض ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع
 بالرهن اهـ واما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان جذا الثمار وقطاف العنب بغير
 أمر القاضى فلا ضمان عليه استحسانا لان هذا من باب الحفظ وحفظ المرهون حق المرتهن
 قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا جاز كما يجزئ عنده ولم يحدث فيه نقصان
 فان تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها
 وهو يخاف الهلاك ضمن قياسا واستحسانا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك
 الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ
 عن الفساد الا اذا كان بأمر القاضى وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن
 ذلك وان كان بغير أمر القاضى اذا كان فيه حفظ أو تحصين عن الفساد فعلى هذا الاصل يخرج
 جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام نماء الرهن أنه لو هلك يهلك مجازا لانه لم يدخل
 تحت العقد معسودا كما في الدر المختار وتماه فيما علقته عليه (سئل) فيما اذا باع
 المرتهن ثمرة الكرم المرهون بدون اذن من المالك الحاضر واستهلك الثمرة فهل يكون
 المرتهن ضامنا (الجواب) نعم وتقلها ما تقدم (سئل) في ثمرة كرم مرهون خيف
 عليها الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتهن رفع أمره للقاضى ليأمره ببيعها
 ليكون ثمنها تحت يده فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا خيف على الرهن الفساد وكان
 الراهن غائبا لا يعرف مكانه فباعه المرتهن باذن القاضى يكون ثمنه رهنا عنده كما صرحوا به
 وتقلها ما تقدم (سئل) فيما اذا رهن زيد خاتمه عند عمرو ودين له عليه فوضعه عمرو
 في خنصره ثم احضره دينه وطلب منه الخاتم فزعم انه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر
 الدين فهل يضمن كل قيمته (الجواب) نعم يضمن كل قيمته بجعل خاتم الرهن في خنصره
 اليسرى او اليمنى كما في التنوير والهداية وغيرهما من المتون (سئل) في المدينون اذا حبس
 في حبس القاضى بالوجه الشرعى وامتنع من اداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين ووفائه
 من ثمنه بدون وجه شرعى فهل للحاكم بيعه (الجواب) نعم قال في الخيرية مذهب الامام
 تأييده حبه الى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحر المدين وعندهما للحاكم بيعه
 جبرالا نهما يرى الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصريح قاضى خان وصاحب الاختيار وكثير
 بأن الفتوى على قولهما فاذا حكم به حاكم براء نفذ وارتفع الخلاف والله تعالى أعلم اهـ
 (سئل) في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرتهن أو تخلية هل يكون غير لازم
 (الجواب) نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمدة لعدم لزومه قال الله تعالى
 فرهان مقبوضة والله تعالى اعلم ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا
 على معانة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية
 ومثله في العمادية رهن داره واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على

مطلب باع المرتهن ثمرة الكرم
 المرهون بلا اذن من المالك
 الحاضر يضمن
 مطلب للمرتهن بيع ثمرة الكرم
 بأمر القاضى لو الراهن غائبا
 مطلب يضمن كل القيمة بجعل
 خاتم الرهن بخنصره

مطلب اذا امتنع من بيع الرهن
 فلحاكم بيعه

مطلب الرهن قبل القبض
 غير لازم

مطلب يجعل باقرار الراهن
 أن المرتهن قبض الرهن

القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر القتاوى وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة الراهن انه كان مقبوضا أم لا فان أقام المرتهن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم بحكم بحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهرها كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حل على أن اليد كانت يد العارية اه وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لأن مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتهن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على معانة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخر وهو قولها بزيادة من نوع اختلاف الراهن والمرتهن أقول انما لا تسمع البينة اذا شهدوا بمعانة القبض او اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان فرض المسئلة ان المرتهن لم يذ كر القبض في دعواه وأيضا فان صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة

(سئل) فيما اذا رهن زيد جاريته عند عمرو بن شرعي استدانه منه رهنا شرعيا مسلما ثم اعتقها زيد وهو معسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان الراهن معسرا تسمى الجارية في أقل من قيمتها ومن الدين وترجع على سيدها غنيا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كفل زيد أخاه عمرا عند بكر بن شرعي استدانه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد بذلك عدة دنائير معلومة سلها منه وعلى زيد ديون تجاعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا (الجواب) نعم يجوز الرهن المزبور كما في الحاشية (فروع) رجل عليه ألف درهم لا أخروها كفيل فاخذ الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر ايهما ذلك هلك بالدين كله وقال أبو يوسف اذ هلك الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وان لم يعلم هلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذ كر في آخر كتاب الرهن انه يهلك بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجهل فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة وفي التتارخانية والصحیح ما ذكر في كتاب الرهن (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه من عمرو بعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو حصه معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها منه ثم باع زيد الحصه المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحیح ولا ينفذ بيع الراهن له ولعمرو وضع يده عليه حتى يستوفى دينه أم لا (الجواب) رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحیح وفاسد الرهن كصحیحه في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرحت به علماؤنا فاطبة كذا ذكر الخیر الرملى رحمه الله تعالى وللمرتن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما في الرهن الجائز لانه استفاد البذل في العين بالدراهم التي أدها ليتوصل اليها بحبس الرهن كذا في الذخيرة مات الراهن عن ديون فالمرتن أحق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحیح حال الحياة والممات حتى اذا تقابضا وتناقضا

مطلب ادعى المرتن الرهن ولم يدع القبض لا يقبل برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن عند الدائن دنائير يصح الرهن مطلب اخذ من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا وملك احدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد مطلب فاسد الرهن كصحیحه

الفاسد فالمرتهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض ويعدموت الراهن
 المرتهن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لحق الدين الرهن الفاسد أما إذا سبق
 الدين ثم رهن فاسداً بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين
 السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعدموت الراهن لعدم المقابلة حكماً لفساد
 السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهما هنا
 القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين وتأخر بزارية
 من الرهن وهذه المسئلة نفيسة جداً فلتكن على ذكر منك وقد أشار إلى هذا العلامة الخير
 الرملي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التفاضل والرهن بدين كان عليه إلى آخر ما في فتاويه
 ومثله في الحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون أقولية تنقض قولهم
 ثم تناقضا أي فاسداً العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه ولو كان الرهن
 سابقاً على الدين وربما دل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن محمد
 أنه ليس للمرتهن حبسه لأنه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لأن الراهن
 لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل إلى حقه لا يكون اصراراً لأن
 الراهن يجبر على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو اصرار لا ترى أن في الشراء الفاسد لا يشتري
 الحبس إلى استيفاء الثمن اهـ ملخصاً فقوله لما نقض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل النقض
 ليس له حبسه لبقاء المعصية بقاء العقد الفاسد وهو فساد تقيدهم المسئلة بالنقض أيضاً
 ولكن قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالأولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح
 في بعض الأحكام حتى أن المبيع فاسداً يملك بالقبض وبعد فسخه يكون للمشتري حبسه حتى
 يقبض الثمن لبقا حكم العقد من وجه ولولا أنه قد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان للمرتهن
 حبسه بعد نقض العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل نقضه بالأولى لقيام العقد الملحق بالصحيح
 ويدل له ما في التتارخانية من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو الحكم
 في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الأصح اهـ وفي آخر الرهن من التنوير
 كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اهـ فظهر أن التقييد بالنقض
 ليس للاحتراز عما إذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب وما يترتب عليه أي يجب عليهما
 فسخه وإذا فسخا كان للمرتهن حبسه وأما ما نقلناه عن الذخيرة فظاهر أن قوله وحبس
 المرتهن الخ علة ثانية تفيد أنه إذا حبس المرهون ليصل إليه حقه لا يكون اصراراً لأن
 الاصرار إنما هو ببقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل إلى حقه ففسخ
 الحبس ليس اصراراً على المعصية فيجب عليه إزالة المعصية بفتح العقد ويبقى المرهون تحت
 يده هذا ما ظهر لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زيد
 من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلومة رهنًا شرعياً
 مسلماناً يد عمرو ثم مات كل من زيد وعمرو عن رثته وعن ديون أخرى لا رباها ولم يترك زيد سوى

الدارهه تكون ورثة عمر والمرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم
 (الجواب) * لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن ولا بموت احدهما ويبقى رهنا عند الورثة
 كما صرح به في البرازية وفي التارخانية من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة
 فالمرتهن احق بالرهن اه ورثة عمر والمرتهن احق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم
 لان لهم عليه يد مستفقة فان فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فلبقية الغرماء والله تعالى اعلم
 (سئل) * فيما اذا رهن زيد عند عمرو كرام معلوما سلمه منه يد من استداناه وقبضه منه
 الى اجل معلوم على انه اذا ربه طه دينه عند حلول الاجل يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل
 ومات زيد عن ورثته احضروا الدين لعمرو ليرد لهم الرهن فامتنع زاعم ان الرهن صار له بطريق
 البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزمعه (الجواب) * نعم
 كما فتى به في الخيرية من الرهن فاقلا عن البرازية قال للمرتهن ان لم اعطك دينك الى كذا فهو
 بيع لك بمالك على لا يجوز وذكروا في طريقة الخلاف قال ان لم او فبنتك مالك الى كذا
 والا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي بطل الرهن ايضا اه والله تعالى
 اعلم (سئل) * فيما اذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف
 فرهنه عند عمرو ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفاسد الرهن يعامل
 معاملة الصحيح (الجواب) * صرحوا بان رهن البناء غير جائز لعدم الجواز يحتمل البطلان
 ولكن ما اشار اليه في الذخيرة يقتضي ان يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به
 الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لان الباطل من
 الرهن مالا يكون منعقدا أصلا كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقدا لكن بوصف
 الفساد وشرط انعقاد الرهن ان يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن
 ثم قال ففي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز انعقد
 الرهن لوجود شرط الانعقاد ولكن بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن
 الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لان انعقاد الرهن أصلا كذا في النهاية للسفنا في شربلاية
 عن الدرر من باب ما يصح رهنه (سئل) * فيما اذا مات المرتهن عن ورثة وتركه ولم يوجد
 الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته (الجواب) * يضمن قيمة الرهن في تركته وقبض
 الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كافي الا تقروى عن محيط الرضوى ونص عبارة ولورهن
 طيلسانا يساوي مائة ثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن الطيلسان
 ولم يوجد فانه صار ضامنا لقيمة الطيلسان وقبض منه الورثة ثلاثين ومرتون سبعين من تركته
 الميت محيط رضوى من الوديعة من باب الامانات تتقلب مضمونة بالموت أقول الظاهر في
 التعبير ان يقال ويسقط من قيمة الطيلسان ثلاثون ومرتون سبعين تأمل واجاب في الخيرية من
 الرهن كذلك فان لا يضمن جميع قيمته لان الزائد امانة فتضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من
 قبل اه (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على

مطلب لا يبطل الرهن بموت
الراهن والمرتهن ويبقى رهنا
عند ورثة المرتهن

مطلب ار لم اعطك دينك
الى كذا فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن
مجهلا يضمن قيمة الرهن

مطلب يصح رهن ارض فيها
زراع

ذلك بقراءات معلومة وأرضا فيها زرع رهنا شرعيا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا
 * (الجواب) * نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الحاشية وبعبارةها
 ولو قال رهن تلك هذه الأرض وفيها زرع أو شجرة أو ثمر على الأشجار جاز ويدخل الكل في الرهن
 ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذکر وفي الرهن يدخل بغير الذکر لأن الرهن لا يصح
 بدون ذلك فيدخل الكل صحيحا اهـ أقول أي لأنه لو لم يدخل لزم أن تكون الأرض مشغولة
 بملك الراهن ورهن المشغولة بدون الشاغل غير جائز * (سئل) * في الزاينة إذا ماتت
 عن أم وزوج غائب فوق مدة السفر وعن بنت صغيرة منه ويريد المرتن أخذ دينه من ثمن
 الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي لها أو يأمر القاضي
 الوصي ببيع الرهن لوفاء دينها * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير للعلائي من باب
 التصرف في الرهن فإن مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه
 فإن لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره يديعه لأن نظره عام وهذا الورثته صغارا
 فلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره اهـ وفي فتاوى رشيد الدين
 للقاضي نصب الوصي إذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ووارث
 الميت غائب مدة السفر عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب * (سئل) *
 فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة إلى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند
 عمرو ونصف دار له رهنا مسلما عمرو ثم قبل فلك عقد الرهن ووفاء الدين أقر زيد بحصة معلومة من
 نصفه لشركائه في الدار المرقومة وصدقوه على ذلك بدون إذن من عمرو ولا إجازة منه فهل
 لا يجوز هذا الإقرار في حق عمرو والمرهن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس * (الجواب) * نعم
 كما في الفصل السادس من الذخيرة ونصها وإذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين
 من غير رضی المرتن تصرفا يلحقه الفسخ كالبيع والإجارة والكتابة والهبة والصدقة والإقرار
 ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن
 الدين وبطل حق الحبس نفذ تصرفات الراهن اهـ أقول ويؤثر المقر بقضاء الدين ورضا المقر به
 إلى المقر له كما في الدر المختار بقي لو كان الدين مؤجلا هل يؤثر بقضائه حالا أو يؤثر بدفع قيمته
 للمرتن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر إلى حلول الأجل لم أره فليراجع * (سئل) * فيما إذا رهن
 الجد أبو الأب مال ابن ابنه اليتيم بدين نفسه ولم يكن لليتيم وصي من قبل أبيه فهل يكون الرهن
 المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارتهانه ولو رهنه أي الأب بدين
 على نفسه وبدين على الصغير جاز لا شتما لهما على أمرين جائزين فإن هلك من الأب حصته من
 ذلك للولد لا يفسأه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الجد أبو الأب إذا لم يكن
 الأب أو وصي الأب اهـ ومثله في الزياحي * (سئل) * فيما إذا كان لا يتأتم عقار معلوم جار
 في ملكهم رهنته أتهم الوصي الشرعية عليهم بدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن
 المزبور فهل صح الرهن المزبور * (الجواب) * نعم ولأب أن يرهن بدين عليه عبد العاقله

مطلب الزرع والشجر والثمر
 يدخل في رهن الأرض
 بلا ذكر

مطلب في الراهن إذا مات
 عن صغار وغيب

مطلب للقاضي نصب الوصي
 إذا كان الوارث غائبا
 مطلب إذا أقر الراهن
 بالمرهون غيره لا يجوز إقراره
 في حق المرتن

مطلب يصح رهن الجدة مال
 ابن ابنه اليتيم بدين على
 نفسه

مطلب يصح رهن الوصي
 مال اليتيم

والوصى كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصى أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خانية من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح الكنز للعيني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء * (سئل) * فيما اذا كانت هند ومبا على ابنتها اليتيم فرهنت دارها بدين اليتيم بذمتها وتسلمت الوهن من نفسه هل يكره الرهن غير جائز * (الجواب) * نعم كافي ادب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير وله أي للاب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الاب ويجبسه لاجله أي لاجل الصغير بخلاف الوصى فإنه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فالاب رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فور شفقتة جعل كشيخين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصى لأنه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا بيع وتمايه في الزمعي اه * (مثل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة قائما في ارض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئا وعليه ديون اخرى تجاعة فهل يكون عمر وأحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن انقاسا معاملة الصحيح * (الجواب) * نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة الخ اشباه وفي شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤثر بالقلع الخ بزازية من اليسوع وفي الدرر لا يصح رهن مشاع وغيره على شجرة دون الشجر وزرع ارض أو نخلاها دونها أي دون الارض لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة فكان في معنى المشاع اه أقول وقيد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقا على الدين اذ لو كان لاحقا لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البزازية * (سئل) * فيما اذا اتفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وكل ما وجب على احدهما أي الراهن أو المرتهن فأذاه الآخر بغير أمر انقاضي كان متبرعا فيما آذاه كما اذا قضى دين غيره بغير أمره الا أن يأمره القاضي ويجعله ديناً على الآخر فحينئذ يرجع عليه ويجرد أمر القاضي من غير تصريح بجعله ديناً عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بأمر القاضي وتمايه في المنع من الرهن * (سئل) * فيما اذا كان لزيد على عمره مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمر والراهن طوعا وقبضه زيد فهل يسقط الدين وللراهن أن يأخذ رهنه * (الجواب) * نعم رجل له على رجل الف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب يسقط الدين وكان للطالب أن يأخذ رهنه فان لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع الى ملك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبض العبد فترجع انسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد وأورد بعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري خانية

مطلب للاب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد معاملة الصحيح

مطلب اذا كان الرهن انقاسا سابقا على الدين يعامل معاملة الصحيح

مطلب فيما اذا اتفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين غيره وبه رهن

قوله الى ملك المتطوع عليه هكذا رأته في نسخة الخانية أيضا اه منه

من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز * (سئل) * في المرتهن اذا اودع الرهن عند رجل بدون اذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته * (الجواب) * نعم وليس للمرتهن بيعه ورهنه واجارته واعارته ولو فعل يصير متعديا ولا يبطل عقد الرهن فصولين من انواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يخرم فكذا المرتهن اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يتوثر الرهن وليس له أن يرهنه وليس له أن يعيره خلاصة قبيل الفصل الخامس * (سئل) * في المرتهن اذ رهن الرهن عند رجل آخر بغير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتهن متعديا فيضمن قيمته * (الجواب) * نعم وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يبطل الرهن الثاني ويعيده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتهن الاول يكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن الاول بالضمان الاول وصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على الاول بما ضمن وبدينه ولورهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوي عمادية في الفصل ٣١ * (سئل) * في المرتهن اذ رهن الرهن عند آخر باذن الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول * (الجواب) * نعم كما صرح به في العمادية وموافقا * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم وأرهن عنده على ذلك داره رهنا شرعيا مسلما ثم باعه الدار وقاصصه بثمنها من دينه قام الآن بكريديعي أن الدار مرهونة عنده بدين في ذمة زيد رهنا سابقا على رهن عمرو بدون تسليم للدار فهل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم (الجواب) القبض شرط للزوم الرهن وصحيح في المجتبى أن القبض شرط الجواز كما في العلائي فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسمع دعوى بكر المذكورة لما في البرازية ان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل رهانه عليها وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهنا شرعيا وسلم الرهن المذكور بكر العدل فقبضه بكر منهما ثم وكل زيد بكر ابيع الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم اذا وضع أي الراهن والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذ أي الرهن أحدهما أي الراهن والمرتهن منه أي من العدل لانه تعالى به حقهما وضمن لودفعه الى أحدهما فان وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل ببيع أي بيع الرهن عند حلول الاجل صح أي التوكيل لان

مطلب المرتهن اذا اودع
الرهن يضمن

مطلب في المرتهن اذ رهن
الرهن بلا اذن

مطلب رهن المرتهن الرهن
عند آخر باذن الراهن بطل
الاول وصح الثاني
مطلب رهن عند رجل وادعى
آخرانه مرهون عنده قباه
بلا تسليم لا تسمع دعواه

مطلب وضع الرهن عند
عدل ووكله ببيعه صح ذلك

الرجل ماله كله فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقاً أو منجزاً الخ منع مختصراً
 (كتاب الجنایات)

(سئل) فيما إذا ضرب زيد عراباً سكيناً فقطع مفاصل من خنصر يده وشلت بسببها بقية أصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك (الجواب) لا يجب القود فيما ذكر لما في التنوير من فصل الشجاج ولا بقطع أصبع شل جاره وقال أيضاً ولا أصبع قطع مفصله الأعلى وشلت ما بقي من الأصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي له فيجب عليه في كل مفصل من مفاصل الخنصر ثلث دية الأصبع وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن الأصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي من هذه الأنواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فإن كان لا ينتفع به فتحكم حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية وإن كان ينتفع بذلك ففيها حكومة عدل بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسبه والله تعالى أعلم والمسألة في الخيرية وفي غيرها من المتون والشروح أقول فقول التنوير تبعاً للهداية والحكومة فيما بقي محمول على ما إذا كان ينتفع به ولا ففيه الدية أيضاً لما في النهاية عن شرح الطحاوي إذا قطع من أصبع مفصل واحد فשל الباقي من الأصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه إن كان أصبعاً فدية الأصبع وإن كان كفاً فدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في غاية اليقين وتتم بيان هذا المثل في رد المحتار (سئل) فيما إذا كان لزيد طبقة أخشابها بارزة في دار جاره عمر وفهد عمر ووسلق تحت الأخشاب المزبورة قمحه في ميقدة علمها وأوقد فيها ناراً لا يوقد مثلها ولا تتجهلها لمقيدة والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق الأخشاب المذكورة فسرت النار إلى الأخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة وما فيها من الامتعة بعد ما فيها جاره عن ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى أهل سمرقند إذا التقي في التنوير من الحطب ما لا يحتمله التنوير فأحرق بيته وتعدى إلى بيت غيره فأحرقه ضمن تارخانية من الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد عن النية وقال في التارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً له قطن في أرض نفسه وتلك الأرض لصيقة إلى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه إلى جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك القطن فإن صاحب النار ضامن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به نهج النجاة من الجنایات ومثله في الأشباه والأدراك المختار (سئل) في امرأة حرة حبلى من زوجها ريد ضربت بطن نفسها عمداً فألقت جنيناً ذكر أميتاً بعد سبعة أشهر بلاذن زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة العقرة ولا ترث المرأة منها وما قدر العقرة (الجواب) نعم تضمن عاقلتها عقرة لأنها اتفقته متعذية وتجهل عنها العاقلة ولا ترث منها لأنها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والعقرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة

قوله ولا بقطع الخ أي ولا يجب القصاص بقطع الخ اه منه مطلب يجب في كل مفصل ثلث دية الأصبع

قوله المشلولة هكذا في النسخ وصوابه المشلولة فان فعل هذه المادة ثلاثي لازم من باب تعبد وتعدي بالهمزة فيقال أشل الله اليد وأما الثلاثي المتعدي فليس المعنى عليه هنا كما تفيد عبارة المصباح فلتراجع اه معجمه

مطلب أوقد ناراً كثيرة فأحرق طبقة جاره ضمن

مطلب التقي في التنوير ما لا يحتمله فأحرق بيته وتعدى إلى بيت جاره ضمن

مطلب ضربت بطن نفسها فألقت جنيناً ضمن عاقلتها العقرة

مطلب العقرة نصف عشر الدية

كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن الفترة عاقلة امرأة اسقطته ميتا عمدا بذواء أو فعل بلا إذن زوجها فان أذن لا تنوير من الجنائيات من فصل ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا بحث فيه في الشرع بلالية بحثا اجنبيا عنه في رد المختار (سئل) في رجل ضرب آخر عمدا على فأسقط سنين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث كان عمدا فله طلب القصاص السن بالسن وان كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والله تعالى أعلم أقول لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقبل تقاع سن الجاني وقبل تبرد بالمبرد الى اللحم كالوكسرت قال العلائي وبه اخذ صاحب الكافي قال المصنف يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يقتضى اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفقها بذلك نعم كتبت في رد المختار أنه مشى على هذا القول الثاني شراح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهرية ومرحوا بأنها لا تقلع ومشى على القول الاول في الهداية ومختصر الوفاة والملتقى والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري في تكملة البحر عن المحيط أن في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد وفي شرح من لا يسكن عن الخلاصة النزاع مشروع والخذ بالمبرد احتياط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عمدا الى امرأة اجنبية وضربها يده العادية على فأسقط سنين من أسناتها العليا فهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها (الجواب) على الرجل دية سنينها وقدرها خمس من الابل أو خمسمائة درهم أو خمسون دينار والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل أو خمسون دينار أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو حرق او نصف عشر قيمته لو عبدا اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرة وعبد وطرفي عبد من تعدد الممانلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالأموال الخ اه أقول قول المؤلف وقدرها خمس من الابل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه اذا كان دية سن الرجل خمسا من الابل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وان كانت الجنابة عمدا بناء على أن المراد بالاطراف ما دون النفس فيدخل فيها السن وعبارة مختصر القود وري ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس انتهت وهي اصريح في المراد (سئل) في امرأة اصاب فيها حجر خطأ من امرأة اخرى فأسقط ثمانية من أسناتها فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها (الجواب) يجب في كل سن ربع عشر الدية لكونها امرأة والدية من الابل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل أضرار بقطع ضرره لوجع اصابه وعين له ذلك الضرر فنزع المأمور ضرر ساخر ثم اختلفا وحلف الآخر على ما عين له فهل تجب الدية في مال

قوله اجبنا في رد المختار ينبغي مراجعة النسخة التي بخط المؤلف أو مراجعة رد المختار لينظر هل اجاب به أو عنه واظهار الثاني تأمل اه مطلب ضرب رجل عمدا فقلع له سنين يجب القصاص مطلب في كيفية القصاص في السن

مطلب اسقط رجل سني امرأة عمدا يلزمه الدية لا القصاص

مطلب لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس

مطلب في كل سن من أسنان المرأة ربع عشر الدية

مطلب أمر غيره بقطع ضرره فقاع ضرر ساخر لزمه الدية

المأمور * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجل أن يزع سنه لوجع أصابعه وعين السن والمأمور نزع سنا آخر تم اختلاف فيه فالقول للأمر فإن حلف فالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ومثله في الحشاوي الزاهدي والقنية وصور المسائل عن مجمع الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل ضرب امرأته الحرة على يدها عمداً فشلت بعض أصابع يدها بحيث لا ينتفع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين نصف عشر الدية * (الجواب) * يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها أه وفيه أيضاً ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً وموقوفاً أه وفي الخيرية من الديات ضمن سؤال مانصه ثم تنظر إلى ما شئت من المفصل الباقية فإن كان لا ينتفع به فتحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية أه * (سئل) * في رجل ضرب آخر على يده بندقية أصابت أصابعه السبابة فشلت ما يلزمه بعد الثبوت * (الجواب) * حيث شلت فإن كان لا ينتفع بها حكمها حكم المقطوع ودية الأصبع عشرة من الأبل أو مائة من الدنانير وألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وإن كان قائماً كيدشلت وعين ذهب ضوءها ملتي قبيل الشجاج ومثله في التنوير وقد أفقت بمثله الخير الرملي * (سئل) * في صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أبوه إلى حائك ليغسله الحياكة فكش عند الحائك أياً ما يشتغل في النهار ثم يذهب عشيء إلى أبيه ففقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك بإحضاره بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه إحضاره * (الجواب) * نعم وقد أفقت بذلك في الخيرية من الإجارة وتؤخذ المسألة أيضاً من الإشباه من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان له بندقية مجرية مملوءة برصاص وطالبها رجل لبشرتها فأرسلته إلى مع صغير فأخذها الرجل بيده فأورث وخرجت الرصاصة منها لا بفعل أحد وقتلته فهل لا ضمان على هند والصغير * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له بندقية مجرية علقها في بيته وبعد استقرارها وقع شخصها على خزانها لا بجره أحد ولا بفعله فأورث وخرجت وأصابت صاحبها وجماعت فقتلت واحداً من الجماعة وخرجت الباقيين قام أولياء المقتول يطلبون دية من الجرحين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية * (الجواب) * نعم وقد أفقت بذلك الخير الرملي * (سئل) * فيما إذا ضرب زيد عمر برصاصة جازحة عمداً فأصابت وجهه وجرحته ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينة العادلة ثبوتاً شرعياً لدى حاكم الشريعة المطهرة فهل تجاب الورثة إلى ذلك ويقتص من زيد بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك فاضى خان وغيره ويجب على ولاية الأمور رضا عفاً الله تعالى لهم الأجور إقامة حدود الدين

مطلب دية سن الرجل
نصف عشر الدية
مطلب في كل أصبع عشر
الدية وفي أصبع المرأة نصف
العشر

مطلب دية المرأة نصف دية
الرجل في النفس وما دونها

مطلب ما شئت من المفصل
فتحكمه حكم المقطوع في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفعه
ففيه الدية وإن كان قائماً
مطلب فقد الصبي لا يلزم
معلمه إحضاره

مطلب خرجت الرصاصة
لا بفعل أحد وقتلته لا ضمان

مطلب القتل بالرصاص
الجراح يوجب القصاص

ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لروا الدنياء أهون على الله من قتل امرئ مسلم وثواب ولاية الأمور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الآلة التي توجب القصاص إذا حصل القتل بالآلة جراحة كالسيف والسكين والرمح والسهم حديدًا كانت الآلة أو غير حديد كما لو ذبح بليطة القصب والرمح الذي لا مننان له بعد أن يكون محدودًا والعمود والنشابة والسهم الذي لا فصل فيه إذا رماه فجرحه أو ضربه بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والرصاص والذهب والفضة إذا ضربه فجرحه أو شق بطنه بخشب محدود أو رماه بصنجة ألف درهم فجرحه أو لم يجرحه فمات من ذلك يقتل اه قاضي خان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار أول الجنايات عن الجوهرة العدم ما تعد قتلها بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والبرق والاشقي وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الملاك أم لا ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لأنه وضع للقتل قال الله تعالى وأنزنا الحديد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع أو يرض حتى لو قتله بالثقل منها يجب عليه القصاص كما إذا ضربه بعمود من صفر أو رصاص اه كلام الجوهرة وروى الطحاوي عن الإمام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الأصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سياتي في الفصل الآتي في مسألة المترقت وعلى كل فالقتل بالبندقية الرصاص عمدًا لهما من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن إذا لم تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوي اه ما كتبه (سئل) في هذه الحادثة أن في الورثة صغارًا وكبارًا الكبار أبوه وامه وزوجته والصغار ابنه وبنته والوصي عليهم جدهما والده المذكور هل لو أله وامه وزوجته القصاص قبل كبر أولاده أم لا (الجواب) * قال في التنوير والكبار القود قبل كبر الصغار إلا إذا كان الكبير أجنبيًا عن الصغير فلاحتي يبلغ الصغير اه وفي الدرر ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير لأنه حق لا يتجأ لمبوته بسبب لا يتجأ وهو القرابة واحتمال العفو والصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كما في ولاية النكاح اه وفي الملتقى ومن قتل وله أولياء كبار وصغار فلكبار القصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافاً لما ومثله في كثير من المعبرات وفي منظومة الكواكب

وجاز أن يستوفى الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير

(سئل) * في رجل قتل آخر عمداً بالآلة مَرَّ وجرحه بحديدته ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن ابن صغير وزوجة وام فادعت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل وثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) * قال في الملتقى من قتل بحديدة المراقص آمنه أن جرحه بحده وإن كان بظهره فلا وعليه الدية اه فلينظر ذلك وفي غالب المتون لكبار القود قبل كبر الصغار وخمسة الزيلعي وغيره بما إذا كان الكبير ليس

مطلب الآلة التي توجب القصاص

قوله الاشقي هو بالشين المجنة ما يخزبه كما في القاموس اه منه

مطلب للورثة الكبار الوالد قبل كبر الصغار

مطلب قتل آخر عمداً بمرَّ وجرحه

بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه لكن لا في ماله كالم والاخ فله ذلك عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى خلافا لما فانه عندهما يثبت ظر بلوغ الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كما في البدائع
 ومن خصوص الشهود ينبغي التفحص عنهم سرا وعلاية فانه يحتاج في الفروج والدماء
 ما لا يحتاج في غيرهما والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه جرحه بمحذة المترفحت
 وجد الجرح بالحديد وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بمحذة أو بظهره وانما الخلاف
 فيما اذا ضرب به بالحديد ولم يجرحه كما اذا ضرب به بظهر المتر ولم يحصل جرح وتقدم آنفا أن الاصح
 اعتبار الجرح في الحديد ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره
 شراحها على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت القود للكبار قبل بلوغ الصغار فهي
 من مسائل المتون واستدنى منها في التنوير تبعا للزياحي ما اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير
 وهذا بعمومه يشمل ما اذا كان ورثة المقتول زوجة بالغة وابنا صغيرا من زوجة غيرها
 فلن الزوجة هنا الجنبية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ
 الصغير وبه أفتى الخانوقى وقال انه لم يجد هذا القيد لغير الزيلعي ولا كنه ثقة ثم ذكر عبارة الزيلعي
 وقال فينتظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن الزيلعي لم ينفرد بهذا القيد ففي القهستاني
 مانصه وفي الاصل ان كان الكبير ابنا صغيرا باستوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا بأن قتل عبد
 مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه وكبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان
 الكبير اجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد مشتركين صغيرا واجنبيا فقتل عبد ليس
 للاجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفياه
 حينئذ ثم قال في النهاية ناقلا عن المبسوط لان السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد
 منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزئ بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهي مما لا يحتمل
 التجزئ وتامه فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمنا آنفا عن القهستاني عن الاصل
 أن المراد بالاجنبى من كان شريكا في الملاك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خاله
 صغيرهما اجنبيان لا وارث له غيرهما فللكبير القصاص لان السبب القرابة للمقتول وهي
 مما لا يتجزئ فكذا ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت لهما غير متجزأ لكل واحد استيفاء
 بانفراده بخلاف الملاك فانه متجزأ فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانفراده مالم يجتمعا ويطلب
 انقاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الاب مع شريك ابنه في العبد
 المقتول وكذا وقتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فالزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة
 ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التتارخانية
 او اخر الباب السابع من كتاب الجنایات المسألة على وجهين اما أن يكون القتل عمدا أو خطأ
 فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولى الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصه نفسه بحكم
 الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير اعمالا وعمالا ليس وصيا للصغير يستوفى حصه
 نفسه فقط وان كان القتل عمدا ان كان الكبير أباه أن يستوفى القصاص بالاجماع وان كان

مطلب فيما اذا كان الكبير
 اجنبيا عن الصغير

اجنبيا بأن قتل عبيد مشترك بين اجنبيين احدهما صغير والاخر كبير ليس للاجنبي أن يستوفي القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيان حينئذ وإن كان الكبير انا أو عا فاعلى قول أبي حنيفة له أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ الا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك الكبير معه ترها أو مجنوننا اه وتماهه فيها من الفصل المذكور فهذه العبارات كلها قد حصرت تصوير الاجنبي بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتعليل المسئلة الذي مر عن المبسوط مريح في ذلك أيضا وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجة مع الابن من غيرها تحت الاجنبي المستثنى هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأملوا والله سبحانه وتعالى اعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشامي مسأله وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمدا عهدا واثبت ذلك ببينة شرعية والحال أن المقتولة خلفت من الورثة زوجا بالغاً وولداً مراهقاً صغيراً من شخص غير الزوج الذي قتلت في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد المذكور أم لا وهل يجوز لوالد الولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أولا الجواب للزوج المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الكتر وللكبار القود قبل بلوغ الصغار اه ولوالد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان للاب استيفاء القصاص لانه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اه وقال الولوالجي ولاية استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق القصاص من يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم كازروني من الجنائيات عن فتاوى الشامي * (سئل) في رجل بالغ عاقل عمداً الى رجل وضربه بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك لدى فاض بالطريق الشرعي والمقتول زوجة واولاد صغار منها واب وام هي أم ولد لابيها المبرور وله تركة ويزيد الاب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للاب والزوجة ذلك ولا ترث الام من تركته * (الجواب) نعم اذا اجتمع الاب والزوجة لهما ذلك قبل كبر الصغار أما بالنظر الى الاب فبالاجماع اصحابنا رحمه الله تعالى كافي الزبيعي والمحيط البرهاني وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما والصحيح قوله كافي البدائع وأما المقتول فلا ترث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كافي الخانية ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزبيعي ولو كان الكبير ولياً للصغير ممن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير بالاجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وإن كان ولياً لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف فإن كان الكبير اجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زبيعي من الجنائيات وليس لبعض الورثة

مطلب يستحق القصاص
من يستحق الميراث على
فرائض الله تعالى
مطلب أم الولد لا ترث من
تركة ولدها المقتول
ولا يستحق القصاص

استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لاحد منهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار ثمانية وفيها ولولي أم الولد والمدير وولد هما استيفاء القصاص كما في القن اه وفي الاشياء من النكاح ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الشانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لبالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الخ اه (سئل) * في رجل ضرب رجلا حرا عمد ابغى حتى يسكن على يده اليمنى وكفه الايسر فجرحه ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبيعة العادلة الشرعية المركة بثبوتها شرعا ثم مات المجرع عن ورثة كبار حاضرين وأم غائبة في بلدة اخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص ما لم تحضر الغائبة (الجواب) * ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كبارا بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتبرة لكنه يجبس قال في المنع واجمعوا على انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وقال قبله واجمعوا على أن القتال يجبس اذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متما بالقتل اه (سئل) * فيما اذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متهم بذلك يزعم أولياء القتل أن لهم حبس غير المتهم حتى يحضر المتهم فهل ليس لهم ذلك (الجواب) * نعم ولا تزروا زرة وزرا أخرى (سئل) * في بالغ عاقل ضرب مديبا خطأ بعد دوى شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا بيعة لابي الصبي على ذلك وانما علم ذلك باعتراف الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قدر ذلك (الجواب) * وفي العينين واليدن والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنتين أي الخصيتين وثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشغار العينين الدية وفي أحدها ربعها كثر وتنور و قد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو أقر الحار بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة أي إلا أن يصدقه وكذا قرره القهستاني في المعامل فنبيه علائي على التنوير من باب القود وفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير من الديات أيضا وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفقه كيدشلت وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الكثر (سئل) * في رجل ضرب آخر بعصا على أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الثبوت (الجواب) * عليه الاثم والكفارة ودية مغلفة على عاقلة والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل شبه العمد ما قهره بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلا بعصا فقتله أن ذلك شبه العمد وكذلك

مطلب ليس لبعض الورثة
الكبار استيفاء القصاص
مطلب لا يصح التوكيل
باستيفاء القصاص
مطلب ما ثبت لجماعة فهو
مشارك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة
غائبا لا يقضى بالقصاص
ما لم يحضر بل يجبس القتال

مطلب يجبس القتال اذا أقام
الحاضر عليه البيعة
مطلب لا يجبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العواقل عمدا
ولا عمدا الخ
مطلب الدية في الخطأ أخماس

لورماه بحجر فشبه صور المسائل من الجنائيات وفي الدر المختار الشافى شبهه وهو أن يقصد ضربه
 بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الأجزاء ولو بحجر وخشب كبيرين عنده خلافا لغيره اه قلت
 الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضربه بعصا أو سوط أو حجر صغير فلا قود عليه بالاجماع
 وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كخشب المرفل قود عنده خلافا لهما والله تعالى أعلم
 وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض إذا أوجب الدية أوجب في ماله في النفس وفيما دون
 النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون
 النفس يجب على الجاني وإن بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله في البرازية
 وعبارتها المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القتاتل فيما دون النفس وفي النفس
 وفي الخطأ فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وإن بلغ الدية على
 القتاتل أقول لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية
 شبه العمد مائة من الأبل أرباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه إلى جذعة بإدخال الغاية
 وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من
 الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير أي لا يخير القتاتل
 في شبه العمد بين دفع الورق أو العين أي الذهب أو الأبل بل اللازم عليه الأبل وكلام الهداية
 يشير إلى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنائيات من أن حكم شبه العمد الأثم والكفارة ودية
 مغلظة على العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أعم من الأبل لم يكن للتغليظ فائدة
 لأنه يختار الأخف فتفوت حكمة التغليظ فصافليكن على ذكر من ذكر لتحرره كذا في حاشية
 الشرنبلالي على الدر والذي حرره في رد المختار أن عبارات المتون مختلفة المفهوم فإن المفهوم
 من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالهداية والاختيار والكنز والمقتضى أن الدية في شبه العمد
 لا تكون من غير الأبل فعني التغليظ أنها أوجب على الجاني من نوع واحد بخلاف الدية
 في الخطأ فإنه يخير فيها بين دفعها من الأبل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والإصلاح
 والعمران أنها تكون من الأنواع الثلاثة وعليه فعني التغليظ فيها أنها إذا دفعت من الأبل تدفع
 أرباعا بخلاف دية الخطأ فإنها أخماس وهي أخف من الأرباع وبذلك صرح في مختصر القدوري
 حيث قال ولا يثبت التغليظ إلا في الأبل خاصة فإن قضى من غير الأبل لم تغلظ اه وفي الجمع
 تتغلظ دية شبه العمد في الأبل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الأبل لم تغلظ وكذا في درر
 البحار وشرحه غرر الأذكار وفي جنائيات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمد في الأبل إذا
 فرضت الدية فيها فأما غير الأبل فلا يغلظ فيها قال في الجوهرة حتى أنه لا يزداد في الفضة على
 عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار اتفق الأئمة على أن الدية من
 الذهب في الخطأ وشبه العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص
 بالأبل بل تكون منه ومن الذهب والفضة كدية الخطأ وإنما الفرق أنها إذا دفعت من الأبل
 فإن كان في شبه العمد تغلظت بأن تدفع أرباعا وإن كان في الخطأ فلا بل تدفع أخماسا وهل الخيار

مطلب في بيان من يجب
 عليه المال في الجنائيات

قوله على القتاتل الأصوب
 على الجاني كما في عبارة
 الخلاصة اه منه
 مطلب الدية في شبه العمد
 أرباع

تحريرهم في بيان دية شبه
 العمد

في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أره صريحاً لكن عبارة المجمع وغاية البيان تفيد الثاني والله تعالى أعلم *(سئل)* فيمن اتهم بقتل رجل والرجل صغار وزوجة وجد أبواب فبحر الخدع عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم البينة فصالح ولي الصغار المذكور عن انكار يبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الحظ والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحاً *(الجواب)* نعم كما صرح بذلك في العمادة والله تعالى أعلم وفي فتاوى الحانوتي في جواب سؤال أجاب حيث كانت الأم وصية على ولدها اللذين هما أخو الميت كان لها الصلح على إحدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة للصلح أن الصلح إذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز أقول انظر رجل هذا الكلام على ما إذا كان القتل ثابتاً أم إذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياساً على دعوى مال الميت كما صرح بذلك العمادى في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصى إذا صلح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فإن كان المدعى عليه مقتصراً بالمال أو عليه يده أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك يجوز اهـ فجعل الصلح من الوصى جائزاً على أقل من الدين إذ لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كازرونى عن الحانوتى من كتاب الصلح *(سئل)* فى صبى عمى صبي وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلاً عن سبابة فهل يجب عليه ثلث دية الأصبع فى ماله بعد الثبوت *(الجواب)* نعم وفى كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها ومافيه مفصل فى أحدها ثلث دية الأصبع ونصفها الوفيه مفصلان تنوير من الديات وغيره من المتن وعمد الصبي وخلفاء سواء عتدوا وتجب الدية فى الحالين وتكون فى ماله فى فصل العمدلان العاقلة لا تقبل العمدولا كفارة عليه فى الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات ومثله فى التنوير أقول الذى فى التنوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اهـ ومثله فى متن المجمع وشرح درر البحار مع التنبيه على أن وجوبها فى ماله قول الامام الشافعى وذكر الاستروشنى فى أحكام الضغار قبل العبارة التى نقلها المؤلف عنه مانصه عمداً الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتوه كالمجنون اهـ فهذا مخالف لقوله وتكون فى ماله وقد يوفق بما ذكره فى شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فأكثر ولم يكن من عجم والافى ماله درر اهـ فيجمل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية فى ماله على ما إذا كان الواجب بالجنائية لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك فيه مسلك الاموال كما فى الزيلعى أو يجمل على ما إذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة لهم لكن ينافيه التعليل بقوله لان العاقلة لا تعقل العمد فتأمل قال المؤلف وفى أدب القضاء للخصاف اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للديعى بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر أبوه حتى اذا لزم الصبي شئ يؤدى عنه أبوه من ماله وفى كتاب الاقضية أن احضار الصبي فى الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه ومنهم من أبى ذلك واذا لم يكن للصبي وصى وطلب المدعى من القاضي

مطالب يصح صلح الوصى على أقل من الدية إذا لم يقدر على اثبات العقل

مطالب عمداً الصبي وخطاه سواء

أن نصب عنه وصيا أجابه القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير الدين والصحيح أنه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى اه أحكام الصغار من الجنائيات * (سئل) * في رجل ضرب آخر بجبر فأصاب امرأة حرة حاملا فألقت جنينا بسبب الضرب وكان حيا ثم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على العاقلة * (الجواب) * نعم قال في الاختيار وان ألقته حيا ثم مات ففيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لانه صار قاتلا وان ألقته ميتا ثم مات ففيه ديةها والغرة لما روينا اه وفي المنع ضرب بمان امرأة حرة ولو كتابية أو مجوسية فألقت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فان ألقته حيا فمات فدية كاملة أي تجب دية كاملة على المضارب لانه ألقاها دميًا خطأ أو شبه عمد فتجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الاحكام لا يطلق ما روينا اه قوله على المضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام الاختيار ويؤخذ من كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط العاقلة في زماننا كما ذكره العلائي والحنانوتي لان التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتنفى كل واحد المكروه لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى أبي الليث صبيان يلعبون بالرمل فترت بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين أو نحوه سهما فأذهب عينها قال العقيد أبو جعفر انه لا عاقلة للجسم وبه كان يقتضى ظهير الدين المرغيناني وفي جنائيات المتقط صبي رمى سهما فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبي بكر لانه يقول لا عاقلة للجسم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالبينه ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شيء اه أحكام الصغار من مسائل الجنائيات يخ انقلاب فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فألف عضو انسان يضمن وهو خذأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للجسم اسنع لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يقتضى الامام المرغيناني وفي الخلاصة مثله وعلى هذا لو بطش رجل امرأة غيره فضر بها على الارض وفي يده صبي فمات بذلك السبب يضمن المضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب والا تضمن عاقلة كواضع الحجر في ملك غيره فتلقت انسان حاوى الزاهد في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلائي صرح شيخ شيخنا الحنانوتي أن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وتنفى كل واحد المكروه لصاحبه فتنه قات وحيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه أقول قد أنثى العلامة الحنانوتي بذلك في عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على العاقلة وهي أهل الديوان ان كان القتائل منهم وان لم يكن منهم فعاقلة قبياته ويدخل فيها من كان عسبة وانما يكون القتائل كاحدهم اذا كان من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شيء عليه كما في المعراج وفي انتارخانية عن السفناتي وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله تعالى على انه لا يزداد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة

مطلب ضرب امرأة فالقت
جنينا حيا ثم مات

مطلب القول في سقوط
العاقلة في زماننا لعدم
التناصر

مطلب لا عاقلة للجسم

قوله وغيرهما عليه وغيره اه
مطلب تؤخذ الدية من العاقلة
في ثلاث سنين الخ

دراهم أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الأدرهم أو درهم وثلاث وهو الأصح
 كما في الهداية فإن لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً كما في المعراج ناقلاً
 عن الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب إنما يستقيم في حق العرب لأنهم حفظوا أنسابهم فأمكن
 إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق النجم لأنهم ضيعوا
 أنسابهم ولا شك أن أهل الأمصار الآن قد صاروا كالنجم لأنهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون
 فيما بينهم وصرح المشايخ أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية ما نصه وأفتى
 أبو الليث وأبو جعفر الهندواني وظهير الدين المرغيناني أنه لا عاقلة للنجم لأنهم ضيعوا أنسابهم
 ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الأشبه وقال في البرازية وعاقلة كل إنسان من يتناصر هو به
 إن من الديوان فعاقلة أهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض إن كانوا يتناصرون بالديوان
 والصناعة اهـ وحيث علم أن التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لمغلبة الحسد وبغض
 الناس بعضهم لبعض وتمنى كل واحد المكروه لصاحبه فتكون الدية حقة في بيت المال قال
 ابن فرشته في شرح المجمع ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية تجب في بيت المال وقال صاحب
 البرازية ما نصه وإن لم تكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه
 الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره هذا ما وقفت عليه من كلامهم والله تعالى
 أعلم هـ كلام العلامة الخاتوني نعم إن وجوبها في بيت المال إنما هو حيث كان منتظماً
 والأفنى مال الجاني قال في المجتبى ما نصه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون إلا في مال الجاني
 إلا إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشائر فيها قد وهت ورجعة التناصر من بينهم
 قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسامى أهلها مكتوبة في الديوان ألوفاً ومئات لكن
 لا يتناصرون به فتعين أن يجب في ماله اهـ وفي النقاية وشرحها للقهستاني ومن لا عاقلة له أي
 من العرب والنجم يعطى الدية من بيت المال إن كان موجوداً أو مضبوطاً والأي لا يمكن
 كذلك فعلى الجاني اهـ وقدمت رأ الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين
 وأنه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما إذا لم تكن له عاقلة ووجبت في ماله
 فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال
 صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية
 في ماله في ثلاث سنين اهـ وارتضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اهـ لكن
 هذا مشكل جداً الآن قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة إن كان المراد في ثلاث سنين
 يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهماً وإن كان المراد في كل سنة من مدة
 عمره فتى تنقضى الدية وإذا مات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير إلى ما نقله
 عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فإنه لا شك فيه وقد صرح في غاية
 البيان بأن الذم الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم
 اهـ لأن الذم لا حق له في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداءً وإذا فقد بيت المال ووجبت

الدية على المسلم في ماله صار كالدمي فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداءً من يوم القضاء لا من يوم الجناية فاعتنم هذا المقام فإنه مما لم أسبق إلى تحريره والحمد لله على تيسيره * (سئل) * في رجل ضرب رجلاً حراً على إحدى عينيه عمداً فذهب بذلك ضوءها فهل يلزمه نصف الدية * (الجواب) * نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيدشلت وعين ذهب ضوءها وصاب انقطاع ماؤه اه وفيه أيضاً وفي كل واحد من هذه الأشياء المزدوجة نصف الدية اه أقول قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم إن كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمداً وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير وشرحه في باب القود فيما دون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محجمة ولو وقعت لأقصاص لتعذر المماثلة اه * (سئل) * في امرأة ضربت بنتاً بمخياط عمداً ففقأت عينها فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي * (الجواب) * يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لأن في العينين الدية وفي أحدهما نصف الدية ودية المرأة في النفس والأطراف على النصف من دية الرجل لأن ماله ناقص من حال الرجل ومنفعتهما أقل وقد ظير أمر النقصان بالتنصيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزائها اعتباراً بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الأبل أو مائتان وخمسون ديناراً من الذهب أو أوقيان وخمس مائة درهم من الفضة * (سئل) * في رجل ضرب رجلاً بقضيب عمداً فأصاب خذه فأسقط عظامه اثنتين من أسنانه العليا فما يلزمه شرعاً * (الجواب) * إذا طأ الرجل المضروب من الضارب القصاص حيث كان عمداً يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وإن أراد الدية ففي كل سن نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسئلة في الشجاج من التنوير وغيره وفي الخبرية من الجنائيات أيضاً أقول ظاهر هذا الجواب أن المجنى عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن المذكور في السؤال أن الجناية هنا عمداً وقد صرح جواباً أن موجب القتل العمد الاثم والقود عينا فلا يصير مالا إلا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية إلا برضى القتال خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوائمه حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضی القتال أو لا وهذا وإن صرحوا به في الجناية على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجناية على مادونها كما يظهر من فروعهم الكثيرة منها لوقطع رجل يدرجل وهي صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار للقطوع يده إن شاء أخذ الدية وإن شاء اقتص وإنما ثبت الخيار له بسبب العيب ولو كان الخيار له مطلقاً لما صوروه في المعيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السن وسائر الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب والقاطع معيماً يتخير المجنى عليه بين أخذ المعيب والأرش كاملاً الخ اه وفي أول الجنائيات مانعه وهو أي شبه العمد فيما دون النفس من الأطراف عمداً موجب القصاص فقوله موجب القصاص دال على أنه لا خيار فيه وذكر

مطلب دية العين نصف دية النفس

مطلب في عين المرأة ربع الدية

مطلب إذا كانت الجناية عمداً لا خيار للمجنى عليه بين القود والدية بل له القود فقط عندنا

الزبلي عند الاستدلال لمذهبا بأن موجب العمد القود لا الخيار مانصه وعن أنس بن مالك
أن عمته الربيع لطامت حارية فكسرت نيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه
كتاب الله القصاص ولو كان المال واجبا به لخيار من وجب له أحد الشئيين على الخيار
لا يحكم له بأحد هاهنا وإنما يحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن
خمس من الأبل أو خمسمائة درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عمد ففيه القصاص السن بالسن
والله تعالى أعلم اه فثبت بما ذكرناه وبما تركناه ذكره خوف التطويل أنه لا خيار عندنا
في العمد ولو فسد دون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم * (سئل) *
فيما إذا جرح رجل آخر ثم عفا المجرع عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها
ثم مات المجرع فهل يكون العفو جائزا * (الجواب) * نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا
المجرع أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا علائي عن التنوير من فصل
في القود وإن سرى إلى النفس ومات فإن كان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث
منها صحح بالاجماع ولا شيء على القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذ كر وما يحدث منها لم يصح
العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط
القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لانه عمد وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان القتل عمدا فما إذا كان خطأ فإن برئ من ذلك
صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجناية أو الجراحة وذ كر وما يحدث
منها أولم يذ كر وإن سرى إلى النفس فإن كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث منها
صح أيضا ثم إن كان العفو في حال صحة المجرع بأن كان يذهب ويحيى ولم يصرد أفراس يعتبر
من جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار ذافراش يعتبر عفو من ثلث ماله لأن العفو تبرع
منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فإن كان قد رالدية يخرج من الثلث يسقط
ذلك القدر عن العاقلة وإن كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلثاه يؤخذ
منهم وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذ كر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند
أبي حنيفة وعند هاهنا يصح العفو وهذا كقوله عفوت عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث
منها سواء من جنایات البدائع لمخصا تقروى أقول والفرق على قول الامام بين قول المجنى
عليه عفوت عن الجناية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل
السارى منها وغيره فالقتل يسمى جنایة بخلاف القطع والجراحة فانه لا يشمل السارى مالم يزد
قوله وما يحدث منه فاذا قال المجرع أو المقتوع عفوت عن الجناية يكون عفوا عن الجرح
والقطع وعن القتل اذا سرت الجناية اليه واذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن
القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شمول السراية بخلاف
ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعند هاهنا لا فرق بين الالفاظ الثلاثة لانه يراد بالعفو
عن الجراحة ونحوها الهفوع من موجبها فيشمل النفس كالجناية والمتون على قول الامام

مطلب يصح عفو المجرع
قبل موته عن الجراحة
وما يحدث منها

مطلب العفو عن الجناية
ان كان في حال الصحة فن جميع
المال والاف الثلث
مطلب في الفرق بين قوله
عفوت عن الجناية وقوله
عفوت عن الجراحة

مطلب اذا عفا بعض الاولياء
سقط القصاص

مطلب الدية تورث اتفاقا
مطلب عفو الاولياء قبل
موت المجرور يصح

مطلب اذا عفا بعضهم فبقي
الدية في مال القاتل

مطلب فيما عفا الولي عن
أحد القتاتين
مطلب البراء لا يصح عن
الدية بالاكرام

مطلب الدية من الديون
الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى
من الرسغ عدا قطع يده
اليسرى

مطلب خوف امرأة بالضرب
فألت جنبنا ميتا

مطلب صاح على امرأة
فألت جنبنا

(سئل) في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بآلة جارحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه
الشرعي ثم عفا عنه بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولين بقي
من الورثة حصته من الدية *(الجواب)* نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه والباقي حصته
من الدية درر من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا حصه للعافي لا سقطا حقه اه
والمسئلة في التنوير والمنع والملتقى وغيرها والدية تورث اتفاقا اشياء من الفرائض وعفو الاولياء
قبل موت المجرور يصح كما يصح عفو المجرور لوجود السبب وصحة البراء تهدم وجود السبب
بزانية قبيل الشجاج عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي مالا حاوي
الزاهدي من فصل أمر الغير بالجنابة *(سئل)* فيما اذا عفا ولي المقتول عن القاتل عمدا
عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوه *(الجواب)* نعم ويسقط القود بموت القاتل
وبعفو الاولياء وبصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب حالا و يصلح أحدهم وعفوه ولين بقي حصته
من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله
في الملتقى أقول وما وقع في الاختيار وشرح المجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة
قاسم بأنه ليس بقول لاحد مطلقا ورده أيضا في حاشيته على شرح المجمع بأنه مخالف لسائر
الكتيب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت دراية ورواية ونعامة فيما حترقاه في ردة
المختار وكتب فيه مانصه تمة عفا الولي عن أحد القتاتين أو صالحه لم يكن له أن يقتص غيره
كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فاضل خان وغيره أن له اقتصاصه فهستافى قلت وبالشافي
أفتى الرملي كما في أول الجنابات من فتاواه *(سئل)* في رجل ضرب آخر على يده اليسرى
عمدا بسيف فشلت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالاكراه المعتبر شرعا أنه أبرأ الضارب
من دية يده المزبورة فهل اذا ثبت ما ذكر بوجهه الشرعي يكون البراء المذكور غير صحيح
(الجواب) نعم اذا ثبت اكراهه بذلك له الرجوع عما أبرأه والله تعالى أعلم لا يصح
مع الاكراه ابرأؤه مديونه أو ابرأؤه كفيله بنفس أو مال شرح التنوير للعلائي من الاكراه ومثله
في المنع عن الخانية ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره
من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية *(سئل)* فيما اذا ضرب زيد عمرا
عمدا بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد
بقطع يده اليسرى من مفصل الرسغ *(الجواب)* نعم قال في الملتقى القود فيما دون النفس
هو فيما يكون فيه حفظ المائلة اذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وان كانت يد
القاطع أكبر من المقطوع اه *(سئل)* في رجل أجنى دخل على امرأة قروية وأراد
ضربها وخوفها بالضرب فألقت جنبنا ميتا ذكر آخر الخلق بعد ستة أشهر فهل تضمن عاقلة
نصف عشر دية الرجل *(الجواب)* نعم أقول وفي الخيرية وقد أفتى والد شيخنا أمين
الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فألقت جنبنا لا تضمن واذا خوفها بالضرب تضمن
وأقول وجه الفرق أن موتها بالخوف وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالصياح موتها

بالخوف الصادر منها ومروحا أيضا بأنه لو صاح على كبير فئات لا يضمن وأنه لو صاح عليه
فجأة فئات منها تجب الدية وأقول لا مخالفة لانه بالاقول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني
بالصيحة فجأة المنسوبة الى الصائح والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة
أنه مات من التخويف وعلى هذا لو صاح على امرأة فجأة فألقت من صيحته يضمن ولو ألقت
امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها فتأمل فانه تحرير جيد اه ما في الخبرية ملخصا
(مسئل) فيما اذا دخل اللصوص بيت زيد في غيبته وسرقوا أمتعته ليلا فغلب على ظنه
أن عمرأجاده منهم ورفع أمره لحاكم العرف فأحضر الحاكم عمرأوساله فأنكر فرضبه فأقر وذكروا
أن له شركاء عينهم للحاكم فحبسه مدة حتى مات في الحبس عن ورثة يزعمون أن زيد يضمن
دينه فهل لا يضمن زددته ولا عبرة بزعم الورثة *(الجواب)* نعم قال في القنية من الغصب
من باب ضمان الساعي والنمام بخ شكك عند الوالي بغير حق وأنى بقائد فضرب المشكوك عنه
فكسر سننه أو يده يضمن الشاكى ارشه كالمال وقيل ان حبس بسعاية فهرب وتسور جدار
السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقبل أن تنقضي بالضمنان في مسألة الهرب
فقال لا ولومات المشكوك عليه بضرب القائد لا يضمن الشاكى لأن الموت فيه فادر فسعائه
لا تنقضي اليه غالبا اه ومثله في الحماوى الزاهدى من الباب المرقوم ومثله بالخرف في
الفصولين في ٣٣ في ضمان الساعي ونقله في غصب المنع عن القنية ومثله في العلاني وإذا
اجتمع المباشر والمنسب اضيف الحكم الى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء
أقول حاصله أنه اذا شكك بغير حق يضمن ما تلفه الوالى أو اعوانه من عضواً ومن مال دون
النفس لان الشكاية لا تنقضي الى الموت غالباً بخلاف العضو والمال لان الغالب المضاعف
اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة الاشياء المذكورة أفنى به المتأخرون على
خلاف القياس زجرا عن السعاية بغير حق والله تعالى أعلم *(مسئل)* فيما اذا أخذ رجل
سكين عمرو بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل لا ضمان على عمرو *(الجواب)* نعم دفع
سكيننا الى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً خانية من
فصل القتل الذى يوجب الدية ومن دفع سكيننا الى رجل فقتل به نفسه لم يكن على الدافع شيء
تأريخانية من الفصل الثانى في الجناية على النفس *(مسئل)* فيما اذا جرح زيد عمرو بندقية
عمداً فى فخذه جرحاً لا يمكن فيه الهائلة وصار صاحب فراش فإلزم زيداً بعد برئه *(الجواب)*
يلزمه حكومة عدل كفى الملتقى وغيره وهى هنا أن يقوم عبد الله هذا الاثر ثم معه فقدر
التفاوت بين القيمتين من الدية وفي الجوهر وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة
واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ والله أعلم أقول اعلم أن الجناية بالجرح ان كانت في الوجه
أو الرأس تسمى شعبة وان كانت في غيرهما تسمى جراحة والشجاج عشرة بعضها ارش مقدر
بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء من الجراح ارش معلوم الا الجائفة وهى جراحة
تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدوها مع الشجاج باعتبار انها قد تكون

مطلب فيما اذا اتهمه بسرقة
فشكاه للحاكم وجبسه
حتى مات

مطلب يضمن الساعي بغير
حق

مطلب أخذ سكين عمرو
وضرب بها آخر لا ضمان
على عمرو

مطلب تجب حكومة عدل
في جرح لا يمكن فيه الهائلة

في الرأس وهذه الشجاجة لا فرق في وجوب الارش فيها بين العدل والخطأ الا الموضحة وهي التي
توضع العظم أي تظهره فانها ان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية وان كانت عدداً ففيها
القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مشى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية وجوب
القصاص فيما دونها وهي ستة كمانه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل
الواجبة فيما لا نص فيه على شيء مقدراً قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم مملوكاً بدون هذا الاثر
ثم يقوم وبه هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلاث عشر
الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه
الشعبة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الاول كما في التنوير
والنقابة وغيرها ونقله العلائي عن عدة كتبه وفي المعراج أنه قول الاثمة الثلاثة وقال ابن
المنذر انه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول
الكرخي لو الجناية في وجهه ورأس أي لانها موضع الموضحة فيجوز يفتي به ولو في غيرها أو تعسر
على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقاً لانه أسراة ونحوه في الجوهرة الخ وكذا ذكره
الزيلعي وقال وكان المرغباني يفتي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس
أو غيرها وهو قيد لقوله أو تعسر وفي القهستاني وهكذا كله اذا بقي للجراحة أثر والا فعندها
لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما أنفق الى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم
وتمامه في الذخيرة وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف ارش
الالم بأجرة الطبيب والمداواة قال فعليه لا خلاف بينهما وفي تعميم العلامة قاسم أنه على قول
الامام اعتمد المحرمي والنسفي وغيرها لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً
وقال لا يستحسن أن تجب عليه حكومة عدل مثل أجرة الطبيب وهكذا جراحة برئت اه
وقال شيخ مشايخنا السائحاني ويظهر لي رجحان الاستحسان لان حق الآتي مبني على المشاحة
اه وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه اذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى
الضارب المداواة والنفقة الى أن يبرأ واذا برأ وتعطلت يده وشلت وجب ديتها والظاهر أنه
بحسب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم *(سئل)* في رجل جرح زيداً بسكين
في ظهره وعجز المجرع عن الكسب فقام يكلف اخت الجراح وزوجها بالانفاق والمداواة
فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونها *(الجواب)* نعم رجل جرح رجلاً فجرح
المجرع عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب
الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود تعلقاً عنه أقول ظاهره أن المراد بالنفقة غير
المداواة وهي أن ينفق على المجرع من طعام وشراب وكسوة الى أن يبرأ والظاهر أن هذا
فيما اذا كان المجرع فقيراً ينفق من كسبه بقربة قوله فجرح عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم
الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط اذا كان فقيراً أو عليه وعلى عياله لم أره
وايراجع *(سئل)* في رجل ضرب رجلاً مسلماً بعض أصغره على ظهره ولم يزل صاحب

مطلب اختلافوا في تفسير
حكومة العدل

مطلب على الضارب المداواة
والنفقة الى أن يبرأ

مطلب يجب على الجراح
النفقة والمداواة

مطلب ضربه بعد ما على ظهره
فان يلزمه دية مغالطة على
عاقلته وهو شبه العمد

فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلظة على العاقلة * (الجواب) نعم قال في الدرر من الجنايات وأما شبه العمد وهو قتله قصدا بغير ماذ كرفي العمد كالعصا والسوط والحجر الصغير وأما الضرب بالحجر والخشب الكبيرين فن شبه العمد أيضا عند أبي حنيفة خلافا لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة بلا قود اه ومثله في التنوير وغيره أقول قد منا بيان الدية المغلظة والعاقلة أيضا فراحه * (سئل) فيما اذا عمد رجل وضرب رجلا آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي يريد الاب أن يقتص منه بعد الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك * (الجواب) نعم وان شهد أنه ضربه بشئ جرح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لان الشابت بالبينة كالشابت معانية ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته يزاوية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار حاله شهدا أنه قتله بالسيف فان قالا عمدا أو سكتنا قبل ويقضي بالقصاص وان قالا خطأ يقضي بالدية على العاقلة وان قالا لا ندري قتله عمدا أو خطأ قبل ويقضي بالدية في مال القاتل محيط البرهاني من الجنايات رجل قال قتلت فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحسن أن اجعل دية في ماله تتارخانية رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا فتاوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب أقول وانما اقتص منه وان سكت الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح السكافي في تعليل المسألة بقوله لان العمد هو القصد بالتقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالكمة قاتلة عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو أحوط اه لكن يحتاج الى الفرق بين الشهادة والاقرار حيث حمل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجنايته وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الادنى ولا يؤخذ بالقرينة وهي الضرب بالآلة القاتلة عادة اذ لو كان ذلك عمدا لذكره بخلاف ما اذا أفكر القتل أصلا وظهر كذبه بالبينة العادلة المنزلة منزلة المعانة فانه يحمل على العمد لو وجود دليله وهو الضرب بالآلة المذكورة ولهذا قال الخير الرمي في حاشية المنع بعد ما قدمناه عن غاية البيان ان هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارحة بالبينة لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر وقال أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقر به ويحمل على الادنى قال في التتارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقرانه قتل فلانا بحديدة أو سيف ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا اه ملخصا لكن التفرقة المذكورة انما تطهر على قول أبي يوسف اما على رواية المجرد فلا ولعل رواية المجرد قياس والاولى استحسنان كما يفيد ما نقله المؤلف عن التتارخانية تأمل * (سئل) في قاصرة اجيرة عند امرأة ثامت انقاصه ليل في بيت المرأة فاحترق بعض اهلها التي عثليها وشئ من

قوله وأما شبه العمد الخ
انظر الى جواب اما ولعله
هو قوله فهو قتله قصدا الخ
لكن تحرفت الغناء بالواف
وليحذر اه

مطلب لا يحتاج الشاهد أن
يقول مات من جراحته
مطلب شهد أنه قتله بالسيف
وقالا عمدا أو سكتنا يقضي
بالقصاص

مطلب قال قتلت فلانا
بالسيف ولم يسم عمدا
ولا خطأ تجب الدية في ماله
حادثة في زماننا سنة ١٢٤٣
أقر بالضرب وانكر أنه مات
منه الجواب رجل قال ضربت
فلانا بالسيف عمدا ولا أدري
أنه مات منها ولكنه مات
وقال ولي القتل بل مات
بضربك فانه لا يقتل به اه
من الفتاوى الهندية اه منه
مطلب اذا شهدوا عليه
ما يقتل بالآلة جارحة لم يقبل
قوله لم أقصده قتله

مطلب احترق ثياب بنت
أجيرة بلا صنع أحد لاديه
على أحد

فخذها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد ائتمر بمثل ذلك الخير الرملي في فتاويه الخيرية من الجنايات * (سئل) * في رجل بيده بندقة مجربة يريد أملاحها فأورث بحركته ناراً فخرجت وأصابت بما كان فيها رجلاً آخر فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عمداً وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر لما قال قاضيان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل العمد لدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقلة من جنايات الخيانة وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمانات والدية فقلا عن مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده انقروى من الجنايات اتهم بقتل فقيل لم قتلت فلانا فقال كذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ أو قال قتلت عدوى فهذا اللفظان منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمد منية المفتي من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة دعوى وردت في جادى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى ان البندقية التي بها الرصاصة قتلت ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لما ذكرنا ان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه فيشترط تعيين الضارب واقامة البينة بوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخير الرملي حيث قال في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية احد قوا بطير خرج من البحر فخرجت بندقة من بندق احدهم قتلت رجلاً منهم ولا يعلم من هو وولى القتل يقول حتى عند هؤلاء يعنى البواردية يعيونه عند احدهم والا كلهم غرماء فهل اذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذى خرجت بندقه فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتنفي دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بينتهم عليه ولا تنفى الدعوى عنهم اذا الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبينة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق ليدفعوه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحداً للدعوى عليه سمعت دعواه وقبالت وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتركوا في قتله بواردهم او غيرها صحت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة والحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم أقول ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظهيرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين جماعة فاصاب رجلاً وشهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذى ضرب السهم اه * (سئل) * في صغير لا يعقل التصرفات استعمله رجل في تجميع سقفه وأمره بذلك بكل ذلك بدون اذن وليه ولا وجه شرعى فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقتله فهل اذا ثبت ذلك تجب

مطلب أقرب القتل خطأ
وادعى الولي العمد تجب الدية
في مال القاتل

مطلب اتهم بقتل فقال كذا
كان مكتوباً فهو اقرار

مطلب شرط صحة الدعوى
العلم بالمدعى عليه

مطلب خرجت بندقة من
بين جماعة فقتلت رجلاً
ولم يعلم من هي لا تسمع
الدعوى عليهم

مطلب صغير استعمله رجل
في عمل سقف فسقط عليه
السقف تجب دية

دية الصغير على عاقلة الرجل * (الجواب) * نعم أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه بأخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل المسائج أو قال له اصعد السطح فاكنس الثلج أو أمره بتطيين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فتلف الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق فمات فالدية على عاقلة الأمر في كل ما جميعا وبه يقتضى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم الجنين من جنائيات المنية فتاوى اقروى من السابغ في جنائيات الصبيان والمجانين وعليهم وتعام فوائده فيها وفي جنابة كتاب أحكام الصغار والبرازية وغيرها * (سئل) * في ذمي قتل شقيقته المسلمة عمدا بآلة جارحة ثم أسلم القتال بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص عليه * (الجواب) * نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الادميين كالقصاص كذا في الاشتباه من أحكام الذمي فلوليها طلب ذلك بالوجه الشرعي واذ لم يكن لها ولي فلا امام أن يقتل أو يأخذ الدية وليس له العفو مجانا كذا في الملتقى وغيره ومثله في الخيانة والاشباه والبصر وغيره * (سئل) * في رجلين ضربا زيدا بيدهما ويصعدا ضربا برما موحدا على سائر بدنه وربطاه واراد اذبحه وخوفاه بالقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما * (الجواب) * نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية * (سئل) * فيما اذا اجتمع زيد وعمر ويكره مع جماعة عند ثرماء ونزع كل منهم من مائها المتن ثم وقع الدلو في البئر فنزل زيد لاخرجه منها بعدما أمر عمر ويكره بربطه بحبل وانزله فيها فانزلاه بحبل مسكاه به فلما وصل حصل له غشي فنزل عمر ويكره فخرج فحصل له كذا حصل لزيد فنزل بكره وأخرجهما بالخارج البثر فمات زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر ويكره فقام ورثة زيد يطالبون عمر ويكره بدينه بدون وجه شرعي فهل لا تلزمه دية * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا تلزمه دية * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمر وماشيين في طريق ومع زيد بدقة مجرية حامل لها وقع مشغاهما على خزانة البحر كنهه وفعله وخرجت رماصتها فأصابت عمر فخرجته ثم برئ من ذلك الجرح وبعد أيام تمريضه بداء أصابه ومات منه عن ورثة يزعمون أن زيدا يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه شيء * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم * (سئل) * في طبيب ذمي غير جاهل طلبت منه امرأة مريضة دواء لها فاعطاها دواء شربه بنفسها في بيتها فزعم ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه دية إذا مات من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم والمستثناة في الخيرية من الجنائيات * (سئل) * فيما اذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي بهم الى الحكم وتوعدوا رجلين بالقتل ثم دخلا عليهما وضربوهما بالسيوف وجرحهما كل منهما جرحا مهلكا ماتا به ونهبوا أموالهما ظلما وعدوانا فلزمهم * (الجواب) * يلزمهم القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان قيميا

مطلب الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص

مطلب ضربا حتى ذهب عقله تلزمها الدية

مطلب أمر رجلين ان ينزلاه الى البئر فمات لا يلزمهم شيء

مطلب برئ من الجرح ثم مرض بداء أصابه ومات منه

مطلب في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد مرضها الخ
مطلب قتل جماعة رجلين لسيوف

مطلب جرحه جراحة مهلكة
لا يعيش معها وجرحه آخر
أخرى فاقاتل الأول

مطلب ضرب أحدهما بعصا
والآخر بسيف لا يجب
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذى
المسلمين

مطلب شهر عليه سلاحة
ولم يمكن دفعه الا يقتله لا شيء
يقتله

مطلب في القسامة

مطلب وضع سم فار في وعاء
فأخذته ذئب ووضعته عند
حصانه فشرب منه ومات

مطلب انفلتت دابة بنفسها
فأصاب شيئا فزير

ها لك بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم أقول في الجوهرة إذا جرحه جراحة
لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فاقاتل هو الأول وهذا إذا كانت الجراحتان على التعاقب
فلو معافهما فأتلان أه زادت في الخلاصة وكذا الوجرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة
فكلهما فأتلان لأن المرة قديموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستانى عن الحانية
ولو قتل رجل أحدهما بعصا والاخر بمحبد بعد عدم الاقصاص وعليها الدية منامفة وفي حاشية
السيد محمد أبى السعود الأزهرى على شرح منلا مسكين ولو جرح جراحات متعاقبة ومات
ولم يعلم المتن منها وغير المتن يقتص من الجميع لتعذر الوقوف على المتن وغيره كما في فتاوى
أبى السعود مفتى الروم وأما إذا وقف على المتن وغيره ولا يكون الا قبيل موته فاقصاص
على الذى جرح جرما مهلكا كما في الخلاصة والبرازية أه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه القوائد
الفرائد * (سئل) في جماعة في بلدة كذا ذأبهم واجتأهم على ضرر المسلمين والسعى
بالفساد في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين
وقهرهم أموالا للسياسة بغير حق فهل إذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعى لها كم قتلهم
* (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيلعي وغيرهما والله سبحانه أعلم * (سئل)
فمن شهر سلاحة على مسلم خارج المصر فضربه المشهود عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله
ولم يمكن دفعه الا به فهل إذا ثبت ذلك شرعا لا شيء يقتله * (الجواب) إذا لم يمكن دفعه
الا بقتله والحالة هذه فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعى لانه من باب دفع الصائل أقول
التقييد بخارج المصر قيد اتفاقى والمثثلة مقصدة في متن التنوير فيبيل باب القود فيمادون
النفوس * (سئل) في قتل وجد بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح
ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عدا على أهلها فما الحكم الشرعى في ذلك * (الجواب) حيث
وجد في مكان غير مملوك لا حد قريب لقربة بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها
ولا بينة له وبالقتل أثر القتل حلف بخسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له
فأتلانم قضى على جميع أهلها بالدية

(فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها)

* (سئل) فيما إذا وضع زيد سم فار مخلوطا بدبس وماء في وعاء في حن الدار لاجل هلاك
الذباب فأخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعته بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات
فقام زيد يكلف أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرى فهل ليس له ذلك
* (الجواب) نعم ليس له ذلك * (سئل) فيما إذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها
فانفلتت بنفسها ولم يمكنها ردها وركضت في الطريق فأصاب امرأة نصرانية فوقعت على
جنبها وتمرضت من ذلك وتريد من صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك * (الجواب)
نعم انفلتت دابة بنفسها وأصابت مالا أو آدميانها رأوا ليل الاضهان في الكحل لقوله عليه الصلاة
والسلام العجاء جبار أى المنفلتة هدر شرح التنوير للعلاى من باب جنابة البهيمة والجنابة

عليها * (سئل) * فيما اذا قاذر دابة ليسقيها من بركة ماء في البادية فجاء عمرو بفرسه ليسقيها ايضا من البركة مع دابة زيد فقال له زيد ابعده فرسك عن دابتي فلم يمتثل امره وقادها بحجب دابة زيد وصدمتها حال قوده لها وادخلتها اصدمتها في ماء البركة فخبطت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها وماتت بسبب ذلك فهل يضمن عمرو قيمة دابة زيد بعد موت ماذكر عليه * (الجواب) * نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العادة ما وطئت دابته وما اصابته يدها او رجلها او رأسها او كدمت بقمها او خبطت بيدها او صدمت ثم قال وضمن السائق والقائد ما ضمنه الراكب * (سئل) * في ركب فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة تزعم ورثتها ان الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم وان نفخت برجلها او ذنبها وهي تسير لا يكون ضامنا خانية من جنابة البهاثم ويضمن الراكب كل شئ اصابته الدابة يدها او رأسها او كدمت او خبطت وان نفخت برجلها او ذنبها لم يضمن وان اوقفها يؤخذ بنفخة الرجل والذنب ايضا خلاصة من الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائد أو سائقا أو راكبا يكون ضامنا جميع ما جنت الا النفخة بالرجل أو الذنب متارخانية من السابع عشر * (سئل) * فيما اذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه فانقلت بنفسه وعض حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرة والتنوير وغيرها وهي راجعة الى أن جرح الجعاء جبارا ربط حصاره في سارية فجاء آخر يحماره وربطه فعرض أحدهما الآخر وهلك أن في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن بزازية من الرابع في الجنابة على غير بني آدم * (سئل) * فيما اذا ربط زيد دابته في موضع له ولاية ربطها فيه فجاء رجل ونحسها بعود فنفخته برجلها فقتلته وله ورثة تزعم أن لهم أخذ الدابة أو تضمين صاحبها فهل حيث الحال ماذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فحبل رجل رباطه لينزوه على بقرته فوطئ الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد اليه وقال له ان ثورك نطوح فاربطه ونهاه عن ارساله فلم ينته وسيره الى المرعى مع دواب القرية فطع بقره زيد وعطلها وماتت من ذلك فهل يضمن الرجل قيمتها * (الجواب) * نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كما ذكر كذا في البزازية نقلا عن المنية في الجنائيات وفيه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال ومثله في الخيرية * (سئل) * فيما اذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به وتقدم الى الرجل جماعة واشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنع ولم يربطه في زمان يقتدر فيه على ذلك حتى عض صيا وتعل ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان * (الجواب) * نعم والمسئلة في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به فلاهل البلاد أن يقتلوه وان أذلف شيئا يجب على صاحبه الضمان

مطلب يضمن القائد ما صدته الدابة

مطلب نفخت الدابة برجلها أو ذنبها الخ

مطلب انقلت حصانه وعض حصان آخر لا يضمن

ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والالاشي عليه كالحائط المائل اه قالت وفي شرح من لا
 خسرو له كلب يأكل عنب الكروم فأشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن
 فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط والثور وعقر الكلب العقور فيضمن
 اذا لم يحفظ اه فيمكن حمل المتلف في كلام الزيلعي على الآدمي فيحصل التوفيق بين كلام
 الزيلعي وكلام من لا خسرو والله تعالى أعلم منع من باب جنابة البهيمة أقول كانه فهم من كلام
 من لا خسرو انه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد وانما معنى كلامه أن ما يخاف
 منه تلف الآدمي فلا شهاد فيه موجب للضمان اذا أعقب تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف
 منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيد فيه الاشهاد بدليل تشبيهه بالحائط المائل
 فان الاشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب
 يأكل عنب الكروم فأشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد
 عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس
 والاموال تبعاً لما اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزيلعي ومن لا خسرو لان كلام
 الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فلا شهاد فيه مفيد موجب للضمان
 في النفس والمال وكلام من لا خسرو في كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قالت
 وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آخري باب القود فيمادون النفس عن القاضي بديع
 ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط المائل لا في الحيوان اه لكن أفتى في الخيرية بالضمان بعد
 الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح مستندا لما في البرازية عن القنية في نطح
 الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان
 كالحائط المائل اه هذا ما حررته في رد المحتار على الدر المختار * (سئل) في ثور انفلت
 نهاراً بنفسه من دار صاحبه في غيبته بلا صنعه فدخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعيراً فهل
 لا ضمان على صاحبه * (الجواب) نعم دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلاً أو نهاراً ففسدت
 زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين بزازية تقلا عن الجامع وفي العيون
 غنم دخات بستاناً فأفسدته وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان لم يسقها لا ضمان
 عليه وكذا الثور والحمار عمادة من الفصل ٣٢ وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترمى
 فأتلفت شيئاً من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرساها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح
 العجماء جبار والله تعالى أعلم * (سئل) في جمال معه عدة جمال سائقها في طريق
 عام احد طرفيه سفح جبل والاخر وادعيق فجاء زيد بجملته الجمل من طرف السفح وساقه على
 حذاء جمال الجمال ونهاله الجمال مراراً فلم ينته فهدم جملته وأرقله في الوادي بسبب
 سوقه فهلك الجمل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي
 * (الجواب) نعم كافي التنوير * (سئل) فيما اذا دفع زيدا كديشه لراع أجيره مشترك
 ليرعاه ويتعهده بالحفظ بأجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو وبدون اذن زيدا مالكة ولا وجه شرعي

مطلب له كلب يأكل عنب
 الكروم لا يضمن وان اشهد
 عليه
 مطلب ما يخاف منه تلف
 الآدمي فلا شهاد فيه مفيد

مطلب انفلت ثوره فاكل
 حنطة رجل لا ضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربع
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل الثور
عند الشريك بعد الطلب
يضمن قيمة حصه شريكه
مطلب كسر الراعي رجل
الجل يضمن قيمته
مطلب يفرق بين الجنابة
على الدابة المأكولة وغير
المأكولة

مطلب له جل اعتاد العض
فاشهد عليه

مطلب الراعي اذا قاده اقربا
من الزرع يضمن

كتاب الحيطان وما يحدث
الرجل في الطريق وما يتضرر
به الجيران

وفارقه ثم بعد مدة نحو شهر رده ففوق العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه * (الجواب) *
نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كما في الدر المختار للعلائي
* (سئل) * في ثور مشترك نصفين بين زيد وابنه وامه وصى عليهم طلب وصيهم الثور من زيد
ليكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويريد
الوصي تضمينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في جل ضربه الراعي بعصا عمدا على رجله فكسرها فهل
يضمن لصاحبه قيمته * (الجواب) * نعم والمسئلة في التيسار خانية أقول قال في الدر المختار
والتقييد بالعين أي في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها
وكذا السان الثور والحمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه
الفتوى أي لو غير مأكول وان مأكولا خير كما في العينين لكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه
شيئا عند أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين المأكول
وغيره ففي غير المأكول لو قطع احدى قوائمه يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه
كما في الهداية وأما المأكول فانه ينتفع به لاكله بعد قطع قوائمه فيضير مالكه بين تركه على
القاطع وتضمينه قيمته وبين امساكه وتضمينه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والا قل أصح اه وعليه المتون والشروح
أيضا وبه يفتى كما في جامع الفصولين فيترجح على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلائي عن
العيون * (سئل) * فيما اذا كان لزيد جل اعتاد العض فتقدم الى صاحبه رجل وقال
ان جلاك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدر فيه على ذلك غيره
الى المرعى فركب على جل الرجل وعضنه ومات من ذلك ويريد الرجل الا أن تضمين زيد قيمته
بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة في جنابات الخيرية بتقوله
* (سئل) * في رجل ضرب جارا آخر عمدا بحجر على اذنه فهلك لساعته ويريد صاحبه تضمين
الضارب قيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو ذبح جارا غيره ليس له
أن يضمنه النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يمسكه
ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح عمداية من جنابات الدواب
* (سئل) * في رعاة غنم فادوها اقربا من خيار زيد القائم بحقلته فرعته وأتلفته فهل يلزم
الرعاة قيمة ما تلف * (الجواب) * حيث فادوها اقربا من خيار زيد بحيث لو شاءت تناولت
منه يلزمهم ذلك قال العماد في فصوله وفي غصب فتاوى العتابي اذا فادها اقربا من الزرع
بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

* (كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرر به الجيران ونحو ذلك) *
* (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في تواجره من مالكه فأنقضت مدة اجارته وانقض
حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعد من أحد ولا منع فقام ولي الصغير وكان

زيد ادفع دية الصغير زاعما أن زيد قال لمالك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يمكن
 ضمانه علي فهل لا ضمان علي زيد في ذلك * (الجواب) * نعم أراد أحد هاتين قض جدار مشترك
 وأبي الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن
 الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا آخر
 ضمانت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء خانية من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح
 أيضا بهالة المكفول عنه ولا بهالة المكفول له وبه مطلقا * (سئل) * في حائط لرجل
 فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناصر من
 الرجل نقضه لدى بنية شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار
 الوقف وأتلف منها مشرفة ورفوفا وبعض درج فهل يضمن ما تلف بعد ثبوت الغالب والاشهاد
 عليه بذلك * (الجواب) * حيث طلب منه الناصر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها
 وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متعديا والمسئلة مشهورة في المتون من الحائط
 المائل في الجنائيات أقول قال الزبيعي الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر
 الاشهاد ليمكن من اثباته عند جهوده أو وجود عاقلة فكان من باب الاحتياط لا على سبيل
 الشرط اه ومثله في الدرر والعناية وغيرها وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من
 صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا اميدا أو امرأة ان مال الى طرية هم وواحد من
 اصحاب السكة الخاصة از مال اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اه وفي جامع
 الفصولين والاشهاد انما يصح ممن يضره وقوعه لا بمن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب
 الدار هو يضر بوقوعه فيصح الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من
 كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من المالك والسكان باجارة أو عارية لهود الضرر اليه اه
 * (سئل) * في دار جارية في ملك زيد وفي تاجر عمر ومن زيد مدة معلومة باجرة مقبوضة بيد زيد
 وفي أثناء المدة مالت طلبة معلوية في الدار لجهة ساحتها وطلب عمر ومن زيد تهيرها ونقضها
 فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر وقتلتها بعد ما أخبره بميلها
 وطلبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية الزوجة عاقلة زيد * (الجواب) * حيث مال
 الحائط وهو الطلبة المذكورة الى الدار الزبورة وطلب عمر والمستأجر زيد مال الكها تهيرها
 وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت
 نفسا هي زوجة عمر والمستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل
 كما صرح بذلك في التنوير والمقتى والمداية وغيرها * (سئل) * في حائط مشترك بين زيد
 وعمر وواصل بين دارهما فسال الى جهة دار زيد فتقدم الى عمر وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون
 التهجير عليه بما يحسب الملك المشترك بينهما نصغين فلم يرض عمر بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف
 لزيد حائطا وبيتا ومرتقا وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع امكان
 رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف * (الجواب) * نعم وفي فتاوى قاضين ان

مطلب ان وقع الحائط يمكن
 ضمانه علي لا يضمن

مطلب سقط الحائط بعد
 الطلب والاشهاد يضمن

مطلب الاشهاد في الحائط
 المائل غير شرط بل الشرط
 الطلب

مطلب طلب المستأجر من
 المؤجر نقض الطلبة المسألة
 وأشهد عليه فلم يفعل حتى
 سقطت على زوجته ضمن
 عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد علي شريكه
 في الحائط المشترك فلم يجر
 حتى سقط يضمن بحصته

قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لا أحدهما عليه حولة فقال إلى أحدهما فتقدم إليه الذي له الحولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار فان أقرآن الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم إليه وأنه لم يرفع معه فاذا أفسد شيئا بسقوطه بعد ما كان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك * (سئل) * في رجل حفر بئرا في طريق العاقلة في قرية بدون اذن الامام وتركها وأمره أهل المحلة بعمه ما فلم يفعل حتى تردى فيها رجل وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي * (الجواب) * حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة المزبور بدون اذن الامام يضمن قيمته الجمل لمالكه والله تعالى أعلم قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تدي العاقلة لو حفر بئرا في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ملتقى فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أى واحد من المذكورات يضمن في ماله ان لم ياذن الامام فان اذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعا أو عطشا أو غمسا لا ضمان به يفتى خلاصة خلافا للمجداه احتفر بئرا في طريق مكة أو غيره من الغيا في غير محل للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وهذا عرف أن المراد بالطريق في الكسب الطريق في الامصار دون المفاروز والعكاري لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غلبا دون العكاري كذا في شرح الزاهدي على القدوري في أواسط الديات رش الماء على طريق فعطيت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر الاجير أو السقاء بالرش فرش فساء دكان الآخر ضمن الآخر دون الراش والحارس اذا رش ضمن كيفما كان منية المفتى من مسائل الطريق ومسئلة رش الماء في الطريق في العمادية من فصل ٣٣ في انواع الضمانات بأحسن وجه * (سئل) * في بسكة غير نافذة فيها بيوت لجماعة معلومين فهدأ أحد الجماعة وأجرى ميزابا سطحه وسبالة الى السكة المزبورة بدون اذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعا * (الجواب) * نعم أخرج الى طريق العامة كنيفا أو ميزابا أو جرضا أو دكا ما جازاذا لم يضر بالعامة ولكل واحد من أهل الخصومة منعه ومظالمة بتقصه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه لا وان كان يضر بالعامة لا يجوز احداثه والعود في الطريق لبيع وشراء على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه أحد باحداث ما ذكرنا مطلقا أضربهم أولا الا باذنهم أى باذن أهل لان الطرق التي ليست نافذة مملوكة لأهلها فهم شركاء ولهذا يستحقون بها الشعبة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضربهم أولم يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر بأحد منع من باب ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم للوالى أن يعطى من طريق الجادة أحد البيوت عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له ذلك وليس هذا الا لمصلحة قاضا ولا سلطان أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة خانية من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة

مطلب حفر بئر في طريق العامة فتردى فيه رجل ضمنه في ماله

مطلب المراد بالطريق الطريق في الامصار دون الغيا في مطلب في رش الماء في الطريق

مطلب ليس له احراء الميزاب والسبالة الى السكة

مطلب للوالى أن يعطى أحدا من الطريق لىبنى عليه ان لم يضر أحدا

السكة بناء ويقسم حصّة منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يدعوها
 وإن اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثرت فيه الناس كان لهم
 أن يدخلوها هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم
 وأنما لهم المرور فقط بزانية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشتم عن محمد السكك
 التي ليس لها منفذ ليس لأحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر الصب الماء وإن اجتمعوا كلهم
 على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وأنما لهم أن يمرّوا ويجاسوا عمادية من الفصل المذكور
 (سئل) في زقاق غير نافذ فيه دور جماعة تحفر فيه واحد منهم بئر بالوعة ينزل فيه أنجاس
 داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك إلا باذنهم ويمنع
 من ذلك (الجواب) نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئا لا يملكه إلا باذن كل
 أهل السكة إلا على والأسفل وما يصنع في السكك من الكنف والميازيب إن حديثة
 لكل أحد أن يهدمه وإن قديمة تركت وقال محمد في الحديثة إن لم يضر أحد ألم أهده بزانية
 من الحيطان وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقا أضربهم أولا إلا باذنهم
 لأنه كالمالك الخاص بهم شرح التنوير للعلائي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله
 إلا باذنهم مخالف لما يفهم مما مرّ أنفا عن العمادية من قوله وإن اجتمعوا كلهم على ذلك لكن
 معناه والمذكور في المتون والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد
 الكريم بن محب الدين القطبي الحنفي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج
 عن جدران في ممر غير نافذ يضر بالمارة بالطرشة بالقذر والنجاسة وله أيضا سيارة بين
 الجدران وهي ضارة بأساس الجدران فهل للحاكم الشرعي منعه من ذلك أم لا أجاب إن كان
 الضرر يمتنع القاضى من ذلك والا لا والله تعالى أعلم فتاوى الكاظمي من كتاب الموات
 والطوق دار في سكة غير نافذة أراد صاحبها أن يحفر بئر بالوعة على بابها خارج داره فالفهم
 أن يمنعوه فإن غطى رأسها وكبسها وجعل طريق الوصول إليها من الداخل فالفهم أن يمنعوه لأن
 الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فالفهم منعه عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة من
 الباب الرابع طريق غير نافذ كان لأصحابه أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه الدواب
 وأن يتوضؤوا فيه وأن عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن وأضع الخشب وإن حفر فيها
 بئرا أو شيئا فيها بناء فعطب انسان بذلك يضمن ويؤاخذ بأن يطعم البئر خانية من فصل فيما يجوز
 لأحد الشرى يكن أن يعمل في المشترك (سئل) في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور
 وضع واحد من أرباب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون اذن
 منه ولا من بقية أهلها وتضرر صاحب الجدار بذلك ضررا ينافي ما يضر الواضع بأزالته (الجواب)
 نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتون والشروح أقول هذا إذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار
 أما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا اضرار لغيره في مدة يسيرة على جاري العادة فإنه لا يمنع بدليل

مطلب ليس لهم قسمة سكة
 غير نافذة ولا بيعها ولا ادخالها
 في دورهم
 مطلب ليس لأحد من أن
 يحفر فيها بئرا ولو اجتمعوا
 كلهم
 مطلب ليس له حفر بالوعة
 في سكة غير نافذة
 مطلب الكنيف والميازيب
 إن حديثة هدمت والآتية
 مطلب لا يجوز لأحد أن
 في سكة غير نافذة وإن لم يضر
 إلا باذنهم

مطلب يمنع من اخراج
 الميزاب إلى ممر غير نافذ
 مطلب ليس له حفر بئر بالوعة
 على باب داره وإن غطى
 رأس البئر
 مطلب لأصحاب طريق غير
 نافذ أن يضعوا فيه الخشب
 مطلب وضع أو ساخ داره
 لصيق جدار جاره يؤمر برفعه

ما قدمه آتفاعن الخانية وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينة في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدر البرود ويتخذ في الأحياء مرة ويرفعه سريعاً لئلا ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن بني فيها وامساك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التارخانية ان فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصته نفسه ويضمن شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئاً اه ومثله في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما من من أنه يضمن بما يجدر به معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان بإحدى أثارها أو نحوها شاغلاً للملكه ومالك غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصته شركائه تأمل والله تعالى أعلم * (سئل) في دخله غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معد لالقاء القمامات والابواب من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرف بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكره يبقى القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في ذلك * (الجواب) نعم ثم الاصل أن ما كان طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثاً وكان للإمام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديماً حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة توحيدى على النقاية ففي مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم أنها قديمة فبالأولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) في رجل بني في داره طبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملة مساكن داره وقوفة فسبب ذلك قريتين وشباباً كالضوء قديمين للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع الضوء عنها بالكلية وركب بجمعين على حائط القاعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ماسد به القريتين والشبابك ورفع الجسرين دفعا للضرر عن الوقف فهل يجب الناظر الى ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) نعم وهذا أعنى سد الضوء بالكلية من الضرر البين والفتوى على منعه كما في البحر والتنوير وخواشي الاشياء للسيد الجوى ناقل عن شرح الوهبانية لابن الشحنة ونقله العلامة البيرى في خواشي الاشياء فائلاً في ذلك والفتوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام العمان اسكنه الله فسبح الجنان ممتعا بالروح والريحان أقول قد منافي متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات تقل عباراتهم في ذلك فراجعها * (سئل) فيما اذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للوضوء في حائطه تسمى بالهماري يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان وجاره في داره مربع أيضاً أسفل من الاول وسطحه أسفل من القماری يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة مسقفة بسقف فوق القماری بحيث يكون الحائط والقماری داخلين فيها ونفسه بسبب ذلك الضوء المزبور بالكلية وفي ذلك ضررين لزيد ويريد زيد منع الجار عن ذلك فهل له منعه * (الجواب) نعم فان سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن والعقلم والكتابة ضرراً فاحشاً فيمنع منه

مطلب اراد ان يتخذ طينا
في طريق غير نافذ الخ
مطلب لكل من اصحاب
الدخلة امساك الدواب على
باب داره

مطلب اذا فعل ما ليس من
جملة السكنى يضمن حصته
شركائه

مطلب في ساحة الدخلة
موضع معد لالقاء الزباله
يبقى على قدمه

مطلب الاصل أن ما كان
في سكة نافذة ويعرف
حاله يجعل حديثاً وللإمام
رفعه

مطلب سد الضوء بالكلية
من الضرر البين المقتضى بجمعه

مطلب ليس له سد قماري
الجوار

كما أفنى بذلك العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق أقول قد منافي متفرقات القضاء
إذا كان له قريتان فسد ضوء أحدهما بالكلية مع أنه كان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر
أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر أن الشباك كالباب والله
تعالى أعلم *(سئل)* فيما إذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة لجاره
وبينهما فاصل ويعارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأن الطبقة شباكاً يمنع نصف
اشراقه بسبب طبقة زيد والحال أنه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجارين فهل ليس للجارد منه
(الجواب) نعم *(سئل)* فيما إذا كان لزيد حانوت قديم معد لحياكة عبي الصوف
ويحاط الحانوت طاقة قديمة للضوء ولدار عمرو وخلف الحائط بيت محاذ للطاقة يريد عمرو تعليته
الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيد لا فساد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس لعمرو ذلك
(الجواب) نعم وتعليلها ما تقدم *(سئل)* في رجل بنى في داره قصره شبابيك مطلة
على ساحة دار جاره التي هي محل قرار نسائه وجلوسهن وبني سلمان حجر يصعد منه للقصر
مشرفاً على الساحة المذكورة ثم بنى طبقة على طبقة جاره لمنع الاشراف بدون اذن جاره
ولا وجه شرعي ويريد الجار تكليف الرجل رفع الطبقة وسد الشبايك ومنعه من الصعود
على ذلك فهل يسوغ للجارد ذلك *(الجواب)* نعم يسوغ له ذلك إلا أن يبنى الرجل ساتراً
في ملكه يمنع الاشراف وفي مجموعة عطاء الله أفندي نقلاً عن حيطان المضمرات والساحة
إذا كانت مجلس النساء والكموة تشرف عليهما يؤمر صاحبها بسدها وعليه الاقتوى
(سئل) فيما إذا عمر زيد في داره قصر جعل له شبابيك يكلفه جاره سدها متعللاً بأنها
تشرف على مشرفة في داره وعلى باب قصر فيها والحال أن المشرفة والقصر ليسا محل جلوس
نسائه وقرارهن بل في الدار سفلى فيه صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن وأعمالهن فهل حيث
كان الامر كما ذكر لا يجبر زيد على ذلك *(الجواب)* نعم أقول هذا ظاهر إذا كان القصر
المذكور لا يجلس فيه النساء أصلاً أمالو كان النساء يسكن فيه في الصيف مثلاً أو في الليل
دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل *(سئل)* فيما إذا كان لكل من جارين
سطح بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الا أن أحدهما يصعد الى سطحه وإذا صعد يقع
بصره في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة فهل للجارد ذلك
(الجواب) نعم رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويان فأخذ المشتري جاره
حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجار قالوا ليس له ذلك لأن الانسان لا يجبر على البناء في ملكه
ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له
أن يمنع وإن كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم إذا كانوا على السطح لا يمنعه عن الصعود
لأنه كما يتضرر ويتضرر الاخر خاتمة من فصل ما يدخل في البيع بلاذ كرو مثله في البرازية من
الحيطان من الثاني في الحائط وعمارة *(سئل)* عن الذي إذا بنى داراً عالية بين دورا لمسلمين
وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك *(الجواب)* نعم أهل

مطلب إذا قلل الضوء ولم
يكن الضرر بينا لا يمنع

مطلب ليس له سد الضوء
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبابيك
تطل على ساحة دار الجار
ويؤثر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من
شبابيك تشرف على
المشرفة والقصر إذا لم يكونا
محل قرار النساء

مطلب له منع جاره من
الصعود الى السطح حتى
يتخذ سترة

مطلب يمنع الذي من تعلية
البناء إذا حصل ضرر لجاره

الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم
وانما يمنع من تعالته بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف
في كتاب الخراج له أن يمنع أهل الذمة أن يسكوا بين المسلمين بل يسكنون منعزلين عن المسلمين
وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى
في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت يجتمعون فيه كالكنيسة اهـ (سئل) في ذي
يريد فتح كوة في حانوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضررين على الجار
ويرزعهما قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضررين
(الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضررين كنبه
الفقيه أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق
بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيها تأمل اهـ (سئل) في ذي
فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها شبك قديم مشرف على حوش هند وأسطحته وتريد هند
بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتهيا الى حافة الشباك من أسفله من غير أن
تعتمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئا من الشباك أصلا ويعارضه زيد في ذلك بدون وجه شرعي
فهل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم يت له حائط مشترك بينه وبين جاره أراد جاره
أن يتخذ غرفة بجانب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمدا على جدار
غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بزاية من الحيطان من نوع فمين يحدث عمارة
تضر بصاحبه (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم مختص به في داره فقام جاره
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يستد بسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع
جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى
كافي الحاشية وأفتى بذلك الخیر الرملی والمرحوم العم واللة سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في
في رجل يريد أن يبنى في داره قوس حجر ملاصقاً لجدار جاره من غير أن يستند للجدار المذكور
وأن يضع على القوس جذوعاً يركب عليها طبقة تعلوها وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه
شرعي زاعماً أنه يستد من داره الهواء القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة عالية في داره وللطبقة طاقات فتفتح
بجذائهن طاقة أخرى فقام عمرو يارضه ويكلفه سدها بلا وجه شرعي متعللاً بأنها تشرف
على باب طبقة له في داره اذا صعد أحد اليها والحال أن ما تشرف الطاقة عليه ليس محل
جلوس نساء عمرو وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الامركاذ كر
يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب) الفتوى على أن الكوة حيث كانت
للنظر والموضع موضع النساء تستد بلا فرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المضمرات وغيره
فحيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم
(سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره طبقة على مربعة الخاص به ويعارضه جاره متعللاً

مطلب يمنع من فتح كوة تشرف
على جاره وان كانت قديمة
مطلب لا فرق بين القديم
والحادث حيث كان الضرر
بيننا
مطلب لما ان بنى حائطاً
ملاصقاً لحائط الجار

مطلب له أن يتخذ غرفة
بجانب بيت جاره الخ
مطلب لا عبرة بزعمه أنه يستد
عنه الريح والشمس
مطلب تستد الكوة المشرفة
على موضع النساء بلا فرق
بين الطريق الفاصل وغيره

بأن أحد حيطان الطبقة اذا بنيت يقع تجاه شبابيك قصيره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف
فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل
يمنع الجار عن معارضته ولا عبرة بتعاله *(الجواب)* نعم كما في الخانية وغيرها *(سئل)*
فيما اذا اشترت ذمية دارا فيها قصر له شبابيك قدمة مشرفة على أسطحة جماعة يفصل بينها
وبين الشبابتين طريق عام فقام رجل يكلفها استجميع الشبابتين المزبورة منه اللان بان بعضها
يشرف على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نسائه وقرارهن
فهل يمنع الرجل من تكليف الذمية ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل يريد
أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متللا أن السطح بسبب التعلية
يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال انه بعد التعلية المزبورة بقي
بين سطح المطبخ و سطح الجار أكثر من قامتي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكر ويمنع الجار من
معارضته *(الجواب)* نعم *(سئل)* في جنيحة جارية في وقف بتر ملاصقة لحوائت
جارية في وقف أهلي فتفتح ناظره شبابيك للحوائت مطلة على الجنيحة ويريد ناظر وقف الجنيحة
أن يبني بيتا تجاه الشبابتين يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة لا وقف لكون غلة البيت فوق
غلة الزرع والشجر والارض متصلة بيوت المصير يرغب الناس في استئجار بيوتها ويعارضه
في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لنا ناظر وقف الجنيحة ذلك ويمنع ناظر
الوقف الاهلي من معارضته في ذلك *(الجواب)* نعم كما في الخانية والبرازية والله سبحانه
وقهالى أعلم وان أراد قيم الوقف أن يبني في الارض الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له
ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض متصلة بيوت المصير يرغب
الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كن لاقيم أن يبني فيها
بيوتا فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع لفقراء كذا في الخانية بحرم من الوقف
(سئل) فيما اذا كان لزيد حائط محتمر به فاصل بين داره ودار جاره يريد زيد أن يفتح
في اعلى الحائط المزبورة كوة ليضع فيها قربة للوضوء فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل
نساء أحد أصلا فهل له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في طلبة مشتركة بين زيد
وعمر وفاصلة بين داريهما انهدمت ولا حدهما بنات ونسوة فأراد أن بينهما وأبى الآخر فهل يؤمر
بالبناء معه *(الجواب)* ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القسمة بأن يمكن كل واحد
منهما أن يبني في نصيبه ستر لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الطلبة المزبورة لا يحتمل
القسمة يؤمر الا على البناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كما في قاضيان والله المستعان
جدارين رجلين انهدم ولا حدهما بنات ونسوة فأراد صاحب العيال أن بينهما وأبى الآخر
قال بعضهم لا يجبر الا على وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ستر قال
رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة
يمكن كل واحد منهما أن يبني في نصيبه ستر لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الحائط

مطلب اذا كانت الشبابتين
تشرف على الاسطحة ورأس
درج الجار لا يؤثر بسدها

مطلب له تعلية سطحه وان
سهل الصعود الى سطح الجار

مطلب له أن يبني بيتا في
الجنيحة تجاه شبابتين
الحوائت

مطلب له أن يبني في ارض
الوقف بيوتا يستغلها ان كان
انفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه
كوة للوضوء فوق قامة الرجل

مطلب في جبر الآتي على
السترة

مطلب يأمرهم القاضي ببناء
حائط للسترة والنفقة على
قدر الحصص

مطلب حائط مشترك بينهما
لا أحدهما أن يضع عليه
جذوعا ويقال للآخر
أنت مثله

مطلب ليس له أن يتخذ سترة
أو يفتح كوة على جدار لها
عليه خشب

مطلب جدار عليه جذوع
لها ليس لأحدهما أن يبنى
عليه شيئا إلا بأذن الآخر

مطلب جذوع أحدهما أكثر
فلاخر أن يزيد في جذوعه
الخ

لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الآتي بالبناء قاضيان ومثله في الفصولين من الفصل ٣٦
في مسائل الحيطان فارجع إليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيان وهو
حسن جدا وانما لم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطلبة محتملا للقسمة
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال
أحدهم بئني حائطا حاربا بيننا دفعا لاطلاع الباقين عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولم دفع
لذتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحصته يفعلها القاضي
للمصلحة *(الجواب)* قال في العمادية من الفصل ٣٠ دار بين رجلين اقتسماها وقال
أحدهما بئني حائطا حاربا بيننا فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذي صاحبه ويطلع
عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرها ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من
النفقة بحصته يفعلها القاضي للمصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم
بالصواب *(سئل)* في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لأحدهما عليه
جذوع ويريد زيد أن يضع عليه جذوعا فهل له ذلك وليس لشرهيكه عمرو أن يمنعه من ذلك
ويقال له ضع أنت مثل ذلك *(الجواب)* نعم وان لم يكن لأحدهما عليه خشب فأراد
أن يضع عليه خشبا له ذلك وليس للآخر أن يمنعه ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا
حكى عن القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين
ما اذا كان لهما عليه خشب اراد أحدهما أن يزيد خشبا على خشب صاحبه أو اراد أن يتخذ
عليه سترة أو يفتح كوة أو يباحث لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع
والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه إلا أن تركنا القياس لضرورة
أننا لو منعناه عن وضع الخشب من غير إذن شرهيكه ربما لا يأذن شرهيكه في ذلك فتعطل عليه
منفعة الحائط وهذه الضرورة منعدمة في المسائل التي عددناها والله تعالى أعلم بعمادية من
الحيطان في ٣٥ *(سئل)* في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما ولكل
منهما عليه جذوع ويريد زيد أن يبنى عليه طبلة بدون إذن من شرهيكه ولا رضى منه ولا وجه
شرعي فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم قال قاضيان جدار بين رجلين اراد أحدهما
أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الآخر أضرب الشريك بذلك ام لم يضرب
وفي التنازلة جدار بينهما لهما عليه حولة وأراد أحدهما زيادة حمل لا يملكه إلا بأذن شرهيكه اه
(سئل) في حائط مشترك بين زيد ودار عمرو فاصل بين داريهما ولهما عليه خشب يريد زيد
أن يفتح في الحائط كوات ويضع فيها أخشابا رائدة على أخشاب جاره عمرو وكل ذلك بلا إذن
من عمرو فهل ليس لزيد ذلك إلا بأذن عمرو *(الجواب)* نعم ولو كان جذوع أحدهما أكثر
فلاخر أن يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث فصول
عمادية في ٣٥ وحد القديم أن لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل أقصى
الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وما ذكر في حد القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام

أحدهما البيعة على القدم والآخر على أنه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكك في هذا غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية أقول قوله فلا تختر أن يزيد في جذوعه الخ أي إلى أن يبلغ مقداره جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بدليل ما تقدم في السؤال السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الخاتمة كما نقله المؤلف عنها في غير هذا المحل ونفسه ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين هو المختار فإن كان جذوع أحدهما أكثر فلا تختر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فإن كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب في دعوى الحائط والطريق * (سئل) * فيما إذا تعارضت بيعة القدم والحدوث ولم يقيم مدعى الحدوث بيعة على مدعاه وبعد القدم وثبت القدم بالبيعة الشرعية لدى قاض شرعي قضى بها فهل لا تسمع بيعة الحدوث بعد ذلك * (الجواب) * إذا تعارضت بيعة القدم والحدوث في البرازية والخلاصة بيعة القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن القنية بيعة الحدوث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بيعة القدم أولى في البناء وبيعة الحدوث أولى في الكنيف اه قال في الخساي الزاهدى له كنيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البيعة فالبيعة بيعة من يدعى أنه محدث لأنها تثبت ولاية النقص ثم رقم لا تختر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيئات ان الاصل في ترجيح البيعة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مبنية خلافا للظاهر اذ البيعة انما شرعت لاثبات أمرا حادث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بيعة الحدوث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بيعة القدم فذلك في البناء لأن صدر عبارتهما في البناء ويؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بيعة الحدوث مقدمة لأنها تثبت أمرا حادثا فثاقلا وقد أفتى الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق الشام سابقا بتقديم بيعة الحدوث على بيعة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر مخصوص كما هو مسطور في فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أولا بطلت الاخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية وتطهيره لو كان مع رجل فوبان أحدهما نجس فتحرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لان الاول اتصل به حكم الشرع فلا ينقض بوقوع التحريم في الآخر كذا في البحر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن ولو شهدا أنه قتل زيد ايوم النحر بمكة الى أن قال فان قضى بأحدهما أولا بطلت الاخرى ونقلها العلائق في الباب المذكور أيضا عند قوله فروع وتعارض البيئات الخ والله تعالى أعلم أقول ذكر المؤلف مسألة بيعة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضا وقد مناهما تحريرا فيهما وأن المؤلف قيد الخلاف فيما إذا لم يذكر تاريخا فان ارخا قدم الاسبق تاريخا كما هو منصوص المتون والشروح * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار هند لزيد عليه ثمان خشبات ولهند عليه خشبة

مطلب فيما إذا تعارضت
بيعة الحدوث والقدم

واحدة لا غير فهو الحائط واحتاج الى العمارة فهل تكون عمارته على زيد وعلى هند موضع خشبتها * (الجواب) * نعم جدار بينهما لاحدهما عليه عشرة جذوع وللاخر جذع فله صاحب الجذع موضع جذعه والحائط للآخر بزاوية من الثاني في الحائط وعمارة * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ولزيد عليه اخشاب نحو العشرة ومتصل بحائطه اتصال تربيع وايس لهمر وعليه سوى جذع واحد واحتاج للتعمير وتنازعافيه فلم يقضى به وعلى من يكون تعميره * (الجواب) * يقضى به لزيد ولعمرو موضع خشبته والحالة هذه والله تعالى اعلم ولو كان لاحدهما عليه جذع أو جدران دون الثلاث وللاخر عليه ثلاثة اجزاء أو أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب ما دون الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر قال أبو يوسف القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسن خانية من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى وفيه في فصول العمادى * (سئل) * في حائط معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع ولهند عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون صاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوع هند * (الجواب) * ان كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لاحدهما اتصال تربيع وللاخر جذوع فان كان الاتصال في طرفي الحائط انتازع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لان للتربيع سبقا على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى الا انه لا يرفع جذوع الاخر عمادية * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما لزيد عليه جذوع في اعلاه ولعمرو عليه جذوع في أسفله يريد زيد أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان اراد صاحب الاعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له ذلك والا فلا وفي الحساوى حائط بينهما ليس لاحدهما عليه جذوع وللاخر عليه جذوع في اعلاه فان اراد أن يسفله له ذلك لانه أقل ضررا وان اراد أن يرفع من الاسفل الى الاعلى ايسر له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فللذى هو صاحب السفلى أن يرفعه بحذاء صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لما عليه جولة وجولة أحدهما أسفل من جولة الاخر وأراد هو أن يرفع جولته ويضعها بازاء جولة صاحبه قال له ذلك وايس لصاحبه منعه ولو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الاخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط أن يضع جولته في اعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضره فله ذلك وان كان يدخل عليه مضره فليس له ذلك عمادية من الحيطان ومثله في الفصولين وفي صلح النوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب الاوسط ايسر له أن يرفعه لانه أضرب بالحائط أما لو اراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط الى أسفله لا بأس به ولو اراد أن يحولها من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ايسر له

مطلب لاحدهما على الحائط
عشرة جذوع وللاخر جذع
الخ

مطلب صاحب اتصال
التربيع اولى من صاحب
الجذوع

مطلب له أن يسفل جذوعه
ان لم يضر بالحائط

ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما * (سئل) * في حائطين فاصلين بين
داري زيد وعمر وهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل ببناء زيد اتصال تربيع
من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمر وعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمر
أن يركب على الأول بركوب آخر لا يمتد له الحائط وأزيركب على جميع الآخر باختيار
بدون إذن من زيد ولا رضا فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم جدار بينهما لا أحدهما عليه
عشرة جذوع ولا آخر جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط لا آخر بزاوية وفيها
أيضا جدار بينهما لهما عليه جملة أراد أحدهما زيادة حمل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه أه وفيها
أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وغرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع
السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك أه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع أو اتصال
مجاورة يقضى بينهما وان كان لأحدهما تربيع وللآخر ملازقة يقضى لصاحب التربيع وان كان
لأحدهما تربيع وللآخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التربيع هل يكفي
من جانب واحد فعل رواية الطحاوي يكفي وهذا اظهر وان كان في ظاهر الرواية بشرط من
جوانبه الاربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة من الفصل
الثالث ومثله في البزاية فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضى به
بينهما هكذا ذكر في الأصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينازعهما فيه وليس أحدهما
أولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عمادية أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد
النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما
أه * (سئل) * في جدارين داري رجلين مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع
أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأراد هورفع جذوعه ووضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له
ذلك وأيس لصاحبه منه * (الجواب) * نعم كما في العمادية عن الذخيرة * (سئل) *
في حائط فاصل بين مكان جاري وقف بروجين دار جارية في وقف براجوه وهو متصل بمحاطتين
آخرين للكان اتصال تربيع وعليه أيضا جملة للكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع
في اعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فان يقضى به * (الجواب) * يقضى به ان كان له
اتصال تربيع وعليه جملة في وسطه لامن له عليه جذوع في اعلاه ولا ترفع جذوع الاهلي
كما في العمادية والخانية والذخيرة وهبارة الذخيرة مانعه ولو كان لأحدهما اتصال تربيع
وللاخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال
أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال
على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال
بالتربيع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا
على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اذ خصتوما
وله عليه جملة في وسطه فقد نقل في العمادية مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع

مطلب لصاحب الجذوع
موضع جذعه والحائط
للاخر
مطلب في المنازعة في الحائط
مطلب يكفي الاتصال من
جانب

مطلب صاحب اتصال
التربيع أولى من صاحب
الجذوع

مطلب يرجح من جذوعه
أسفل على من جذوعه
أعلى

الآخر أعلى طبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى
اه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد بيت يعلوه مشرقه لعمر وينتج بها
عمر ومن قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرق طبقة ويمنع عمران الانتفاع
بذلك بدون اذن من عمر ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد اشجار تدلت اغصانها الى ارض عمر
وأضرت بها وطلب عمر تقويلها فهل يؤمر زيد بتقويلها من ارض عمر وتفرغ هواؤه بمحل
ان أمكن والا يجير على القطع ان أبى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في العمادة في ٣٤
ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبائع اشجار في ضيعة اخرى يجنب هذه الضيعة
اغصانها متدلية في المبيعة فلامشترى أن يأخذ بتفريغ المبيعة من الاغصان المتدلية فيها
وكذا لو ورثها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثه فله تفريغ ضيعة من تلك الاغصان فكذا
وارثه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يجير صاحبها على
قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب فخلته
الى جاره فللجار قطعها لتفريغ هواؤه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفريغه بشد الشعب على
النخلة أو تفريغ بعضه بشد بعضها فله أن يأخذ بخلع النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ
بشده وأما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعها فالأولى أن يستأذن بها فيقطع بنفسه أو يأذن له به
ولو أبى رفع الى القاضي فيجبره على القطع اه (سئل) فيما اذا اشترى زيد خربة في سكة
غير نافذة لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها دارا وأخذ يذات من دار اخرى بابها
في سكة اخرى وضمه للدار التي بناها وفتح له بابا في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره
ويستطرق من داره الى السكة الاولى فقام بعض اصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في فتح
الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح ويمنعون من
المعارضة (الجواب) له فتح باب لداره التي كانت خربة كما كان في القديم ومنها الى البيت
المذكور ويمنعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة لا تنفذ فشرى بجنب داره بيتا
ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا وفرق بينه وبينه اذا اراد
أن يفتح بابا للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة فان له ذلك والفرق
انه لو فتح للبيت بابا في السكة يصير طريق السكة طريقا للبيت اذا الدخول في البيت يكون من
طريق السكة وفيه ضرر لأهل السكة اذ بدار متى ما ع هذا البيت بحقوقه دخل هذا
الطريق في البيع فيزداد شريكا آخر في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيق
الطريق بكثرة المارة وفي المسائل بانه ربما يشبه مقادير الانصاء في الطريق بطول العهد فيحتاج
الى قسمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب مشري البيت شئ من الطريق فينقص
حق أهل السكة وأما لو فتح للبيت بابا في داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت اذا دخل
للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار

مطلب لزيد مشرقه على
بيت عمر وليس لعمر ومنعه
عنها

مطلب تدلت اغصان
اشجاره الى ارض الجار يؤمر
بتقويلها

مطلب اشترى بيتا من سكة
أخرى له أن يفتح له بابا في داره

قوله ظهره في هذه السكة
أى وبابه في سكة أخرى اه
منه

قوله الى السكة أى التي فيها
الدار التي فيها البيت اه
منه

طريق البيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بمقوفة لا يزاد الشريك في الطريق يبيع
البيت فصولين في ٣٥ ومثله في العمادية والبرازية * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار في دخلة
غير نافذة وبابها في اعلى الدخلة ولمند دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب لا حد ويريد زيد
تحويل بابها للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند بدون اذن ولا اذن من بالقرب منها من أهل
الجهة السفلى ويريد ايضا بناء طيلة فوق الباب الذي يريد فقهه واخراج بروز لها الى الدخلة
تجاه باب هند بدون اذن بها ولا اذن ببقية أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
* (الجواب) * نعم وذكر الصدر الشهيد في مسألة السكة أن صاحب الدار اذا اراد أن يفتح
بابا على الجدار أعلى من الباب القديم له ذلك وان اراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس
له ذلك قال لانه ليس له حق المرور وراء باب داره وكذا ذكر شمس الأئمة الخلو في شرح
كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختلاف
وان رمت استقصاء فعملك بها وبما ذكرنا اجاب الشيخ الرملي في فتاويه الخيرية من فصل
الحيطان الى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن المتون على
المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اه
ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة فله أن يعيدها وليس لاحد أن يهدمها وان علم أن الظلة
محدثة فهذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء فليس له أن يعيدها ولا خيار له في الدار
وطرقها وهو وانما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية في ٣٤ * (سئل) * فيما
اذا كان لزيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة في أسفلها يريد زيد أن يفتح
لها بابا آخر في وسط الدخلة أعلى من بابها الاول في جداره الخاص به فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه
والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك خانية من باب
الحيطان والطرق * (سئل) * فيما اذا كان لزيد في شارع دار لها باب ففتح لها بمحذائه بابا
آخر في الشارع النافذ المذكور وصار ينتفع به مدة قام رجل يكلفه سده بدون وجه شرعي
فهل ليس للرجل ذلك * (الجواب) * حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور
تكليفه بسده والمسئلة في البحر في مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكثر رائعه
مستطيلة الخ الى أن قال بخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن له
أن يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في زقاق
غير نافذ واراد أن يفتح لداره بابا آخر ان كان أعلى مما كان يجوز وان كان أسفل مما كان لا يجوز
لانه ليس له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الزقاق نافذ الان حق المرور
قابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار لها باب قديم
في سكة غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والآن يريد سد الجدي
وفتح القديم وأهل السكة مقررون به فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم واذا باع الرجل

مطلب ليس له تحويل بابها
من اعلى الدخلة الى جهة
الاسفل

مطلب له فتح باب آخر أعلى
من بابها الاول

مطلب له فتح باب آخر في
الشارع

مطلب له فتح باب آخر في
زقاق نافذ كيفما كان

To: www.al-mostafa.com